

اليسار / العدد ١٠٥ / نوفمبر ١٩٩٨ / رجب ١٤١٩ هـ / الثمن : ٣ جنيهات



التعليم والتسمم ونظام الحكم

وكالة الأمن القومى أداة الهيمنة الأمريكية

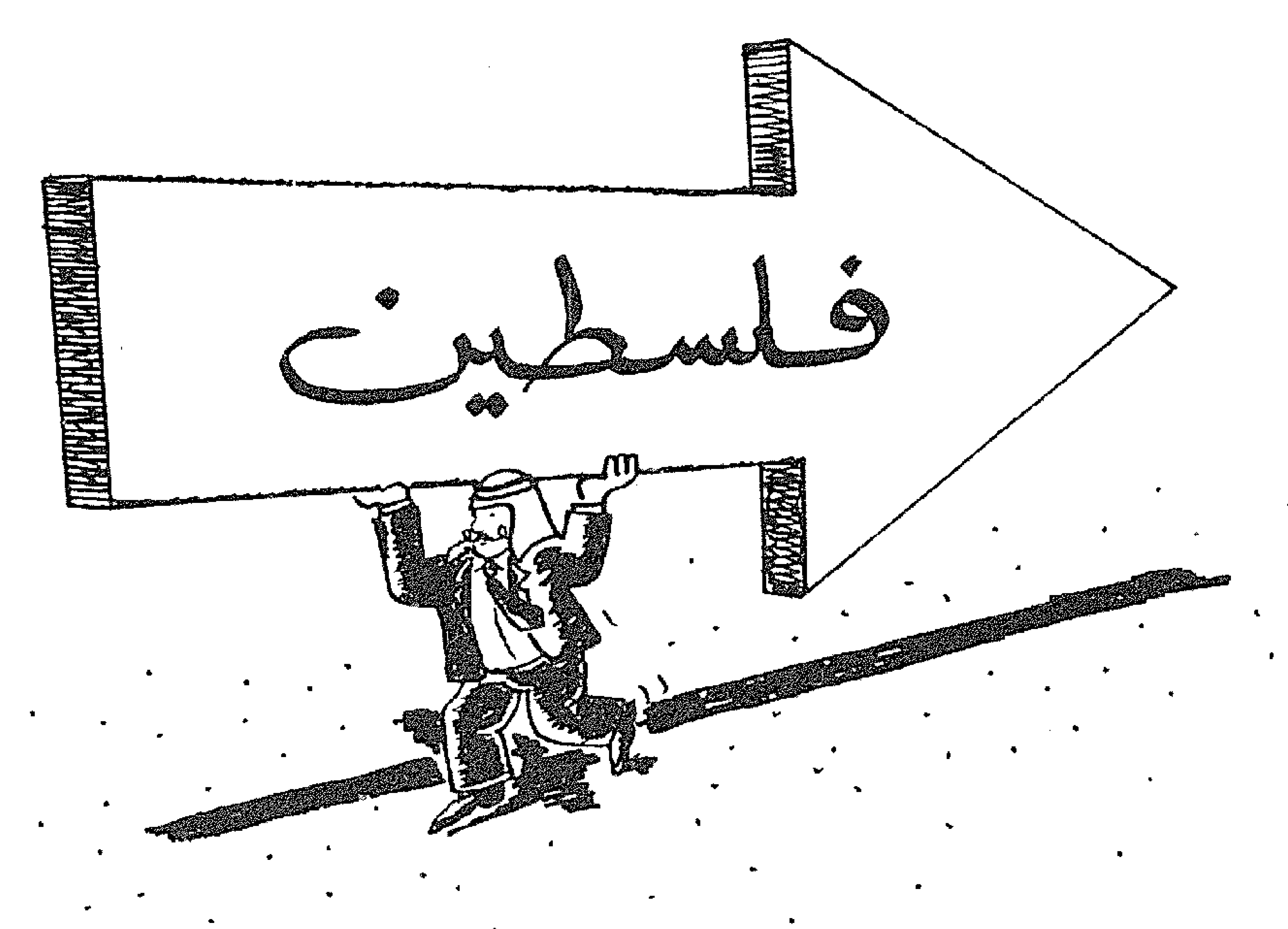
صعيدى فى الجامعة والعودة إلى « كشكش بك »

المانيا فى الطريق نحو« جمهورية برلين »

رفعت السعيد والبحث عن حورس ماركسى

أوسلو الجديدة .. والبحث عن مخرج

« أبورجوان » تعانى من البطالة والمخدرات والثأر وارتفاع الأسعار



خلدون غرايبة

فى هذا العـــدد

رئيس التحرير

حسين عبد الرازق

المستشارون

ابراهيم بدراوى

أحمد نبيل الهلالى

د. خليل حسن خليل

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد الغفار شكر

عبد الغنى أبو العينين

محمد وفاء حجازى

محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس:

د. فؤاد مرسى

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST,TALAAT HARB SQ, CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر: ٣٦ جنيها للأفراد و ٦٠ جنيها للهيئات

الوطن العربى : ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.

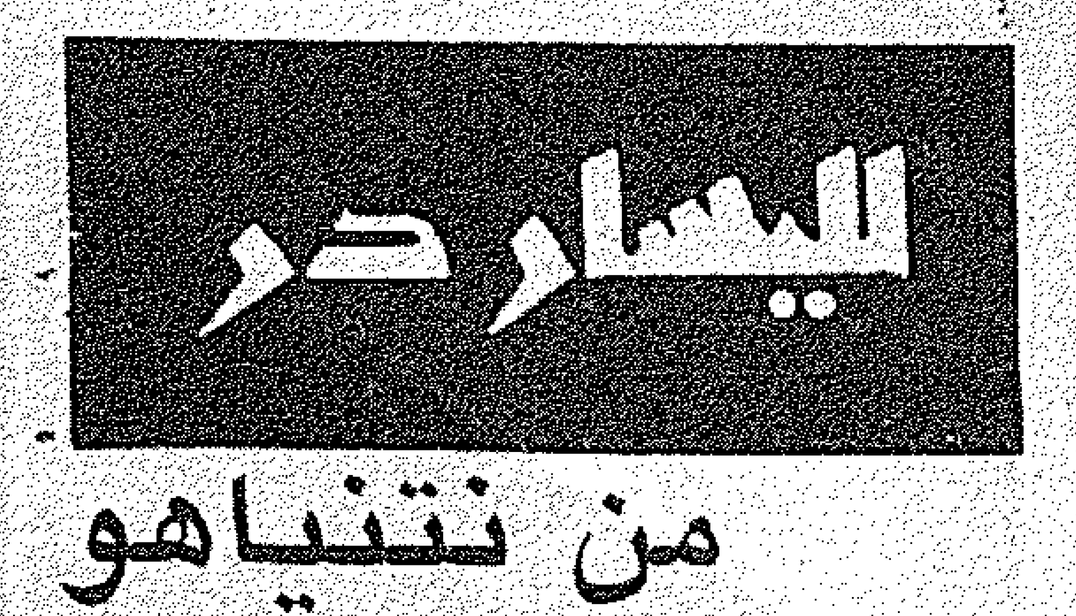
العالم : ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الادارة والتحرير:١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت : ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨

FAX : 5786298



من نتنياهو

إلى «صعيدى فى الجامعة الأمريكية»

لم يكتف «**نتنياهو**» بما حققه على أرض الواقع فى قمة «**واى ريفر**» من انتصار- أى هزائم للفلسطينيين والعرب- بل ظهر وكأنه يتعمد استفزازنا بشكل شخصى فى«**اليسار**» . أعددنا هذا العدد فى توقيت ملائم تماما، وانتظرنا إنتهاء القمة لتكون موضوع الافتتاحية .كان الموعد المحدد لانتهائها فى البداية يوم الأحد ثم يوم الثلاثاء ثم ظهر الجمعه .. ولكنها وبسبب مناورات الوفد الإسرائيلى لم تنته إلا فى الساعة٤٥ر١١ من مساء الجمعه ٢٣ أكتوبر . وكان على رئيس التحرير أن يتنقل بين الاذاعات والقنوات الفضائية والانترنت ليحصل على الاتفاق وردود الفعل والتحليلات قبل أن يكتب «**موقفنا**» ويدفع به للمطبعة فى الموعد المحدد.

ولم تكن تلك مشكلتنا الوحيدة.

فالزميلة **نجلاء العمرى** اعتذرت عن كتابة رسالة باريس.

والزميل **نبيل يعقوب** حضر من درسدن إلى القاهرة ومعه مادة رسالة المانيا متصورا أنه سيسلم الرسالة قبل الموعد المحدد ، ليفاجأ أن«**ريتم**» الحياة فى القاهرة بطئ ولا يستطيع أحد أن ينظم أوقاته فيها، ففر إلى شرم الشيخ لينهى الرسالة لتصلنا بالفاكس متأخرة عن موعدها أيضا.

وتغيب أيضا رسالة حيفا ، فالزميل **نظير مجلى** ، سافر «خارج البلاد» ولم يعد حتى تجهيز هذا العدد.

و**د. رفعت السعيد** اتخذ قرارا بالتوقف عن كتابة «**أرشيف السعيد**» بعد أن قدم ١٠٠ شخصية يسارية من أجيال ومدارس مختلفة . وإن كان قد استجاب لالحاحنا بتقديم باب جديد «فكرى وتاريخى»، أطلق عليه «**محاولات**».

ورغم كل هذه المتاعب فنعتقد أننا نقدم عدداً يستحق القراءة ويليق بقرائنا . وبالطبع لن نستعرض مادة العدد كلها، ولكن نلفت النظر إلى بعض الموضوعات.

مثلا التحقيق الذى كتبه «**خالد البلشى**» عن قرية «**أبو رجوان**» عندما قرأه رئيس التحرير لم يملك إلا الثناء عليه وعلى **خالد البلشى** . فمن خلال الحياة فى قرية واحدة، قدم **خالد** صورة حية لما فعلته سياسات الحكم بالناس فى كل مكان. التحقيق فى واقع الأمر إدانة لعصر ، دون شعارات أو خطب.

* مثل آخر رسالة واشنطون ف**سمير كرم** أصبح متخصصا فى مفاجأتنا دائما بموضوعات غاية فى الخطورة عن الولايات المتحدة الأمريكية يصعب أن نرى مثيلا لها فى أية مطبوعة عربية.

* فى هذا العدد أفردنا مساحة كبيرة للحوار . سواء بمقال «**فؤاد النمرى**» الذى وصلنا من عمان بالبريد- وبالمناسبة فلا يعرف أى من هيئة التحرير أو رئيس التحرير من هو **فؤاد النمرى**- والذى يشن فيه -كعادته- هجوما حادا وعنيفا ضد حزب التجمع وبرنامجه . وأظن أنه موضوع -مهما كان رأينا فيه- يحتاج إلى نقاش وحوار متصل ،خاصة وأن اللجنة التى تعيد صياغة مشروع برنامج التجمع طبقا لتوجهات اللجنة المركزية لم تنته بعد من عملها.

إلى جانب هذا المقال ،هناك مقال جيل السبعينيات **لأحمد طاهر** ،والرد الذى وصل إلى رئيس التحرير حول الانشقاق الأخير فى الحزب الشيوعى الأردنى وتعليقه على الرد.

* وأخيرا كتب **أحمد يوسف** عن الفيلم الظاهرة«**صعيدى في الجامعة الأمريكية**» ليضعنا على الطريق الصحيح لرؤية الفيلم كجزء من ظاهرة سياسية اجتماعية اقتصادية.

أخيرا هناك كلمتان..

الأولى تتعلق **بيمين × شمال** .فمنذ عودته تحرره الزميلة **فريدة النقاش** وقد غاب هذا العدد لسفرها للخارج لمدة أسبوعين. وستستأنف اعداده فى العدد القادم.

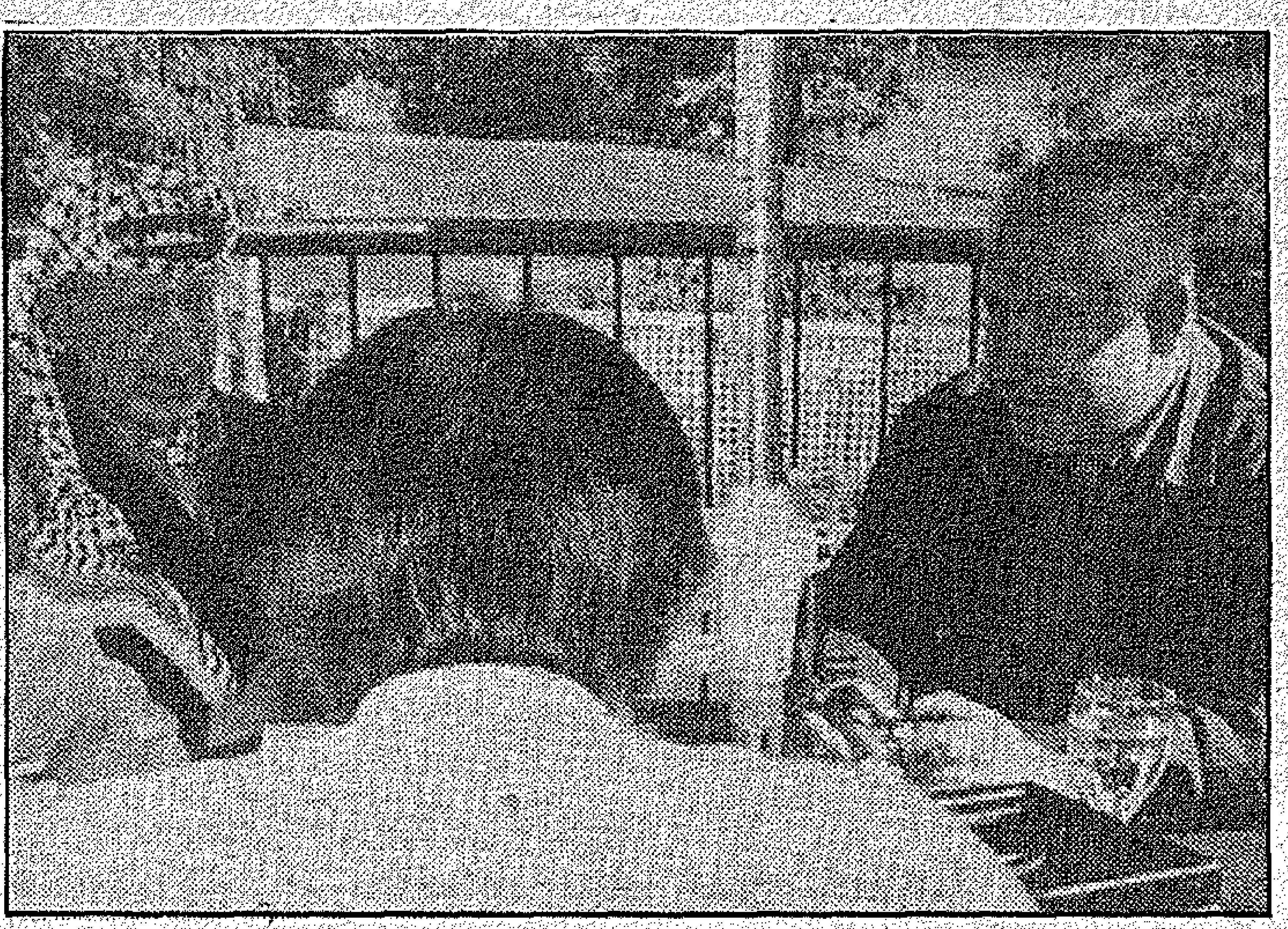
الثانية.. أوشك العام أن ينتهى .ونظن أنه **حان الوقت لاجتماع أصدقاء اليسار**. ومن ثم ندعوهم إلى لقاء فى الساعة الخامسة والنصف من مساء الأحد ١٥ نوفمبر فالى لقاء قريب.

اليسار

تدعو مجلة «اليسار» الزملاء أعضاء « جماعة أصدقاء اليسار» لاجتماعهم السنوى فى الساعة الخامسة والنصف من مساء الأحد ١٥ نوفمبر ١٩٩٨ بقاعة «د.فؤاد مرسى» بالمقر المركزى لحزب التجمع (١ ش كريم الدولة -ميدان طلعت حرب)

موقفنا

أوسلو الجديدة والبحث عن مخرج!


نتنياهو وعرفات .. معا

فى تمام الساعة الحادية عشرة و٤٥ دقيقة مساء الجمعة ٢٣ أكتوبر انتهى **ياسر عرفات ونتنياهو وكلينتون** من التوقيع على **«الاتفاق المرحلى»** بعد مباحثات استمرت تسعة أيام فى**«واى بلانتيشن» أو «واى ريفر»** شارك فيها الرئيس الأمريكى **بيل كلينتون** (أمضى ٧٨ ساعة مشاركا فى المفاوضات خلال الايام التسعة منها ٢١ ساعة متصلة فى اليوم الأخير) وطاقمه المكون من **ساندى بيرجر** مستشار الأمن القومى **ومادلين أولبرايت وزيرة الخارجية ، جورج تينيت** مدير المخابرات المركزية الأمريكية ، وهو ما يعكس مدى الاهتمام الأمريكى بإنجاز هذا الاتفاق.

ولا شك أن كلينتون حقق أهدافه كاملة . ففى ظل الازمة الناتجة عن فضيحة **«مونيكاجيت»** وتحرك الجمهوريين فى الكونجرس ومجلس الشيوخ لمحاكمته تمهيدا لعزله ، ووقوع تمرد داخل حزبه الحزب الديمقراطى، وبالتالى اهتزاز مكانته داخليا وخارجيا ،**حقق هذا الاتفاق- النصر الخارجى -لكلينتون استعادة هيبته وهيبة الرئاسة الأمريكية و«تعزيز مصداقيته داخل حزبه الديمقراطى وأمام المجتمع الأمريكى والمجتمع العالمى أيضا** . وسيجعله هذا الانجاز قادرا على إقناع العالم بأنه ما زال يتمتع بالقوة والقدرة على القيام بمهامه كرئيس لاكبر دولة فى العالم على الرغم مما لحق به من فضيحة المتدربه السابقة بالبيت الأبيض **مونيكا لوينسكى** ، والاتهام بالتقصير الذى ينتظره » على حد قوله شبكة«سى. إن . إن» الاخبارية الأمريكية.

أما بالنسبة للاطراف الأساسية ،الاسرائيليين والفلسطينيين فيحتاج الأمر إلى تدقيق ومعرفة أهداف كل طرف من الاتفاق .

* أراد الفلسطينيون من هذا الاتفاق تنفيذ ما لم يتم تنفيذه من **اتفاق أوسلو واتفاق أوسلو(٢) (طابا)** وبروتوكول الخليل. مثل الممر الآمن ، مطار غزة ، ميناء غزة، الإفراج عن الاسرى ، المعابر الدولية ، استكمال إعادة الانتشار فى المنطقتين **ب. وج** والتى كان مقررا لها أن تنتهى وفق الاتفاق المرحلى (فى سبتمبر ١٩٩٧ وبالتالى بسط سيطرة السلطة الفلسطينية على ٧٥٪ من مساحة الضفة ، ثم انتشار ثالث يتم بموجبه الانسحاب من ٩٠٪ من أراضى الضفة وقطاع غزة باستثناء المناطق المختلف عليها وهى« **القدس- المستوطنات- والحدود والمناطق العسكرية»** وذلك قبل انتهاء المرحلة الانتقالية فى ٤ مايو ١٩٩٩ . **علما بأن السلطة التنفيذية لا تسيطر إلا على مساحة ٣٪ من الضفة الغربية (المنطقة أ) و٢٤٪ من مساحتها تتولى فيها الشئون المدنية بينما تتولى اسرائيل الأمن (المنطقة ب) وتخضع ٧٣٪ من الضفة للاحتلال الاسرائيلى بالكامل**. وتسيطر السلطة الفلسطينية على ٦٠٪ من قطاع غزة ، بينما تخضع ٤٠٪ من القطاع للسيطرة الاسرائيلية. ومن أهم المطالب الفلسطينية الأخرى وقف الاستيطان وتوسيع المستوطنات.

* الاسرائيليون حددوا أهدافهم بوضوح أيضا انطلاقا مما أعلنه **نتنياهو** عقب توقيع **«بروتوكول الخليل»** لا نريد العودة إلى خطوط ١٩٦٧ ولا السماح بقيام دولة فلسطينية. **نريد أن يتمتع الفلسطينيون بحكم ذاتى موسع ولكن من دون سيادة** . إن كل من يعيش فى المنطقة يدرك أن السلام الذى يمكن إحلاله سيكون مبنيا على عنصرى الردع والقوة. وعلى من ينسى ذلك عدم الاقامة فى الشرق الأوسط. وإسرائيل هى وحدها الكفيلة بتحديد احتياجاتها الامنية والولايات المتحدة تدعم هذا الأمر». وتتلخص هذه الأهداف فيما يلى:

حسين عبد الرازق

١- لن تتجاوز إعادة الانتشار فى المرحلة الثانية نسبة ١٣٪ من المنطقة (ج) تنقل فيها ١٪ فقط إلى المنطقة(أ) الخاضعة للسلطة الفلسطينية و١٢٪ إلى المنطقة (ب) التى يسيطر عليها الجيش الإسرائيلى والسلطة المدنية الفلسطينية . وتنقل ١٤٪ من المنطقة (ب) حاليا إلى المنطقة أ. على أن تظل ٣٪ من الأراضى المنقولة إلى المنطقة(ب) «محمية طبيعية» لا يجوز البناء فيها وتخضع للجيش الاسرائيلى .وكان ذلك هو التنازل الإسرائيلى لأمريكا بعد أن كان **نتنياهو** مصرا على إعادة الانتشار من ١٠٪ فقط.

٢- لا وجود لمرحلة ثالثة من إعادة الانتشار إلا فى حدود ١٪ فقط، أى بشكل رمزى.

٣- التمسك بشعار «الأرض مقابل الأمن» و«سلام الردع» .. وبالتالى اتخاذ خطوات عملية من جانب السلطة الوطنية الفلسطينية لمكافحة الارهاب ومنع العنف وتدمير البنية التحتية للجماعات الارهابية ومنع التحريض على العنف والدعاية المضادة لإسرائيل وتوقيف ومحاكمة الارهابيين **وتسليم ٣٥ مشبوها لاسرائيل لمحاكمتهم من بينهم رئيس الشرطة الفلسطينية** ومصادرة الاسلحة النارية وتخفيض عدد قوات الأمن والشرطة الإسرائيلية.. إلخ.

٤- أن يقوم المجلس الوطنى الفلسطينى بتعديل ٢٦ بندا من بنود الميثاق الوطنى الفلسطينى التى تدعو لتدمير اسرائيل -بما فى ذلك البند الذى يعرف الفلسطينى.

٥- تعهد فلسطينى بعدم اعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد فى ٤ مايو ١٩٩٩ وعدم اعتبار ذلك التاريخ حدا فاصلا . وقال نتنياهو «ان اعلان الدولة الفلسطينية يلغى عمليا الاتفاق . ولا شئ سيمنعنا من اعلان ضم المناطق التى تحت سيطرتنا والتى ليست مأهولة بالعرب».

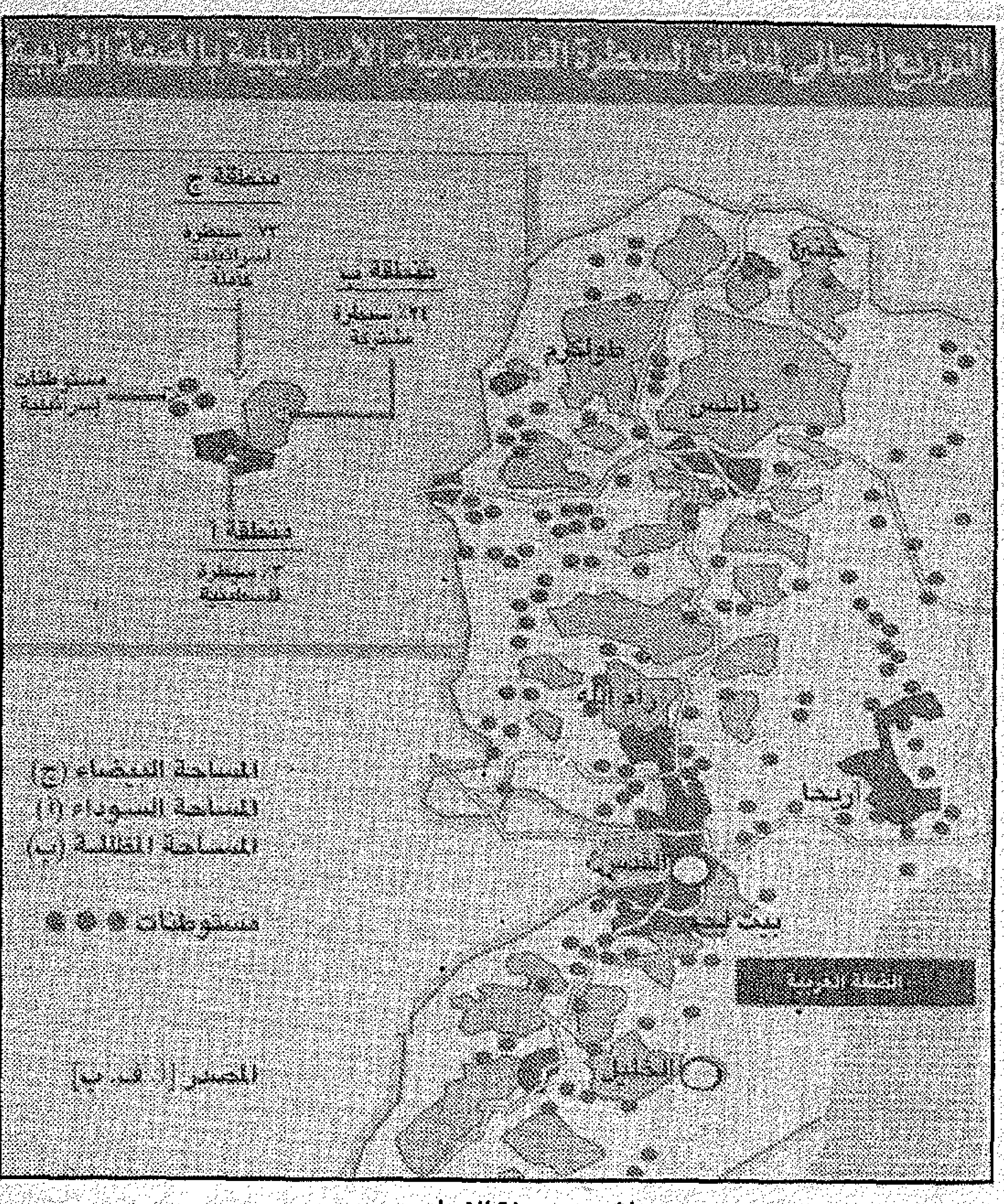
وأكدت الحكومة الإسرائيلية أن قضية الأمن هى الجوهر والاساس، وأن المباحث والوصول إلى اتفاق يتوقف على تحقيق الأمن باجراءات عملية محددة لا يمكن التراجع عنها.

وقبل بدء المباحثات حققت اسرائيل نجاحين هامين.

الأول.. إعلان عرفات قبول المبادرة الأمريكية بما فى ذلك التراجع عن المطالبة باعادة الانتشار فى المرحلة الثانية بنسبة ٣٥٪ من المنطقة(ج) إلى النسبة الأمريكية المقترحة ١٣٪ ثم الاعلان فى نهاية أغسطس الماضى وعقب محادثاته مع الرئيس الأمريكى قبول الصيغة الاسرائيلية المعدلة (١٠+٣) أى قبول أن تصنف ٣٪ من الأراضى كمحمية طبيعية. (مع المطالبة بتحديد الأماكن التى سيتم الانسحاب منها وتقديم الخرائط الخاصة بها».

الثانى .. تراجع ياسر عرفات فى خطابه بالأمم المتحدة (١٩٩٨/٩/٢٨) عن تعهده باعلان دولة مستقلة لفلسطين فى٤ مايو ١٩٩٩ .واستبدال العبارة الواردة فى خطابه والتى تتضمن هذا التعهد بعبارة تقول « أحب أن ادعوكم من فوق هذا المكان، مصدر الشرعية والسلام الدوليين .. إلى الوقوف إلى جانب شعبنا لاسيما أن مرحلة السنوات الخمس الانتقالية ستنتهى فى الرابع من مايو ١٩٩٩. وان شعبنا يطالبنا بتحمل مسئولياتنا وينتظرون إقامة حقهم فى تقرير المصير».

وبعد ٩ أيام من المناورات والمفاوضات الصعبة والضغوط الأمريكية ، والضغوط الاسرائيلية على أمريكا (حزم الحقائب والتهديد بالرحيل- تأجيل التوقيع عدة ساعات والمطالبة بالافراج عن جاسوس إسرائيلى» تم التوقيع على الاتفاق المرحلى وأهم بنوده..



نقلا عن صحيفة الاهرام

الحل النهائى: يبدأ الجانبان فور التوقيع على الاتفاق محادثات مباشرة حول الوضع النهائى الدائم وتشمل قضايا **القدس والمستوطنات واللاجئين الفلسطينيين والحدود والمياه.**

-الانسحاب الثانى: تنسحب إسرائيل على ثلاث **مراحل تستمر ١٢ أسبوعا** من ١٣٪ من الضفة الغربية. وسيتم **نقل ١٪** من هذه الأراضى من **المنطقة «ج»** الخاضعة للسيطرة الاسرائيلية الكاملة إلى **«المنطقة «أ»** التى تخضع للسلطة الفلسطينية فيما تنقل نسبة **ال ١٢٪ الباقية إلى المنطقة «ب»** الخاضعة للسيطرة الادارية الفلسطينية ويتولى الاسرائيليون الأمن فيها.

كما ستنسحب اسرائيل من ١٤٫٢ ٪ من المنطقة «ب» حيث تتولى السلطة الفلسطينية المسئولية الادارية وإسرائيل المسئولية الأمنية إلى نطاق المنطقة«أ».

- الميثاق الفلسطينى : يعقد المجلس المركزى الفلسطينى اجتماعا بعد **شهرين من** بدء تنفيذ الانسحاب الثانى ويلى ذلك بعد يوم من انهاء **الانسحاب عقد اجتماع موسع يضم إلى المجلس المركزى كلا من اللجنة**

التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والحكومة وأعضاء المجلس التشريعي وممثلي المنظمات الشعبية. وسيحضر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون هذا الاجتماع الذي يعقد في مدينة غزة.

-**مرحلة الانسحاب الثالثة:** يتم تشكيل لجنة ثنائية فلسطينية **اسرائيلية لبحث مسألة الانسحاب الاسرائيلي الثالث من الضفة الغربية وفق رسالة الضمانات التي وجهها** وزير الخارجية الأمريكي الأسبق **وارين كريستوفر ، ولا يتجاوز عمل هذه اللجنة الشهور الأربعة.**

-**الممر الأمن** : وافقت إسرائيل على تأمين طريقين أمنيين للربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة يمران عبرها . **وقد اتفق بشكل كامل على الطريق الأول الذي يصل إلى جنوب الضفة الغربية في حين تم الاتفاق على انهاء الترتيبات المتعلقة بالطريق الذي يصل الجزء الشمالي من الضفة الغربية خلال ٣٠ يوما.**

-**المطار:** اتفق على فتح المطار الفلسطيني في قطاع غزة والذي أنجز بناؤه منذ عامين **.وسيكون لاسرائيل اشراف أمني على تفتيش الركاب والأمتعة وفق اجراءات خاصة اتفق عليها.**

- **الاجراءات الاحادية الجانب:** سيقوم الرئيس الأمريكي بتوجيه رسائل منفصلة إلى الجانبين يحدد فيها الاجراءات الواجب على كل منهما الالتزام بها، بحيث لا يقدم أي منهما على أية اجراءات احادية الجانب تؤثر في الوضع القائم على الأرض.

ويعتبر الفلسطينيون ان اجراءات اسرائيل الاحادية الجانب التي يطالبون بوقفها **تشمل الاستيطان وتهويد القدس ومصادرة الأراضي وهدم المنازل** في حين تعتبر إسرائيل ان عزم **الفلسطينيين على اعلان دولتهم في نهاية المرحلة الانتقالية في مايو ١٩٩٩ هو اجراء احادي الجانب ويطالبون السلطة الفلسطينية بالامتناع عنه.**

-**الشئون الاقتصادية** اتفق على حل المشاكل الاقتصادية المعلقة بين الجانبين عبر **تشكيل لجنة تتولى الاشراف على تنفيذ الأمور التي اتفق عليها خلال ستة أسابيع من توقيع الاتفاق.**

- **مرفأ غزة** : وافقت إسرائيل على **مبدأ بناء مرفأ في غزة وترك ترتيب الخطوات العملية إلى لجنة خاصة تقوم ببحث الأمر.**

-**الاتفاق الأمني:** سيتضمن الاتفاق وثيقة أمنية مستقلة تتضمن الاجراءات الواجب اتباعها من الطرفين من أجل مكافحة الارهاب بشكل متواصل ومنتظم.

من الواضح من هذه النصوص أن **الفلسطينيون حصلوا على بعض المكاسب الجزئية .. مثل.**

-زيادة مساحة الأرض التي يسيطرون عليها في الضفة الغربية إلى ٢١ر٨ ٪ بالاضافة إلى ٦٠٪ في غزة، والمساحة المشتركة الفلسطينية الاسرائيلية تنخفض إلى **١٨ر٣ ٪ في الضفة الغربية.** وتحتفظ إسرائيل تحت سيطرتها الكاملة ب ٥٩ر٩٪ من أراضي الضفة ، و٤٠٪ من أراضي غزة، وكل ذلك في حالة تنفيذ إسرائيل للاتفاق.

-الموافقة على تأمين طريقين امنيين بين غزة والضفة ،وفتح المطار ،والموافقة على مبدأ الميناء ، وبالتالي تحسين أوضاع الشعب الفلسطيني وإنهاء وضع الحصار الذي يعانيه قطاع غزة.

-تحسين الأوضاع الاقتصادية في ضوء حل المشاكل الاقتصادية بين السلطة وإسرائيل ، واستعداد الادارة الأمريكية تقديم مساعدات مالية للسلطة الفلسطينية.

بالمقابل فالاتفاق حقق الشروط الاسرائيلية بصورة شبه كاملة.

فإسرائيل تحتفظ بحوالي **٦٠٪ من أراضي الضفة اذا ما تحقق الانتشار الثاني ،والانتشار الثالث في علم الغيب فقد تم احالته إلى لجنة . أي أنها تحتفظ بالجزء الأكبر من أراضي الضفة الغربية ،مما يشكل نقطة قوة لإسرائيل في مباحثات الحل النهائي،** والتي لم ينص في الاتفاق على ضرورة انتهائها قبل ٤ مايو ١٩٩٩.

حصلت إسرائيل على كل الضمانات الأمنية التي تريدها بل وفرضت سيطرة من المخابرات المركزية الامريكية على السلطة الفلسطينية لضمان تنفيذ ما تعهد به الفلسطينيون .. والشق الأمني في الاتفاق هو أساس الاتفاق ويحتل الجزء الأكبر من صفحاته، ويحول السلطة -عمليا -إلى جهاز أمني لخدمة الاهداف الإسرائيلية . ولم يكن صدفة أن المتحدث الرسمي باسم الخارجية وصف الاتفاق المرحلي أنه « **إتفاق الأرض مقابل الأمن**».

- الانسحاب المتدرج من الأرض ١٣٪ يرتبط تنفيذه بمدى تنفيذ السلطة لتعهداتها وبالتالي **فأي تقاعس من وجهة نظر اسرائيل ينسف الاتفاق من جذوره ، ويحول كل المكاسب الجزئية الفلسطينية إلى سراب.**

-حصلت اسرائيل على ما أرادته من قيام المجلس الوطني الفلسطيني بتعديل بنود الميثاق الوطني . وهذا الطلب الإسرائيلي يقوم على فكرة واضحة عبر عنها نتنياهو بقوله« يجب أن نبرم اتفاقا لا يعتمد على وعود شخص واحد، وأن لا نجعل مستقبل شعبنا يعتمد على وعود رجل واحد».

والتعديل الذي أدخل على الجهة التي ستقر تعديل الميثاق (المجلس المركزي والحكومة والمجلس التشريعي وممثلي المنظمات الشعبية) لا يمس جوهر الطلب الاسرائيلي.

-**لا يوجد تعهد واضح من الجانب الإسرائيلي بعدم بناء مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة.. والرهان على الرسائل التي سيوجهها الرئيس الأمريكي للطرفين حول الامتناع عن التصرفات الاحادية الجانب، وهو رهان لصالح إسرائيل.**

-كل الأمور الأخرى مثل المطار والميناء والطريق الامن معلقة على عمل لجان مشتركة، وخاضعة في النهاية لاشراف الأمن الإسرائيلي مثلها مثل المعابر والانتقال بين المدن والقرى الفلسطينية الآن.

في ضوء هذه الحقائق يمكن القول إن- **أوسلو -بكل عيوبها قد سقطت . وأننا أمام اتفاق جديد تماما- كما قال نتنياهو-أكثر خطورة على القضية الفلسطينية والأمن القومي المصري والعربي. وهو ما يفرض علينا جميعا (مصريين وفلسطينين وعرب) أن نتوقف لنقيم الوضع الخطير الذي وصلنا إليه في ظل منهج التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي**-بعيدا عن الإدانة والشجب والتأييد- ولنبحث عن مخرج من هذه الازمة تقوم على استخدام أوراق القوة التي ما زالت في أيدينا.



احتفال التوقيع.. !

هوامش على دفتر الحياة

التعليم .. والتسمم .. ونظام الحكم

د. عبد العظيم أنيس

لا أعتقد أن وزيرا في مصر يبذل من الجهد ما يبذله وزير التعليم **د. حسين كامل بهاء الدين** ، ولا أعتقد أن هذه الوزارة عرفت وزيرا يدير شئونها بحزم كما يفعل **حسين كامل بهاء الدين؟.**

ومع ذلك فالصحف المصرية- قومية ومعارضة- لم تمتلئ بالشكوى من أوضاع التعليم كما هي مملوءة اليوم. وتتعدد أسباب الشكوى: من إرهاق المصروفات للفقراء، إلى الدروس الخصوصية التي أصبحت تعليما موازيا للتعليم الرسمي تتكلف ملايين الجنيهات، إلى إرهاق المدارس الخاصة لأولياء الامور بمصروفات عالية، رغم أنف تعليمات الوزير.. إلخ. وقد جاء وقت في الماضي كانت بعض صحف المعارضة تتجنب نشر مقالات ناقدة لأوضاع التعليم رغبة منها في إعطاء الوزير فرصة حتى تظهر جهوده في مقاومة كل ما هو سلبي في تلك الوزارة. لكن هذا الوضع انتهى الآن وتمتلئ صحف المعارضة بالشكوى من **أوضاع التعليم الذي أخذ صورته الطبقية الكاملة في السنوات الأخيرة .**

والمشكلة في رأيي كما أوضحت في مناسبات مختلفة أن **التعليم -كنسق- متصل اتصالا وثيقا بأنساق وقطاعات أخرى في الاقتصاد الوطني والخدمة العامة لا سيطرة لوزير التعليم عليها** ، وقد شبهت هذا الوضع أكثر من مرة وكأن الوزير يمسك بقربة مثقوبة في العديد من المواقع . فإذا حاول الوزير سد أحد الثقوب اكتشف أن الثقوب الاخرى تفسد جهده ،وهي ثقوب لا سيطرة للوزير عليها.

وقد لا يسمح المجال هنا بإعطاء أمثلة كثيرة ، لذا سوف أقتصر على واقعتين لم يحدثا بهذا الشكل والاتساع كما هو الحال اليوم.

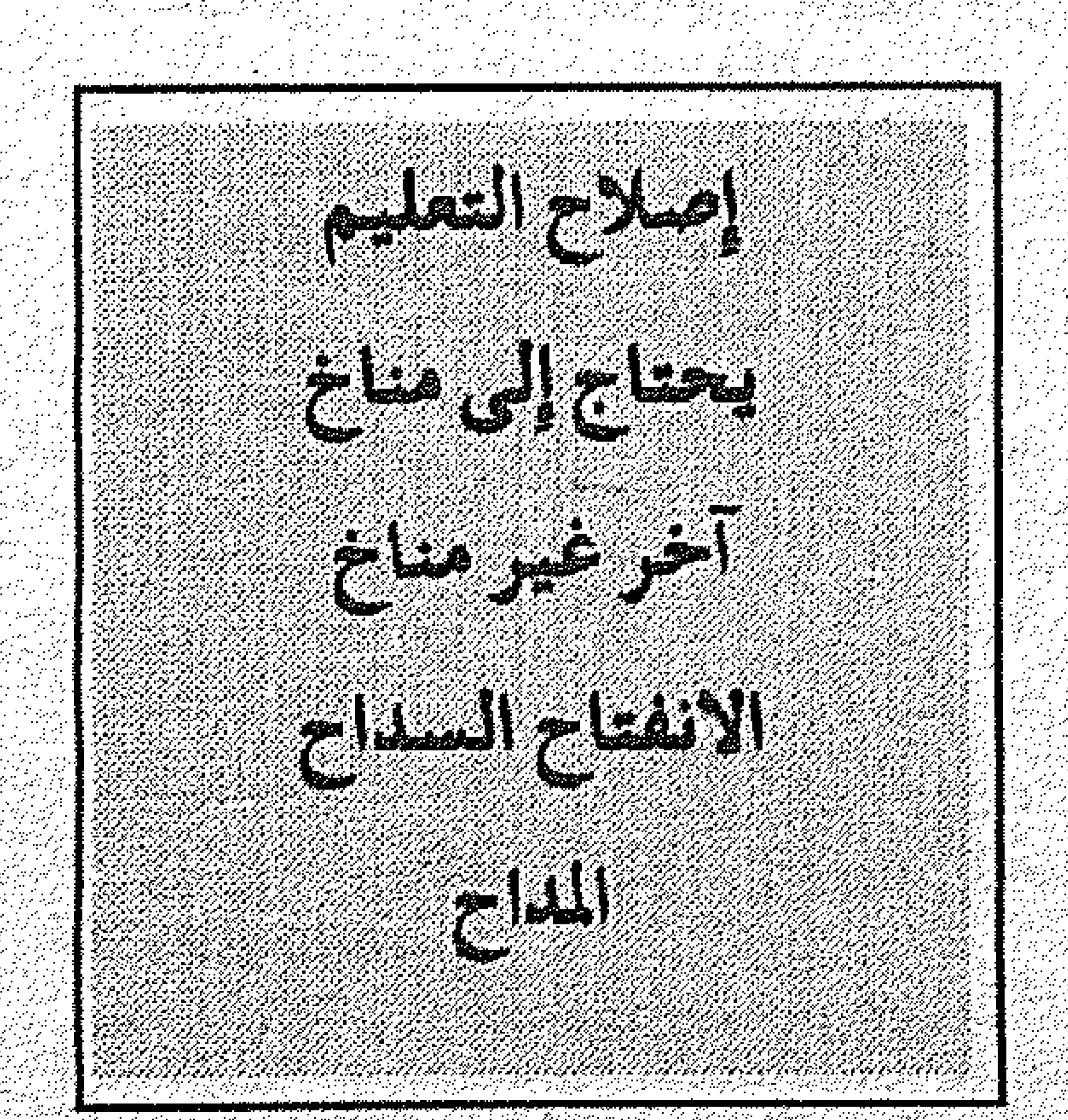
والواقعة الأولى تتعلق بتسمم نحو ألف وخمسمائة تلميذ في المرحلة الابتدائية والاعدادية في قرية« **درين** » بالدقهلية ، وتسمم ثلاثين طالبة بالمدرسة الثانوية **بالاسماعيلية**. نتيجة تناول طعام فاسد تقدمه المدرسة.

وبالطبع فإن الوزير لا يستطيع أن يمر على مدارس القطر للتأكد من سلامة المأكولات التي تقدمها المدرسة ، وإنما هو يعتمد على بعض الموظفين العاملين في المناطق التعليمية المختلفة (الحكم المحلي) وكثير من هؤلاء ذمته فاسدة أو يعتمدوا على متعهدين ذمتهم أشد فساداً!.

وأجهزة الحكم المحلي مليئة بالفساد والرشوة . وإذا كان الوزير قد اعترف في حديثه الأخير **للاهالي** بتواطؤ بعض المسئولين بالوزارة في تجاوزات المدارس الخاصة ، فمن باب أولى نستطيع أن نتحدث عن تواطؤ الموظفين المحليين مع المتعهدين لتقديم أسوأ أنواع الطعام لهؤلاء التلاميذ الفقراء مقابل(المعلوم).

ولكي ندرك هول الجريمة التي تتم، نلاحظ أننا لا نتحدث عن تسمم خمسة أو عشرة تلاميذ وإنما عن تسمم ألف وخمسمائة تلميذ ، ولنتصور مدى الخسارة لو جرى -لاقدر الله- شئ خطير لهؤلاء التلاميذ نتيجة هذا التسمم . وصحيح أن الوزير أحال الموضوع برمته إلي النائب العام لكن الأمور سوف تنتهي بوضع اثنين أو ثلاثة أشخاص في السجن وينتهي الامر عند هذا الحد ، مع أن الموضوع المهم هو :**كيف نمنع حدوث هذا مرة أخرى؟!.**

الواقعة الاخرى التي أريد الحديث عنها





د. حسين كامل بهاء الدين

حدثت منذ عام عندما قام مدير بإحدى المدارس الثانوية بالاسكندرية -ورئيس لجنة الامتحان- ببيع أسئلة الثانوية العامة مقابل عشرين الف جنيه قبل بدء الامتحان بساعة. وفي الماضي كنا نسمع عن فراش بمدرسة قام بتسريب أسئلة من الامتحان وهو يساعد في عملية الطبع .**أما أن يقوم مدير عام مدرسة ثانوية ببيع امتحان الثانوية العامة لقاء عشرين ألف جنيه فأمر لم نسمع عنه حتى في أسوأ أيام الملكية.** لكنه حدث الآن والوزير لا يستطيع أن يكون في القاهرة والاسكندرية وأسيوط أيام الامتحان، ولا مفر من الاعتماد على أجهزة محليه في كل جزء من مصر. فإذ كانت هذه الاجهزة مليئة بالفساد والرشوة كما يعرف كل من له صلة بعمل هذه الاجهزة فماذا يستطع الوزير أن يفعل غير أن يرسل إلى السجن عدة أفراد من المسئولين عن هذا الفساد.

وطبعا قس على هذا موضوع الدروس الخصوصية التي تحولت إلى مراكز وفصول في الأحياء والتي اتسع نطاقها كثيرا بعد نظام الثانوية العامة الجديد وهكذا **أصبح هناك تعليمان:** تعليم رسمي يذهب إليه التلاميذ في



ابراهيم العيسوى

الصباح ، وتعليم مواز يذهبون إليه فى المساء ،وهم يدفعون هنا وهناك **فالحديث عن مجانية التعليم فى المدارس الحكومية هو مجرد وهم** ،فأنت كولى أمر تدفع فى التعليم الابتدائى الحكومى مصروفات تصل إلى أربعين جنيهاً سنويا وفى التعليم الاعدادى والثانوى الحكومى أكثر من ذلك، وإذا كان ابنك فى إحدى المدارس التجريبية التى تتبع الوزارة فأنت تدفع سنويا نحو ٣٥٠ جنيهاً . ولن أتحدث عن المدارس الخاصة التى تتقاضى من التلاميذ ألوف الجنيهات تحت مسميات مختلفة، فهذه مفتوحة لابناء القادرين من الاثرياء أو الطبقة الوسطى، وتعجز الوزارة عن أن تفرض إرادتها على تلك المدارس.

إننى أتحدث هنا عن جانب واحد من شئون التعليم ، وهو موضوع الاجهزة التعليمية المحلية التى لابد أن يعتمد عليها الوزير لتنفيذ سياساته. فكثير من هذه الاجهزة مملوءة بالفساد وسائر أنواع الانحراف وهى قادرة على إفساد تعليمات المركز بشكل أو آخر.

وهكذا يتسمم ألف وخمسمائة تلميذ فى قرية واحدة، ويباع امتحان الثانوية العامة وتنتشر مراكز الدروس الخصوصية رغم صيحات الوزير المتكررة ضد هذا الوباء المنتشر فى جسد الامة بلا أمل فى أن يسمع أحد.

والحل؟.

من السهل أن ينادى المرء بفصل أو نقل أعداد كبيرة من موظفى المناطق التعليمية. لكن هذا غير ممكن عمليا. إن الحل يحتاج إلى مناخ آخر غير مناخ الانفتاح السداح المداح الذى نعيشه اليوم، إلى **تنظيم مختلف للحكم فى مصر** كما قال د. **ابراهيم العيسوى** فى مقاله بالعدد السابق من « **اليسار** » وهذه هى القضية التى ينبغى أن تركز عقول وجهود المتطلعين للنهضة الحقيقية فى مصر عليها.

اعتذار ... لمن؟!

نشرت الصحف المصرية مؤخرا خبرا عن اعتزام مجموعة من شباب أوروبا زيارة العواصم العربية وهم يلبسون قمصاناً مكتوبا عليها باللغة العربية **اعتذار عما فعله الأوروبيون (الصليبيون) فى المسلمين من مذابح عند فتحهم بيت المقدس عام ١٠٩٩ ميلاديا.**

فبعد أن حاصرت جيوش الصليبيين **القدس** لعدة أسابيع ، ورغم استماتة جيش الفاطميين الذين كانوا يحكمون مصر فى الدفاع عن المدينة المقدسة، إلا أن الصليبيين استطاعوا فى نهاية الامر اقتحام المدينة من الشمال وأعملوا القتل فى أهلها.

يقول ابن اثير: «وركب الناس السيف ،وقتل الفرنجة فى المسجد الأقصى ما يزيد عن سبعين ألفا . وعندما توقفت المذبحة لم يكن قد بقى مسلم داخل الاسوار. **فبعضهم** هرب والغالبية كانت مطروحة بالآلاف فى مناقع الدم عند أعتاب منازلهم أو بجوار المساجد، ومنهم عدد من الائمة والعلماء والمتصوفة الذين كانوا قد غادروا بلادهم وجاءوا إلى القدس يقضون بقية أيام حياتهم فى كنف المدينة المقدسة».

هذا تاريخ نعرفه جيدا ويحفظه الكثير من جيلى عن ظهر قلب ،أما أن يستشعر شباب أوروبى هول الجريمة التى ارتكبت ويأتون للاعتذار بعد نحو عشرة قرون فأمر يدعو للراحة والغبطة والامل فى تحقيق تفاهم يوما ما بيننا وبين الحضارة الأوروبية.

شعرت بسعادة خاصة عند قراءة الخبر حتى جاءنى فى المساء صديق ليقول لى ما ضيع بعض هذه السعادة. **فقد سمع أن الهدف الأول من الاعتذار هو لليهود فى إسرائيل ، ثم نأتى نحن بعد ذلك!.**

فواقع الأمر أن الصليبيين لم يرحموا اليهود من المذابح أيضا . ففى الساعات الأولى من المعركة اشترك عدد كبير من يهود القدس فى الدفاع عن حيهم ، ولكن عندما انهار السور المشرف على منازلهم لجأ اليهود إلى المعبد الرئيسى لهم يصلون ويدعون أن يرحمهم الصليبيون.

لكن الصليبيين قاموا بسد جميع المنافذ من حول المعبد وكدسوا أكوام الخطب حول المعبد وأضرموا فيها النيران . وأجهز الصليبيون على الذين حاولوا الخروج من المعبد واحترق الباقون أحياء.

وبالطبع فأنا لست ضد اعتذار الشباب الأوروبى لليهود عما فعله الصليبيونن بهم ، لكنى اعترف أن شعورى بالسعادة التى ملأتنى عند قراءة الخبر خف كثيرا عندما علمت أننا لسنا المقصودين الأوائل بالاعتذار.

لغز الاقتصاد المصرى

كل يوم تقريبا تنشر الصحف الحكومية فى مصر ما تقول إنه تقارير من مؤسسات دولية تزعم أن الاقتصاد المصرى عال العال ، وأن مصر مستثناه من الازمات التى تعصف ببلدان آسيا وروسيا وأمريكا اللاتينية ، وأنه ليس فى الامكان أفضل مما كان.

وأنا شخصيا عاجز عن أن أفهم حقيقة هذه الدعاوى بينما أعرف أن **صادراتنا السلعية تتدهور عاما بعد آخر**، وأسعار البترول فى الحضيض كما هو معروف دوليا ،**والسياحة فى مصر مضروبة بعد حادث** الأقصر ،**والبطالة يتسع نطاقها عاما بعد عام ، والعجز فى الميزان التجارى يتفاقم سنة بعد أخرى ، والبورصة أحوالها سيئة ،والاستثمارات الاجنبية فى المشاريع الانتاجية لا تأتى بالقدر المطلوب كما أوهمنا المسئولون.**

كل هذا بينما الفقراء فى مصر يزدادون فقراء والاغنياء يزدادون غنى.

فهل يتطوع اقتصادى مصرى لتفسير هذا اللغز الذى لا أجد له حلاً؟.

يا ريت!.

طريق التسوية الفلسطينية إلى أين؟



عرفات.. نتنياهو.. كلينتون.. عقب الجلسة التمهيدية للمباحثات

عندما يصل إلى القارئ هذا «العدد من «اليسار» في أول نوفمبر تكون الاجابة عن التساؤلات التي أطرحها هنا عن مصير مفاوضات واشنطن قد وضحت : وأنا أكتب كلمتي هذه في ١٥ أكتوبر، يوم وصول الوفد الفلسطيني والوفد الاسرائيلي وبدء مفاوضاتهما تحت رعاية أمريكية مصممة على الوصول إلى اتفاق حتى ولو كان جزئيا.

ومن الواضح **أن لكلينتون مصلحة في تحقيق اتفاق ما بين عرفات ونتنياهو** على ضوء ظروفه السيئة مع الكونجرس الذي يتجه إلى محاكمته في موضوع «**مونيكا جيت**». ويبدو من تصريحات عرفات الاخيرة أنه حريص أيضا على الوصول إلى اتفاق حتى ولو كان الثمن المدفوع غير صغير . فهو يصرح عند وصوله إلى واشنطن أنه متفائل . والصحف الاردنية والمصرية تقول إن عرفات ذاهب إلى واشنطن **مستعدا «لتليين موقفه»** .وهو يريد أن يبرهن للفلسطينيين أن عملية السلام التي جازف والتزم بها ما زالت قادرة على اعطاء بعض النتائج ومن الممكن أن تؤدي يوما ما إلى قيام دولة فلسطينية وتزداد هذه الاعتبارات أهمية على ضوء العزلة التي تشعر بها السلطة الفلسطينية عن الشعب الفلسطيني، واتجاه أقسام واسعة من هذا الشعب إلى فكرة النضال المسلح ضد الصهاينة مرة أخرى ، وبالتالي ارتفاع نسبة الهجمات على الإسرائيليين .**وعرفات يستشعر مرارة العجز العربي في الموقف الراهن عندما فشل في عقد مؤتمر قمة عربي كما دعا مراراً وتكراراً في اجتماعات الجامعة العربية.**

وفي هذا المناخ يبدو أن عرفات قد وضع آماله كلها على الجانب الأمريكي الذي وعده بمساعدات اقتصادية ضخمة عند «تليين موقفه» . وجاءت البشائر الأولى عندما أعلن عرفات منذ أسابيع أنه موافق على فكرة «**المناطق المحمية**» والتي تمثل ١ر٣ ٪ من الأراضي التي اقترح الأمريكيون إعادة الانتشار فيها ، على أن تكون تحت إدارة اسرائيلية فلسطينية مشتركة.

وربما يكون من المفيد ألا ننسى أن كبير المفاوضين الفلسطينيين **صائب عريقات** كان قد قدم استقالته مؤخرا بعد أن عرف **أن أحمد قريع (أبو علاء مهندس اتفاق أوسلو)** يقوم بالتفاوض سرا مع الاسرائيليين ، وبتكليف من عرفات طبعا ، تماما كما حدث مع **حيدر عبد الشافي** رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض في مدريد، **بينما كان أبو علاء وحسن عصفور** يتفاوضان سرا في أوسلو ،من خلف ظهر مفاوضي مدريد.

ولقد سألني بعض الاصدقاء عن توقعاتي من مفاوضات واشنطن فقلت إنه يستحيل أن نقطع بتوقع واحد من الآن ،لأن ثمة مصاعب كثيرة لا أدري كيف يمكن حلها بين الفلسطينيين والاسرائيليين وفي مقدمتها القدس والمستوطنات واللاجئين. وهناك احتمال قائم في أن تفشل واشنطن وتنتهي إلى لاشئ.

ولكني أميل إلى توقع الوصول إلى اتفاق حتى ولو كان جزئيا وترك بعض المسائل لمرحلة أخرى في هذا الاتفاق. **سوف تأتي التنازلات الأساسية من الفلسطينيين** لا من الاسرائيليين ، ووزير خارجيتهم السفاح شارون.

ولقد ذكر مراسل الاهرام في عمان(١٥ أكتوبر) نقلا عن صحيفة **ها آرتس الاسرائيلية** أن مسئولين أمريكيين بارزين طلبوا من اسرائيل بصورة غير رسمية التفكير في إمكان النص في بيان القمة الثلاثية على مبدأ قيام دولة فلسطينية مقابل إرجاء إعلان عرفات قيام دولة فلسطينية في مايو المقبل.

وقد يبدو هذا غريبا على بعض القراء . ولكنه ليس غريبا على بعض أساتذة العلوم السياسية الفلسطينيين الذين يعتقدون أن إسرائيل لا تمانع في إقامة دولة فلسطينية على قطاع غزة فقط . وثمة دلائل كثيرة على أن إسرائيل تساير هذا الاتجاه خصوصا في موضوع المعابر، وثمة مؤشرات على أن بعض المسئولين الفلسطينيين يدركون هذا بدليل إصرارهم على قيام مشروع المطار الدولي في غزة رغم صغر القطاع وأولوية مدن فلسطينية أخرى.

ومع ذلك سوف نرى . وعندما يصل هذا العدد إلى أيدي القراء يكون قد تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود.

من وثائق حرب أكتوبر ١٩٧٣

في الاحتفال بمرور ٢٥ عاما على حرب أكتوبر ١٩٧٣ وانتصار الجيش المصرى والعبور وضرب نظرية الأمن الاسرائيلية، ومن خلال الندوة الاستراتيجية التى نظمتها القوات المسلحة ، وأيضا من خلال الاحاديث التى أدلى بها عدد من قادة حرب أكتوبر، كان هناك إلحاح على إذاعة كافة الحقائق العسكرية والسياسية لهذه الحرب بعد ربع قرن ، واستخلاص الدروس الضرورية من الايجابيات والاخطاء حماية لأمن القوات المسلحة والأمن القومى المصرى والعربى.

وقد وجدت فى أوراقى القديمة تقريراً قديماً نشر فى صحيفة «السفير» اللبنانية فى ١٦ أبريل ١٩٧٤، عبارة عن حديث للسفير السوفيتى فى مصر خلال الحرب يكشف فيه كثيراً من أسرار الحرب والدور السوفيتى والسياسة المصرية. وقد نشرته فى ذلك الحين فى«السفير» لاستحالة نشره فى مصر. فلم تكن هناك صحف أحزاب أو صحف مستقلة، وكانت الصحافة (القومية) لا تتحدث إلا بصوت واحد ، هو صوت السادات.

وثيقة هامة عن وجهة النظر السوفيتية فى بعض أحداث حرب أكتوبر

الاتحاد السوفيتى حشد ٧ فرق فى ٢٠ أكتوبر وصلت طلائعها فعلا إلى القاهرة .

قرارات سوفيتية خطيرة من ٢٣ إلى ٢٥ شباط لم يحن الوقت -بعد- لإذاعتها.

القصة السوفيتية لمسألة طلب سوريا وقف إطلاق النار.

حصلت «السفير» على وثيقة هامة تتضمن وجهة نظر الاتحاد السوفياتى فيما حدث خلال حرب تشرين. الوثيقة هى نص حديث **لفلاديمير فينوغرادوف** ،السفير السوفياتى السابق فى القاهرة، والذى عين المندوب السوفياتى فى مؤتمر جنيف ،مع عدد من الشخصيات المصرية الرسمية والسياسية.

قال فينوغرادوف: «منذ يوم ٤ أكتوبر وحتى ٢٩ منه، كنت أرى الرئيس السادات يوميا. وقطعت خلال تلك الايام الخمسة والعشرين أكثر من ١٢٠٠ كيلو مترا ما بين السفارة السوفياتية ومقر الرئيس السادات. ولم تحدث طوال هذه الاتصالات أية مناقشات حادة، أو أية خلافات من أى نوع كانت. ولم توجه أية ملاحظة نقدية تتعلق بالموقف السوفياتى.

القرار المصرى

في يوم ٤ أكتوبر أخبرنى الرئيس بقرار مصر أنه لا طريق أمامها الان إلا الحرب. وبالطبع لم يحدد الرئيس اليوم الذى اختاره لذلك مكتفيا بالقول بانه أمر منته . وطلب منى إبلاغ القيادة السوفياتية بالموقف وبالقرار وباحتياجات مصر العاجلة.

ونقلت إلى موسكو رسالة الرئيس وطلبت الرد عليها .كان الرد أن قرار الحرب قرار مصرى، وان الاتحاد السوفياتى سيوفى بكل التزاماته ، وسيؤيد الحق العربى بكل الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية .

لقاء ما بعد العبور

وفى يوم ٦ أكتوبر ، وبعد نجاح القوات المصرية فى اقتحام القناة ، وبدء الاستيلاء على مواقع خط بارليف ورفع العلم المصرى على الضفة الشرقية ، كان لقائى مع الرئيس بالغ الحرارة والسعادة.

وفى هذا اللقاء، أبلغت الرئيس، **السادات رسالة تلقيتها من موسكو، مفادها أن الرئيس حافظ الأسد**، كان قد أبلغ القيادة السوفياتية- قبل بدء القتال بأيام- أن سوريا ومصر على وشك الدخول فى مواجهة عسكرية شاملة مع إسرائيل لتحقيق أهداف عسكرية محددة، وأن سوريا تريد من الاتحاد السوفياتى التحرك السريع للحصول على قرار دولى بوقف إطلاق النار خلال ٤٨ ساعة من بدء القتال، لان الموقف سيكون عندئذ ملائما للعرب.

وقلت للرئيس السادات أن موسكو تسأله عن وجهة نظره فى الطلب السورى . وطلب الرئيس السادات إبلاغ القادة السوفيات بأن الوقت ما زال مبكرا للتفكير فى هذا الموضوع، وانه سيتصل بالرئيس **الأسد لاقناعه بذلك.**

مسألة وقف اطلاق النار

فى اليوم التالى، تلقيت رسالة جديدة من موسكو بان سوريا كررت طلبها، وبأنها ترى أن الموقف العسكرى وتحرير أجزاء كبيرة من الجولان والاستيلاء على خط بارليف ملائم تماما للاهداف العربية، وأنها تطالب بوقف اطلاق النار، وان القيادة السوفياتية تطلب رأى الرئيس **السادات** ،فى هذا الطلب الجديد، وعندما نقلت هذه الرسالة إلى الرئيس **السادات** أكد لى موقفه السابق، وأنه سيقنع الرئيس **الأسد** بالعدول عن طلبه.

كان الموقف العسكرى فى ذلك الوقت ممتازا فى الجبهتين.

ودار حديث طويل بيننا حول الانتصارات العربية ، وكفاءة الاسلحة السوفياتية ،والصداقة بين بلدينا.

فى يوم ٩ تشرين ، ونظراً للتركيز الاسرائيلى على الجبهة السورية ، نتيجة لقربها من الأراضى الاسرائيلية وتهديدها للعمق الاسرائيلى بصورة مباشرة ، ولعدم تطوير الهجوم على الجبهة المصرية، بدأت الأرضاع فى الجبهة السورية تتطور بصورة معاكسة للقوات العربية.

وطلبت سوريا من الاتحاد السوفيتى التدخل لتحقيق إيقاف فورى لاطلاق النار. ومرة أخرى سأل القادة السوفيات الرئيس **السادات** عن رأيه

فى الموقف. ولم يوافق الرئيس على الطلب السورى وقال إن الموقف سيتحسن فى سوريا بعد دخول القوات العراقية ،وتطوير الهجوم على الجبهة المصرية.

هدف الحرب المباشر

وسأله القادة السوفيات عن الهدف المباشر المطلوب تحقيقه من هذه الحرب، وهل هو التحرير الشامل للأراضى العربية المحتلة؟.

وأجاب الرئيس بأن الهدف عمل محدد لتغيير ميزان القوى ، العسكرى والسياسى، لصالح العرب ولهدم نظرية الأمن الاسرائيلى ، ولتحريك جمود الازمة.

ونقلت للرئيس وجهة نظر القيادة السوفياتية فى أن هذا الهدف قد تحقق بالفعل ، وأن التفكير فى طلب وقف اطلاق النار فى هذه المرحلة يعد أمرا منطقيا ، ما دام الهدف قد تحقق ، وقبل أن تفيق اسرائيل من صدمة الهزيمة المفاجئة ، إلا اذا كانت هناك نية لتحقيق أهداف أخرى أكبر.

تطوير الهجوم

وقال الرئيس أنه يريد استغلال الحجم الكبير للنجاح العسكرى الذى تحقق على الجبهة المصرية لتطوير الهجوم والتقدم لاسترداد الممرات.

وصباح يوم ١٠ أكتوبر ، وافقت القيادة السوفياتية ، وأكدت أنه إذا كانت مصر تريد تطوير الهجوم لاسترداد الممرات فيجب أن يتم ذلك فورا دون إبطاء ، لأن الفرصة المتاحة للاستفادة من نجاحات ٦ أكتوبر واستغلال المفاجأة الاستراتيجية ما زالت قائمة وان لم تكن لوقت طويل، لأن أجهزة الاستطلاع السوفياتية رصدت حشودا اسرائيلية ضخمة تستعد للعمل فى الجبهة المصرية.

وقال **الرئيس السادات** انه يفضل الانتظار فى المواقع الحالية ، وسحب القوات الاسرائيلية للهجوم ، واصطيادها فى صحراء مكشوفة ، قبل التقدم لاسترداد الممرات.

ولم يبدأ تطوير الهجوم المصرى الا يوم ١٤ أكتوبر.

الاختراق الاسرائيلى

وفى يوم ١٦ أكتوبر ، وبعد خطاب الرئيس **السادات** فى مجلس الشعب، وصل إلى القاهرة فى الساعة الخامسة الرفيق كوسيغين . واجتمع مع الرئيس السادات عدة مرات.

وفى هذه الاجتماعات جرت دراسة الموقف من جميع جوانبه.

وكان الاختراق الاسرائيلى للقوات المصرية شرقى القناة، وبدء تسلل القوات الاسرائيلية غربى القناة، قد أصبح أمرا واقعا.

وتم الاتفاق بين الرئيس السادات والرفيق كوسيغين على أن يبدأ الاتحاد السوفياتى اتصالات لوقف اطلاق النار . وقدر لهذه الاتصالات أن تستغرق فترة كافية تتمكن مصر خلالها من القضاء على التسلل والاختراق الاسرائيلى، وتتمكن سوريا من القيام بهجوم مضاد فى الجولان ،وحتى يتم وقف إطلاق النار والوضع ملائم للعرب مائة بالمائة.

الرئيس السادات

« ميغ -١٧ » و«الفانتوم»

وكان جو المحادثات وديا جدا .

واذكر أن **الرئيس السادات** حكى لرئيس الوزراء السوفياتى عن الطائرة «**الميغ -١٧**» التى اسقطت طائرتى« فانتوم فى اشتباك واحد، قائلا أن «الميغ -١٧ » اثبتت أنها افضل من «الفانتوم».

واجابه الرفيق كوسيغين قائلا: لا يا سيادة الرئيس. إن الفانتوم متقدمة تكتيكيا على «الميغ -١٧ » ولكن **شجاعة الطيار -المصرى الذى كان يقودها هى التى مكنت «الميغ ١٧ » من التفوق على «الفانتوم»**.

وعاد كوسيغين إلى موسكو واستدعى كيسنجر . وبدأت الجهود من أجل وقف اطلاق النار.

فجر ٢٠ تشرين

وفى فجر يوم ٢٠ تشرين، وفى الساعة الثالثة صباحا بالضبط ، اتصل بى الرئيس **السادات**، وطلب منى إبلاغ **بريجنيف** رسالة عاجلة بالموقف، ومطالبته بالتدخل لتحقيق الوقف الفورى لاطلاق النار .(وكما علمت بعد ذلك، فان سوريا لم تكن تريد وقف إطلاق النار فى ذلك الوقت حيث إنها كانت على وشك القيام بهجومها المضاد الكبير).

واتصلت بموسكو. وأخبرنى مدير المكتب أن الرفيق بريجنيف ذهب إلى فراشه منذ ساعة واحدة فقط ، وانه لا يستطيع إيقاظه. وطلبت منه أن يوقظه على مسئوليتى . وأخبرت بريجنيف بالموقف كما شرحه الرئيس السادات، وطلبه.

وطمأننى الرفيق بريجنيف.

وأصدر القادة السوفيات قرارا فوريا باعلان التعبئة الجزئية فى القوات السوفياتية ، وحشد سبع فرق عسكرية سوفياتية . ووضعها على أهبة الاستعداد للسفر والقتال على الجبهة المصرية . بل ووصلت طلائعها بالفعل إلى القاهرة».

قرارات بالغة الخطورة

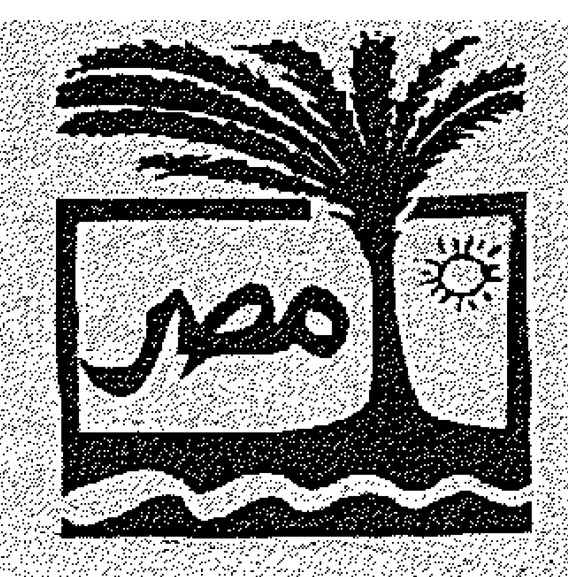
ووفقا للوثيقة ، ختم السيد **فينوغرادوف** حديثه مع عدد من الشخصيات المصرية الرسمية والسياسية ، قائلا:

وكلنا نعرف قصة الايام التالية، والحزن الاسرائيلى لوقف اطلاق النار الأول، والتهديد السوفياتى بالتدخل المنفرد عسكريا، والاتصالات مع أمريكا حتى تحقق وقف إطلاق النار النهائى فى ٢٦ أكتوبر.

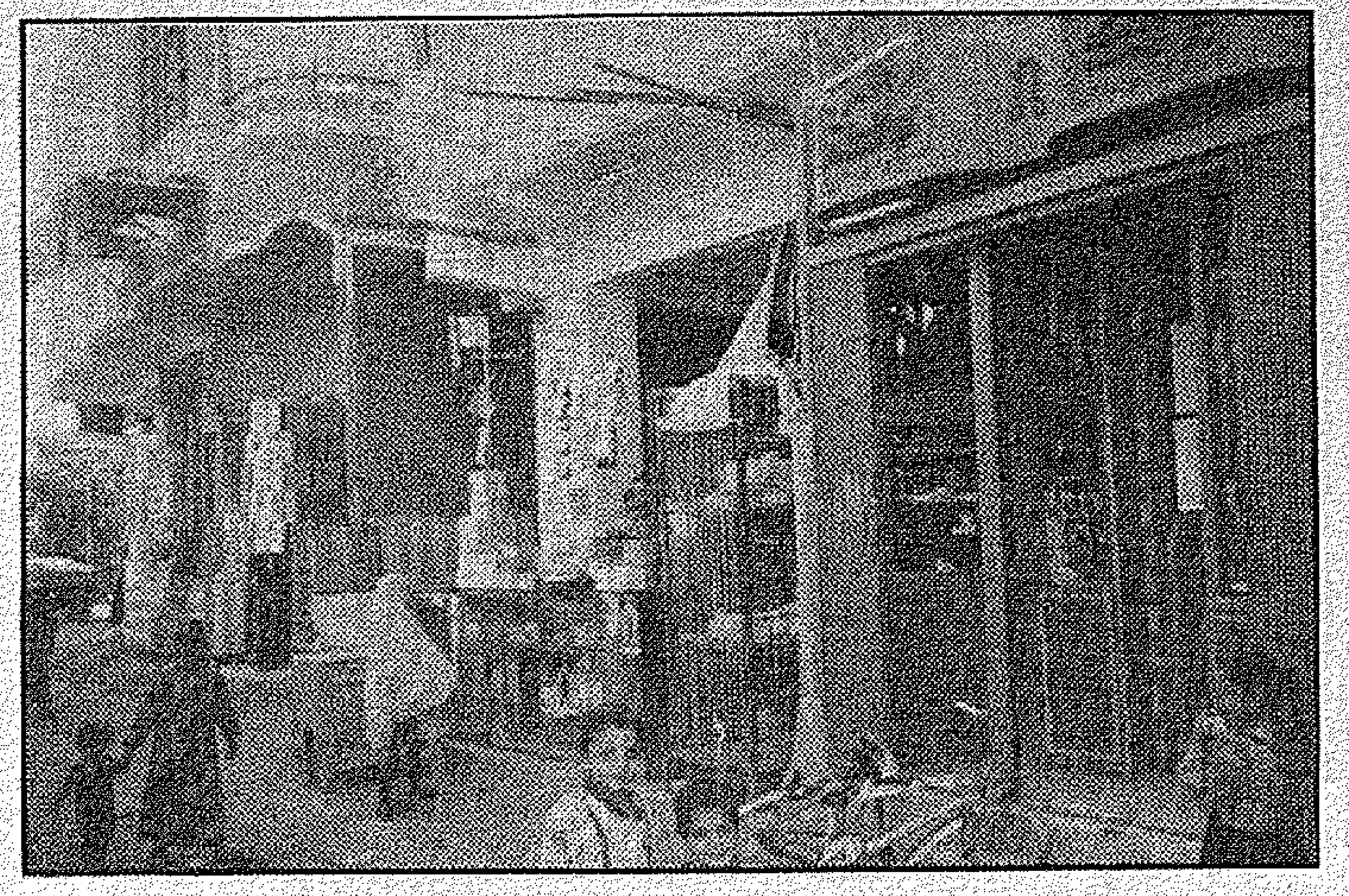
ومضى فينوغرادوف يقول:

لقد حاولت أن أحكى القصة كما شهدتها من موقعى فى القاهرة. ولم أخف شيئا ، إلا بعض القرارات البالغة الخطورة التى اتخذها الاتحاد السوفياتى فى الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ فبراير وتعرفها القيادة المصرية جيدا . لم يحن الوقت- بعد- لاذاعتها، رغم أنها كافية وحدها ، دون اية تفاصيل أخرى ، ليعلم العرب المدى الذى وصل إليه الاتحاد السوفياتى فى تأييده لحركة التحرر الوطنى العربية.

وكل ما أرجوه -وأنا أغادر القاهرة- وكلى حرص على مصلحة الشعوب العربية والسوفياتية أن تفشل محاولات الوقيعة بيننا ،والتى ينساق اليها بعض الساسة العرب، ولا تخدم الا مصالح الصهيونية والامبريالية الأمريكية.



بفضل سياسة الاصلاح الاقتصادى



أبو رجوان .. تعانى البطالة .. والمخدرات .. والقتل بدافع الثأر .. وارتفاع الأسعار

١٢٠٠ من ٥٠٠٠ أسرة تفقد مصدر دخلها الأساسى بعد تطبيق قانون الإيجارات الزراعية ونظام المعاش المبكر

لم أكن أعرف أن هناك قرية مصرية اسمها" **أبو رجوان القبلية**" المصادفة وحدها هى التى قادتنى إليها. كنت على موعد مع عم **عبد الرشيد هلال** أحد القيادات العمالية بشركة الحديد والصلب وأحد أعضاء حزب التجمع بمحافظة الجيزة والذى وعدنى بمقابلة عدد كبير من العمال الذين خرجوا على المعاش المبكر في قريتهم.

نزلت إلى **أبو رجوان** القبلية أبحث عن عمال المعاش المبكر لأجد واقعاً غريباً لم أكن أتخيله . القرية توحى لمن ينزل إليها للمرة الأولى بحجم عال من الثراء والرخاء ، فعدد المنازل المنشأة حديثاً أو الموجودة تحت الانشاء فى القرية كبير جداً ، **وعدد المحلات المنتشرة بالقرية غير متخيل لما بين كل محل ومحل يوجد محل ثالث** وداخل كل بيت من بيوت القرية تجد محلاً أو أكثر ، وتحولت أعداد كبيرة من الحجرات المطلة على الشوارع فى بيوت القرية إلى محلات للبقالة أو لبيع الخضار أو لممارسة أى نشاط تجارى آخر بما يوحى لك بوجود حركة تجارية كبيرة بالقرية.

وبرغم كل ذلك فان أول كلمة تسمعها عند نزولك للقرية - والتى تتكرر فى أحاديث الناس هناك -" **البلد دى شافت لها يومين فى الستينيات مش هتشوفهم تانى**"، **ومن يدقق فى أحوال الناس هناك يصدمه حجم البؤس والفقر اللذين يعيش فيهما أهل القرية.**

" **أبو رجوان القبلية**" قرية صغيرة من قرى مركز البدرشين بمحافظة الجيزة **مساحتها الكلية ٩١٨ فدان . ٨٠٨ فداناً منها أراضى زراعية ، وباقى المساحة - ١١٠ فدان - تشغلها الكتلة السكنية** . وتعداد سكانها طبقا لأخر تعداد عام ١٩٩٥ هو **٢٦ ألف ، ٥٠٠ نسمة**- حوالى ٥٠٠٠ أسرة - يعمل أغلبهم فى الزراعة وفى مصانع حلوان القريبة منهم.

استفادت **أبو رجوان** من التحولات الاقتصادية التى حدثت فى المجتمع المصرى فى الستينيات واستفادت ككل المنطقة المحيطة بحلوان **مراكز أطفيح والعياط والبدرشين والقرى التابعة لهم** - بالمنطقة الصناعية هناك فارتفع مستوى معيشة سكانها وزادت نسبة التعليم بها.

الآن ومنذ بداية التسعينيات أصبحت **أبو رجوان** نموذجاً واضحاً لسياسة الاصلاح الاقتصادى . **ارتفعت أعداد البطالة ، وارتفعت معدلات الفقر فى القرية ، وزادت حدة التباينات الطبقية ، وزادت أعداد الأطفال المتسربين من المدارس ، وانتشرت تجارة المخدرات - خاصة البانجو - وعاد الثأر ليحتل مساحة كبيرة على خريطة أحداث القرية بعد أن كان قد توارى لفترة طويلة.**

خـالـد البلشـى

حكاية **أبو راجوان** ليست حكاية قرية صغيرة وإنما حكاية مجتمع بأكمله . فما هى حكاية أبو رجوان؟

قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ لم تعرف أبو رجوان مهنة غير الزراعة ورغم كثرة عدد سكان القرية سيطرت عائلتان فقط على مايقرب من ثلث مساحة القرية - **حوالى ٣٠٠ فدان - هى عائلة الديب، وعائلة بدوى عائلة العمدة الحالى عبد المنعم بدوى .** وعاش بقية السكان على المساحة المتبقية من القرية فى ملكيات صغيرة جداً أو كمستأجرين لأراضى العائلتين ولكن بشكل غير ثابت وغير مستقر حيث كانوا عرضة للطرد من الأرض فى أى وقت .

ونتيجة لضيق المساحة المتبقية اضطر عدد كبير من أهل القرية للعمل كاجراء فى أراضى العائلتين أو أراضى القرى المجاورة فى واقع أقرب إلى السخره . وكان غالبية السكان يعيشون فى فقر مدقع.

بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ جاء **قانون الاصلاح الزراعى** ليضمن لمستأجرى الأراضى الزراعية بالقرية واقعاً أكثر استقراراً

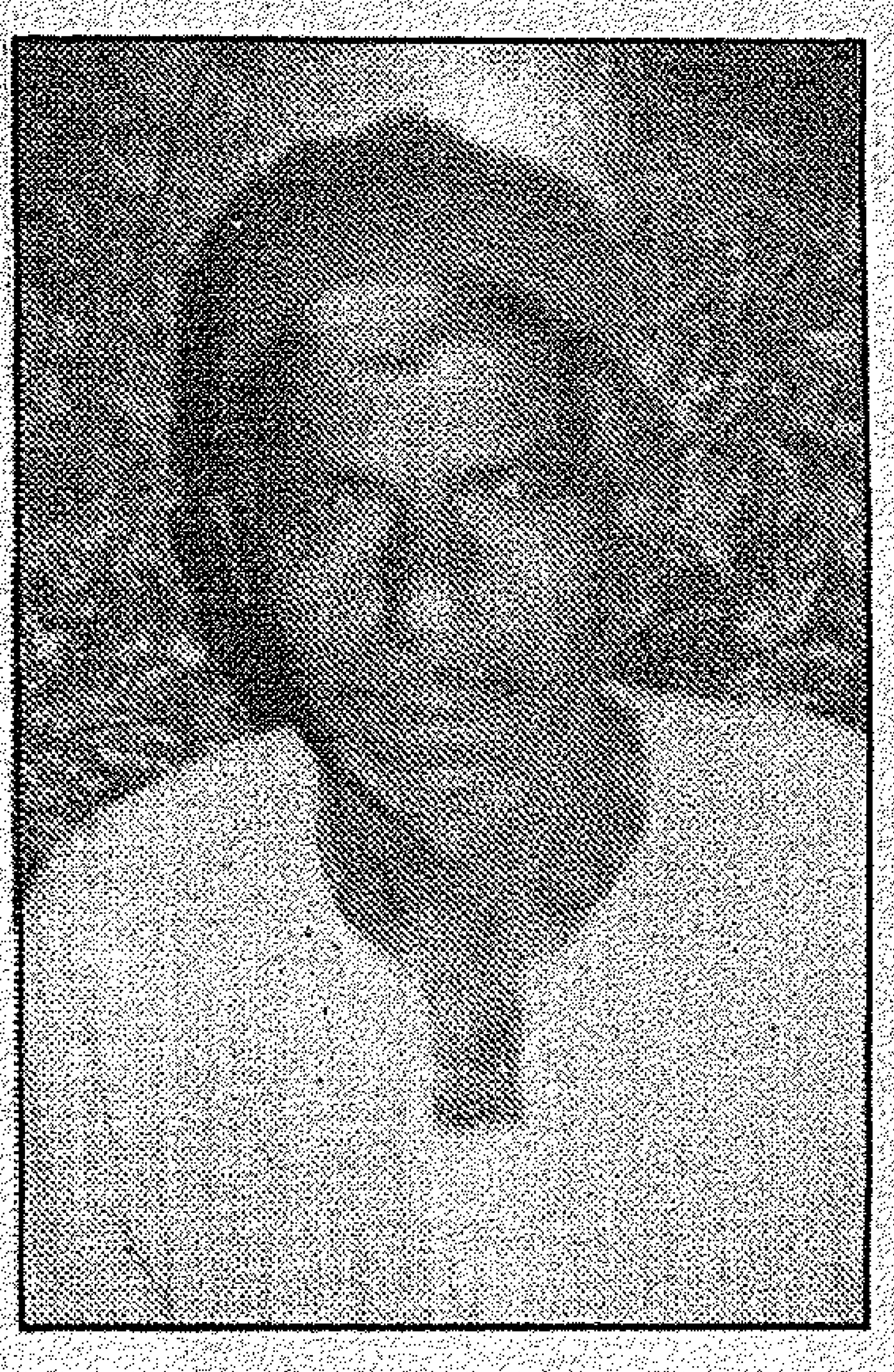
وأصبحت هناك قيمة ايجارية ثابتة للأراضى الزراعية ولم يعد من السهل طرد أى مستأجر من أرضه المستأجرة طالما كان ملتزماً بدفع الإيجار فأصبح لديه مكان ثابت للعمل يضمن به رزقه ورزق عياله . وكانت هذه هى أولى الخطوات فى طريق الارتقاء بمستوى معيشة السكان فى القرية وإن ظل عدد كبير منهم يعيشون فى حال بائسة ولايجدون العمل المناسب.

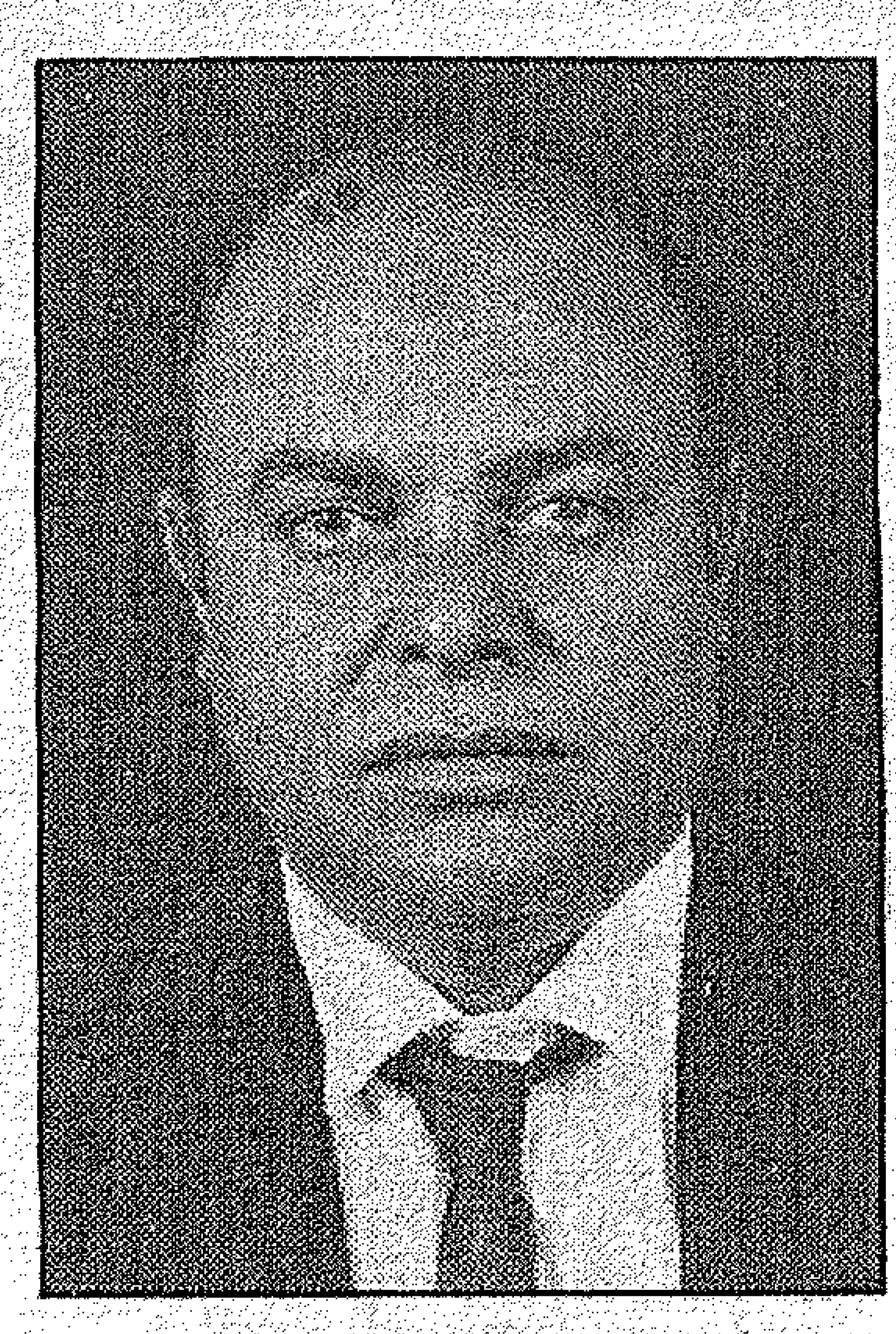
فى الستينيات ومع إنشاء المنطقة الصناعية فى حلوان تبدل حال القرية ووجد كل فرد من أبناء القرية مكاناً للعمل فى المصانع الجديدة . **وبعد أن كانت الزراعة هى المصدر الوحيد للدخل فى القرية أصبحت القرية تعتمد فى دخلها على كل من الصناعة والزراعة سوياً** ، وبعد أن كان اقتصاد القرية اقتصاداً أعرج يمشى على رجل واحدة " **بتعبير جمال حمدان**" أصبح يمشى على رجلين لينعكس ذلك على مستويات معيشة السكان والتى كانت ترتفع بشكل مطرد.

يقول **عبد الرشيد هلال** " فى الستينات كان مستوى المعيشة هنا غير أى مستوى فى الريف المصرى كله ، عمالة المصانع كانت من هنا وكانت الأمور مترتبة لدرجة أن لو واحد من العمال مات مراته تقول احنا عايزين نشغل ابنه مكانه وكان ده هو اللى بيتم **العملية كانت ورث لحد ماحصل اللى حصل فى التسعينيات والورث انقطع**".

ارتفعت مستويات المعيشة بالقرية واستقرت الأوضاع واتجه العمال والفلاحون لتعليم أبنائهم فزادت أعداد المتعلمين بالقرية ونتيجة لارتباط القرية بالمصانع القريبة فى حلوان توجه معظم الشباب للتعليم المتوسط التابع للمصانع وخاصة أن فرص العمل داخل المصانع بعد تخرجهم كانت مضمونة فى ظل **قيام كل مصنع بتكليف الحاصلين على دبلومه** ، وإن كان هذا لم يمنع من توجه عدد كبير من الشباب إلى التعليم العالى **ليتخرج فى القرية منذ الستينيات وحتى الآن عدد كبير من أصحاب الشهادات الجامعية - أطباء ، مهندسون ، معلمون .. إلخ** .

ونتيجة لاستقرار الأوضاع فى القرية وارتفاع نسبة التعليم تراجعت الكثير من الأمراض الاجتماعية التى كانت موجودة بها كالثأر . يقول الحاج **ابراهيم محمد محمود** "المعاملة كانت سهلة بين الناس لأنهم كانوا عارفين إن ولادهم خارجين يشتغلوا ، وكان الواحد بيطلع من المدرسة ضامن الشغل ، وعشان كده كان الناس بيتساهلوا مع بعض.


محمد سليمان


عبد الرشيد هلال

وكان أحد مظاهر تساهل الناس وحرصهم على مصالح بعضهم البعض هو عدم التزام مستأجرى الأراضى الزراعية بالقيمة الإيجارية المحددة فى القانون بل ولجأوا إلى زيادتها لتعويض أصحاب الأراضى عن الفروق الناجمة عن ارتفاع مستويات المعيشة فى القرية عن بقية الريف المصرى . ويؤكد الحاج **عبد العليم القصير** أحد مزارعى القرية ذلك ويقول **"أغلب الناس هنا مكنوش ماشيين بالقانون الناس كانت بتدى أكثر من القانون برضاها . فى الستينيات كان إيجار الفدان ٢٥ جنيه الناس كانت بتدى ٥٠ جنيه برضاها وكانوا بيزودوا مع زيادة الايجارات لوحدهم".**

ونتيجة لقيام المصانع بتكليف الحاصلين على دبلوماتها الفنية ارتفعت أعداد العمال بالقرية لتصل إلى أكثر من **ثلاثة آلاف عامل يعملون فى مصانع الحديد والصلب والحراريات ومصر حلوان للحرير والمعادن والكوك والمطروقات والشركة القومية للأسمنت والمساكن الجاهزة وستيلكو وميتالكو** . وكذلك زادت أعداد الطلاب المتوجهين للتعليم الفنى فى القرية.

ومع تبنى الحكومة لسياسات الاصلاح الاقتصادى ، خضوعاً لضغوط المؤسسات النقدية الدولية "**البنك الدولى - صندوق النقد الدولى**" بدأت فى تنفيذ سياسات جديدة تهدف إلى خفض العمالة فى مؤسسات ومصانع القطاع العام. فتوقف عدد كبير من مصانع حلوان" **كالحديد والصلب**" عن تكليف الطلاب الحاصلين على دبلوماتها الفنية - التلمذة الصناعية - للعمل داخل المصانع بدءاً من عام ١٩٨٤، على الرغم من وجود العديد من التخصصات التى لن تجد لها أماكن للعمل إلا داخل المصانع مثل تخصص الأفران العالية والتى لاتوجد إلا داخل مصانع الحديد والصلب.

ومع توقف المصانع عن تكليف الخريجين وتوقفها عن استيعاب عمالة جديدة عادت البطالة للظهور داخل القرية من جديد ، بعد أن كانت قد اختفت تماماً منذ الستينيات لتبدأ أحوال الناس داخل القرية فى التدهور التدريجى . وأمام ذلك توجه عدد كبير من الخريجين للعمل فى مصانع الطوب والتى كانت قد بدأت فى الانتشار داخل القرية منذ بداية السبعينيات لتستوعب مصانع الطوب أعداداً كبيرة منهم.

وفى محاولة للتصدى لعمليات تجريف الأراضى الزراعية صدر قرار جمهورى فى عام ١٩٩٠ يمنع مصانع الطوب من استخدام الطمى فى انتاج الطوب ووضع القرار عقوبات رادعة لمن يستخدم الطمى فى ذلك ، فاتجهت مصانع الطوب إلى استخدام الطفلة فى عمليات انتاج الطوب وهو ماتطلب استخدام ميكنة حديثة لاتحتاج إلا لأعداد محدودة من العمالة **مما دفع أصحاب المصانع إلى التخلص من عدد كبير من العمالة الموجودة بها** ، وكفت المصانع عن استيعاب عمالة جديدة لترتفع أعداد البطالة داخل القرية بشكل كبير .

ومع مرور الأيام كانت أعداد البطالة داخل القرية تزيد بصورة واضحة وخصوصاً مع التزام بقية مصانع حلوان بسياسات خفض العمالة لتتوقف شركة **مصر حلوان للغزل**

والنسيج عن استيعاب عمالة جديدة بدءاً من عام ١٩٩٢ وكانت معظم أعداد البطالة من العمالة الفنية المؤهلة للعمل داخل المصانع . ومع انتشار البطالة بدأت مستويات المعيشة داخل القرية فى الانخفاض بشكل ملحوظ.

استمرت السياسات الحكومية فى التخلى عن الطبقات الفقيرة خضوعاً لشروط صندوق النقد الدولى فبدأت فى تحرير العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية **فصدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢** والذى نص فى بنده الأول على رفع القيمة للأراضى الزراعية بنسبة ٣٠٠٪ بدءاً من عام ١٩٩٢ . ومع ذلك التزم الفلاحون بالسداد رغم ماأضيف اليهم من أعباء كبيرة أدت إلى انخفاض مستويات معيشتهم بصورة ملحوظة.

وكان البند الثانى فى القانون هو إقرار حق المالك اعتباراً من أكتوبر ١٩٩٧ فى إخلاء المستأجرين من الأراضى الزراعية مما أدى لزيادة الإيجارات الزراعية للمرة الثانية خلال خمس سنوات بأكثر من ٢٠٠٪ **ليخرج فى أبو رجوان وحدها مع بداية تطبيق القانون أكثر من مائة أسرة كانت تعتمد بشكل أساسى على الأرض الزراعية فى توفير سبل معيشتهم ولكنها عجزت عن سداد الإيجارات الجديدة.** هذا غير الذين وفقوا أوضاعهم مضطرين حتى لايصبحوا عرضه للطرد فيفقدوا مصدر دخلهم الوحيد لذلك قام عدد كبير منهم ببيع مواشيهم - أحد أهم مصادر دخلهم - فى محاولة لسداد الإيجارات عن العام الماضى ١٩٩٧ . ولكنهم ومع ارتفاع قيمة المستلزمات الزراعية وقفوا عاجزين عن سداد قيمة الايجارات لهذا العام ١٩٩٨ وخصوصاً مع **دخول العمال الخارجين إلى المعاش المبكر إلى المضاربة على سوق الإيجارات فى الأرض الزراعية** لترتفع أسعار الأراضى للمرة الثالثة **ويصل سعر إيجار قيراط الأرض الزراعية إلى ١٣٠ جنيهاً أى مايعادل ٣١٢٠ جنيهاً فى العام بزيادة قدرها ٢٠٠٪ عن العام السابق.**

يقول **جمال محمد يوسف** " أول لما قالوا هنطبق القانون . الإيجارات غليت وأنا مكنش ليا غير حتة الأرض اللى بأزرع فيها وأربى منها العيلين قالوا لى ياتجيب فلوس الإيجارة الجديدة ياتطلع من الأرض. كان عندى جاموسة رحت بايعها علشان أسدد بيها الإيجارة ولو أنها هى اللى كانت بتساعدنى فى تربية العيلين **السنة دى مقدرتش أسدد الإيجارة الجديدة راحو مطلعنى من الأرض**



المحرر فى حوار مع عدد من أهالى أبو رجوان

وبقيت على الحديد المجيد طيب أعمل إيه يعنى كل اللى أقدر أقوله الله يجازى اللى كان السبب".

أما الحاج **محمد سليمان حسن سلامة** فيقول أنا كنت مستأجر ٩ قراريط ومكنش معايا غيرهم وكان الحال ماشى والزرع بيساعد دا غير حتة بهيمة شرك كنا بنرزق منها بشوية لبن ولاحتة عجلة نبيعها ونسد بيها الإيجارة ولامصاريف العيال وكل سنة كنت بزرع شوية بطاطس ولاشوية فاصوليا بساعدوا فى تربية العيلين .**لغاية ماجم فى يوم وقالوا لى من أول يوم عشرة هتخلى الأرض . مقدرتش أقول لأ ولا أيوة ورحت مدى الجاموسة لأصحابها وسيبت الأرض.**

دلوقتى الإيجار غلى عليا ومعنتش أقدر أخد الأرض تانى إذا كان أيام الإيجار القديم كان بيتى مهدود بقاله سنين وكل ماكان يتوفر قرشين وأقول ابنى بيهم البيت الإيجارة تأخدهم.

الإيجار غلى عليا واللى معاه فلوس بياخد واللى معهوش ميلزموش أنا معييش فلوس واللى بيأجر حتة أرض عايز الإيجارة بالفور . **لأ وبقوا بأخدوا الإيجارة مقدم وخصوصاً دلوقتى بعد الناس اللى طلعت معاش.**

وعن أحوال المعيشة يقول عم **محمد**" الأول الحال كان ماشى والزرع بيساعد وكنت عفى وبقدر على الشغل . دلوقتى أصبح لاشغل ولاأرض **ومن يوم ماسيبت التسع قراريط وأنا قاعد على القنطرة** وخصوصاً إن أنا بطلت ودلوقتى اللى عاير نفر يشغله بيبقى عايز يقطم رقبته فبدل مياخد راجل بطلان زيى كده ياخدوا حد شديد."

"أنابقى غيران من اللى بيشتغلوا ونفسى أروح اشتغل بس معدتش قادر **ومحدش بيرضى يشغلنى وخصوصاً بعد الناس اللى قاعدين ماكتروا** ودلوقتى بقيت حاسس إنى زى ماأكون رحرحت بس ربنا المستعان.

المهم أنا أخر مازهقت والعملية زنقت كان عندى عيلين طلعتهم من المدارس وأهو العيل يطلع يشتغل النهارده ويقعد بكره وربنا هو اللى بيقضيها. **أنا خرجت العيال من المدارس علشان يصرفوا على البيت وبرضه العملية مزنقة .**

احنا عايشين على قد الشغل والشغل بيقضى المعايش غصب، وداحنا ممشين نفسنا عليه مش عارفين نمشى . **العيشة ماشية بالغصب والقرش اللى جاى بنصرفه واللى مش جاى ..** يعنى هندور نقول لله بقى .

اليومين دول الفلاحين بقوا يهربوا من الزراعة ومحدش إصدر لها إلا بتوع المعاش المبكر وعلشان كده إيجارة القيراط وصلت ١٣٠ جنيه يعنى أنا لما أخد نص فدان إيجارة بألف ونص هاكل البيت وأسدد الألف ونص يستحيل. **القيراط عمره مايجيب ١٣٠ جنيه فى السنة أبداً."**

عموماً فلقد كان حجم المساحة المؤجرة فى أبو رجوان **٤٠٠ فدان** كلها إيجارات صغيرة وكان يعيش عليها أكثر من ٦٠٠ أسرة أغلبهم ليس له مصدر آخر للدخل فأصبحوا الآن لايجدون مايسدون به رمقهم هذا بخلاف الذين كانوا يستأجرون أراضى من خارج أبو رجوان القبلية سواء من دهشور أو

المنشية أو الجزيرة أو الشوبك أو أبو رجوان البحرية وجميعهم الآن يعيشون " **بالتيلة**" كما قال لنا عم **محمد سليمان**

وكانت الضربة الأخيرة - حتى الآن - التى تلقاها أهالى أبو رجوان فى ظل التزام الحكومة بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى هى **تطبيق نظام المعاش المبكر و** الذى أخذ به عدد من المصانع والشركات فى حلوان مثل **شركة الحراريات وشركة مصر حلوان للغزل والنسيج وشركة النصر للسيارات وشركة المطروقات** ... تنفيذاً لتعهدات الحكومة لصندوق النقد الدولى بالتخلص من ٦٥٪ من العاملين بالقطاع العام.

وخلال ستة شهور خرج إلى المعاش المبكر من أبو رجوان القبلية وحدها **أكثر من ٦٠٠ عامل جميعهم فى سن العمل - تتراوح أعمار معظمهم بين ٣٠، ٤٥ عاماً- لينضموا إلى صفوف العاطلين بالقرية** ونتيجة لخروج كل هذه الأعداد للمعاش مرة واحدة هبط على القرية - خلال الشهور الستة - أكثر من **١٥ مليون جنيه** هى متوسط حجم المكافآت التى حصل عليها العمال المحالين للمعاش المبكر فزادت الأسعار بالقرية بشكل مخيف **ليرتفع سعر قيراط الأرض الزراعية من ٢٠٠٠ جنيه ليصل إلى أربعة آلاف وستة آلاف جنيه**، ولترتفع أسعار الإيجارات الزراعية بالقرية لتصل إلى **١٣٠ جنيه للقيراط**. بل أن **"حسن أبو رفاعى** اللى طلع على المعاش من شركة الحراريات خد ١٥ قيراط على ١٦٥ جنيه القيراط والعد على البتن" كما صرح لنا بذلك أحد أبناء القرية.

وتوجه العمال المحالون إلى المعاش المبكر بالقرية إلى إنشاء مشروعات للعيش منها والانفاق على أسرهم وخصوصا وأن عدداً كبيراً منهم لايحصل على معاشات نتيجة صغر مدة خدمتهم والذين يحصلون على معاشات منهم لاتتجاوز معاشاتهم ٤٠ جنيه **"ميكفوش حق الشاى"** كما قال لنا **عبد الرحمن عبد الله** أحد العمال المحالين على المعاش من شركة الحرير فامتلأت القرية بالمحلات فما بين كل محل ومحل يوجد محل ثالث.

ونتيجة لزيادة عدد المشروعات بالقرية أصيب البلد بحالة عنيفة من الكساد وخصوصاً مع انعدام القدرة الشرائية فيها مع تفشى البطالة بين أبنائها . يقول **سعيد عبد الواحد** موظف بهيئة الصرف الصحى " **بلدنا كلها طلعت معاش مبكر، لو نزلت أبو رجوان هتلاقى البلد مليانة مشاريع ومحدش بيشتغل خالص . أنا مثلاً شارعنا كله بقى مليان محلات بقالة ، كل بيت فيه محل وبقيت أنا لوحدى اللى بيشترى من الشارع وعلشان محدش يزعل بجيب من كل واحد مرة".**

أما **إبراهيم محمود** فيقول أنا طلعت على المعاش من شركة الحراريات وأنا فى عز الشغل ٣٨ سنة وكنت واخد على الشغل بقيت مش عارف أعمل إيه فتحت محل **ودلوقتى بصحى من ٦ الصبح لغاية دلوقتى ٦ مساء كل اللى بعت بيهم ٣ جنيه** هو أنا لو كنت عارف انى هابيع حاجة فى الشوية اللى قعدتهم معاك كنت قعدت معاك"

وللمرة الأولى فى تاريخها عرفت **أبو رجوان** المقاهى لتستقبل أبناء القرية العاطلين عن العمل فانشئت أربعة مقاهى فى القرية خلال الشهور الأخيرة فقط.

وعرفت **أبو رجوان** أنواع من المشاريع الاستهلاكية لم تكن تعرفها من قبل فانتشرت محلات الملابس بالقرية وانتشرت **شوايات الفراخ والسمك وأفران الفينو** التى وصلت أعدادها لأربع أفران داخل القرية وكل هذه المشاريع تعانى من الكساد بشدة.

يقول **جمال محمد ابراهيم حسانين** أحد العمال المحالين على المعاش من شركة الحراريات " إحنا أول شركة خالفت القانون أنا خرجت على المعاش وسنى ٣٤ سنة بيقولوا إن إحنا خرجنا على المعاش على مزاجنا . طيب أنا كنت ممشى بيتى على ٣٠٠ جنيه فى الشهر وكمان كنت بأداين عليهم لقيت نفسى بأقبض ٨٠ جنيه .. طيب قولى انت أعمل إيه.

عموماً قبل طلوعى على المعاش فكرت أعمل إيه فمسكت فى أصغر حاجة اللى هى العيش والطعمية لقيت البلد مرشقة عيش وطعمية ، أنا لاقيت كل المشاريع مقفلة ، وكل ماأبص على مشروع ألاقى ١٠٠ واحد بيشتغلوا فيه . قلت أتاجر فى الفاكهة والطماطم لقيت الحال واقف عند الكل البقالة فيه ٢٠٠ بقال . فى الآخر مشيت فى الأجهزة وبرضه مفيش حاجة يعنى أنا عمال أسحب من الأصل ، **أنا عندى أربع عيال وعندى ربو وعندى قولون والعلاج بيحتاج أكثر من ٣٠٠ جنيه معرفش هأعمل إيه بعد الفلوس متخلص** هأقعد على الرصيف أو هشتغل حرامى".

ونتيجة لزيادة أعداد البطالة وضيق سبل المعيشة أمام أهالى القرية هرب **عدد كبير من أهالى القرية إلى تعاطى المخدرات وخاصة البانجو** الذى ازدهرت تجارته بشكل مخيف وانتشر تعاطى المخدرات بين الشباب وأصبح من المعتاد **أن تجد الصبية والأطفال** يتبادلون لفافات البانجو فى عرض الطريق لدرجة أن أحد الأطفال استوقفنى عندما رآنى أقوم بالتصوير فى القرية وعرف أننى صحفى وقال لى " **أنا ممكن أخليك تصورنى وأنا بأدى الواد ده حته البانجو دى بس هتدفع كام"**

وعندما سألته طيب وانت بتعمل كده ليه قال لى " أنا أبويا طلعنى من المدرسة علشان مش قادر يصرف علينا قلت القط رزقى وأدينى كل يوم باطلع لى بـ ٥ خمسة ستة جنيه باشترى بيهم اللى أنا عاوزه "

الغريب أن تجار البانجو فى **أبو رجوان** معروفين للناس بالاسم بل أن أماكن تواجدهم معروفة لكل الناس هناك وعندما كنت أسير فى القرية لاجراء بعض اللقاءات برفقة أحد شباب القرية **كان ينصحنى بالابتعاد عن**

دكاكين " فى كل مكان .. تبحث عن زبائن



أماكن معينة لأنها **أماكن تجمع تجار البانجو** بل أن أحد الشباب استوقفنى وقال لى" **شوف بقى بلدنا دى بلد البانجو والسلاح فلو أنت قلبك جامد بجد أنا مستعد أخليك تقابل واحد من بتوع البانجو وتعمل تحقيق محصلش".**

ويعلق **عبد الرشيد هلال** على ظاهرة انتشار المخدرات بالقرية ويقول " شرب البانجو بقى ظاهرة كبيرة فى البلد سواء بين الكبار و الصغار وتجارة البانجو انتشرت وبقت كبيرة وخصوصاً أن مفيش شغل فى البلد والعملية مربحة . الناس بعد ٣ أو أربع سنين مخها هيتلحس"

وفى ظل سياسة الاصلاح الاقتصادى " السعيد!!" فقد مايقرب من **١٢٠٠ أسرة من واقع ٥٠٠٠ أسرة فى أبو رجوان مصادر دخلهم الرئيسية سواء** بالطرد من الأرض الزراعية عند تطبيق قانون الإيجارات أو نتيجة لعجزهم عن دفع هذه الإيجارات أو بالخروج للمعاش المبكر وخاصة بعد أن تم إهدار أموال المكافآت إما فى تجديد المنازل أو تزويج الأبناء أو فى أحد المشروعات الراكدة التى ملأت القرية دون أن تدر على أصحابها أى دخل

وفى ظل تفشى البطالة عجز معظمهم عن تدبير مصدر أخر للدخل .يقول **سعيد مرزوق** "أنا خرجت للمعاش المبكر بعد ضغوط كثيرة وبعد ماحسسونى أن الشركة هتقفل هتقفل ولو قعدت مش هطول حاجة.

أنا مكنش حيلتى إلا الشركة بصرف منها على ولادى الستة . المهم خرجت معاش وأنا سنى ٣٥ سنة يعنى فى عز سن الشغل وعلشان مدة خدمتى ١١ سنة بس مخدتش معاش خالص.

لما خرجت قلت أروح العاشر من رمضان اشتغل ملقيتش شغل فى الشركات هناك ولقيت ناس كتير بيقعدوا فى المحطة كل يوم الصبح علشان اللى يحتاج شغل يلاقيهم قعدت أسبوع اشتغلت فيه يومين اثنين مقضوش مصاريفى فرجعت تانى."

أما **محمود محمد مساعد** فيقول كل اللى خرجوا على المعاش اتوقف حالهم أنا بقيت أصحى من النوم العصر أطلع أقعد على القنطرة بعد مادورت على شغل فى كل حتة وملاقيتش ، لدرجة انى اشتغلت مع فكهانى على المحطة وكنت باشتغل معاه من الصبح للساعة واحدة مساءاً ويدينى ٥ جنيه بس بعد شوية طردنى لأنه معدش قادر يدينى أجرتى لأن العملية معدتش بتجيب همها.

دلوقتى أنا قاعد أصرف من فلوس المكافأة والفلوس قربت تخلص مبقيش منها إلا حاجة بسيطة . يعنى يومين ولاتلاتة وتلاقينى طالع على الجبانة أشحت ياأما اشتغل حرامى وخلاص."

أما الحاج **عبد العليم القصير** فيقول "**بغوا عليا وطلعونى من الأرض.** أنا كنت مستأجر ٤ فدادين و ١٤ قيراط أصرف منهم على عيالى لما القانون جه طلعونى لدرجة أنهم مرضيوش يستنونى لحد ماأجمع المحصول . الأرض كان فيها فاصوليا بأكثر من عشر آلاف جنيه وطردونى قبل ماأجمع المحصول **قلت لهم سيبونى عشرة أيام لحد ماأجمع المحصول قالوا لى ولاعشر ساعات** . طلعونى ومعدش حيلتى إلا معاش الحكومة ٢٣٠ جنيه وإحنا عشر أفراد والمعاش مبيكفيش يومين سلمت أمرى لله ودلوقتى أنا قاعد كل اللى بعمله أنى أطلع اشترى الخضار وبعدين أرجع أصلى وأنام وكل يوم على دا الحال.

المعاش ضعيف ومبيكفيش العيش وباقى المصاريف بنقضيها بالسلف ودلوقتى أنا قاعد أخد طاقية ده البسها لده وربنا هو اللى بيسهلها . **كل اللى خايف منه انى فى يوم ملاقيش اللى يسلفنى لأن الناس كلها بقت حالتها كرب** والمعايش بقت صعبة والقادرين مبيسلفوش حد وكل اللى ربنا قدرهم عليه انهم طلعونى من الأرض.

أنا كان عندى اتنين فى المدارس منهم **محمود** فى الدبلوم لما مقدرتش أقدم له هيفته السنة اللى فاتت وقعدته علشان يطلع يساعد فى المعايش وأدى احنا عايشين على قدنا . أنا كل يوم الصبح أطلع أجيب شوية بدنجان وبـ ٣ جنيه عيش وقاعدين ناكل الصبح بدنجان والعصر بدنجان والمغرب بدنجان لغاية العيشة مابقت بدنجان فى بدنجان ومع أن ابنى شاب ومتجوز جديد ويمكن عايز حاجة تمرى عليه بس هنعمل ايه.

على العموم احنا عايشين زى كل الناس وبناكل زيهم ولو أنها سالطة بس **ربنا بيأكلنا العيش وبنقدر نمشى زى الناس. أنا كل اللى مضايقنى انهم مكنوش يعرفوا حاجة عن الأرض من سنة ٥٠ ومكنوش محتاجينها فى حاجة لأن عندهم أكثر من ١٠٠ فدان** يعنى أنا اللى عملت الأرض وفى الآخر خدوها مصلحة وجاهزة وبالزرع اللى فيها.

أنا طلعت من الأرض بدل ماكنت ضربت حد بالنار ورحت فى داهية وربنا بيساعدنا وأدى احنا قادرين ناكل العيش ونمشى زى الناس."

ويلخص **عمرو أبو هلال** دبلوم تلمذة صناعية أحوال القرية ويقول" **الحالة فى البلد وصلت لحد إن اللى معاه فلوس بياكل واللى ممعهوش مبيكلش ودول همه الأغلبية .."**

ويعلق شاب آخر على ظروف القرية قائلاً منطقتنا أكثر منطقة اتأثرت باللى بيحصل فى مصر دلوقتى لأنها أكثر منطقة استفادت زمان. العيشة بقت تطهق **ومحدش حاسس بينا لأ والغريبة إنى كل ماأفتح التليفزيون ألاقيهم عمالين يتكلموا عن الجازات والمجازات وروح أكتوبر ومش روح أكتوبر وأنا دلوقتى واخد دبلوم تلمذة صناعية بقالى عشر سنين ومش لاقى شغل.**

أنا شايف إن كل اللى ضحى فى سبيل البلد بالشكل ده ابن.. لأنهم لو كانوا عارفين أن الدنيا هتنقلب كده كانوا لاضحوا ولااتنيلوا على عينهم."

ويقول **عبد الرشيد هلال** ".. مفضلش للناس إلا القرشين بتوع المعاش المبكر ودلوقتى اللى معاه عيل بيجوزه واللى عنده بيت يبنيه والباقى عمالين يسحبوا منهم يصرفوا على المعايش والسنة الجاية هتلاقى البلد كلها طلعت على القنطرة .."

ويحذر **أحمد عوض التهامى** - أحد العمال الذين خرجوا على المعاش المبكر من شركة الحراريات - من المستقبل ويقول " **لما الفلوس هتخلص السرقة هتكتر والارهاب هيكتر .. ومحدش عارف المستخبى إيه .."**

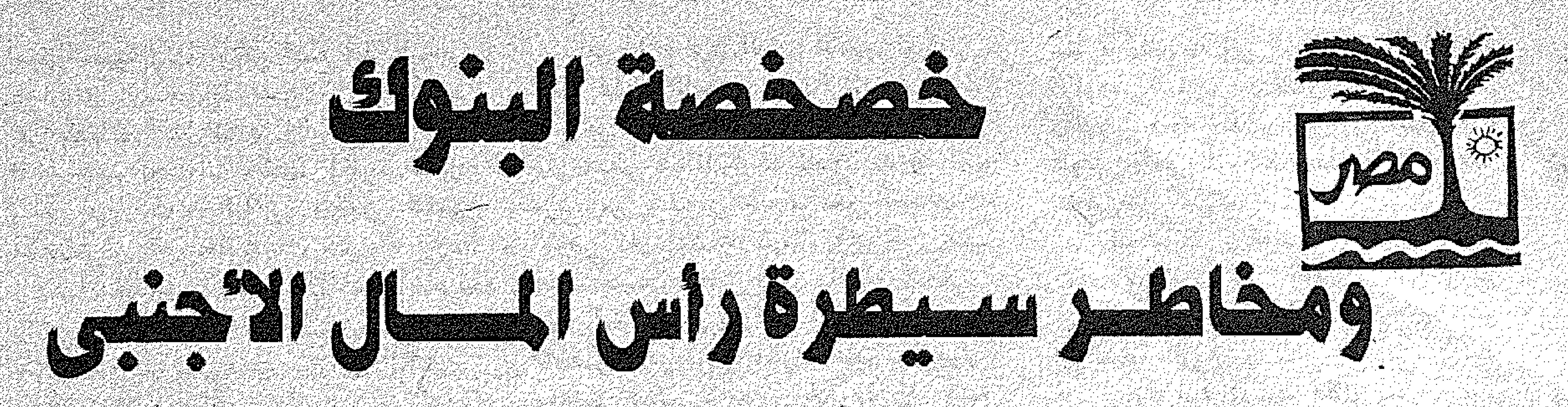
وفى ظل هذا المناخ ظهرت الجماعات الاسلامية فى **أبو رجوان** لأول مرة فى تاريخها لتستقطب عدداً كبيراً من شباب القرية . وسيطر العنف على سلوكيات الناس فى القرية وأصبح هو السائد فى تعاملهم مع بعضهم البعض. يقول أحد شباب القرية "الناس مبقوش مستحملين بعض. **ومحدش بقى مستحمل حد يتعالى عليه وعلى أقل حاجة تقوم خناقة وأقرب حاجة لأيد الناس هى السلاح** والمشكلة أن كل بيت فى البلد فيه حتة سلاح كانت مركونة لكن الناس افتكرته وعلشان كده طلقة الآلى غليت وبقت بـ ٤ جنيه و٤ جنيه ونص."

وخلال الشهور الثلاثة الأخيرة عاد الثأر ليسيطر على أحداث القرية بعنف بعد أن كان قد توارى لفترة طويلة لتشهد **أبو رجوان أربع حوادث للقتل بدافع الثأر.**

الأحوال الآن فى **أبو رجوان** تتجه لما كانت عليه فى السابق مجموعة صغيرة من الناس - أغلبهم تجار مخدرات - يمتلكون كل شئ وبقية الناس - الأغلبية - يعيشون فى فقر مدقع . الناس هنا فى أبو رجوان يدقون نواقيس الخطر ويعلنون أن" **الناس مبقاش قدامها إلا الارهاب .."**

ونحن نحذر ونعلن أن الحكاية ليست حكاية قرية صغيرة من قرى مصر ولكنها حكاية مجتمع بأكمله يسير نحو الهاوية بخطى وئيدة فى ظل سياسات حكومتنا الرشيدة .. !!

كانت هذه هى البداية .. والبقية تأتى.

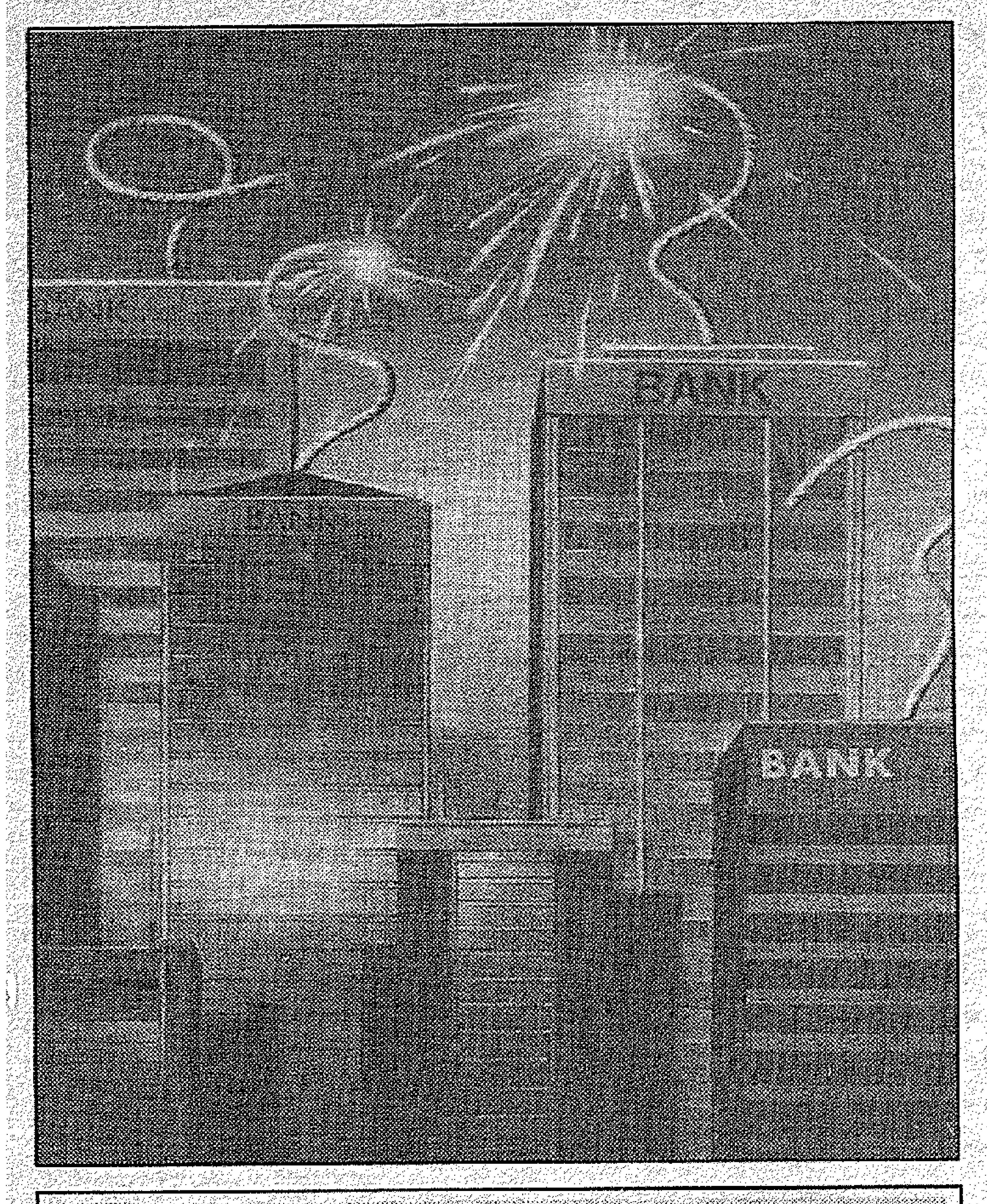


خصخصة البنوك
ومخاطر سيطرة رأس المال الأجنبى

أحمد صالح الصعيدى

وافق مجلس الشعب يوم الاثنين الموافق ١٩٩٨/٦/٨ على مشروع قانون **خصخصة بنوك القطاع العام**. وقد سمح هذا القانون للقطاع الخاص بالمساهمة فى رؤوس أموال البنوك العامة، وفى هذه الحالة لا تخضع هذه البنوك للمواد ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٨، من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى والجهاز المصرفى، والتى تناولت تشكيل وسلطات مجالس وادرات البنوك العامة، وإنما تخضع فى هذا الشأن للقوانين التى تحكم شركات الأموال التى تعتبر من القطاع الخاص. وقد نص قانون خصخصة البنوك صراحة على سريان أحكام القوانين التى تحكم نشاط البنوك الخاصة على تلك البنوك من القطاع العام التى يساهم القطاع الخاص فى رأسمالها بصرف النظر عن حجم هذه المساهمة.

وفيما يتعلق بنسبة مساهمة القطاع الخاص فى رؤوس أموال بنوك القطاع العام فقد اطلقها المشرع بدون حد أقصى حيث نص على **جواز أن تزيد أن يملك غير المصريين فى رؤوس أموال هذه البنوك على ٤٩٪ من رأس المال المصدر لأى بنك منها أسوة بما هو معمول به فى البنوك المشتركة والخاصة**. وليس هناك فى القانون ما يمنع من بيع أى بنك قطاع عام بالكامل للقطاع الخاص المصرى أو الاجنبى على السواء. أما الحد الأقصى لملكية الفرد الواحد من اسهم هذه البنوك فقد حدده المشرع بـ١٠٪ من رأس المال المصدر للبنك حيث نص على أنه يحظر على أى شخص طبيعى -بغير طريق الميراث- أو على أى شخص اعتبارى أن يتملك ما يزيد على ١٠٪ من رأس المال المصدر للبنك الا بعد موافقة مجلس ادارة البنك المركزى ويقع باطلا كل تصرف يخالف ذلك. (يلاحظ هنا أن النص يسمح بشراء الشخص الواحد-بصرف النظر عن جنسيته -لأى نسبة من أسهم البنوك العامة إذا حصل



فروع بنوك القطاع العام التجارية ٨٨٨ فرعاً

البنوك المشتركة والخاصة التجارية ٣٠١

٢ر١٢٤ مليار جنيه ودائع فى بنوك القطاع العام

و٥ر٥١ مليار جنيه فى البنوك المشتركة والخاصة

فى مصر الآن ٢١ فرعا لبنوك أجنبية

مملوكة ملكية كاملة للاجانب

على موافقة البنك المركزى). فاذا تملك الشخص الطبيعى بالميراث ما يزيد على هذه النسبة (١٠٪) يتعين عليه أن يوفق أوضاعه طبقا للقواعد التى يحددها البنك المركزى خلال مدة لا تجاوز سنتين من تاريخ أيلولة هذه الزيادة . ولا يترتب على ملكيته لما يزيد على هذه النسبة دون توفيق أوضاعه فى المهلة المشار إليها أى حقوق عن الزيادة فى الجمعية العامة للبنك أو فى عضوية مجلس الادارة أو فى اختيار اعضاء المجلس.

والملاحظ أنه وفقا لاحصائيات البنك المركزى عن العام ١٩٩٦/٩٧ فانه يوجد بمصر حاليا **ثمانية بنوك عامة** (أربعة منها تجارية، واثنان عقاريان، وبنك للتنمية الصناعية وآخر للائتمان والتنمية الزراعية). بينما يوجد **٢٤ بنكا من البنوك التجارية المشتركة والخاصة و٣٢ بنكا للاستثمار والاعمال . وتمتلك البنوك التجارية العامة الاربعة ما يقرب من ٨٨٨ فرعا على مستوى الجمهورية ، بينما يقتصر عدد الفروع الخاصة بالبنوك التجارية المشتركة والخاصة على ٣٠١ فرع فقط وبنوك الاستثمار والأعمال على ٩٣ فرعا.** وهو ما يوضح مدى النشاط المصرفى والانتشار الجغرافى الذى تتمتع به البنوك العامة داخل مصر . ويتأكد هذا المعنى إذا وضعنا فى الاعتبار **إن بنوك القطاع العام التجارية تستحوذ على ١٢٤٫٧ مليار جنيه من الودائع بينما يقتصر نصيب البنوك التجارية المشتركة والخاصة على ٥١٫٥ مليار جنيه.** لا عجب إذن أن تصبح قضية خصخصة البنوك هى قضية الساعة، فنحن أمام موضوع يرتبط بأغلبية أفراد الشعب بصرف النظر عن مواقعهم أو أعمالهم وسواء كانوا مستثمرين أو مودعين . ورغم أن الدولة سمحت منذ بداية الانفتاح الاقتصادى فى مصر بانشاء الكثير من البنوك الخاصة والمشتركة فقد **ظلت البنوك العامة الاربعة هى حجر الزاوية فى الجهاز المصرفى ،وكانت ملكية الدولة لها هى العنصر الاساسى فى ثقة واطمئنان المودعين باعتبار أن الدولة هى الضامنة لأموالهم.**

ورغم تأكيد الحكومة فى مجلس الشعب أن الموافقة على مشروع القانون لا تعنى أنها ستبدأ فوراً ودفعة واحدة فى خصخصة البنوك العامة وانما ستتم هذه العملية بطريقة تدريجية تبدأ ببنك واحد على الأرجح ، وان طرح أسهم أى بنك للبيع لابد أن تسبقه خطوات هامة تتعلق بتقييم البنك ودراسة احتياجات السوق وظروفه والاسلوب الأمثل لطرح الاسهم وذلك فى ظل رقابة البنك المركزى وتحت إشرافه.

ورغم ما أعلنته الحكومة فى هذا الصدد



د. عاطف عبيد

فقد أبدت أحزاب وقوى سياسية مختلفة اعتراضها أو تحفظها على مشروع القانون وان اختلفت أسباب كل منها لما اتخذته من موقف . وقد لاحظ أغلب المعترضين ان كبار المسئولين ومعهم أجهزة الاعلام الحكومية ظلوا يؤكدون لفترة طويلة أنه لا خصخصة لبنوك القطاع العام وفجأة يتغير الحال وتطلب الحكومة من مجلس الشعب سرعة اصدار قانون الخصخصة المذكور دون أن يتم عرض هذا الموضوع الخطير على الرأى العام واعطاء الوقت الكافى لدراسته والتعليق عليه من كافة الجوانب . واذا كانت الاحزاب والقوى السياسية اليسارية **(حزب التجمع والحزب الناصرى والقوى الماركسية)** قد أعلنت رفضها لبيع البنوك العامة من حيث المبدأ باعتبار ان وجود بنوك عامة قوية وقادرة فى مصر هو الضمان الحقيقى لمواصلة التنمية الاقتصادية نظرا للدور الهام الذى تلعبه المؤسسات المالية فى تعبئة الموارد المحلية واستخدامها بالطريقة التى تحقق أهداف المجتمع .**إلا أن ذلك لا يعنى أن القوى الليبرالية فى المجتمع (كحزب الوفد مثلا) وافقوا على هذا القانون** . ورغم أن هؤلاء من أنصار الخصخصة بصفة عامة ويعتقدون أن المشروع الخاص هو الأقدر والأكفأ عند الحديث عن التنمية فانهم لم يوافقوا على مشروع هذا القانون ورأوا أنه صدر بشكل متسرع وفى توقيت غير مناسب . إذ لا يزال برنامج الخصخصة كما يرون ، فى بداياته **فكيف نبيع البنوك وشركات التأمين قبل المحلات الاستهلاكية والفنادق ووسائل النقل . ومن ناحية أخرى يتحفظ جانب كبير من التيار الليبرالى على ملكية الاجانب للبنوك العامة ويرى ضرورة سيطرة المصريين على هذه البنوك وألا تقل نسبة مساهمتهم فى أى بنك عام عن ٥١٪ .**

والواقع أن ملكية الدولة للبنوك ليست بدعة فكثير من دول العالم يوجد لديها بنوك عامة. وفى مصر قبل الثورة ساهمت الدولة بنسبة ٥٠٪ من رأسمال البنك الزراعى وكان البنك العقارى المصرى مملوكا بالكامل للدولة، وتأسس البنك الصناعى فى عام ١٩٤٧ والدولة تساهم فى رأسماله بنسبة ٥١٪ وتضمن الأرباح والفوائد لحملة أسهمه وسنداته.

أهداف وضوابط الخصخصة

عند مناقشة اللجنة الاقتصادية بمجلس

الشعب لمشروع قانون خصخصة البنوك أكد وزير الاقتصاد د. **يوسف بطرس غالى** «ان مشروع هذا القانون هو فتح لصفحة جديدة للاقتصاد المصرى فى الساحة الدولية ، وان الموافقة عليه من قبل مجلس الشعب هى موافقة على أهلية الاقتصاد القومى فى الساحة الدولية وموافقة على حرية المواطن المصرى فى ادارة اقتصاده القومى ،وهى فى نفس الوقت رسالة للعالم أننا كمصريين نعترف بأننا استكملنا المؤسسات الرقابية والاشرافية على القطاع المصرفى».

ومن جهة أخرى أشار وزير قطاع الاعمال العام د. **عاطف عبيد** إلى أن هذه الخصخصة «هدفها » الاستفادة من الخبرة الأجنبية فى تطوير الإدارة المصرفية ورفع مستويات الخدمة التى تقدمها البنوك المصرية إلى المستويات العالمية ». وحول طمأنة المواطنين على ودائعهم تابع الوزير تصريحاته بقوله «**ان الدولة هى التى قامت بحماية حقوق المودعين فى بنك الاعتماد والتجارة ،كما أن بنك مصر تم تأسيسه بواسطة قطاع الاعمال الخاص وظل بنكا خاصا حتى عام ١٩٦١ ، ومجموعة الوفد هى التى أسست بنك القاهرة ومارست دورا وطنيا وأول من أنشأت فروعا فى السعودية والاردن وغيرها** ».ويتابع **د. عاطف عبيد** حديثه قائلا ان وجود الاجانب ليس شرا وتمكين عناصر أجنبية من السيطرة على اقتصادنا ادعاء يختلف تماما عن افادة انفسنا واقتصادنا من رؤوس أموالهم وخبراتهم والتى يكون علينا أن نجندها لمصلحتنا. وقد أعلن رؤساء البنوك العامة موافقتهم على خصخصة البنوك .وعلى سبيل المثال فقد أعلن **عصام الدين الاحمدى**- رئيس بنك مصر- فى تصريح صحفى له ان خصخصة البنوك العامة ستضيف خبرات متطورة وجديدة يحتاجها العمل المصرفى حاليا وستمكن الافراد من تملك أسهم البنوك العامة مما يسهم بدوره فى تدعيم مفهوم الحرية الاقتصادية والتحرر والانفتاح على العالم الخارجى.

وفيما يتعلق بضوابط خصخصة البنوك أكد وزير قطاع الأعمال العام أن هذه الخصخصة ستخضع لضوابط مشددة تهدف إلى منع سيطرة الاجانب عليها وستتضمن هذه الضوابط وضع حد أقصى لملكية الاسهم للأجانب مع التأكيد على اصدار اسهم اسمية للبنوك منعا للسرية وحتى يمكن معرفة هوية المشترى ومن ناحية أخرى سيتم طرح الاسهم تدريجيا فى شرائح ونسب صغيرة وستقوم الحكومة باتخاذ الاجراءات التى تستهدف دعم الدور الرقابى للبنك المركزى لضمان الحفاظ على الاستقرار المالى والنقدى على مستوى البنوك العامة والخاصة. وقد أعلن وكيل محافظ البنك المركزى (د. فائقه الرفاعي) انه لا خوف اطلاقا على حماية وتأمين أموال المودعين بعد خصخصة البنوك العامة حيث يتم تشديد رقابة البنك المركزى على الجهاز المصرفى بالتفتيش والمراقبة الدورية وتطبيق معايير الانذار المبكر وعدم الخوض فى مجالات مرتفعة المخاطر.

خطورة الاسراع بخصخصة البنوك العامة

فى البداية يتعين الاشارة إلى أن الضوابط التى أكدت عليها الحكومة لخصخصة البنوك العامة لم يتم وضعها فى صورة قواعد قانونية ملزمة. فلا يوجد أى نص فى قانون خصخصة البنوك على حدود قصوى لملكية الأجانب للأسهم ، ولم يلزم هذا القانون البنوك العامة باصدار اسهم اسمية عند البيع لمعرفة هوية المشترى .أما بخصوص الدور الرقابى الذى يقوم به البنك المركزى فى التفتيش والمراقبة الدورية للجهاز المصرفى فانه يمكن القول بأن قانون البنك المركزى يحتاج- قبل مناقشة موضوع الخصخصة- إلى تعديلات هامة تسمح لهذا البنك بتشديد رقابته على كافة البنوك العاملة فى مصر (دون استثناء) وسواء كانت هذه البنوك وطنية أم أجنبية وبصرف النظر عن كونها خاصة أو عامة أو مشتركة . إذ يتعين الحرص على اعطائه درجة كبيرة من الاستقلالية مع الاهتمام بتدريب ورفع كفاءة العاملين به ووضع لائحة مالية تضمن لهم مرتبات مجزية تقابل خطورة المهام الملقاة على عاتقهم. كما يجب اعطاء البنك المركزى الحق فى عزل مجالس ادارة البنوك المخالفة ، وكذلك الحق فى اجبار المساهمين على زيادة رأس المال لتغطية المخاطر ،كما يتعين النص على التزام البنوك بمعايير السلامة المصرفية المتعارف عليها عالميا وحظر الدخول فى توظيفات خطرة أو غير مألوفة أو فوق المستوى الطبيعى للمخاطر . هذا عن تقوية الدور الرقابى للبنك المركزى.

التجمع .. والناصرى يرفضان بيع بنوك القطاع العام والوفد يرفض القانون ويعترض على ملكية الاجانب للبنوك العامة

ولكن خصخصة البنوك العامة فى وقتنا الحالى سوف **تصطدم بمشكلة كبيرة تتعلق بتسوية ديون البنوك العامة لدى الهيئات الحكومية وشركات قطاع الاعمال العام** إذ لا توجد خطة شاملة توضح الآليات والأساليب التى سوف يتم بها تسوية هذه المديونية والتى تقدر بالمليارات .

ولا يكفى فى هذا الصدد القول بأن الشركات القابضة ستقوم بتسوية ديون الشركات التابعة أو أن حصيلة بيع هذه الشركات تكفى لسداد مديونياتها لدى البنوك ،وهذا الأمر الهام لا تكفى معه الاقوال المرسلة وانما ينبغى ايجاد الحلول الملائمة له قبل الاسراع فى خصخة البنوك العامة.

ويرى البعض ان اتجاه الحكومة إلى التعجيل بخصخصة البنوك العامة يرجع إلى الضغوط التى يمارسها منذ فترةصندوق النقد الدولى لاتخاذ هذه الخطوة وأن الحكومة قد تعهدت فى آخر خطاب نوايا مقدم للصندوق بالقيام بذلك . وهذا الرأى إن صح يدل على أن قرار الخصخصة ليس وليد احتياجات داخلية فعلية بقدر ما هو ناتج عن ضغوط خارجية من دائنى الاقتصاد المصرى (ويمثلهم صندوق النقد الدولى) بهدف سداد ما علينا من ديون .ومن المعروف ان كثيراً من دول العالم الرأسمالية حافظت على استمرار سيطرة الدولة على قطاع البنوك مع فتح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة فى جذب مدخرات جديدة وتقوية أداء هذا القطاع ورفع كفاءته .ومع ذلك ينبغى مراعاة خصوصية الواقع المصرى والذى تسيطر فيه بنوك القطاع العام الاربعة على غالبية النشاط المصرفى وبالتالى **فان خصخصة هذه البنوك ستؤدى إلى تخلى الدولة عن أهم مفاتيح الاقتصاد القومى فى مصادر التمويل وفى الصناعة وفى التجارة الخارجية وتجارة الجملة وهو ما سيؤثر بالتالى على كافة القطاعات الاقتصادية بالمجتمع .**
أضف إلى ذلك ان الاسراع بخصخصة هذه

البنوك مع وجود المنافسة الشديدة سيؤدى إلى دخولها فى أنشطة تتسم بالمجازفة الكبيرة وتؤدى إلى فشل الجهاز المصرفى ككل، كما يمكن ان تتجه إلى زيادة الائتمان بشكل سريع وغير متوازن مع تمويل الانشطة التى كانت مقيدة من قبل مثل تشجيع شراء السلع الكمالية والمعمرة والمضاربات العقارية .. كل هذه المخاطر توضح لنا أهمية هذه المسألة والتى تتطلب التعامل معها بأعلى درجة ممكنة من الحيطة والحذر.

وفى ظل الاتجاه للعولمة وتطبيق اتفاقيات الجات ينبغى الحذر من خصخصة القطاعات المالية الاستراتيجية وذلك حتى تظل سيطرة الدولة قائمة للتعامل مع أى أزمات طارئة .وما حدث فى جنوب شرق آسيا يؤيد ذلك .

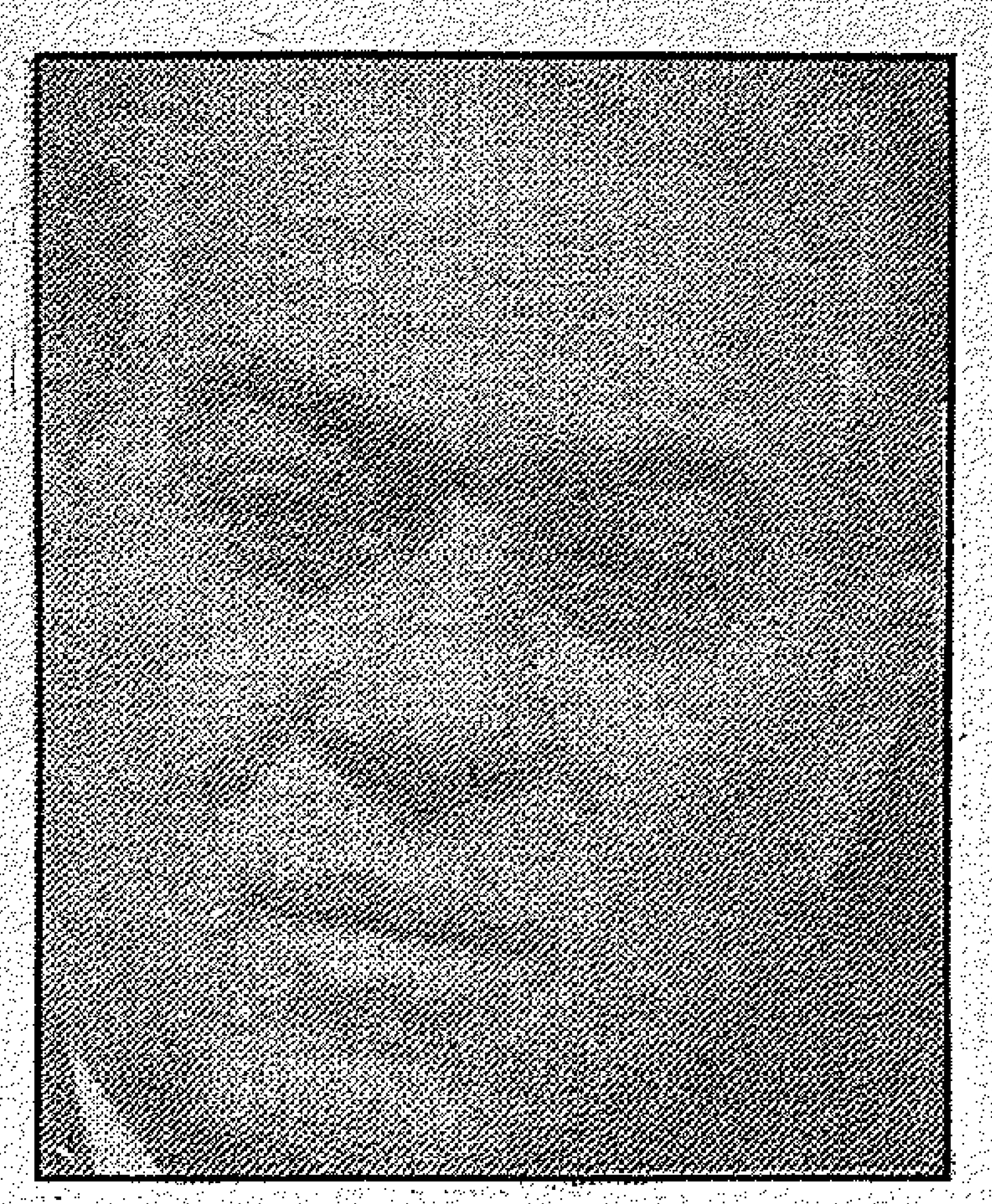
فالقطاع المصرفى يعد من القمم المسيطرة فى أى اقتصاد ،وهذه القمم لا يمكن أن تعامل كشركة من الشركات العادية مطلوب خصخصتها وإنما هى موضع اهتمام خاص ويتعين الحذر من دور الاجانب فيها . **فالتدويل المبكر للقطاع المالى فى آسيا كان السبب الاساسى فى الازمة ،فقد تم التسرع فى ازالة القيود أمام تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل مما أدى إلى حالة الانفلات المالى وتضاعفت حدة المشكلة بسبب الفساد وغيبة الدور الرقابى الفعال للبنك المركزى أو الدولة** .ومن المعروف ان رؤوس الأموال الأجنبية كانت مسيطرة على الاسواق والقطاعات المالية فى بلدان جنوب شرق آسيا وقد ساهمت فى تفاقم الازمة بهروبها بمجرد بداية الازمة.

امكانية سيطرة الأجانب على بنوكنا العامة

نص قانون خصخصة البنوك العامة صراحة على جواز أن تزيد نسبة ما يملكه غير المصريين من رؤوس أموال هذه البنوك على ٤٩٪ من رأس المال المصدر للبنك . وليس هناك فى القانون ،كما سبق القول ،ما يمنع من بيع أى بنك قطاع عام بالكامل لرأس المال الأجنبى ،كل ما هنالك انه لا يمكن للفرد الواحد ان يمتلك أكثر من ١٠٪ من رأس المال المصدر للبنك إلا بعد موافقة مجلس ادارة البنك المركزى .ومن المتصور أن يوافق الأخير على أن يمتلك أى مستثمر أجنبى بمفرده أسهماً تزيد قيمتها عن ٢٠٪ أو ٣٠٪ من رأس مال البنك المصدر .ومن المعلوم أن السيطرة على حد أدنى يبلغ ٢٠٪ من رأسمال أى بنك قد تكفى للسيطرة على البنك بأكمله وبذلك نجده فى النهاية يخضع لادارة أقلية مالية أو بعض الافراد أو أسرة واحدة رغم أنه يتخذ فى الظاهر شكل شركة مساهمة ويمنح صغار المساهمين كل أوهام الملكية. ومن ناحية أخرى يستطيع المستثمر الاجنبى الواحد(دون موافقة البنك المركزى) المساهمة فى رأسمال بنوك القطاع العام الأربعة بنسبة ١٠٪ فى كل منها . وهو ما يوضح إلى أى مدى يمكن للأجانب السيطرة على البنوك العامة إذا تم البيع فى ظل الاطار القانونى القائم. ولن يترك رأس المال الاجنبى هذه الفرصة وسيتدخل لشراء حصص كبيرة فى هذه البنوك اذا وصلها قطار الخصخصة . فهذا النوع من رأس المال يبحث فى أى مكان عن أقصى ربح والبنوك مشروعات مربحة للغاية ويخشى ان تتحول بالملكية الاجنبية إلى وسيلة لاستنزاف الفائض الاقتصادى وتحويله إلى الخارج بدلا من تمويل التنمية الاقتصادية بالداخل. ومن المعلوم ان المجال مفتوح أمام رأس المال الأجنبى لانشاء البنوك أو المشاركة فيها داخل مصر ، وتقول احصائيات البنك المركزى ان لدينا **فى مصر الان ٢١ فرعا للبنوك الأجنبية مملوكة ملكية كاملة للاجانب وعليه فانه لا داعى لأن نسمح لهم بمد نفوذهم إلى البنوك العامة الاربعة** . والواقع إن القول بعدم سماح الحكومة للأجانب بالسيطرة على البنوك العامة بعد خصخصتها هو فرض نظرى يعتمد على النوايا أكثر من الامكانيات **،فالقاعدة الرأسمالية المصرية ضيقة ولا توجد ،فى الوقت الحالى ، تلك الفئات المصرية القادرة عمليا على الحلول محل الدولة فى تملك هذه البنوك** ،فأين هم رجال الأعمال الوطنيون المستعدون للاستثمار والمخاطرة ماليا ومواجهة المنافسة فى مجال البنوك ويمتلكون فى نفس الوقت الخبرة والكفاءة التى تؤهلهم للعمل فى هذا الميدان؟ لا عجب إذن أن يتقدم رأس المال الأجنبى للقيام بهذا الدور الذى يعجز عنه المستثمر الخاص الوطنى . وقد أكدت الانهيارات الأسيوية أن تدفق رأس المال الأجنبى بالرغم من كل ما يحمله من مؤشرات ظاهرية ايجابية إلا أنه يحتوى على الكثير من المخاطر التى يتحتم تجنبها أو السيطرة عليها مثل تدفقات القروض قصيرة الأجل ،مما يبرز حتمية اليقظة للبنك المركزى والدولة لضمان انضباط المؤسسات المالية والمصرفية.

الاجانب وتأسيس البنوك فى مصر:

قبل منتصف القرن التاسع عشر لم تكن مصر تعرف شيئا عن البنوك ،ومنذ ذلك الوقت بدأ تدفق رأس المال الأجنبى إلى مصر عن طريق مجموعة من الأجانب من فئات المقاولين والافاقين لا هدف لديهم سوى البحث



د. كمال الجنزورى

عن الارباح الكبيرة عن طريق إنشاء البنوك والتقى هؤلاء بشريحة من الممولين اليهود والروم المتمصرين الذين شاركوهم نفس الاحلام أمثال **منشه وسوارس وقطاوى** بالاضافة إلى بعض اليونانيين مثل **رالى ويناكى وسلفاجو**. وبعد عدة محاولات لانشاء بنوك صغيرة بدأت البنوك الكبيرة فى النزول إلى الميدان.وفى بداية الأمر ظهر **البنك المصرى** فى عام ١٨٥٦ ،**والانجلواجبشان** فى عام ١٨٦٤ ،**والعثمانى** فى عام ١٨٦٧ ،**والكونتوار** فى عام ١٨٦٩ ،والكريدى ليونيه فى عام ١٨٧٤ . وقد كانت مثل هذه البنوك بمثابة الوسيط بين الممولين الفرنسيين والانجليز من ناحية والخديوى المدين من ناحية اخرى. وعندما انشئ صندوق الدين فى عهد الخديوى اسماعيل تصاعد نفوذ هذه البنوك ولم تعد مجرد الوسيط بين الخديوى المفلس ورأس المال الاجنبى وانما قامت بفرض قبضتها على مصر بالكامل فى غيبة أى قيود أو رقابة محلية على أعمالها . وتتابع ظهور البنوك الاجنبية من مختلف الجنسيات لأخذ نصيبهم من الكعكة وكسب أكبر أرباح ممكنة . فظهر **الكريدى فونسيه** فى عام ١٨٨٠ (برأس مال فرنسى) **وبنكودى روما** فى عام ١٨٩٥(برأس مال ايطالى) .أما الانجليز فقد أنشأوا **البنك الأهلى** فى عام ١٨٩٨ **والبنك الزراعى** فى عام ١٩٠٢ **وبنك الأراضى** فى عام ١٩١١ . وكل هذه البنوك لم تكن- على كثرتها- سوى بنوك تجارية أو عقارية.

أما البنوك التجارية فلم تكن مهمتها تجميع الودائع والقيام بكل عمليات البنوك التجارية وتشجيع المشروعات الاقتصادية أو المساهمة بصفة عامة فى النمو الاقتصادى لمصر وانما **كانت كل مهمتها تمويل التجارة**

الخارجية مع مصر والاستيلاء على مصادر الثروة فيها أولا بأول . فقد تخصص كل بنك من البنوك السابق ذكرها في امداد الرأسماليين الذين ينتمون إلى جنسيته بالقروض لتمويل محصول القطن سنويا وتحقيق أكبر أرباح عن طريق الاستيلاء عليه بأبخس الأسعار ثم تصديره من الاسكندرية إلى ليفربول.وحتى تضمن هذه البنوك سيطرتها على عملية الاستغلال بالكامل مدت قبضتها إلى عمليات حلج وكبس القطن وكذلك النقل البري والنهري وسكك حديد الدلتا وتصنيع بذرة القطن.. الخ.

وأما البنوك العقارية فلم تكن تهدف كذلك إلى ادخال التحسينات على عمليات الانتاج الزراعي بكافة مراحلها ، وانما كانت المهمة الأساسية التي وجدت من أجلها هي نزع ملكية المصريين للأرض. وعلى سبيل المثال فان أراضي الدائرة السنية اشتراها الثلاثي ارنست **كاسل وسلفاجو واخوان سوارس** وهم الذين اسسوا البنك الأهلي . وعن طريق بعض الممارسات المعروفة أصبحت مثل هذه البنوك من كبار ملاك أراضي وتخصصت في اقراض كبار ومتوسطي الملاك بفوائد كبيرة مما أدى في نهاية المطاف إلى نزع اجزاء كبيرة من أراضي المدينين.

وعلى هذا النحو لم تكن هذه البنوك(العقارية أو التجارية) جزءا من الاقتصاد المصري وانما كانت عنصرا غريبا عنه لا يتبع إلا رأس المال الأجنبي بكل ارتباطاته وأولوياته ولم يكن لها من دافع سوى البحث عن أقصى ربح وقد تم ذلك عن طريق تحويل ثروة مصر إلى الخارج. لذلك كان من الطبيعي أن تفشل بعض الأسماء المصرية التي حاولت اقتحام حقل البنوك في أواخر القرن التاسع عشر امثال **بشرى وسينوت حنا ،ومنصور يوسف والديب** بالاسكندرية وعائلة وصيا بأسيوط.

ولم يدخل رأس المال الوطني إلى هذا المجال إلا ابتداء من عام ١٩٢٠ على يد طلعت حرب في قيامه بتأسيس بنك مصر . وقد انشئ هذا البنك برأسمال مصري خالص وجعلت اسهمه اسمية حتى لا يتسلل إليه رأس المال الأجنبي. وبدأ البنك في القيام بكل عمليات البنوك التجارية بالاضافة إلى تشجيع وانشاء المشروعات الاقتصادية . وكانت ودائعه في عام ١٩٢٠ حوالي ٢٠٠ ألف جنيه مصري ارتفعت إلى ١٦ مليون جنيه في عام ١٩٣٩ . ومنذ ظهور بنك على الساحة المحلية وهو يواجه حربا شرسة من رأس المال الأجنبي وبعض الرأسماليين المرتبطين به(أمثال أحمد عبود وحافظ عفيفي واسماعيل صدقي).ومع نشوب الحرب العالمية الثانية واندفاع العملاء بسحب ودائعهم ضعف مركز هذا البنك لانه بصفته بنكا تجاريا كان يحصل على ودائع لأجل قصير ويستثمرها في مشروعات طويلة الأجل (في مجال الصناعة) ولم يكن هناك مشكلة في الأوقات العادية ولكن مع ظهور الأزمة ونشوب الحرب وعدم وجود بنك مركزي وطني يمكنه المساعدة في مثل هذه الظروف زادت أزمته خاصة مع تورطه في انشاء عدة شركات انتهت بخسائر كبيرة . وقد لجأ بنك مصر إلى البنك الأهلي لمساعدته فرفض ومن ثم **لجأ إلى الحكومة التي قامت بامداده بمبلغ ٢٫٢٥ مليون جنيه ولكن بشروط قاسية من أهمها تحويل اسهم البنك الاسمية إلى اسهم لحاملها (وهذا هو الباب الخلفي لسيطرة رأس المال الأجنبي على البنوك)** كما انتقلت ادارة البنك إلى كبار الرأسماليين المرتبطين بالاستعمار ورأس المال الاجنبي (امثال **اسماعيل صدقي وحافظ عفيفي وعلي يحيى وزكي الابراشي وعلي ماهر** وانضم إليهم في وقت لاحق **الياس اندراوس واحمد عبود**).وانتهى الأمر بتوقف النشاط الصناعي للبنك وتصفية شركات الدخان ومصايد الاسماك وشركة مصر للمناجم والمحاجر واشترى **علي يحيى** اغلبية أسهم شركة مصرللملاحة وعلى أية حال فقد كانت تجربة بنك مصر (باعتباره ممثلا للرأسمالية الوطنية) في صراعه مع رأس المال الأجنبي درسا لا ينبغي أن يغيب عنا فقد حاول هذا البنك بناء صناعة وطنية تتمتع بسوق محلية ولكن رأينا كيف تمت محاصرته عن طريق رأس المال الأجنبي وأعوانه المحليين.

عودة البنوك الأجنبية مع سياسة الانفتاح الاقتصادي

ابتداء من عام ١٩٦١ تم تأميم رأس المال الأجنبي وأصبح من المحظور على القطاع الخاص بصفة عامة(المصري منه والأجنبي) أن يعمل في مجال القطاع المصرفي وانما اقتصر العمل فيه على البنوك العامة . وبعد انتهاء هذه المرحلة **اتجهت الدولة ابتداء من عام ١٩٧٤ إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي والترحيب** الحار بالتعاون مع رأس المال الأجنبي. وكما حدث في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت البنوك أول ما وفد من رأسمال أجنبي. وقد لاحظ البعض بحق عند دراسته لعودة البنوك الاجنبية مرة أخرى إلى مصر أن رأس المال المصرفي الأجنبي يفضل أن يكون شركاؤه المصريون من بنوك القطاع العام أو من وحدات القطاع العام الأخرى . ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن أصبح الجهاز المصرفي لدينا يتكون من قطاع عام وقطاع خاص وتشكل الأخير من بنوك أجنبية وبنوك مصرية وأخرى مشتركة . وعليه فقد وجدنا أنه في عام ١٩٧٥ قامت تسعة بنوك أجنبية ومشتركة ، لم تلبث ان زادت إلى ١٩ وحدة مصرفية في عام ١٩٧٦ وفي سبتمبر ١٩٧٩ صار العدد أربعين.

وقد علقت الدولة آمالا كبيرة على قدوم رأس المال الأجنبي واشتغاله بالعمل المصرفي في مصر سواء بصفة منفردة أو بالاشتراك مع رأس المال الوطني (الخاص والعام). **وكان الهدف من ذلك الاسهام تمويل التجارة الخارجية لمصر مع تخفيف عبء الديون الخارجية وتدبير التمويل الأجنبي لمشروعات التنمية وجذب الفوائض العربية للاستثمار في مصر** .ولكن البنوك الأجنبية منذ عودتها إلى السوق المصرية(قبل أكثر من ٢٣ عاما) ركزت أنشطتها على عمليات تمويل التجارة الخارجية وهي عمليات ذات معدل دوران قصير وأرباحها كبيرة ولم تتوجه إلى مشروعات محلية ذات أولوية لتشغيل العمالة أو زيادة الدخل القومي. **وبدلا من أن تصبح هذه البنوك مراكز جذب للأموال إلى مصر سعت لاستنزاف موارد السوق المصرية وقامت بايداع الجزء الأكبر من مواردها لدى مراكزها الرئيسية وفروعها بالخارج** . وأكثر من ذلك فقد دخلت في مضاربة مع البنوك المصرية على نفس العملاء، ووجدنا بعض البنوك الأجنبية تجتذب ودائع للقطاع العام ، وعندما كان يتم تأسيس هذه البنوك كانت تكتفي في الطلبات المقدمة منها بتوفير الحد الادنى لرأس المال . وضآلة رأس المال هنا قد تكون مفهومة في حالة البنوك التجارية التي تعتمد على الودائع لكنها غير مقبولة بالنسبة لبنوك الاعمال والاستثمار . ولكن يبدو أن البنوك الأجنبية تحولت كلها في التطبيق إلى بنوك تجارية وحققت أرباحها الكبيرة عن طريق اجتذاب الودائع المحلية وتحويلها إلى السوق العالمية واستعانت للقيام بهذا الدور بخبرات مصرية نادرة.

ويرى البعض أن خصخصة البنوك العامة بدأت منذ ١٩٩٤ عندما صدرت الأوامر إلى هذه البنوك بالتخلص من أسهمها في البنوك المشتركة التي قام بتأسيسها بالاشتراك مع رأس المال الأجنبي. **والواضح أن تجربة البنوك المشتركة أضرت بالبنوك العامة لصالح الاطراف الاخرى** ، لذلك فان الاتجاه إلى بيع حصص البنوك العامة في البنوك المشتركة ما هو إلا محاولة لتفادي الآثار السلبية التي نجمت عن هذه التجربة . ومن بين هذه الآثار تلاشي الفروق بين البنوك التجارية (التي تقبل الودائع وتباشر عمليات تجميع المدخرات المحلية) وبنوك الاستثمار والاعمال (التي تقوم بانشاء شركات للاستثمار ومزاولة النشاط الاقتصادي) ، وقد استفادت البنوك المشتركة والفروع الاجنبية من هذه الظاهرة حتى لا تلتزم بالدور الحرفي لبنوك الاعمال ومسئوليتها عن جذب رؤوس الأموال إلى مصر . ومن ناحية أخرى ادت ظاهرة البنوك المشتركة إلى الاختفاء التدريجي للفوارق بين القطاع المصرفي الخاص والقطاع المصرفي

العام، فقد سارعت كل البنوك التجارية العامة إلى تأسيس بنوك خاصة بالاشتراك مع رأس المال الاجنبى .فقام البنك الاهلى **بتأسيس بنك تشيس الأهلى المصرى بالتعاون مع بنك تشيس مانهاتن ، والبنك الاهلى سوسيتيه جنرال، وبنك الائتمان الدولى ، والبنك العربى الاوروبى.** وكذلك قام بنك مصر بالمشاركة مع رأس المال الاجنبى بتأسيس عدة بنوك **كبنك مصر روماتيا وبنك مصر الدولى.** أما بنك الاسكندرية فقد ساهم فى تأسيس العديد من البنوك المشتركة مثل **بنك اسكندرية الكويت الدولى والبنك المصرى الامريكى وبنك مصر ايران للتنمية.**وكذلك فعل بنك القاهرة نفس الشئ بتأسيس عدة بنوك مشتركة **كبنك القاهرة باريس باركليز الدولى وبنك القاهرة الشرق الأوسط وبنك القاهرة باريس.** ولم يقتصر أمر المشاركة على البنوك التجارية العامة وإنما قامت البنوك المتخصصة العامة بالدخول فى نفس الميدان وعلى سبيل المثال رأينا بنك التنمية الصناعى يشارك فى تأسيس بنك مصر أمريكا الدولى.

البديل عن خصخصة البنوك العامة

عندما بدأت الخصخصة فى البلاد الصناعية المتقدمة كانت تعبر عن تطور طويل الأجل لتجديد الرأسمالية وتوسيع قاعدة الملكية وزيادة نشاط المشروعات العامة فى ظل دور رقابى قوى للدولة وبعد أن استقرت اعتبارات العدالة الاجتماعية. أما دوافع الخصخصة فى الدول النامية– ومنها مصر –فهى دوافع وقتية كالتخلص من عجز الميزانية والحصول على موارد مالية أو سداد بعض الديون . أضف إلى ذلك أن القطاع الخاص فى الدول المتقدمة ينظر إليه باعتباره قوة شرعية تساهم فى نمو الاقتصاد القومى وتخلق التقدم التكنولوجى على عكس القطاع الخاص لدينا والذى يسعى إلى العمل فى الانشطة ذات الكسب السريع ولا يقبل المخاطرة أو المساهمة فى حل مشاكل المجتمع. ومن ناحية أخرى فان شخصية المشترى عند الخصخصة فى الدول النامية لها حساسية خاصة فالشراء يمثل قوة اقتصادية وسياسية تؤثر فى التوازنات الاجتماعية القائمة . فقد تقع الملكية العامة تحت سيطرة قوة شرائية طفيلية أو رؤوس الأموال الاجنبية أو أى قوى أخرى لا تعمل فى إطار مصلحة الاقتصاد القومى.

ويتعين علينا عند طرح قضايا الاقتصاد الوطنى للمناقشة (ومنها قضية خصخصة البنوك) أن نحدد موقفنا ابتداءً من مصالح شعبنا بتداء منحا وليس ابتداء من الخارج.

التدويل المبكر للقطاع المالى فى آسيا.. كان السبب الأساسى فى الأزمة الحالية

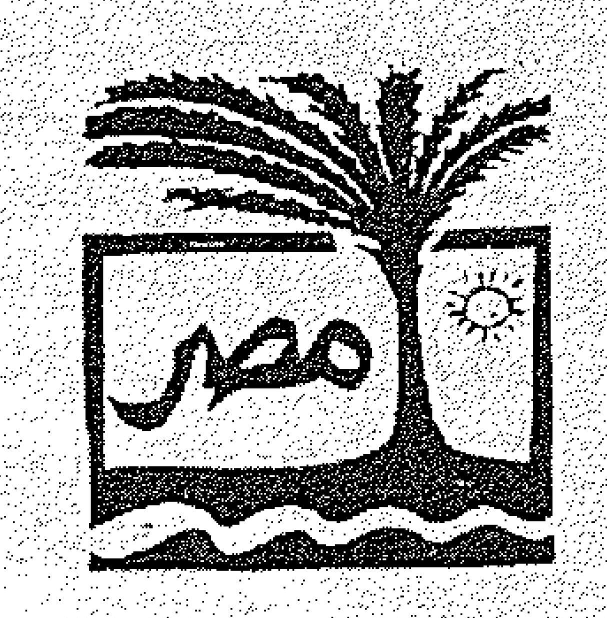
وقبل أن نعقد آمالا كبيرة على رأس المال الاجنبى ينبغى قراءة تاريخه فى مصر . وبماذا أفاد وما هى الأضرار والمخاطر التى نجمت عن وجوده ولماذا نصر على أن العجز عن تمويل التنمية لدينا يرجع فقط إلى نقص رأس المال ولا يرجع مثلا إلى تبديد الفائض الاقتصادى الذى ينتج فى مصر (ومظاهر هذا التبذير واضحة فى شيوع الاستهلاكى البذخى مثلا) ؟ وهل يمكن أن يأتى رأس المال الاجنبى إلى مصر لاقامة مشروعاته قبل المحاربة الجادة للفساد واشاعة روح الديمقراطية وتنقية آلاف اللوائح والقوانين المتناثرة والمتناقضة؟.

والواقع أن البنوك العامة مثقلة بتركة كبيرة منذ تأميمها ومن غير الجائز الحكم على كفاءتها ومقدرتها دون أن نضع فى الاعتبار اعباء التدخل والتوجيهات الحكومية التى تمنعها أحيانا من العمل المصرفى الكفء . ويكفى ان نذكر فى هذا الصدد مديونية الشركات والهيئات العامة لهذه البنوك والتى تقدر بالمليارات وقد تم التنبه إلى هذه المشكلة فى الفترة الأخيرة وهناك محاولات عديدة لعلاجها . وإذا كانت البنوك العامة تتحمل جانبا كبيرا من المسئولية عن عجز الجهاز المصرفى عن تمويل التنمية الاقتصادية فان هذا الامر يدفعنا للمطالبة باصلاح هياكل هذه البنوك حتى تكون أكثر قدرة على المنافسة القادمة مع بداية تطبيق الجات وتحرير التجارة العالمية.

ويطرح البعض فكرة بديلة عن الخصخصة وهى دمج البنوك العامة من أجل إنشاء كيان قوى وكبير كما حدث فى دمج بنكى «يونيون بنك وسويس لاند كومبيشن» أكبر بنكين فى سويسرا فى كيان واحد كبير حتى يستطيع مواجهة المنافسة بعد تحرير تجارة الخدمات . ويلاحظ فى هذا الصدد أن المصارف والمؤسسات المالية المصرية بل والعربية بشكل عام لا تزال صغيرة ومحدودة النشاط ولا يمكن مقارنتها بمثيلاتها العالمية ،**وتوضح الاحصائيات الدولية ان قيمة الاصول لأكبر مائة مصرف تجارى عربى تقدر بحوالى ٣٨٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٦ وهذه الاصول كلها تزيد قليلا عن نصف اصول البنك الجديد الذى قام باندماج بنك أوف امريكا وبنك لينشتنز الامريكى والذى يملك اصولا تبلغ قيمتها ٥٧٠ مليار دولار.**

كل ما سبق يوضح حجم التحديات المفروضة علينا فى ظل الاتجاه إلى العولمة وعلى الجهاز المصرفى المصرى ان يقوم بمراقبة وتنظيم حركة الادخارات والعمل على منع تسرب رؤوس الأموال إلى الاقتصاديات الخارجية وان يقاوم الاتجاه إلى الاكتناز (والذى يتخذ شكل شراء العقارات مثلا أو شراء الذهب) عن طريق سياسة نقدية متوازنة تؤدى إلى تثبيت قيمة العملة حتى تتحول المبالغ المكتنزة إلى ادخار ويزيد عرض رأس المال . ومن ناحية أخرى يتعين على البنوك التجارية ان تتعامل فى الائتمان للمدة القصيرة والطويلة معا ،حيث تزيد فى مصر نسبة الودائع الادخارية والودودائع لأجل إلى مجموع الودائع الكلية وترتفع نسبة الاصول النقدية البالغة السيولة إلى مجموع الودائع ومما يحتم قيام البنوك التجارية بهذا الدور انعدام أو ضعف المؤسسات المالية ذات الكفاءة والقادرة على تجميع المدخرات المبعثرة فى السوق النقدية وتحويلها إلى سوق رأس المال.

وإذا وضعنا فى الاعتبار كل ما سبق وأصر صاحب القرار السياسى على وصول قطار الخصخصة إلى محطة البنوك فان ذلك ينبغى الا يتم الا بشروط وضمانات خاصة أولها الا تطول الخصخصة أكثر من بنك واحد من بنوك القطاع العام الاربعة (يفضل أن يكون اقلها حجما ونشاطا) وان يتم الالتزام والعلانية والشفافية وتعديل قانون البنك المركزى لتقوية دوره الرقابى مع وضع الضوابط الكافية لعدم تسلل رأس المال الاجنبى إلى هذا البنك عن طريق جعل اسهمه اسمية وفى النهاية يفضل الا تتم الخصخصة بتخلى الدولة عن ملكيتها فى البنك وإنما بزيادة رأسمال هذا البنك عن طريق اكتتاب عام وبنسبة لا تزيد عن ٢٠٪ من رأسماله فى البداية ،على أن تخضع هذه التجربة للتقييم بعد فترة مناسبة.



أشغال الخدمة المنزلية تحارب البطالة !

عمــاليــات

محمد جمال إمام

أصبح من الشائع الآن فى أوساط الطبقة المتوسطة المصرية ، خاصة حين يكون ربا الأسرة من العاملين أو أصحاب المهن أو تكون الأم من ذوات النشاط الاجتماعى البالغ أن يرفع أحد أفرادها سماعة التليفون ليطلب وجبة طعام من أحد مطاعم الوجبات السريعة ذات الأسماء الأمريكية الشهيرة بطريقة " **هوم دليفرى**" (فى العصور الغابرة كانت هذه الخدمة معروفة فى مصر باسم " توصيل الطلبات إلى المنازل" . ولكنه أصبح تعبيرا "بلدى" لايصح استخدامه فى زمن" الروشنة" و" الكاجولة")

ثم لم تعد هذه الخدمة قاصرة على تلك المطاعم وإنما تكاد أن تعم فى الكثير من أنشطة الخدمات الأخرى، من محلات الأكل والشرب إلى محلات الجزارة وبيع الأسماك والخضروات والفاكهة ، بل والصيدليات . **فاذا أحسست ببعض المتاعب الصحية وكنت تعرف اسم دواء ناجع لها وتقيم فى أحد أحياء الطبقة المتوسطة فما فوق فى القاهرة أو الاسكندرية ، فما عليك إلا أن تتصل بأقرب صيدلية تتعامل بهذا النظام فتطلب الدواء بالتليفون فيصل إليك مع عامل الصيدلية بالدراجة أو الموتوسيكل** (هل يوجد بلد آخر فى العالم ترسل فيه الصيدلية الدواء للزبون بدون الاطلاع على التذكرة الطبية التى كتبها الطبيب؟)

وقد خلقت هذه الخدمات فرص عمل كثيرة فى المدن الكبرى للمئات من الشباب المصرى الذى تعثر فى دراسته ولايجيد أى مهنة سوى قيادة الموتوسيكل . ومامن شك أنها مع انتشارها وانتقالها إلى المزيد من المدن المصرية ستعمل على امتصاص أعداد كبيرة من هذه العمالة ، خاصة وأنها يمكن أن تدر دخلا لابأس به يتمثل فى البقشيش الذى يعتمد على سخاء زبائن الطبقة المتوسطة ، على الرغم مما لهذا النوع من الأعمال من مردودات اجتماعية سلبية على المدى البعيد.

فما هو المستقبل المهنى للشاب الذى يمتهن مثل ذلك العمل دون أن يجيد الألعاب الأكروباتية التى تسمح له بفتح ثغرة للهروب منه والترقى فى أى سلم وظيفى ، خاصة إذا كان يعمل لدى محل جزارة أو صيدلية ، أو لايمتلك موهبة المغامرة بدخول عالم الأعمال ، أو ليس لديه مساندة عائلية من الناحيتين المالية والاجتماعية تساعدة على البدء فى نشاط خاص به يرفعه درجات فى السلم الاجتماعى؟

الخدمة المنزلية أكبر صناعة فى العالم

غير أن ثمة صورة جديدة للاستفادة من الأيدى العاملة غير المدربة تطرحها تجربة ناجحة فى صناعة الخدمات فى الغرب . فهذه هى مجلة "**الإيكونوميست**" البريطانية الشهيرة تخصص إحدى افتتاحيات عددها الصادر فى ٢٦ سبتمبر الماضى للحديث عما تسهم به صناعة " أشغال الخدمة المنزلية" المزدهرة حاليا فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من خلق فرص عمل متزايدة . وتبدأ المجلة هذه الافتتاحية بقولها:

" تكنولوجيا المعلومات والعولمة هما القوتان الدافعتان للاقتصاد فى الوقت الحالى . **إلا أن واحدة من أسرع أنشطة الأعمال نموا فى أمريكا وبريطانيا حاليا لها سمة تكنولوجية منخفضة وطابع محلى بشكل متميز : ألا وهى الخدمات المنزلية** . فثمة عدد متزايد من الناس يدفع الآخرين ليقوموا بدلا منهم بأداء الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال والحيوانات الأليفة، بل والتسوق .. **بل وبوسعك أن تستأجر شخصا ما لينتظر السباك فى منزلك بدلا منك!"**

وتضيف المجلة بأنه رغما عن المخاوف المتزايدة من أن يؤدى ذلك إلى العودة إلى قيم عصور غابرة عندما كان الأغنياء يستغلون قوة عمل الفقراء فى القيام بصفوفة هائلة من الأعمال المنزلية والترفيه (من الترف) ، فانه ينبغى الترحيب بالنمو المتزايد فى الخدمات المنزلية، **فاقتصاد اليوم مختلف كل الاختلاف عن اقتصاد القرن التاسع عشر** . وقبل الحرب العالمية الأولى كان سدس القوة العاملة البريطانية يتكون من خدم المنازل ، غير أنه مع ارتفاع الأجور وظهور المعدات الآلية المختلفة للخدمة المنزلية ، من المكنسة الكهربائية إلى غسالات الملابس والأطباق الكهربائية والوجبات نصف الجاهزة وأفران الميكرويف ، إلى آخره ، تقلص عدد خدم المنازل بشكل كبير . ورغما عن ذلك ، فلو تم احصاؤهم بشكل دقيق ، فسيتبين أن **أشغال الخدمة المنزلية لاتزال تعتبر أكبر صناعة فى العالم ، بل إن بعض الدراسات تشير إلى أنها تدر مايعادل أكثر من ٥٠ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى معظم بلدان العالم.**

وتشرح المجلة البريطانية الأسباب التى يقوم عليها الازدهار الحالى فى أشغال الخدمات المنزلية ، فتقول إن ثمة ثلاث دوافع لذلك : **الأول** هو التفاوت المتنامى فى الدخول ، **والثانى** هو زيادة أعداد النساء العاملات ، مما يخلق حاجة إلى إيجاد خدمات بديلة لقيامهن بعملهن المنزلى . أما الدافع **الثالث** فهو أن الكثير من المهنيين ذوى الأجور المرتفعة يعملون حاليا ساعات طويلة بحيث لايمكن لهم أن يأدوا سوى القليل من الواجبات المنزلية . فالمحامى ، مثلا ، يقوم بدور أهم فى المحكمة من أن يضيع جانبا من وقته فى ترتيب الأرفف فى دواليب منزله ومن ثم فان الاستفادة من هذه الميزة المقارنة مسألة معقولة.

ثم تتد... ـجلة الاقتصادية المحافظة إلى المخاوف المثارة بأن يخلق ذلك من جديد مجتمع "**الناس اللى فوق والناس اللى تحت**" ، ولكنها تزيح هذه المخاوف جانبا بخفة شديدة ، مشيرة إلى أن هذه المخاوف مجرد اعتقاد خاطئ بأن وجود المزيد من الخدمات المنزلية يعنى قدرا أكبر من التفاوت الاجتماعى، وتؤكد أن **التفاوت ينشأ لأن التكنولوجيا الجديدة والتنافس الذى تمارسه الاقتصادات النامية يحابى ذوى المهارات الأعلى على حساب العمال الأقل مهارة**. فاذا ماكان ذلك يؤدى إلى طفرة فى الخدمات المنزلية فان من شأنه أن يخدم ذوى المهارات الأقل (منظور رأسمالى طبقى بدون شك ، ولكنه منطق العصر للأسف).

ثم تؤكد المجلة أن الخدمات المنزلية ليست كلها أعمال ذات أجور منخفضة ، فرئيس الخدم الممتاز فى أمريكا الذى يستطيع أن يضفى جوا من الأرستقراطية فى المكان الذى يعمل فيه ، يمكن أن يكسب مايصل إلى **١٠٠ ألف دولار سنويا** ، والمربية فى كثير من الأماكن فى الولايات المتحدة قد يصل أجرها إلى **٤٠ ألف دولار فى السنة** زائد الإقامة والسيارة ! كما تؤكد المجلة أنه إذا ماتحقق ماتتنبأ به التوقعات الحاسوبية ، فان الأجور فى هذا القطاع ستواصل الزيادة مع نمو الحاجة إليها . فاذا كانت بعض الأعمال القانونية والمحاسبية والمكتبية يمكن الاستعانة بالحاسوب فى أدائها بدلا منه ، فانه لم يتأكد حتى الآن أنه يمكن الاستعانة به فى القيام برعاية الأطفال أو تهذيب الأشجار فى الحديقة أو إعداد وجبات شهية لحفل عشاء فاخر فى إحدى المناسبات.

نحن نهتم بشواغلك !

واتساقا مع الاتجاه الرائج ، فان بعض الشركات الأمريكية الكبرى (ومن بينها شركة مايكروسوفت الشهيرة) تعرض من ضمن المزايا التى تحاول أن تغرى بها بعض الكفاءات المهنية العالية أو النادرة على الالتحاق بالعمل بها ، أو البقاء فى صفوف العاملين لديها ، توفير خدمات منزلية من هذا القبيل ، **فتتعاقد مع بعض الشركات العاملة فى هذا المجال لتقديم هذه الخدمات لموظفيها مقابل تسهيلات خاصة**.

وعلى ذلك ، فلم يعد الموظف فى حاجة إلى الحصول على أجازة عارضة لأن عليه أن ينتظر السباك أو الكهربائى الذى أعطاه موعدا فى العاشرة والنصف صباحا ، فشركة الخدمات ستوفر له من ينتظر فى منزله بدلا منه ، وليس على الموظفة أن تقلق لأنه لم تنجح فى البحث عمن تقوم برعاية أطفالها أثناء عطلة المدارس ، فالشركة ستتولى تدبير هذا الأمر بالنيابة عنها . وإذا حدث وأن قرر الموظف الانتقال إلى منزل جديد (وهو أمر ميسور هناك)، فان شركة الخدمات ستتولى نقل أثاث منزله ولوازمه من المنزل القديم إلى الجديد دون أن يضطر هو أو زوجته إلى إضاعة وقتهما الثمين فى تجميع الأثاث والاشراف على نقله ثم تفكيكه وتركيبه فى غرف المنزل الجديد . كل شئ تسليم مفتاح.

بل لم يعد على الموظف أن يشغل ذهنه بضرورة اصطحاب كلبه المدلل إلى الطبيب البيطرى ، فستقوم شركة الخدمات المنزلية بهذا العمل بالنيابة عنه ، وطبعا التسوق أصبح يتم فى كثير من الأحيان عن طريق الاعلانات والتليفون والانترنت . ولذلك فقد توصلت دراسة أجرتها جامعة ماريلاند الأمريكية إلى أن **متوسط الوقت الذى يقضيه المواطن الأمريكى حاليا فى أداء الواجبات المنزلية ورعاية الأطفال والتسوق قد انخفض من ٢٧ ساعة أسبوعيا فى عام ١٩٦٥ إلى ٢٢ ساعة أسبوعيا فى عام ١٩٩٥ ، والبقية تأتى**.
وطالما أن هناك مدد من الأيدى العاملة غير المدربة الرخيصة الأجر ، سواء من أبناء البلد أو المغتربين (الإيكونومست تقول أن واحدا من كل تسعة عمال فى لندن من الأجانب) فان توفير هذه الخدمات مقابل تكلفة محدودة لن يكون أمرا مستحيلا.

يبقى أن نضيف أن دراسات وزارة العمل الأمريكية تشير إلى أن أحد أسباب النمو القوى فى العمالة فى الولايات المتحدة الأمريكية هو الزيادة المستمرة فى أعداد العمال من ذوى المستويات التعليمية المنخفضة والمعروف أن الاقتصاد الأمريكى يعتمد إلى حد كبير على صناعة الخدمات ، وهى الصناعة التى لاتحتاج إلى مهارات تعليمية مرتفعة.

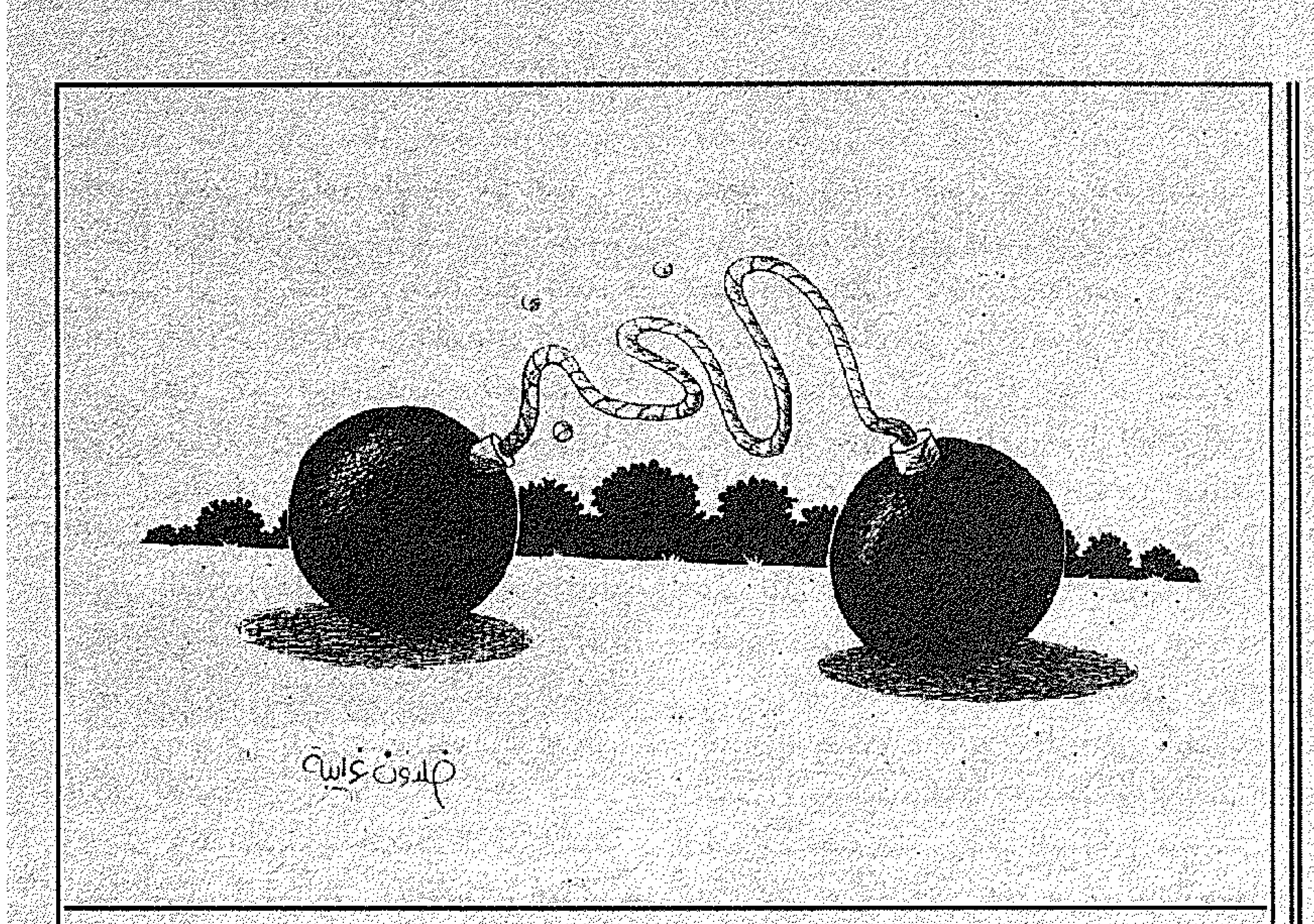
المردود النقابى

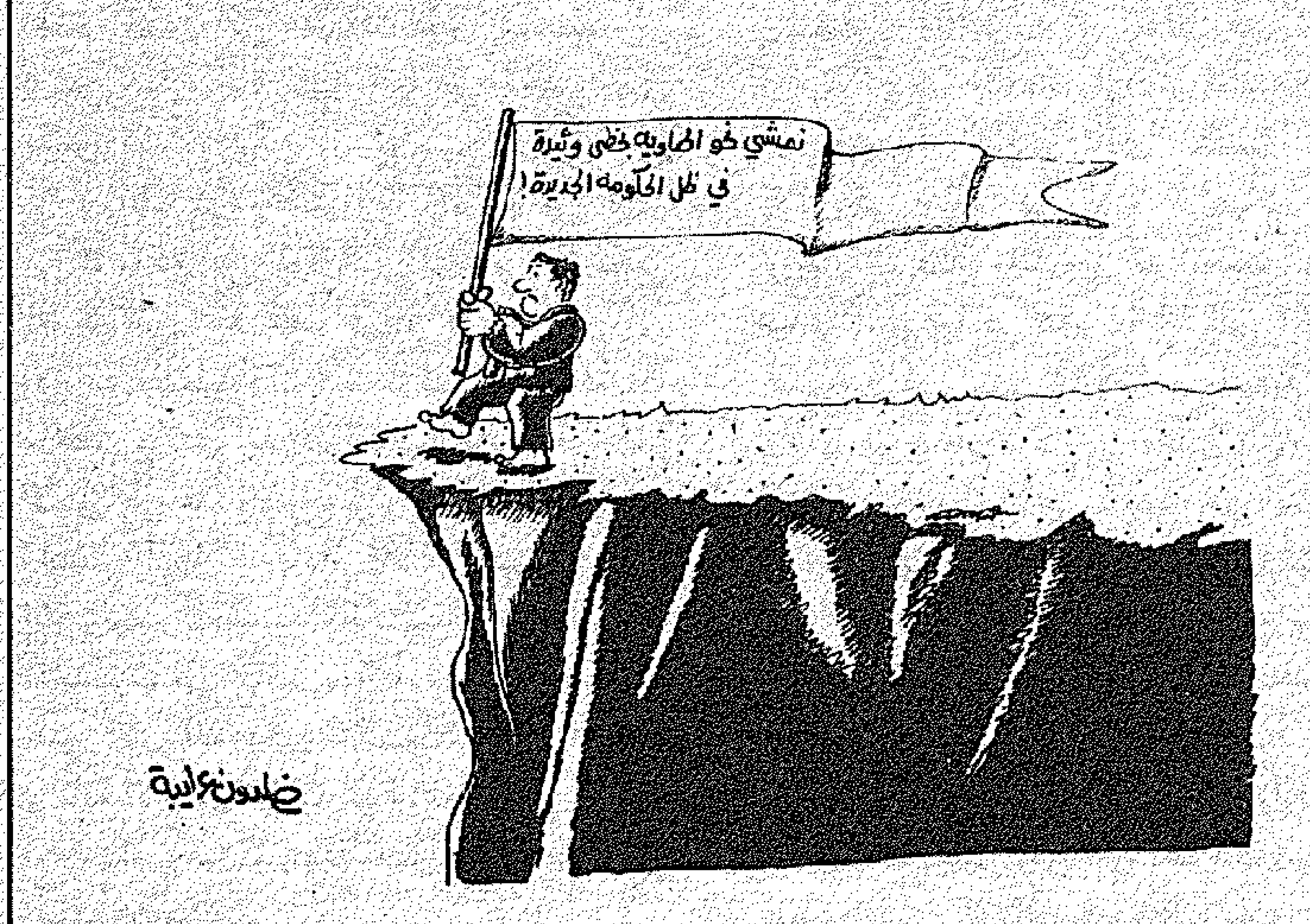
ومهما يكن دفاع المجلة البريطانية المحافظة عن هذا التوسع الترفى فى أشغال الخدمات المنزلية ومحاولتها لنفى ماسيؤدى إليه من اتساع الفوارق الطبقية ، فما من شك أنه سيعيد الناس إليها بعد أن كادت تتقلص ، **فمهما يكن دخل " رئيس الخدم" السنوى الذى يقارب دخل كبار المهنيين فى الولايات المتحدة ، فانه فى النهاية " رئيس خدم" وليس" رئيس هيئة تنفيذية " لمنشأة أعمال.** فضلا عن أن هذا الدخل الوفير لن يكون من نصيب جميع المشتغلين بالخدمات المنزلية.

ومامن شك أننا نشهد فى مصر أيضا زيادة ملحوظة فى الاستعانة بخدم المنازل بعد أن كادت هذه المهنة تنقرض بسبب توافر فرص العمل فى السابق فى الصناعة والزراعة مما سبب ندرة فى المتوافر للعمل فى خدمة المنازل وارتفاعا كبيرا فى أجورهم . غير أن **التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها مصرنا العزيزة مؤخرا والتى تزيد الفقراء فقرا وتضيق عليهم منافذ الرزق الانتاجى تدفعهم دفعا إلى العودة إلى تشغيل أطفالهم لدى أصحاب الحاجة والامكانيات الوفيرة**.

غير أن الفرق بين مايحدث عندنا ومايحدث عندهم ، حتى فى الفساد وخلق الفوارق الطبقية ، أنه عندهم **يأخذ الطابع المؤسسى وأنه لايزال عندنا يأخذ طابع الفوضى والشطارة وغطرسة القوة والنفوذ . فعندما يستبدل خدم المنازل المباشرين بمن يقومون بأعمال الخدمة المنزلية ذاتها عن طريق شركات متخصصة ، ليصبح التعاقد ما بين صاحب الحاجة والشركة وليس بينه وبين الخادم مباشرة ، فان العلاقة تصبح علاقة تعاقدية قانونية مشروطة لايتحول معها العامل إلى خادم أشبه بالعبد** محروم من حقوق كثيرة محفوظة لبقية أفراد الطبقة العاملة . ومنها حق الانضمام إلى التنظيمات النقابية ، وهو الحق الذى لاتعترف به معظم التشريعات العمالية فى العالم ، ومنها التشريع المصرى لخدم المنازل ، على أساس أن علاقة العمل بين رب الأسرة وخادمها علاقة مباشرة لايحق للقانون أن يتدخل فيها ، كما لو أنها علاقة أشبه بالعلاقة بين مالك وعبد.

ولو أن هذا النظام انتشر عندنا كما انتشرت محلات الوجبات السريعة الأمريكية لما قرأنا عن مأساة "**زينب**" أخرى ، هذه المأساة الأليمة التى أطلت علينا من باب" **بريد الأهرام**" صبيحة السبت ١٠ أكتوبر ١٩٩٨ ولمن لم يقرأها أو يسمع عنها نقول له أنه جاء بالرسالة المنشورة تحت عنوان " **هل يضيع حق زينب**" أنها فتاة كانت طالبة بالصف الثانى الأزهرى بالمنيا أحضرها أحد كبار الأطباء بالقاهرة لتعمل خادمة بمنزله فترة الأجازة الصيفية ، إلا أنها وصلت فى أحد أيام شهر سبتمبر إلى أحد مستشفيات القاهرة مصابة بحروق بنسبة ٩٠ فى المائة ، وقال الطبيب الذى تعمل عنده أنها احترقت بسبب







انفجار موقد كيروسين (هل يوجد موقد كيروسين في بيت أي واحد من المهنيين في مصر الآن ، بل ولاحتى الحرفيين) ، **ولكن الفتاة اعترفت قبل وفاتها بعد يومين من دخولها المستشفى بأن زوجة الطبيب أجبرتها بعد سلسلة طويلة من عمليات التعذيب غير الانسانية البشعة على حرق نفسها** وتركت رقم تليفون أقاربها في المنيا.

ولن تفلح الاشارات المتعددة التي أرسلتها المستشفى إلى قسم الشرطة المختص في استدعاء أقارب الفتاة التي ظلت جثتها ملقاة في ثلاجة المستشفى ، ويقول كاتب الرسالة " **وطوال ٢٣ يوما ظلت جثتها تصرخ في صمت " لقد عذبوني حية ورفضوا اكرامي ميته بدفني** " وفي النهاية قررت النيابة دفنها بمقابر الصدقة . ولأن مدير الصحة شك في وجود شبهة جنائية فقد طلب ضرورة تشريح الجثة ، غير أنه لم يجد استجابة من مشرحة زينهم" . أي استجابة ياسيدي! ألم يتنازل والد قتيل مارينا الشهير عن حقه المدني في ظروف عتمت عليها كافة وسائل الإعلام ، وتوقفت بعدها عن الكتابة في الموضوع كما **سارعت السلطة إلى إغلاق ملف القضية متنازلة بالنيابة عنا جميعا عن حق المجتمع في التحقيق الجنائي في شبهة جريمة قتل !**

فاذا ماأصبح المشتغلون بالخدمات المنزلية عاملين متعاقدين مع شركات متخصصة فسيصبح لهم الحق إذن في الانضمام إلى صفوف الحركة النقابية ، وإذا كان ماتقوله المجلة البريطانية صحيحا من أن صناعة الخدمة المنزلية هي أكبر صناعة في العالم . فلك أن تتخيل أي مدد سيمثله انضمام المشتغلين بها للحركة النقابية التي تعاني في مختلف أنحاء العالم من تدهور مستمر في عضويتها . المشكلة أنهم حينئذ سينضمون إلى صفوف زملائهم من عمال الخدمات الأخرى الإدارية والمالية والسياحية والتعليمية والصحية، **ليصبح عمال الخدمات أغلبية داخل الحركة النقابية على حساب عمال الانتاج الصناعي والزراعي ، وهم الفئة الأكثر نضالية في المعتاد داخل العمل النقابي.**

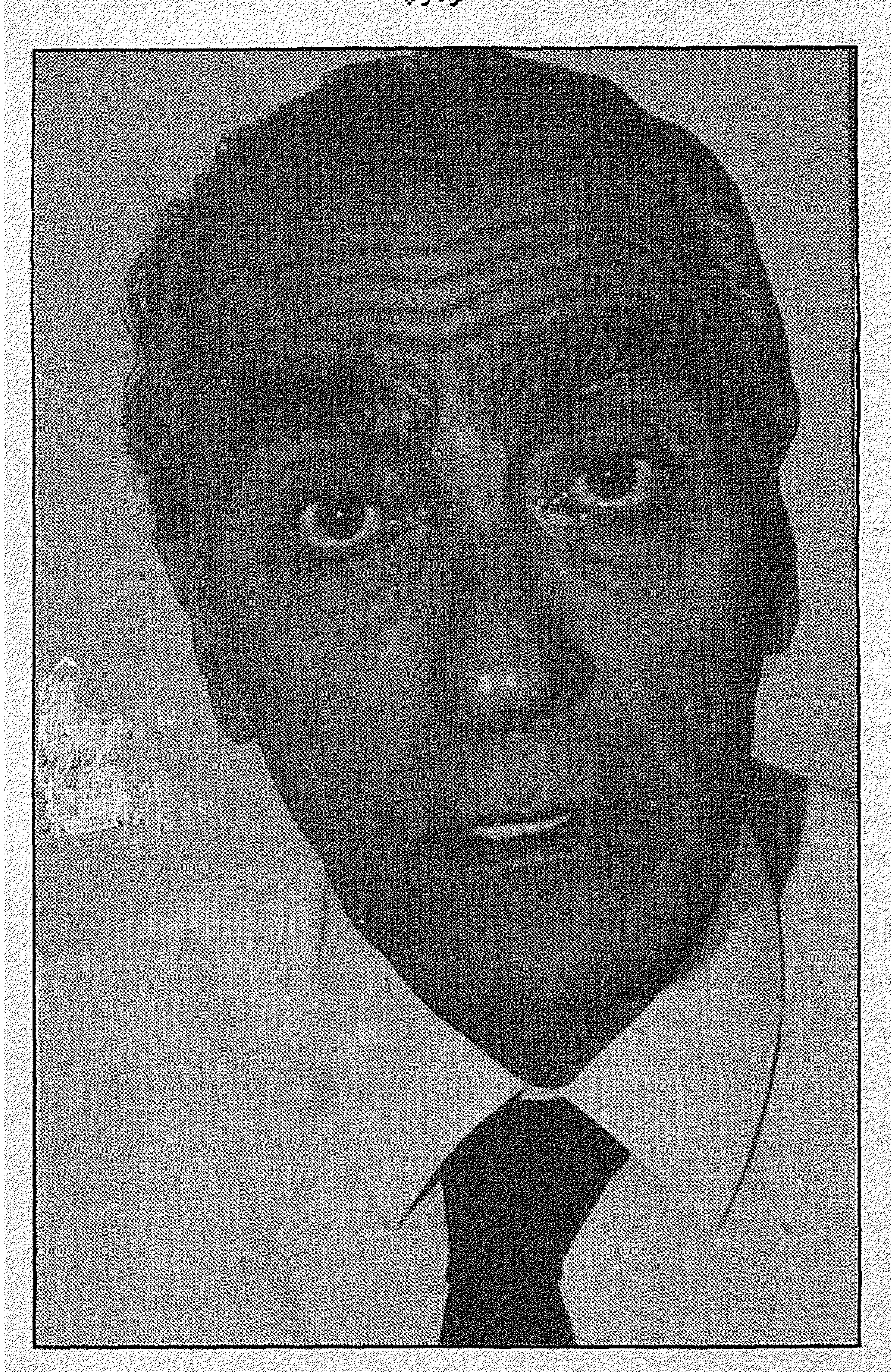
وثمة مشكلة أخرى أنهم قد يشكلون في معظم بلدان العالم أكبر نقابة ومن ثم فقد يصبح رئيس اتحاد العمال في بلد ما من بين صفوف هذه النقابة. ليست هذه دعابة ذات منطلق طبقي ، ولكن مامن شك أنها لو حدثت فستمثل إحراجا طبقيا للحركة النقابية التي تتعرض لها!

* د. أحمد محمد صالح *

هموم

الفيلسوف والأحزاب

مراد وهبه



كتاب ممتع للغاية صدر عن مكتبة الأسرة هذا العام ،عنوانه «**جرثومة التخلف**» ،صاحبه شيخ الفلاسفة الاستاذ الدكتور **مراد وهبه**، وفيه رصد لأسباب التخلف في منطقتنا ، يستعرضها بعمق فكر الفيلسوف، ودراية الاستاذ، شخصها الرجل في كلمات حادة ،حاسمة، قاطعة ، واضحة تصيب في مقتل. ويهمنا هنا رؤية شيخ الفلاسفة لحياتنا الثقافية والسياسية والحزبية.

عن أساتذة الجامعة والمثقفين يقول شيخ الفلاسفة:

١- إن أستاذ الجامعة يمثل الطليعة المثقفة، ولابد من التزامه بفكر اجتماعي معين ،وفي الدول المتقدمة يؤدي دورا أساسيا للمؤسسات السياسية، وذلك بابداء رأيه في كل القضايا ، لكنه في العالم الثالث حيث نسبة الأمية مرتفعة ، لا يؤدي دوره الاجتماعي المطلوب منه مع بقية المثقفين ، نتيجة الفصل القائم بين القيادة السياسية والقيادة الفكرية. **ولا يوجد الآن استاذ جامعي ،لأن الاستاذ الآن إما مستغرق في الانتدابات أو البحث عن إعارة بترولية.**

والمثقف هو الذي يمتلك القدرة على تغيير الواقع، فتتوافر لديه وحدة عضوية بين الفكر وعملية التغيير ،**وأغلب مثقفينا من أصحاب الرؤية الماضوية ، فتهمش دورهم وأصبحوا عاجزين عن إحداث التغيير**.وهامشية المثقف ترجع بالأساس إليه، وهو مسئول عنها، فهو استسلم إلى المحرمات الثقافية، ولا يريد أن يعمل فيها العقل، واستمر في البحث عن العوامل الخارجية للتخلف مثل الاستعمار أو الصهيونية،**وقد آن الأوان للبحث عن جرثومة التخلف فينا** ، والهجوم على النظام العالمي الجديد يعني رفض البحث عن جرثومة التخلف ،أي الاندفاع نحو البحث عن عامل خارجي

لمنع البحث عن العوامل الداخلية للتخلف.

والمثقف ليس لديه الجسارة فى إعمال العقل الناقد فى مجال الفكر وإنما يستخدمه فى مجال السياسة اليومية الحياتية ، ويتوهم أنه بذلك قد أدى وظيفته النقدية. **إن المشكلة الحقيقية ليست فى صدام المثقف مع السلطة وإنما فى صدام المثقف مع المجتمع لأن المجتمع متخلف وبالتالى فإن وظيفة المثقف هى الكشف عن جذور هذا التخلف، وجذور التخلف ، ليست قائمة فى الخارج وإنما هى فى الداخل ، وتوهم المثقف بأن جرثومة التخلف مردودة إلى عوامل خارجية معناها أن هذا المثقف لا يعى حقيقة الموقف.**

٢- **ان معيار التقدم الحضارى هو الانتقال من الاسطورة إلى العقل..** من حكم الاسطورة إلى حكم العقل، واستنادا إلى هذا المقياس، وعند المقارنة بين الحضارة العربية والغربية بداية من القرن السادس عشر حيث بداية عصر الاصلاح الدينى فى أوروبا وتحرير العقل من السلطة الدينية، ثم فى القرن الثامن عشر أو ما سمى بعصر التنوير، أى لا سلطان على العقل إلا العقل نفسه، وادى ذلك إلى تفجير الثورة العلمية والتكنولوجية التى ميزت القرن العشرين، إذن خلفنا أربعة قرون لم يمر فيها المجتمع العربى من القرن السادس عشر حتى الآن، لا بعصر الاصلاح الدينى ولا بعصر التنوير، وبالتالى لا نستطيع الان أن نستثمر منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية نتيجة غياب أربعة قرون ،**وان تخلفنا يساوى ١٦٠ ألف سنة** بضرب اربعة قرون فى ٤٠٠ باعتبارها نقلة كيفية .معنى ذلك أننا نحيا خارج الحضارة الانسانية.

٣- الحضارة الفرعونية من الحضارات الأولى فى العالم ،وهى حضارة زراعية ،كان فيها الفكر العلمى خادما للفكر الأسطورى، فبناء الاهرامات والتحنيط كان يخدم فكراً أسطورياً هو عودة الروح للميت، لذلك فالحضارة الفرعونية لم تؤثر فى الحضارة الانسانية مثل الحضارة اليونانية التى تخلصت من الفكر الاسطورى فنجد فيها منطقا عقليا ، وهندسة عقلية ، فاحذروا تضخيم الحضارة الفرعونية لان تضخيمها يعنى تضخيم للفكر الأسطورى.

٤-إن الأسس الحضارية شئ يختلف عن النتائج المستثمرة لهذه الأسس ،فالرأسمالية لم تكن استعمارية فى بدايتها، بل كانت تقدمية ، وبعد ذلك ارتبط الاستعمار بالرأسمالية .لذا فهناك فرق بين سيطرة العقل وما ينتج من سوء استخدام لهذه السيطرة، وهناك فرق بين أزمة التقدم وأزمة التخلف ،**فالحضارة الغربية تعانى أزمة تقدم ، أما العرب فيعانون من أزمة التخلف**، فجوهر الحضارة الغربية هو الثورة العلمية والتكنولوجية ، وتكون فيها الثانية الواحدة لها قيمة، لذلك عندما يشترى العرب الكمبيوتر يفرغونه من قيمته الحضارية وهو الزمن، فيستخدمونه بزمن عصرهم وهنا تتجسد الفجوة.

٥-إن الذين يستخدمون مصطلح الغزو الثقافى ينطلقون من أصولية واضحة ، فالهوية الثقافية من ابتكار الحضارة الغربية، ونحن لم نتمثل الحضارة الغربية، نحن ضد العقلانية والتنوير والعلمانية، فالذين يستخدمون تعبير غزو ثقافى ، يدعمون فكرة تكوين دويلات على أساس دينى ،والثقافات تلقح بعضها البعض ،فلا يوجد فى العالم ثقافة نقية، والحضارة الغربية حضارة متكاملة ، ولا يوجد انفصال بين القيمة الثقافية والاداة التكنولوجية ،والاستيراد فى هذه الحالة يقف عند الاداة ولا يتعداها إلى القيمة.

٦-إن التنوير لكى يصبح تيارا قويا مؤثرا عندنا يلزمه أمران: برجوازية وطنية ، ومثقفون متنورون لان البرجوازية بطبيعتها لا تقبل إلا ما يقوم على العقل ،وعلى العلة ،كما فى نشأتها فى أوروبا ونحن لا نملك الأمرين،**وما يميز الانظمة العربية والقوى الاجتماعية المهيمنة إدمانها على المحافظة على الواقع الراهن، ورفض تغييره .وهى تستخدم الاساليب الملائمة والمتكيفة مع هذا الادمان . ويأتى فى مقدمتها ظاهرتان: الأولى هى تجنب تشجيع العقل الناقد بدعوى المحافظة على التراث والقيم الأصلية. والثانية هى عشق ما هو مستورد ،أى الاستهلاكية المفتعلة ، لأن الحضارة تقوم على عشق الانتاج، فأين هى الطبقة الاجتماعية العاشقة للانتاج فى العالم العربى ؟ أين هو صاحب السلطات المستعد أن يدفع حياته ثمنا لهذا العشق ؟** لذلك لا يوجد فى عالمنا العربى شئ اسمه البرجوازية ، لعدم وجود أدوات انتاج متطورة.

عن الحياة السياسية والحزبية يقول شيخ الفلاسفة:

٧-**الديمقراطية عندنا وهم كبير** ، لأن الديمقراطية هى حكم العقل مع حكم الشعب، معنى ذلك أن حكم الشعب لا يتحقق إلا بحكم العقل،**وفى مصر ما زال العقل محكوما وليس حاكما** . وممارسة السياسة فى العالم العربى محصورة فى القمة، والاحزاب السياسية فيها إما مبررة للسلطة السياسية وإما معارضة. والاحزاب المعارضة، معارضة بالانفعال وليست معارضة بالفكر .خذ مثلا الاحزاب الاشتراكية العربية. فاشتراكية هذه الاحزاب اشتراكية براجماتية. فلا يعنيها تجذير الفكر لدى الجماهير ولكن يعنيها أن تقول للجماهير إذا وصلنا للحكم وطبقنا الاشتراكية ستحصلون على فائدة وثمرة، ولكن كيف تطبق الجماهير أفكارا غير متجذرة لديها، هذا لا يحدث فى أى مجتمع متحضر يحترم عقل رجل الشارع، وعندما تكتشف هذه الاحزاب مع الوقت أنها ليست جماهيرية فسرعان ما تلقى اللوم على السلطة السياسية، أى على الآخر وليس على الذات. **ونكتشف أن احزاب المعارضة هى الأخرى تخلو من العقل الناقد، ولا يتصور أنه فى إمكانها تربية الجماهير على النقد؟** هذا هو الوهم الذى تقع فيه الاحزاب السياسية المعاصرة فى الوطن العربى.

٨-إن النسق القيمى المهيمن علينا هو نسق مناقض تماما للعملية الابداعية ، لانه نسق مشحون بالمحرمات الثقافية، وهناك علاقة عضوية بين المحرمات الثقافية وغياب العقل الناقد ، فمصادرة الفكر تنطوى على ظاهرة ملاك الحقيقة المطلقة(الدوجماطيقية) **،فالاحزاب القائمة فى بلادنا فى حالة رفض تام لبعضها البعض، ويتوهم كل حزب بانه مالك للحقيقة المطلقة على الرغم من أن كل حزب يزعم أنه حزب ديمقراطى ، ويزعم أن الاحزاب الأخرى لا تتسم بالديمقراطية ، دون أن نلتفت إلى التناقض الحاد بين الديمقراطية وتوهم امتلاك الحقيقة المطلقة.**

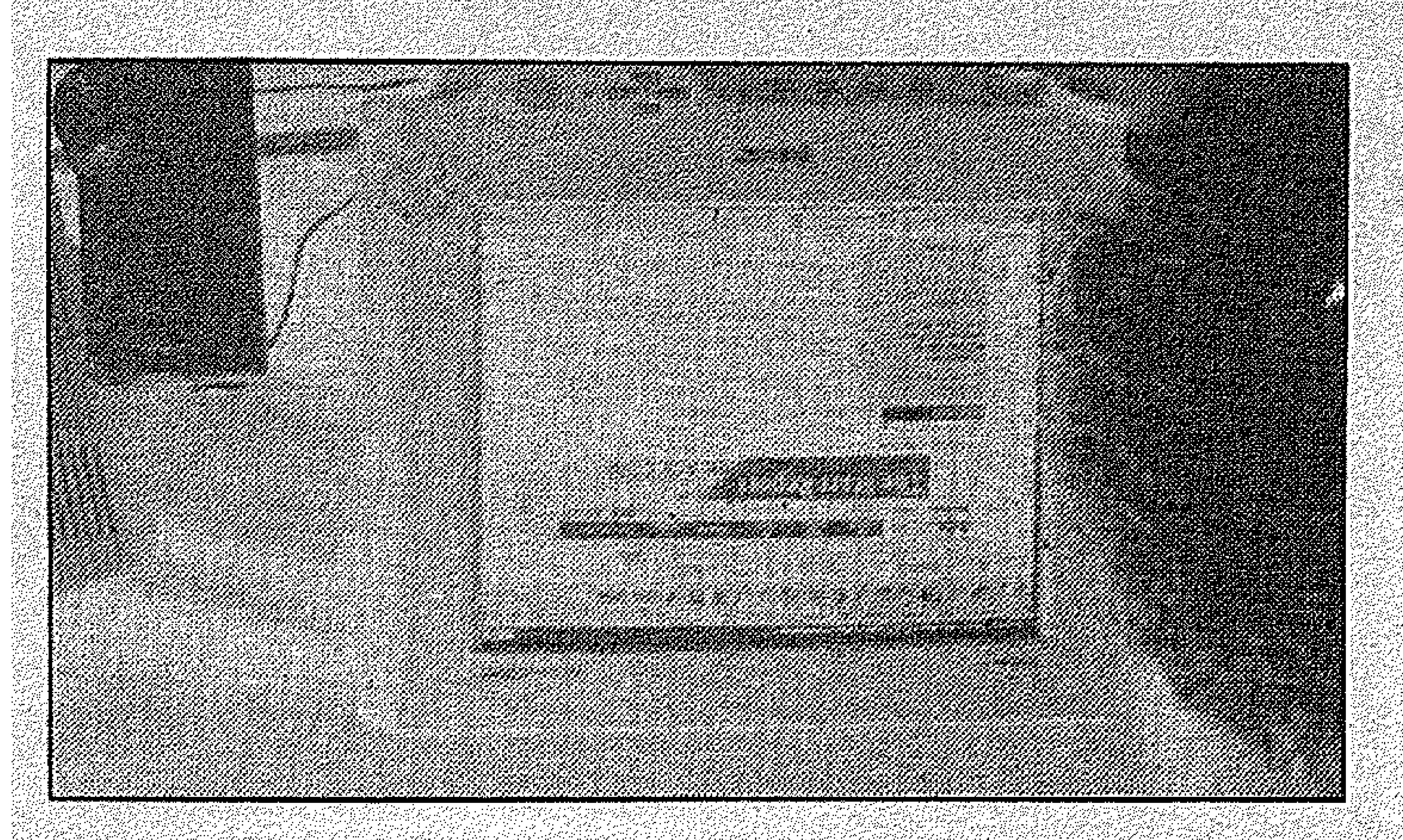
٩-فى ضوء غياب عصر التنوير فى مصر، فان الماركسيين المصريين منشغلون فى معظم كتاباتهم بإعطاء الحلول العملية للمشكلات الاجتماعية، وهم بذلك يتصورون أنهم يقدمون الماركسية فى حين انهم لا يقدمون إلا ماركسية فى ثوب برجماتى دون الربط بين ما هو عملى وبين الأسس النظرية للماركسية ، بل ثمة حذر من طرح هذه الأسس. وهذا الحذر رغم أنه مشروع إلا أنه يدل على أن المناخ الحضارى فى صورته الراهنة رافض للعقل الباحث عن جذور الأشياء ،

وفكرة البحث عن الجذور ، بغض النظر عن الاتجاه الأيدلوجى فكرة دافعة للتطور .

لا توجد أيه علاقة بين الماركسية والشيوعة لأن الشيوعى هو الماركسى الملتزم بحزب شيوعى أما الماركسى فليس من اللازم أن يكون عضوا فى حزب شيوعى ، لذلك يمكن سقوط الحزب الشيوعى وتبقى الماركسية كمذهب فلسفى له منظروه وحواريوه. والذى أدى إلى توهم العلاقة بينهما هو أن الماركسية تميزت عن أى مذهب فلسفى آخر ، إذ تجسدت فى حزب حاول تغيير الواقع تغييرا جذريا ونجح فى المحاولة، لكن مع تراكم الزمن فشل الحزب بحكم انغلاقه منذ عصر **ستالين** فى التغيير الجذرى للواقع القائم ،فحدث ما نشاهده اليوم فى الاتحاد السوفيتى ، وكشف عن وجود الاصولية العلمانية التى تتمسك بحرفية النص الايديولوجى ،فتقتل الابداع ،وكشف أيضا عن وجود رأسمالية طفيلية تمثلت فى السوق السوداء وأشياء أخرى **،فالثورة عندما تتحول إلى دولة تسود اعتبارات السلطة، تفقد قدرتها على تحريك الواقع لأنها مشغولة بتثبيت الواقع الجديد، فيتحول فكر الثورة من فكر مفتوح إلى فكر منغلق خوفا من عدو الثورة ، ويترتب على ذلك فشل الحياة الحزبية، والتجربة واضحة فى سقوط الحزب الشيوعى هناك.**

١٠-مشكلة الاحزاب انها خالية من الفلاسفة أى المنظرين بتعبير أبسط. ولأن العالم العربى يخلو من العقل الناقد، فهو يخلو من الفلاسفة وبالتالى الأحزاب ،وهناك فجوة بين الاحزاب والجماهير، لأن مهمة الحزب تنوير الجماهير، وتنوير الجماهير يستلزم جسرا بين فلاسفة الحزب والجماهير، وهذا الجسر هو جمهور المثقفين ،لأن هؤلاء لديهم قدرة على تبسيط الافكار، أى إحالة الفكرة الفلسفية إلى فكرة شعبية بوسائل مختلفة منها الصحافة ووسائل الاعلام الأخرى، وبالتالى فمهمة الحزب هى تغيير العادات اليومية فى تفكير الجماهير بشأن القضايا اليومية. وببساطة أن تعلم الجماهير كيف تطور حياتها بواسطة العقل **،فالحياة الحزبية فى مصر فاشلة لعدم تعميق برامج الأحزاب من خلال التعاون مع الفلاسفة** .فالأحزاب تنشأ بفلاسفة. واحزاب بدون فلاسفة هى أحزاب من ورق وتعمل فى الوقت الضائع وتتبنى شعارات جوفاء. بعضها يتشدق بوحدة تسمى بعنصرى الأمة، والأصولية الدينية هى المكتسحة ،فالشرط الأساسى لتكوين أحزاب حقيقية اقتحام المحرمات الثقافية.

هكذا يحدد الفيلسوف الاستاذ **مراد وهبه** أسباب أمراض حياتنا الثقافية والسياسية.



معاكسات الكمبيوتر

من إذاعة لندن عبر موقعها فى الانترنت ، قرأت ان العالم المتقدم هذه الايام يشهد موجة جديدة من المعاكسات التلفونية الغامضة والتهديدات العجيبة الصادرة عن أجهزة تكنولوجية عبر الهاتف. ويبدو أنها موجة جديدة من الانزعاجات التقنية بعد أن سيطرت تماما على حياتنا ثورة التكنولوجيا والاتصالات.

والمجهولون الغرباء الذين يحاولون مضايقة الناس وتهديدهم عبر الهاتف. ليسوا هؤلاء الافراد المرضى والمخبولين ، بل أنهم الآت وماكينات ذكية تعمل بشكل آلى، فمثلا ماكينات المشروبات الساخنة والباردة المنتشرة فى شوارع العالم الآن مبرمجة على أنها تتصل آليا بمراكز صيانتها اذا دعت الحاجة أو تتصل آليا طلبا لمزيد من عبوات المشروبات . ونتيجة لأخطاء فى برمجتها لا تتصل تلك الماكينات بمراكز خدمتها بل تتصل بأرقام هواتف منزلية.

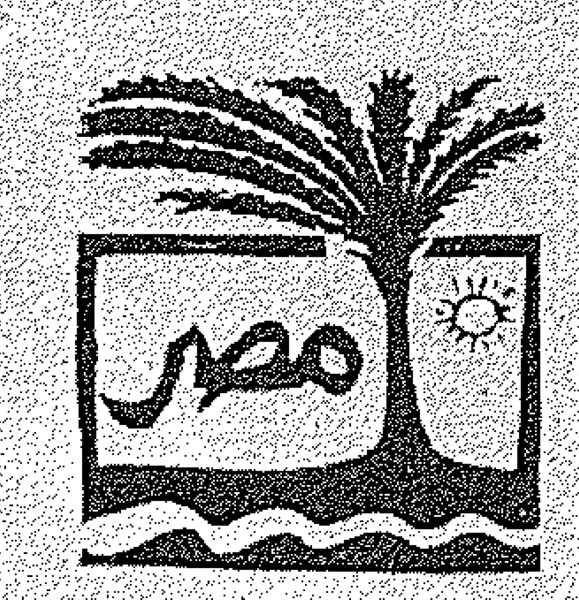
وفى انجلترا وصلت الشكاوى من تلك الظاهرة إلى حوالى **٨ آلاف شخص** يعانون من معاكسات ماكينات المشروبات أو المأكولات أو مستودعات الغذاء أو حتى مراحيض عامة عمومية تعمل بشكل آلى، وأصبح الأمر مزعجاً للغاية فى البلاد المتقدمة التى دخلت فيها ثورة الاتصالات ، وأصبحت هواتف الاف المواطنين مشغولة دائما بمكالمات أجهزة الرد الآلى وشركات التسويق.

ومشكلة المضايقات التلفونية بسيطة إذا كان هناك شخص هو الذى يتصل ، فيمكن ردعه بالكلمة أو مراقبة البوليس للخط إلخ، لكن ماذا تفعل اذا كان الذى يعاكسك فى التلفون ماكينة سجائر أو مشروبات أو مستودع مأكولات أو مرحاض عمومى آلى. ففى بريطانيا انزعجت سيدة من التكرار اليومى لمكالمة فى الرابعة صباحا، يتصل بها المرحاض العمومى الآلى ليخبرها ان الصابون نفد منه. فى أمريكا سيدة تتلقى كل ساعة ونصف بالضبط مكالمة هاتفية ولمدة ٦ شهور متوالية ، وتبين أن طالب المكالمة هو مستودع نفط تمت برمجته بشكل خاطئ، وأصبحت هذه الظاهرة متزايدة مع زيادة أعداد الماكينات الآلية والذاتية وتزايد استخدامها خاصة فى الدول المتقدمة.

ونحن هنا فى مصر الحمد لله لا نعانى من معاكسات الكمبيوتر الا فى فواتير التلفونات والكهرباء وقبل ذلك نعانى من كمبيوتر الداخلية عند حساب الاصوات فى الانتخابات ، فنحن نحمد الله على مشاكل التخلف.

التصفيق طوال العمر

فى طفولتى وصباى طالبونى أن أصفق للتحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية ،وفى مراهقتى طالبونى أن أصفق للهزيمة ،وفى شبابى طالبونى أن أصفق للصبر والاستعداد للمعركة،وفى مرحلة الرجولة والنضج طالبونى أن أصفق للسلام والانفتاح والفساد ، والآن ومع بداية الشيخوخة يطالبونى بأن أصفق بشدة وبقوة للتحول من الاشتراكية إلى الرأسمالية ،وان انتظر الرخاء الذى يمكن أن يأتى بعد عشرين سنة عندما ننسى اسم توشكى، ترى **هل يتبقى لى عمر حين يطالبونى مرة أخرى بأن أصفق للتحول إلى الاشتراكية.**



عبادة الفرد.. وحكم الفرد

كان المثقفون المصريون فى العصر الوسيط . عصر الأيوبيين والمماليك والعثمانيين يتصفون بالشجاعة والموضوعية وقول الحق فى وجه السلطان حتى لو كان جائراً غير آبهين بسيوف السلطان وسياطه .. «فابن مماتى كتب كتابه «**الفاشوش فى حكم قراقوش**» كله تنديد وسخرية بالحكم الأيوبى.ومؤرخنا «**المقريزى**» قد شخص الحكم المملوكى بقوله: «إنه أشرس من ذئب وأدنى من القرد وألعن من الفأرة » وكذلك فعل المؤرخون المصريون فى تلك العصور مثل«**القلقشندى**» و«**ابن إياس**» «**والسخاوى**» «**والجبرتى**» فى تشخيص الحكم المملوكى والعثمانى ووحشيته ودمويته وخوزقته للمصريين الذين قد تصايحوا قائلين ..«**يارب يا متجلى إهلك العثمانلى**» .وحتى حكم والى مصر«**محمد على**»مؤسس مصر الحديثة والاشتراكية الحكومية قد نعتوه بقولهم ..«**إنه بنى قصراً وهدم مصراً**» أى أنه حكم الفرد المطلق..

وعلى خلاف ذلك فالسادة المثقفون فى مصر المعاصرة قد تحدثوا وكتبوا فى كل شئ ما عدا المساس ولو بخفيف الريح الرقيقة للسلطة والسلطان . وحتى إبداء الحكمة والموعظة الحسنة لم يجرؤ المثقف المصرى على قولها لخوفه ورعبه من الاحتراق إذا ما بادر قلمه أو لسانه باختراق الشأن... الرأس السلطوى .. فلله الأمر من قبل ومن بعد..

ومع ذلك فقد أجمع الضمير المستتر للشعب على أن مصر المعاصرة تدار شئونها بظاهرة حكم الفرد باعتبارها وسيلة سلطوية استبدادية ينبثق منها **حكم الفرد المطلق** .. وذلك على خلاف ظاهرة **عبادة الفرد** باعتبارها وسيلة سلطوية شعبية يتولد منها **حكم الزعيم الفرد** .. ومن ثم **فالحاكم الفرد المطلق يستمد وجوده وشرعيته من طبيعته الكارزمية المؤثرة فى الجماهير ومن شعبيته الواسعة ومن سلطته وزعامته . وبالتالى فالزعيم الحاكم. والحاكم الحاكم ليسا صنوين مع أنهما يندرجان تحت**

حكم الفرد..

ومما يذكر أن العالم فى عصوره العبودية والاقطاعية قد تفشت فى أرجائه ظاهرة حكم الفرد المطلق بينما لم يشهد إلا نماذج محدودة من ظاهرة عبادة الفرد وحكم الزعيم الفرد. ففى مصر الفرعونية ذات الطبيعة الاقطاعية وحكم الفرد المطلق ظهرت عبادة الفرد وحكم الزعيم الفرد من خلال حكم الملكه الفرعونية **حتشبسوت وزوجها «الملك تحتمس الثالث»** المسمى بنابليون العصر القديم اللذين قد حظيا بشعبية كبيرة لما حققاه من رخاء وازدهار وانتصارات عسكرية فى مصر القديمة ..كما تكررت ظاهرة عبادة الفرد فى الدولة الرومانية ذات الطبيعة العبودية وحكم الفرد المطلق خلال حكم «**يوليوس قيصر**» و«**أغسطس قيصر**» اللذين اكتسبا شعبية بسبب ما حققاه من انتصارات عسكرية.

وفى الشرق الاسيوى والعربى تفشت ظاهرة حكم الفرد المطلق فى عصوره القديمة- والوسيطة والحديثة من خلال حكام كثيرين كان من أبرزهم «**حمورابى**» **ونبوخذ نصر**» فى بابل «**قورش**» «**وقمبيز**» فى فارس ومن خلال حكم« **جانكيزخان** » المغولى فى سهوب آسيا والسلاطين العثمانيين فى تركيا والشرق العربى وشرق أوروبا .. وهؤلاء الحكام الاسيويون هم الذين ابتدعو ظاهرة الاستبداد الشرقى وورثوه بعضهم البعض.

ولقد كان مأمولا أن تتوارى هاتان الظاهرتان السلطويتان نتيجة لثورات العصر الحديث التى أشاعت الديمقراطية وحقوق الانسان، ولكن ذلك لم يحدث لاعتبارات كثيرة منها صراع الطبقات وتنافس الاستعمار


أنور السادات

ورأس المال على المستعمرات والاسواق ومناطق المواد الخام ،**ولهذا فقد تواجدت ظاهرة عبادة الفرد وحكم الزعيم الفرد فى الاتحاد السوفيتى وطن الاشتراكية الأول خلال حكم الرفيق «ستالين»** الذى قضى على حروب التدخل المعادية للاشتراكية وأقام صرح البناء الاشتراكى وحقق النصر المبين على المانيا النازية فى الحرب العالمية الثانية.

ثم تكررت ظاهرة عبادة الفرد بوصول «**أدولف هتلر**» زعيم الحزب الاشتراكى القومى فى المانيا إلى البرلمان والحكم بطريقة شعبية وديمقراطية فى المانيا النازية .. وكذلك الحال فى ايطاليا الفاشية حيث وصل«**موسولينى**» إلى الحكم بشكل شعبى مؤكدا حكم عبادة الفرد والزعيم الفرد فى نفس الفترة.

وبجانب ذلك انتشرت ظاهرة حكم الفرد

عطيه الصيرفى

المطلق خلال حكم «**الجنرال فرانكو**» فى اسبانيا وحكم «**سلازار**» فى البرتغال الفاشية أيضا وذلك بالاضافة إلى حكم العقداء والجنرالات الانقلابيين فى دول أمريكا اللاتينية.

وبعد الحرب العالمية الثانية اشتعلت حركة التحرر الوطنى فى مصر والعالم فقامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، فقضت على حكم الفرد الملكى الذى سبق زلزلته فى سنوات ثورة سنة ١٩١٩، وأجبرت الانجليز على الجلاء وتصدت للاستعمار والصهيونية ونادت بالقومية العربية ، وحققت الاصلاح الزراعى ووزعت الأرض على الفلاحين مرتين، ومصرت الاقتصاد المصرى وأممت الشركات والبنوك وأعطت العمال والفقراء مزايا اجتماعية كبيرة تأكيدا للعدل الاجتماعى وتذويب الفوارق بين الطبقات ، وأعلنت الاشتراكية الناصرية . من مجمل هذه الاصلاحات التى ترتب عليها حصول الرئيس **جمال عبد الناصر** على شعبية فى مصر والوطن العربى لم ولن يحصل عليها زعيم آخر..

ومن هذه الشعبية الرائعة تولدت ظاهرة عبادة الفرد وحكم الزعيم الفرد جمال عبد الناصر الذى قد تخللته العديد من السلبيات فى مجال الحريات وحقوق الانسان والعسكرة ، لعدة أسباب أهمها أن ظاهرة عبادة الفرد وحكم الزعيم جمال عبد الناصر كانت رد فعل للوجود الاستعمارى ورد فعل آخر لوجود الكيان الصهيونى وفاشيته العنصرية العدوانية ورد فعل ثالث لاستقلال تحالف الاقطاع ورأس المال للشعب المصرى..

ولقد استمدت هذه الزعامة الناصرية المنبثقة من عبادة الفرد وحكم الزعيم الفرد وجودها وشرعيتها من الجماهير المصرية والعربية بالاضافة إلى حدوث استفتاءين شعبيين لاينتسبان إلى مجمل الاستفتاءات السلطوية والمظهرية والتهليلية التى عرفتها مصر المعاصرة.

الأول حدث فور هزيمتنا العسكرية أمام العدو الصهيونى فى عام ١٩٦٧ حيث خرجت الجماهير المصرية والعربية تعلن صمودها فى المعركة وتمسكها بالقائد والزعيم جمال عبد الناصر.

والثانى حدث يوم وفاة عبد الناصر فقد خرجت الجماهير المصرية والعربية أيضا تعبر عن حزنها وتطالب باستمرار الاشتراكية الناصرية والحفاظ عليها..



الرئيس حسنى مبارك

ولكن تلك الزعامة الوطنية الساحقة اختفت لحظة وفاة الرئيس **جمال عبد الناصر** الذى لم يورث خليفته **أنور السادات** شيئا من طموحه الوطنى والقومى وحبه للعدل الاجتماعى ولم يورثه أيضا طبيعة شخصيته الكارزمية والشعبية وبالتالى فلم يورثه ظاهرة عبادة الفرد وحكم الزعيم الفرد بل ورثه **فقط ظاهرة حكم الفرد المطلق مما جعل الرئيس السادات يستمد شرعيته من سلطته وحكمه المطلق بالاضافة إلى إجراء استفتاء سلطوى مظهرى وتهليلى.**

وبقوة حكم الفرد المطلق وعسكرته بدأ الرئيس **أنور السادات** بالاطاحة بالاشتراكية الناصرية ومضمونها الوطنى والقومى وما حققته من إنجازات فى الاقتصاد والصناعة وفى مجال العدل الاجتماعى تمهيدا للتقارب مع الاستعمار والصلح مع إسرائيل. **ثم خلفه الرئيس محمد حسنى مبارك فانتقل إليه حكم الفرد المطلق بعد استفتاء سلطوى مظهرى تهليلى مما جعله يحظى بسلطة فردية خرافية تذوب فى جوفها كل السلطات التنفيذية والعسكرية والتشريعية والقضائية وكل المؤسسات الحزبية والنقابية والتعاونية والأهلية.. كل هذه السلطات والمؤسسات فى قبضة يمينه .**

وبقوة هذه الوحدانية السلطوية المطلقة فقد حقق ثورة رأس المال المالى الكبير لأول مرة فى مصر الحديثة من خلال المحو الكامل والازالة الكاملة للاشتراكية الناصرية ومضامينها المادية والروحية .حيث ورث رأس المال وراثة غير شرعية انقاض هذه المضامين المادية التى تكتنز فى مفرداتها ومصانعها مئات المليارات من الجنيهات جاءت من كد الشعب المصرى وعرقه ..

وذلك هو حكم الرئيس مبارك الفرد المطلق الذى تجلى مضمونه الاجتماعى فى قيام دولة رأس المال الكبير. فهل يستطيع رأس المال تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية مستقلة تأتى للشعب المصرى بالخبز والحرية والرخاء.

الله ورسوله أعلم..

المواطنة والثروة

سمير مرقص

(١)
«المواطنة من منظور الثروة»

فى إطار التعامل مع القانون الأمريكى للتحرر من الاضطهاد الدينى، كانت الحجة الرئيسية التى تتردد أن «أوضاع الأقباط فى مصر على أحسن ما يرام بدليل ان مجال الاستثمار مفتوح أمامهم وان رجال الأعمال القبط يمثلون عنصرا رئيسيا فى الواقع الاقتصادى المصرى.**وتعكس هذه الحجة ،أيا كان مدى صحتها ، وسواء بوعى أو بغير وعى، ربطا قسريا بين «المواطنة» و« الثروة» ،بحيث يتم الربط بين القدرة المالية أو الثروة المترجمة فى قدرة استثمارية وبين وضعهم كمواطنين يعيشون على أرض هذا الوطن.**

لقد بات امتلاك المال عاملا أساسيا فى جوهر الحجة التى يتم الاستعانة بها فى معرض الحديث عن وضع الأقباط فى مصر ردا على مثيرى موضوع القانون الأمريكى .لقد فات على أصحاب هذه الحجة انها تدعم منهجا ،من جانب ، لا يرى من الاقباط سوى رجال المال والأعمال ، والذى يعكس فى الوقت نفسه ، ربما دون أن يدرى أصحاب هذا المنهج ، اختزال جموع الأقباط فى عدة أفراد من رجال المال والأعمال. **ومن جانب آخر، يوجد هذا المنهج ، علاقة شرطية بين الثروة / المال وبين المواطنة كفكرة ثم ممارسة ،فامتلاك المال واستثماره يعنى امكانية ممارسة المواطنة. بل تصبح المواطنة فى نهاية المطاف هى المقابل الموضوعى للمال.** وإذا كان مفهوم المواطنة قد ارتبط تاريخيا بالوضع الاقتصادى للأفراد وبمدى ما يملكون انطلاقا من مبدأ أن: **«الفرد الذى لا يملك شيئا ولا يدفع ضريبة ليس مواطناً»** فانه مع اتساع مجالات التعبير وصعود طبقات /فئات اجتماعية لا تصنف من ضمن من يملكون ولكن من حقها أن يكون لها نصيب الوطن وعليه أدرك البعد الاجتماعى للمواطنة.

(٢)
«الاقباط ليسوا جميعا من رجال المال»

والذى لاشك فيه أن **أقباط مصر ليسوا جميعا من رجال المال والأعمال**، فهم موزعون فى جسم المجتمع المصرى بكل طبقاته وفئاته ، أى ليسوا كتلة صماء يتماثل أعضاء هذه الكتلة، وحسب **أبو سيف يوسف** ، فاننا نجد الاقباط كما يلى:

كبار التجار من المشتغلين بالاستيراد والتصدير ، وكبار المقاولين ،والصاغة،.

ورجال الأعمال المشتغلون بالخدمات السياحية : الفندقة والنقل ،وتجار الحاصلات الزراعية ، ثم أصحاب المصانع.

-الفئات الوسطى من ملاك العقارات فى المدن والرأسمالية الريفية، ويظل الثقل الحقيقى داخل هذه الفئات للحضريين من أصحاب المهن الحرة كالأطباء والصيادلة والمهندسين والمحاسبين والمحامين ، ويدخل أيضا كبار موظفى الحكومة والقطاع العام والشركات والمصارف الخاصة وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا ،وفئات الحرفيين.

-الفئات المتوسطة الصغيرة من معلمى المدارس وغيرهم من الموظفين وتجار التجزئة وصغار الملاك الحرفيين ورجال الدين.

-العمال فى القطاعين العام والخاص والفلاحون.

-العاملون فى مؤسسات الدولة : التنفيذية ،والتشريعية والقضائية والاعلامية والثقافية.

-المبدعون.

بالطبع تتفاوت نسبة الأقباط من طبقة إلى أخرى ومن فئة نوعية إلى أخرى ، لكن بالقطع هناك انتشار فى الجسم المصرى ككل والحديث لابد أن يشمل الجميع.

(٣)
المواطنة : إشكاليات ومهام

ان ما سبق يضعنا أمام مسئولية العمل الدؤوب فحاصل الاشكاليات المتعلقة **«بالمواطنة»** من حيث فهمنا لها، ومدى تحققها بشكل ناضج ومتبلور على أرض الواقع، ودراسة ما يعيق تحققها ، بمنهجية تتجاوز الحديث عن مكون بعينه من مكونات الجماعة الوطنية لتشمل جميع المكونات كونهم مصريين ،وأتصور أن هناك ثلاث مهام ينبغى انجازها فى مجال الدراسات الخاصة بالمواطنة وذلك كما يلى:

*** تأصيل المفهوم الخاص بالمواطنة.**

*** المواطنة فى ضوء الخبرة المصرية.**

*** تحديد معايير ومؤشرات تعكس مدى تحقق المواطنة على أرض الواقع .**

إنها مهام ملحة ينبغى إنجازها وذلك لاسباب ثلاثة:

(١) إن الدراسات الخاصة بقضية المواطنة فى مصر تكاد تكون نادرة لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة . ويزيد من الأمر صعوبة هو الترويج لفكرة أن المواطنة فى تراجع بسبب المتغيرات العالمية والتى تدعم من مفهوم «الانسان الكونى» المتجاوز للوطن. والأمر الثابت هو أن هناك مراجعات غزيرة خاصة بالمواطنة فى الغرب تحاول استعادة المفهوم وتؤصل فى ضوء ما أصطلح على تسميته بالعولمة، ليس فقط على المستوى الاكاديمى بل على مستوى الهيئات الدولية والمنظمات ،أكتفى بالاشارة إلى العديد من الدراسات التى قام بها الاتحاد الأوروبى فى هذا المجال.

(٢) **إن المواطنة فى مصر قد قطعت شوطا هاما رغم التراجعات التى حدثت**. فاذا كان مشروع **محمد على** قد مثل ، بدرجة أو أخرى ، البداية لميلاد الدولة الحديثة فى مصر والتى شهدت بداية تحقق التكامل الوطنى بين المصريين جميعا. وإذا كان هذا قد تحقق بقرارات فوقية ، فان تجربة ثورة ١٩١٩ حسب **د. نزيه نصيف الأيوبى** قد أعطت «مضمونا جماهيريا اجتماعيا لفكرة المواطنة ووحدة عنصرى الأمة(**المسلمون والأقباط**) ،**«وعليه فان أى تراجع عن ما سبق انما يمثل ردة ينبغى التنبيه لها، فاذا أردنا الحديث عن حال الاقباط لابد ألا يقتصر الحديث عن المستثمرين فقط وإنما الحديث عن المصريين ككل.**

(٣) أنه قد آن الآوان أن يتم وضع معايير ومؤشرات لمدى تحقق المواطنة على أرض الواقع بحيث تمتد لتشمل ليس فقط المجال الاقتصادى بل جميع المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية والتى فى النهاية هى نطاق حركة المواطن.

وبعد ، ان قضية العلاقة بين المواطنة والثروة علاقة جديرة بالنقاش والتفكير، فالمواطنة الكاملة ربما تكون أحد عناصر تحققها الثروة ولكن بالقطع ليست هى العنصر الوحيد.

فى منتصف شهر أكتوبر الماضى اقر مجلس الشيوخ قانون التحرر من الاضطهاد الدينى باغلبية ساحقة(٩٨ عضوا) من إجمالى مائة عضو).

على أن يتغير اسمه لقانون حرية العبادة وقام بتحويل هذا القانون إلى الرئيس الأمريكى لاقراره وقد صدق ما كنا تحدثنا عنه سابقاً حول ما اسميناه هدنه تشريعية مؤقته فى مقال شهر سبتمبر الماضى. وسوف نقدم التفاصيل الخاصة بهذا الموضوع فى مقالنا القادم.

كتب

د. وحيد عبد المجيد

كامب ديفيد

بعد عشرين عاما

فى مذكرات إبراهيم كامل وبطرس غالى وموشى ديان ووايزمان وكارتر

* كامب ديفيد بعد عشرين عاما

*** المؤلف : وحيد عبد المجيد**

*** عرض وتعليق :**

أحمد عبد الغنى

على الرغم من الكتب والدراسات الكثيرة التى صدرت عن مؤتمر «**كامب ديفيد**» الذى عقد فى سبتمبر ١٩٧٨ بين مصر واسرائيل برعاية الولايات المتحدة ، فان المؤرخين والمحللين السياسيين سيظلون يولون اهتماما كبيرا لهذا المؤتمر . فمؤتمر كامب ديفيد كان واحدا من أهم الاحداث فى مسار الصراع العربى الصهيونى ، بالمفاوضات التى أسفر عنها ، وردود الفعل التى أثارها فى مصر والوطن العربى ،والعالم كله.

إن هذا المؤتمر الذى شارك فيه الرئيس المصرى **أنور السادات** والرئيس الأمريكى **جيمى كارتر** ورئيس وزراء إسرائيل **مناحم بيجين** أسفر عن **أول معاهدة سلام عربية اسرائيلية بين أكبر دولة عربية، وهى مصر، وبين اسرائيل** . وهذه المعاهدة فتحت بدورها الباب أمام تطورات أخرى مثيرة، مثل **مؤتمر مدريد** عام ١٩٩١ ، **واتفاق أوسلو** بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام ١٩٩٣ ،والمعاهدة الاردنية الاسرائيلية.

وكما هو معروف ، فان مؤتمر كامب ديفيد، ومن قبله زيارة السادات للقدس المحتلة ، وبعده المعاهدة المصرية الاسرائيلية أثارت معارضة شديدة داخل مصر، وفى العالم العربى ، وأحدثت شرخا عميقا فى العلاقات بين مصر والدول العربية ، احتاج سنوات لعلاجه.

والكتاب الذى بين ايدينا «**كامب ديفيد بعد عشرين عاما**» للدكتور **وحيد عبد المجيد** ،هو أحد الكتب التى تناولت مؤتمر **كامب ديفيد** ، والمفاوضات التى تفرعت عنه ، ودارت فى أماكن مختلفة تناول الكتاب ذلك من خلال شهادات أربع من الشخصيات التى شاركت فى المؤتمر، وهى:

* **محمد إبراهيم كامل** عندما إقترح وزير الخارجية المصرى فى فترة المؤتمر من خلال كتابه «**السلام الضائع فى كامب ديفيد**».

***الدكتور بطرس غالى** وزير الدولة للشئون الخارجية فى ذلك الوقت، من واقع كتابه «**طريق مصر إلى القدس**».

* **عزرا وايزمان** الذى كان وزيرا للدفاع ، والذى ضمن شهادته كتابه «**الحرب من أجل السلام**».

* **موشى ديان** الذى كان وزيرا للخارجية من خلال كتابه «**الاختراق -تقييم شخصى لمفاوضات السلام بين مصر وإسرائيل**».

يركز الكتاب فى القسم الأول على أراء الجانب المصرى في المفاوضات ، وقبل ذلك على مدى الاعداد الذى تم والوفد المصرى

يتأهب للتوجه لحضور المؤتمر. ويذكر الكتاب من واقع شهادة **إبراهيم كامل أنه لم يكن هناك إعداد على الجانب المصرى للمؤتمر ،وحتى المذكرة التى أعدتها وزارة الخارجية عن الاستراتيجية المصرية فى المؤتمر ،تجاهلها الرئيس السادات.**

ويروى **إبراهيم كامل** عدة أمور حدثت قبل المؤتمر ، منها أن الرئيس **السادات** كان يتهرب من لقائه ، رغم أن السادات اختاره وزيرا للخارجية «لاننى أثق فى إخلاصك ونزاهتك».

ومنذ البداية ،حدثت خلافات بين **السادات وكامل** ،وبدأ كامل يفقد ثقته فى السادات. وكان من بين نقاط الخلاف أن **السادات كان يريد إقرار إطار للسلام يتضمن صيغة لرسم الحدود بين الضفة وغزة وبين إسرائيل ، على نحو يقتضى «تنازلات إقليمية» . أما وزارة الخارجية فكانت تريد التوصل إلى اعلان مبادئ السلام.** ومما أثار **ابراهيم كامل** أن السادات كلف الدكتور **اسامة الباز** ،وليس وزارة الخارجية باعداد مشروع اطار السلام.

على أن من أكثر الأمور التى اثارت انزعاج **ابراهيم كامل** قبل المؤتمر- كما يقول- أن السادات ،فى اجتماع مجلس الأمن القومى المصرى فى ٢ سبتمبر ، قبل **نظرية الأمن القومى الاسرائيلية** . ويقول الكتاب إن إبراهيم كامل كان يشير بذلك إلى **كلام السادات عن تنازلات إقليمية فى الضفة الغربية وغزة**. وفسر ذلك بأن السادات يقبل نظرية الأمن الاسرائيلية.

ومازاد الطين بله أن الرئيس السادات خاطب **ابراهيم كامل** عندما إقترح على السادات البدء بموقف متشدد فى كامب ديفيد ، راح السادات «يقهقة بطريقة مسرحية» تدل على التسفيه، ثم قال بصوت جهورى« بقى أنت فاكر نفسك دبلوماسى ياسى محمد!».

وكانت للدكتور **بطرس غالى** أيضا انتقادات لاسلوب السادات فى التعامل مع أعضاء الوفد المصرى ويذكر غالى مثلا، أنه بعد أن وافق السادات على صيغة معدله للمشروع الأمريكى لاطار السلام ، اجتمع مع أعضاء الوفد المصرى فى١٦ سبتمبر . ودار الحديث حول موضوعات بعيدة عن المفاوضات ،«**وكان واضحا لى أننا أعضاء الوفد بمثابة كم مهمل**».

وهناك واقعة غريبة يشير إليها **بطرس غالى** باقتضاب، ولكن إبراهيم كامل يتحدث عنها بشئ من التفصيل. والواقعة هى أن أعضاء الوفد المصرى انزعجوا من الصيغة الأمريكية لإطار السلام، لانها لم تتضمن شيئا عن القدس بسبب رفض اسرائيل. وذهب السفير **نبيل العربى** إلى السادات لإبلاغه باعتراض الوفد المصرى.

واستمع السادات للسفير العربى ، ثم قال له : «**إن كل ما قلته لى دخل من اذنى اليمنى وخرج من أذنى اليسرى انكم فى وزارة الخارجية تظنون انكم تفهمون فى السياسة، ولكنكم لا تفهمون شيئا على الاطلاق . ولن أعير كلامكم أو مذكراتكم أى التفات بعد ذلك، اننى أعمل وفقا لاستراتيجية عليا لا تستطيعون إدراكها أو فهمها . ولست فى حاجة إلى تقاريركم السفسطائية التافهة.** وتفضل الآن بالانصراف ، ولا تعودوا لتتعبوا رأسى وتضيعوا وقتى باسانيدكم القانونية الفارغة».

فى ظل هذا الجو من فقدان الثقة بين الرئيس السادات وأعضاء الوفد المصرى ، ومعاملته لهم بشكل حاد ، كان من الطبيعى أن يكون اداء الوفد المصرى فى المفاوضات ضعيفا، ولا يرقى إلى مستوى الحدث الخطير الذى نحن بصدده . وهذا ما أكده الدكتور **وحيد عبد المجيد** فى كتابه.

غير أن النقطة الملفتة للنظر ،هى أن المؤلف ينحو باللائمة على **ابراهيم كامل وبطرس غالى** فى التوتر الذى ساد داخل الوفد المصرى ، وأضعف اداءه . فهو يقول ان **وايزمان وديان** كانت لهما مشاكلهما مع **مناحم بيجين** . ولكن كان هناك نوع من الفروق بين الجانبين المصرى والاسرائيلى .

الأول يتعلق بقواعد إدارة الخلافات. فهناك تقاليد اسرائيلية تكونت عبر الممارسة الديمقراطية ولم يتوافر مثلها للمصريين.

والثانى يتصل بحرص **وايزمان وديان** على محاولة تجاوز الاعتبارات الشخصية ، وما تنطوى عليه من مرارات ناتجة عن طريقة معاملة **بيجين** لهما.

والحقيقة -كما يمكن للمرء أن يستشفها من شهادة ابراهيم كامل وبطرس غالى- هى أن السادات يتحمل النصيب الأكبر عن الجو الذى ساد داخل الوفد المصرى . فقد كان السادات يعامل أعضاء الوفد بتجاهل واستخفاف ، ان لم نقل باحتقار . ولا أظن أن بيجين كان يتبع مثل هذا الاسلوب مع أعضاء وفده ، أو حتى يقترب منه!.

وسط التوتر داخل الوفد المصرى، قرر **إبراهيم كامل** الاستقالة بعد أن وافق الرئيس السادات على مشروع اطار السلام الأمريكى. وأبلغ كامل السادات برغبته فى الاستقالة يوم١٦ سبتمبر . وقبلها السادات ، ولكنه طلب منه عدم اخبار أحد بها إلى حين العودة إلى مصر.

بعد ذلك تولى الدكتور **مصطفى خليل**، الذى أصبح رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية ، رئاسة الوفد المصرى فى المفاوضات المصرية الاسرائيلية . ومنذ أول جولة مفاوضات ،**شكا بطرس غالى من أن مصطفى خليل يحاول تهميش أعضاء الوفد المصرى.**

وعبر الدكتور غالى فى كتابه عن استيائه لأن«**الأمريكيين يقفون على تعليمات القاهرة قبل وصولها إلينا نحن المفاوضين المصريين فى واشنطون**».أما **ديان** فيتحدث فى كتابه عن الدكتور **مصطفى خليل** ويقول انه« **لم يكن مطلعا تماما على التفاصيل ، سواء فيما يتعلق بالشق المصرى أو الفلسطينى**» فى المفاوضات.

ينتقل الدكتور **وحيد عبد المجيد** فى كتابه بعد ذلك إلى الدور الأمريكى ، أو بالتحديد دور الرئيس **جيمى كارتر** سواء فى مؤتمر كامب ديفيد، أو فى المفاوضات المصرية الاسرائيلية التى تلت المؤتمر وأدت إلى المعاهدة المصرية الاسرائيلية.

ويقول المؤلف إن الدور الأمريكى فى ذلك الوقت،كان دور الشريك الكامل، ولم يكن دور الوسيط فقط . وكان هذا الدور متوازن أيضا ،وهو أمر لم يتكرر بعد ذلك.

ويذكر كتاب الدكتور **وحيد عبد المجيد** نقلا عن الشهادات التى أوردها ان **كارتر** يبذل مجهودا كبيرا ،وكان يسجل بنفسه الكثير من النقاط أثناء المفاوضات ،كما كان لا يكتفى بالعموميات بل يطلب التفاصيل.

لكن أعضاء فى الوفدين المصرى والاسرائيلى كانوا فى حيرة من أمر **كارتر** ، ولماذا دعا فى الأساس إلى عقد مؤتمر كامب ديفيد الذى كان بمثابة مخاطرة بالنسبة لمستقبل كارتر السياسى؟!.

وكان **ابراهيم كامل** يراوده شعوران متناقضان ،الأول ان كارتر دعا إلى مؤتمر كامب ديفيد نتيجة تشدد الموقف المصرى،



السادات وبيجين..

والثانى أن دعوة كارتر للمؤتمر كان فخا للسادات وكان الدكتور بطرس غالى يشارك ابراهيم كامل فى الشعور الأول فقط.

لكن ديان كان يفكر فى شئ آخر ، هو لماذا قبل السادات دعوة كارتر إلى مؤتمر كامب ديفيد رغم «عدم التزام إسرائيل المسبق بالانسحاب التام وتقرير المصير للفلسطينيين، وهما اللذان كان يصر عليهما من قبل».

ويفسر المؤلف حسرة ديان بأنه لم يكن يعرف حتى ذلك الوقت (أوائل أغسطس عام١٩٧٨) أن السادات لم يكن مصرا على حق تقرير المصير للفلسطينيين ،وانما كان يعتزم استخدام هذا الموضوع اداة للمساومة ،والوصول إلى هدفه الأول وهو الانسحاب التام من سيناء.

ويعود المؤلف إلى دور كارتر الذى كان إيجابيا تجاه السادات ويرى أن ذلك يرجع إلى ان كارتر تأثر بزيارة السادات للقدس، ولكنه شعر بخيبة أمل لان رد فعل بيجن كان فاترا تجاه هذه المبادرة . ويتحدث ديان عن هذه النقطة فى كتابه فيقول «إن علاقة كارتر مع بيجن كانت تتسم بالحياد أما مع السادات ،فكانت تتميز بالمزيد من الود».

لكن موقف كارتر الودى تجاه السادات كان مدخلا لممارسة ضغط على الرئيس المصرى باسم الصداقة الشخصية.

وأثار ذلك قلق **إبراهيم كامل وبطرس غالى** ، إلى الحد الذى جعل **إبراهيم كامل** يتهم **السادات** بأنه مستعد للتنازل من «أجل عيون كارتر».

ويتحدث المؤلف عن الخلاف الأمريكى الاسرائيلى على المستوطنات فقد كان كارتر يرى أن إقامة المستوطنات عمل غير مشروع ويجب أن تتوقف . ويقول ديان عن هذا الموضوع انه تم الاتفاق على أن يتبادل **كارتر وبيجين** رسالتين ،بحيث يتعهد بيجين فى رسالته بأنه بعد توقيع إطار السلام ،وخلال المفاوضات ،لن تقام مستوطنات اسرائيلية جديدة إلا اذا وافقت عليها الاطراف المشاركة فى المفاوضات.

وسلم **بيجين** يوم ١٧ سبتمبر رسالة إلى **كارتر** يقول فيها« **أنه خلال الفترة المتفق عليها للمفاوضات (ثلاثة شهور) للتوصل إلى معاهدة سلام ، لن تقوم اسرائيل بانشاء مستوطنات جديدة فى سيناء وقطاع غزة ويهودا والسامره».**

وكان من الواضح أن بيجين لجأ إلى الخداع . فقد كان الأمريكيون يقصدون بالمفاوضات مفاوضات الحكم الذاتى الفلسطينى عندما تبدأ . لكن الاسرائيليين زعموا أن المقصود كان المفاوضات مع مصر.

وفكر كارتر فى رد رسالة بيجين .لكن الرئيس السادات وافق علنا فى ١٩ سبتمبر على موقف بيجين **.ويعلق وحيد عبد المجيد على ذلك، فيصف موقف السادات بانه أقرب إلى أمية تفاوضية.**

(تعليق : بعد مؤتمر كامب ديفيد، نشر الصحفى والكاتب الفرنسى **آريك رولو** مقالا عن المؤتمر فى مجلة« **ميدل ايست**» التى تصدر فى لندن. وكان **رولو** فى زيارة للولايات المتحدة أثناء مفاوضات كامب ديفيد. **قال رولو أن الاسرائيليين كانوا أثناء المؤتمر ،يتقدمون باقتراحات إلى كارتر .وكان كارتر يرفضها لأن الرئيس السادات لا يمكن فى رأيه ،أن يقبلها . وكان الاسرائيليون يلحون على كارتر أن ينقل المقترحات إلى السادات ، ويعرف رد فعله ، ثم يناقش الجانب الاسرائيلى على ضوء رد السادات .وكان كارتر يحمل المقترحات إلى الرئيس السادات ليفاجأ بأنه (السادات) يوافق عليها .وفى لحظة من اللحظات قرر كارتر ألا يرفض شيئا للاسرائيليين ، وقال «أننى لن أكون ملكيا أكثر من الملك».**

التقيت شخصيا مع **اريك رولو** مصادفة فى البحرين ودار بيننا حديث حول مقاله هذا . وسألته من أين استقى معلوماته ، فقال أنها من **جورج بول** الذى كان وكيلا لوزارة الخارجية الأمريكية، وعمل مستشارا **لكارتر** فى مفاوضات كامب ديفيد-**أحمد عبد الغنى).**

يأخذ **د. وحيد عبد المجيد** على السادات أيضا أنه أبلغ كارتر منذ البداية بالمدى الذى يمكن أن يذهب إليه فى التنازلات . وبذلك حرم المفاوضين المصريين من القدرة على المناوره.

ويورد المؤلف نقطة أخرى يعتبرها أحد أسباب ضعف الاداء المصرى فى المفاوضات ،وهى **التفاوت الشديد فى اهتمامات المفاوضين المصريين** . فقد كان الرئيس **السادات** يركز على سيناء دون غيرها .وكان مستعدا لاستخدام القضية الفلسطينية كأداة للمساومة بالنسبة لسيناء. أما أعضاء الوفد المصرى من رجال وزارة الخارجية وخصوصا **إبراهيم كامل** ،فكان اهتمامهم منصبا على القضية الفلسطينية إلى الحد الذى بدا معه أحيانا أن موضوع سيناء ثانوى بالنسبة لهم.

د. وحيد عبد المجيد يظلم هنا رجال وزارة الخارجية فالاهتمام بسيناء بالنسبة لهم تحصيل حاصل ولا يحتاج إلى تأكيد. أما القضية الفلسطينية ، فان الاهتمام بها كان مطلوبا للتأكيد للعالم العربى بأن مصر لا تسعى إلي حل منفرد.

الكتاب فى النهاية ، يشعر من يقرأه بأنه جاء ثمرة مجهود كبير بذله المؤلف لكى يقدم صورة عما دار فى كامب ديفيد . صورة تدعمها الوثائق من واقع شهادات عدد من كان لهم دور فى مؤتمر كامب ديفيد من الجانبين المصرى والاسرائيلى.

النص .. والرصاص



«النص والرصاص
تأليف :د. نبيل عبد الفتاح
الناشر: دار النهار للنشر بيروت
عدد الصفحات :٣٨٥ قطع كبير
الطبعة الأولى :١٩٩٧م

عرض وتعليق:

عمرو كمال حموده

قد يتبادر لذهن القارئ أن هذا الكتاب موضوعه الصراع بين الجماعات الاسلامية والدولة، بينما الموضوع فى حقيقة الأمر أبعد من ذلك وأعمق بكثير.

الكتاب جديد فى بابه لانه يقدم وجهة نظر نقدية تعتمد على المنهج البنيوى لشرح الازمات التى تواجهه- فى الوقت الراهن- مشروع الدولة الحديثة فى مصر . ويرى الكاتب خطورة الدفاع عن النسق القائم، لان رموزه وأساطيره تتآكل وتحل محلها رموز وأساطير جديدة ، شكلها مخيف وجوهرها مرعب.

-١-

يقوم **نبيل عبد الفتاح** بطرح قضية هامة منذ البداية . . هل الأبنية السياسية والاجتماعية القائمة فى مصر الآن ، قادرة على إحداث «التغيير» ودفع عجلة «النهضة»؟.

الرد على هذا السؤال يستدعى -عنده- تفكيك هذه الأبنية والدخول فى تركيباتها وحل شفرتها وتحليل رموزها ،وكشف المستور عما بداخلها . فالابنية تشيخ وتتعرض للانهيار عندما ينخر السوس فيها أو تتداعى قوائمها ، ولقد وجد الباحث أثناء عملية التفكيك التى قام بها . .« **أن ظواهر الاسلام السياسى المتعددة والمعقدة، أصبحت تتحرك فى قلب مشروع الدولة، ونظم أفكارها وأساطيرها ووعودها الحديثة ، ولم يعد الأمر محض سعى إلى تكيفات ، كما قلنا بين التأويلات والرؤى الدينية وبين القيم العصرية والتحديث السلطوى للقيم وأنماط المعاش والتفكير! لم يعد الأمر كذلك، وإنما المسعى الجديد هو التشكيك عند الجذور، وفى أعماق هذا الكائن الشيطانى المسمى بالدولة الحديثة».**

إذن انتقل الصراع من عملية « **التوفيق**» بين الرؤية الدينية والرؤية العلمانية لإرساء قواعد المجتمع الحديث فى مصر. . إلى تقدم أصحاب الرؤية الدينية خطوات للأمام وتصميمهم على رفض عملية التوفيق تلك من أساسها واستبقاء رؤية واحدة على الساحة مما يستدعى غلق ملف مشروع الدولة الحديثة بكل الطرق.

-٢-

لقد رصد المؤلف عدة ظواهر مهمة . . فالنخبة الحاكمة أصابها الوهن أو التغافل عن استكمال مشروع الدولة الحديثة، وسمحت بترعرع النسق الدينى فى مساحات شاسعة سواء فى حقل الاعلام أو التعليم أو المجتمع الأهلى أو الاقتصاد ذاته (ظاهرة شركات توظيف الأموال والمصارف الاسلامية).

والظاهرة الثانية: هى **سلسلة التراجعات التى أصابت مفهوم «المواطنة»** وهو الركن الأساسى فى مشروع الدولة القومية الحديثة. . وقد رصد المؤلف كل التفاصيل المقلقة التى أصابت وضع الاقباط فى الانتخابات النيابية الاخيرة.

والظاهرة الثالثة هى التداعى فى«بناء القوة» والعودة لبناء القوة التقليدى، حيث الاعتماد على العزوة والقبيلة والعشيرة وعلاقات النفوذ والمكانة لصيانة المصالح القائمة أو بناء المصالح الجديدة.

أما الظاهرة الرابعة فهى جمود القانون الوضعى وفقدانه للحيوية والتجدد وتراجعه أمام سلطة النص الدينى، وترافق ذلك مع غياب فقهاء قانونيين عن الساحة من نوعية العلامة الدكتور **عبد الرازق السنهورى.**

ثمة ظاهرة أخرى وهى شيوع نسق ثقافى جديد وهو «**ثقافة الفوضى**» وثقافة

الانفعالات في مقابل القانون الرسمي.

ونقصد «**بثقافة الفوضى**» «مجموعة القواعد العرفية والعادات وأنماط السلوك المضاد للقانون الرسمي والتي اكتسبت صفة الاضطراد ، ويعيد الأفراد إنتاجها سلوكيا ووظيفيا معتقدين في ضرورة انتهاجها، حتى يمكن لهم تحقيق وإشباع مصالحهم أيا كانت بعيدة عن النظامين القانوني والقضائي الرسمي».

بذلك أصبح القانون العرفي هو قانون العلاقات السائدة ، وغالبا ما يتركز على خليط من خبرات قديمه وقيم دينية بعيدا عن الأسس الحديثة للقانون في ثوبه المدني.

ثقافة الفوضى تعبير عن تفشي الفساد والرشوة والجريمة ونهب المال العام واستباحته والنصب والاختلاس والسرقات والتبديد.. كلها تجليات للوجه الآخر وهو احتقار الوظيفة العامة والعمل المنتج واعتبار الأجر المتحصل عن العمل أو الوظيفة العامة. بمثابة إعانة خيرية من الدولة للموظف، أو رشوة لسكوته وعدم إثارته للمشاكل السياسية.

-٣-

يقوم المؤلف بجهد فكري كبير عندما يتولى تفكيك الأبنية السياسية والاجتماعية في ضوء الظواهر سابقة الذكر.. فيحلل المنظومة القانونية السائدة ثم وضع الاقباط ثم تركيبة منظومة الأمن ثم منظومة فكر الاسلام السياسي ثم منظومة الأوضاع الحزبية السياسية . وتصل به عملية التفكيك إلى«تمزيق» أقنعة الاسطورة وتعرية الرموز عن كل منظومة على حدة. وهي تجربة شيقه للغاية وخطرة في نفس الوقت .. لإننا لم نتعود على مواجهة الحقيقة في عينها، وإنما الواقع لدينا مغطى دائما بالاقنعة ، وتحول كثير من كتابنا ومن طائفة العلماء إلى جلب مزيد من الاقنعة ، وقد دخل **نبيل عبد الفتاح** بكتابه هذا كافة المناطق الوعرة لتمزيق كافة الاقنعة التي تغطي الواقع السياسي وتكسو فساد الأبنية وعطن البيئة المحيطه.

لقد اختار بدقة مجموعة الأبنية الاجتماعية والسياسية التي تشكل مع بعضها تناقضات مشروع الدولة الحديثة، ولم يعتمد الاختيارات التقليدية، وهو قد استفاد -في تقديري- بالمنهج البنيوي تماما، فتلمح روح **فوكو وجاك دولوز ولاكان وآلان تورين** في ثنايا التعبيرات والشروح، ربما كان تأثير المدرسة الاجتماعية الفرنسية عليه كبيرا .. ولكنه مفيد حيث درجه النقد الواعي والوعي

نبيل عبد الفتّاح

النصّ والرصاص

الإسلام السياسي والأقباط وأزمات الدولة الحديثة في مصر



دار النهار للنشر

النقدي أشد بالمقارنة بالمدرسة الانجلوساكسونية أو الأمريكية.

-٤-

ثمة إلحاح لتوجيه النظر لقضية هامة: المعتقد-الديني عند المصريين. المؤلف يتفهم أهميته ودوره في حياتهم ، ولكن المسألة معقدة على صعيد المساجلات التي لا تنتهي حول الشريعة والقانون، وكأن المسألة غاية في الصعوبة لتوظيف المعتقد الديني داخل إطار مشروع الدولة الحديثة.

إن للدكتور حسن حنفي مساهمة في أهمية «التوفيق» بين الديني والمدني، وإن خالفه الماركسيون في صعوبة التوفيق الذي قد يتحول لعملية «تلفيق» .. بينما نبيل عبد الفتاح يطمح في أكثر من ذلك، إنه يدعو لمشروع نهضوي تجديدي قائم على التركيب .. وهو يتلمس الفكرة برهافه شديدة ، فالمشروع التركيبي ليس بالمسألة السهلة ولكنه يحتاج إلى جهد فكري شجاع .. وأعتقد أن المؤلف قادر عليه لو توفر له الوقت ولو لم تنهشه الضباع ، ونحن نأمل أن يشرع قلمه فاتحا الحوار الفكري نحو هذا المشروع التركيبي الذي يمكن أن يكون فتحا نظريا للمجتمع العربي ومجتمعات الجنوب على مشارف القرن الجديد.

-٥-

كانت لغة الكاتب المستخدمة في كتابه عنيفة ، قاسية مثل الطلقات ، ولكنها محدده تشد أنظار وعقل القارئ طوال صفحات الدراسة ، وكانت الأفكار حيه ومثيرة للاشتباك وتقدم كما يقول «**فوكو**» .. تصويرا دقيقا لفوضى القيم والمعتقدات والمعرفة والقوة التي لم نتخلص منها بعد..».(رجاء الرجوع لفصل الهويات المتنازعة) . وتلك نوعية من الكتابة غير مألوفة بين الاجتماعيين في مصر الآن.. فهي كتابة على لحم يحترق (التعبير مأخوذ من السيناريست **محفوظ عبد الرحمن**) هو لحم الوطن الذي تكويه الرصاصات ولم تسعفه رحمة النصوص.



بلاغ للنائب العام ضد شيخ الازهر.. كيف؟

خليل عبد الكريم

الذين يحملون هموم هذا الوطن على كواهلهم يلحظون التغيرات التى تحدث للمجتمع وهى للأسف تنبئ بالتحلل والتفسخ مثل قتل المحارم بل والزنا بالمحارم وظهور طبقة طفيلية تضرب عرض الحائط بالقانون بل وكل القيم والتقاليد التى هى قوام كل مجتمع.

والصحف اليومية تحمل لنا كل صباح أخباراً تصيب المهمومين ب مستقبل المحروسة وحاضرها ب الغم والهم والنكد والاحباط ومن هذا الضرب ما قرأنا فى جريدة **الأهرام** يوم السادس عشر من سبتمبر من قيام رئيس جبهة علماء الازهر بتقديم بلاغ إلى النائب العمومى ضد فضيلة الدكتور **محمد سيد طنطاوى** شيخ الجامع الازهر. لقد أكد لى هذا الخبر أن المذكور جاوز حده ، ولم يعد يلزم غرزه ، وانفلت عياره ،وتخطى قدره ولا يعبأ بأى شئ.

فبعد أن طاح (كلمة عربية فصيحة) فى المفكرين المستنيرين ورماهم بكل كبيرة واتهمهم بالمروق من الدين والخروج من الملة و الارتداد والكفر إلى آخر هذه المنظومة الممجوجة ، إذا به يستدير على شيخه وشيخ المسلمين فى مصر جميعها بل وفى العالمين العربى والاسلامى ويصل به الانفلات إلى أن يجرجره إلى النيابة العامة.

والذى ضاعف أسفى وأشاع المرارة فى حلقى أن مقدم البلاغ الفلوت يرى فى نفسه أنه حامى حمى الشريعة وأحد أبرز سدنتها ومن أكابر المحامين عنها ومقدم المدافعين عن جنابها ..فى حين أن **موازين الشريعة تقطع بأن فعلته هى لدد فى الخصومة منهى عنه فيها بصرامة ومخالفة للأثر الشريف انزلوا الناس منازلهم**،فالدكتور طنطاوى رضى المبلغ أوكره هو رأس شئون التقديس فى مصر الذى يتقين أن يكون له مقامه ويحفظ له قدره لا أن يسحب إلى التحقيق معه أمام النيابة شأنه فى ذلك شأن السراق والمرتشين وتجار الصنف ومهربى الآثار وأصحاب البيوت المشبوهة.

ما هذا ؟

وكيف سمح مقدم البلاغ لنفسه أن يرتكب هذه السقطة واين ما تنص عليه الشريعة من الدفع بالتى هى أحسن ومن العفو والصفح وعدم القطيعة أكثر من ثلاثة أيام .. إلخ.

إننى دائما أقول للمنادين بالمطالبة الغوغائية بتطيق الشريعة إنكم أول من يعجز عن تحمل موجبها لانها ثقيلة(إنا سنلقى عليك قولا ثقيلا) وأنها عندما تصادم رغباتكم وأهواءكم وشهواتكم ومصالحكم تتجاوزونها وتقفزون عليها وتلوون أعناق نصوصها حتى توائم رغباتكم-وهذا ما فعله رئيس جبهه العلماء السابق لقد تناسى كافة النصوص التى تنهى عما أقدم عليه.

ان كاتب هذه السطور بينه وبين المؤسسة الدينية الرسمية التى يترأسها الشيخ طنطاوى خصومة فكرية حادة وهى التى دفعت به للتحقيق معه أمام نيابة أمن الدولة العليا بعد أن أوعزت بمصادرة كتبه ومنعها من التداول ومع ذلك فاننى على استعداد بوصفى محامياً أن أحضر التحقيق مع الشيخ طنطاوى وأدافع عنه بكل ما أملك من قوة..

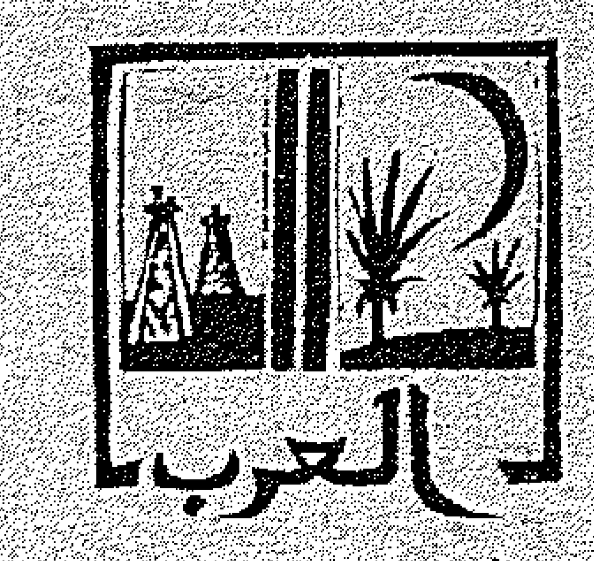
لأننى شعرت ب مهانة شديدة من جراء البلاغ المذكور لأن الدكتور / طنطاوى ومع استعار أوار الخصومة الفكرية بينى وبين المؤسسة التى يتربع على كرسيها فانه شيخ شيوخ الاسلام وأعلى قامة بين علمائه ومن ثم فعلى كل مسلم أن يشعر نحوه بقدر وفير من التوقير والاحترام.

فكما لا أتصور أن هناك قبطيا ارثوذكسيا يبلغ النائب العام ضد البابا أو مسيحيا كاثوليكيا يستعدى السلطات القضائية ضد بابا روما فكذلك لا أتصور مجرد تصور أن مسلما يمارس ذلك العمل الخارج عن كل الحدود الذى قام به صاحب البلاغ.

صحيح أن شيخ الازهر ليس نائبا عن الله تبارك وتعالى أو عن رسوله صلى الله عليه وسلم بيد أن هذا لا يخول لأى مسلم أن يتصرف معه تصرفات هوجاء ، ودليلنا على ذلك -ونحن نقدم دائما الأدلة على ما نطرح -هو أن الشيخ طنطاوى من علماء الدين بل وهو رأسهم و ذروة سنامهم والعلماء ورثة الأنبياء. فكيف يتأتى لشيخ أزهرى وهو صاحب البلاغ أن يعامل أكبر وارث لعلم الرسول ودينه هذه المعاملة المهينة.

مرة أخرى أعود فأقول:

إن هذا البلاغ الاخرق من رئيس جبهة العلماء السابق أسطع حجة وأبلغ دليل،على ان تغيرات وعرة تجتاح مجتمعنا وتقطع بأنه يسير فى طريق التفسخ والانحلال ولا حول ولا قوة إلا بالله.



شهران على حكومة الطراونة
شهران من حكم الامير حسن !

رسالة عمان

صلاح يوسف

مع بداية شهر نوفمبر الجارى تكون الحكومة الأردنية الحالية برئاسة الدكتور **فايز الطراونة** قد أكملت شهرها الثانى. وقد جاءت هذه الحكومة كما هو معروف، لتخلف حكومة الدكتور **عبد السلام المجالى**، التى رحلت فى ظروف بالغة السوء فى نهاية صيف عادلت فيه حرارة الأحداث الداخلية حرارة الأجواء المناخية.

ولأن الأمر كذلك فإن مجرد مجئ حكومة جديدة بدلا من حكومة المجالى الراحلة ،والتى لم يأسف على رحيلها أحد على أى حال ،كان بالنسبة للمواطن العادى أمرا إيجابيا فى حد ذاته . فقد ارتبط اسم حكومة المجالى التى عمرت نحو سنة ونصف السنة بعدد من الفضائح كان آخرها وأبرزها **فضيحة الماء الملوث الذى ضخته إسرائيل للأردن من مخزونها فى بحيرة طبرية عبر قناة الملك عبد الله ليشربه الناس فى منطقة عمان الغربية.**

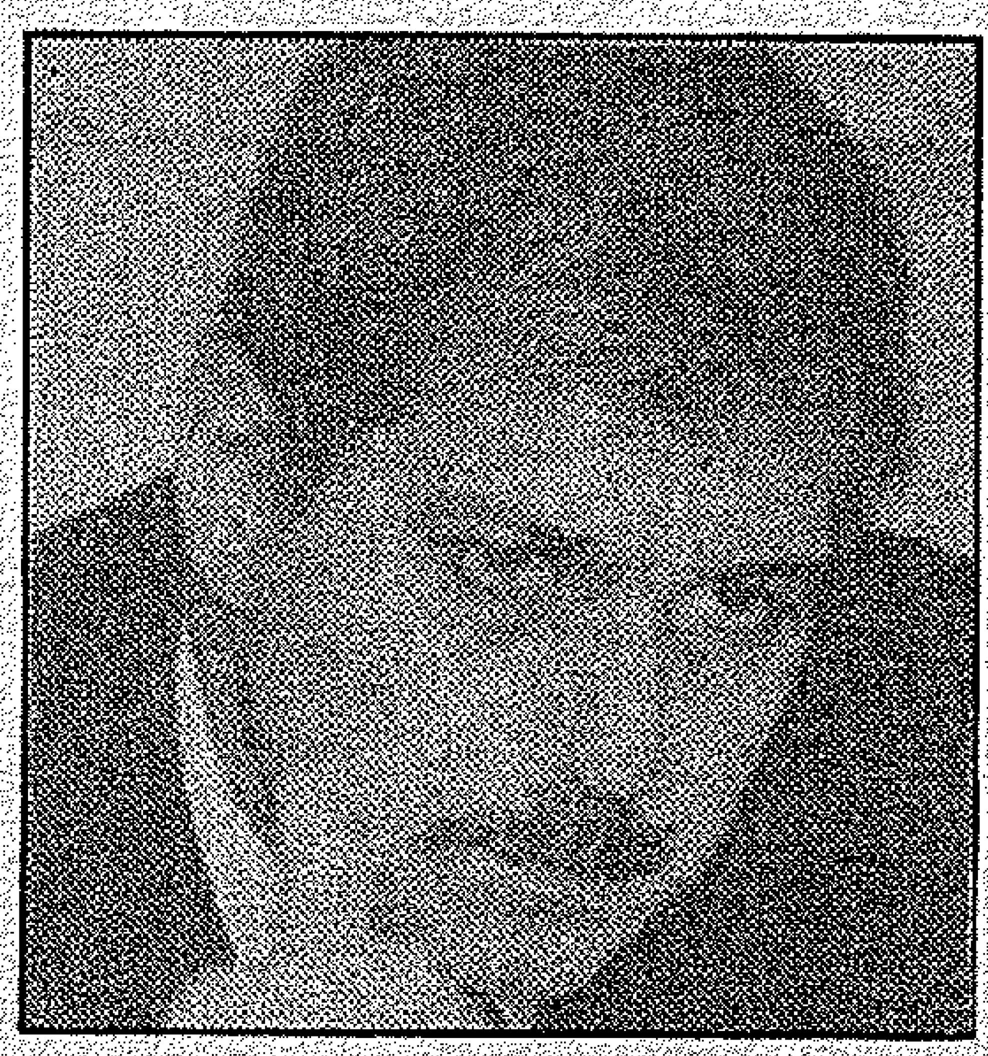
لكن هذه الفضيحة جاءت فى حينه تتويجا لعدد آخر من الفضائح التى لا تقل أهمية مثل الفضيحة المعروفة باسم«**فضيحة أرقام النمو**» ،فقد كشف صندوق النقد الدولى، الذى يطبق الأردن بناء على وصفته المعروفة برنامجا للتصحيح الاقتصادى منذ العام ١٩٩٢ ، النقاب عن أن أرقام النمو فى الناتج الاجمالى الأردنى للعامين الماضيين لم تكن دقيقة ، وأنها أقل مما هو معلن بكثير . فقد اكتشف أن النمو الاقتصادى فى العام ١٩٩٦ كان(٨ر٠) **بالمائة وليس (٢ر٥) بالمائة** كما كان قد أعلن من قبل ، وأنه بلغ فى العام ١٩٩٧ **(٢ر٧) بالمائة وليس ٣ر٥ بالمائة** كما كانت الحكومة أعلنت فى حينه.

وقد سبب إعلان هذه الأرقام هزة فى الأوساط الاقتصادية والنيابية والسياسية على حد سواء ما جعل النواب يطالبون بمعرفة الحقيقة ليس حول هذه الأرقام فقط بل وحول الأرقام المتوقعة فى العام الجارى. ولم يكن غريبا أن تأتى التوقعات متواضعة هذه المرة فقد أعلنت الحكومة الجديدة فى تقريرها أن النمو المتوقع لهذا العام لن يزيد على(٥ر٢) **بالمائة.**

هذه الطريقة فى تناول الأحداث والاعلان عنها تبرز الفرق بين الحكومتين الجديدة والقديمة. ففى حين حاولت الحكومة السابقة أن تنحى باللائمة فى هذه الأرقام الهزيلة للنمو الاقتصادى على البنك الدولى ،والذى رد بدوره بالقول إن أرقام النمو تلك لم تكن من اختراع البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى بل هى أرقام الحكومة الأردنية نفسها، وكل ما فعله البنك الدولى هو أنه أعلنها ، فإن الحكومة الجديدة لم يضرها كثيرا أن تعلن النسب المتوقعة للنمو فى العام الجارى قبل أن تعرف بأشهر، فمن المعروف أن أرقام النمو الاقتصادى فى عام معين لا تعرف قبل انتهاء ذلك العام بفترة كافية.

مدير ومدير

لكن المثال الأبرز على الاختلاف فى أسلوب التعامل مع الأمور بين الحكومة الحالية والحكومة الراحلة هو تعامل كل منهما مع **قانون الطباعة والنشر الذى وضعته الحكومة السابقة ، فقد تزامن** مجئ الحكومة الجديدة مع انتهاء مجلسى النواب والأعيان اللذين يشكلان البرلمان الأردنى ،من مناقشة القانون السئ وإقراره ، فما كان من الحكومة الجديدة إلا أن دعت الصحفيين والقوى السياسية إلى احترام القانون الذى وافق عليه النواب المنتخبون انتخابا حرا من جانب المواطنين، ولم ينس وزير الاعلام الجديد أن يبعث برسالة لتطمين الجسم الصحفى إلى أنه لن يكون متشددا فى تطبيق القانون، وهى إشارة إلى استعداده لأن يتعامل بمرونة مع القانون الذى أساء إلى صورة الأردن كبلد يفاخر دول الجوار بالديمقراطية التى يعتمدها.


فايز الطراونة

ولكن ما تم فعلا كان أفضل مما توقعه المتشائمون من الصحفيين . فقد كان من بين أول الاجراءات التى قامت بها الحكومة عزل «**بلال التل**» ،المدير السابق للمطبوعات والنشر من منصبه هذا وتعيينه مستشارا فى مجلس رئاسة الوزراء ،وهو منصب «المستشار الذى لا يستشار» كما يعرف الجميع هنا فى الأردن .والمسألة هنا أبعد من أن تكون شخصية، فمن المعروف أن «المدير» المعزول كان وراء كل ما فى القانون السئ الذكر من سلبيات ، وأنه كان يفاخر بأنه من وضعه وسواء كان ذلك صحيحاً أو لا فإن الطريقة الفظة فى الاعلان عن القانون السابق من جانب «المدير» الراحل والنظر إليه بوصفه سيفا سيطيح به رؤوس أعدائه من الصحفيين طبعا جعلت القانون مرتبطاً بصاحبه أكثر من أى شئ آخر . وعليه فإن رحيله مع مجئ الحكومة الحالية يحمل مغزى هاما يكتمل إذا عرفنا أن خلفه فى هذا المنصب هو **السيد القطان** ، وهو شخصية ليبرالية هناك إجماع على احترامها لأنها عودت الناس على ذلك من خلال إدارة السيد القطان ولسنوات عدة للمركز الثقافى الملكى ، وهو دائرة حكومية مسئولة عن الانشطة الثقافية فى المملكة . وخلال فترة إدارته للمركز المذكور قدم القطان ، وهو ابن رجل دين متحرر ، وجها ديمقراطيا قد تختلف معه ولكنك لا تختلف على ديمقراطيته.

ولأن الحديث ما زال يدور حول قانون المطبوعات والنشر ، الذى كان فضيحة حقيقية لبلد يريد أن يكون ديمقراطيا ، فلابد من أن نذكر أن وزير الاعلام الجديد، حاول خلال الشهرين الماضيين أن يقدم صورة جديدة عن نفسه كوزير إعلام ديمقراطى كان أول ما قام به بعد تعيينه فى المنصب زيارة مقرات الصحف اليومية والأسبوعية ،والأخيرة كانت تحظى بكراهية خاصة من جانب الحكومات السابقة، وعلى وجه الخصوص، حكومة الدكتور **عبد السلام المجالى** الراحلة. كما أنه استأنف اتصالاته مع نقابة الصحفيين وفتح باب النقاش مع مجلسها ، بل ووعد بأن يناقش مسألة تعديل القانون الفضيحة.

حكومة الأمير

وفي الواقع فإن هذه الفروق التي قد تضيق في نقطة ما وقد تتسع في غيرها بين الحكومة الحالية والحكومة السابقة ليست بلا دلالة . فكثير من المراقبين ينظرون إلى هذه الحكومة باعتبارها حكومة **الأمير حسن** . فمن المعروف أن **الأمير حسن** هو الذي شكل هذه الحكومة في الوقت الذي كان فيه الملك يتلقى العلاج في مستشفى مايو كلينيك في الولايات المتحدة من مرض اللمفوما ، وهو نوع من السرطان يتطلب العلاج الكيماوي **.وإن كان من الصحيح أن الملك حسين هو الذى أعطى إشارة التغيير الحكومي من مقر علاجه فإن من الواضح أن تشكيل الحكومة الحالية لم يتم بتدخل مباشر منه** . فكثير من الوزراء في الحكومة الجديدة معروفون بكونهم من المقربين إلى الأمير حسن بمن فيهم وزير الاعلام الجديد **ناصر جوده** ، وهو زوج ابنة الأمير حسن فضلا عن عدد آخر من الوزراء الذين ارتبطت اسماؤهم باسمه فمن المعروف أن الأمير حسن كان على الدوام حريصا على تجميع الكفاءات الاقتصادية والعلمية والثقافية والاعلامية من حوله.

لكن هذا لا يعني أن الطريق ممهد أمام الوزارة الجديدة فقد حدث في بداية عهد الحكومة الجديدة أن ثارت قضية تلوث في محطة لتنقية المياه فتناولتها بشكل مختلف تماما، إذ أعلنتها ولم تخفها ولم تعاند الحقائق التي تكشفت كما فعلت الحكومة السابقة. بل إن وزير المياه والرى أعلن عن تشكيل لجنة لفحص المياه القادمة من المحطة المذكورة وفي غضون أيام كانت قضية المياه الجديدة قد انتهت. وفي الشهر الماضي حدث أن تسمم مئات من تلاميذ المدارس من جراء إعطائهم أطعمة اكتشف أنها ملوثة ، وتناولت القضية ،تماما كما حدث في قضية المياه الملوثة المشار إليها.

ولكن في مقابل هذه الاختلافات في تعامل الوزارتين الحالية والراحلة مع القضايا الداخلية التي ذكرنا أمثلة عليها فإن **القضايا الاستراتيجية لم يطلها أى تغير على الاطلاق.** فقبل أيام من توجه كل من الرئيس الفلسطيني **ياسر عرفات** ورئيس الوزراء الاسرائيلي **بنيامين نتنياهو** إلى منتجع **واى بلانتيشن** الأمريكي للبدء في حوار تنفيذ اسرائيل لما نص عليه اتفاق الخليل الذي وقع بين الفلسطينيين والاسرائيليين في مطلع العام ١٩٩٧ من انسحابات جديدة للقوات الاسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة، استقبل **الأمير حسن** الرئيس الفلسطيني **ياسر عرفات** الذي أجرى محادثات مع ولي العهد الأردني حول المفاوضات السلمية ، وبعد ذلك بيومين استقبل كلا من رئيس الوزراء الاسرائيلي **نتنياهو** ووزير خارجيته الجديد **آرئيل شارون** ،وأجرى معهما مباحثات في الاطار نفسه مما يشير إلى الأهمية الاستثنائية التي يوليها الأردن لمفاوضات السلام على المسار الفلسطيني في صورة خاصة.



الأمير حسن

ولم تخل مباحثات الأمير حسن مع رئيس الوزراء الاسرائيلي ووزير خارجيته من موضوع يراه الأردن على درجة كبيرة من الأهمية هو **موقف إسرائيل المعرقل لتطبيق ما سبق واتفقت عليه مع الأردن حول تسهيل دخول السلع الأردنية إلى إسرائيل وإزالة كافة العراقيل التي تضعها في هذا السبيل**. وبحث **الأمير حسن** مع المسئولين الاسرائيليين المعوقات التي تضعها اسرائيل أمام انسياب السلع الاردنية إلى الاسواق الفلسطينية وضرورة زيادة قوائم السلع الأردنية التي يمكن للأردن تصديرها إلى الاسواق الفلسطينية.

ومن المعروف إن مثل هذه السلع تحتاج إلى موافقة إسرائيلية حتى يسمح لها بالدخول إلى إسرائيل ، وذلك بحسب اتفاق باريس المنعقد في شهر أبريل في العاصمة الفرنسية بين الاسرائيليين والفلسطينيين والذي يضع في يد إسرائيل مسألة تحديد السلع الاردنية التي يمكنها دخول الأسواق الفلسطينية ، ويبقى للأردنيين والفلسطينيين حق مراجعة هذه القوائم مرة كل ستة أشهر . لكن اسرائيل لا تتوقف عن وضع العراقيل في طريق دخول السلع الاردنية إلى الاسواق الفلسطينية حتى تظل تحت الهيمنة الاسرائيلية وتحرم أى طرف آخر من دخول هذه الاسواق حتى لو كانت تلك دولة ترتبط معها في معاهدة سلام وتسعى إلى إقامة سلام دافئ معها مثل الاردن.

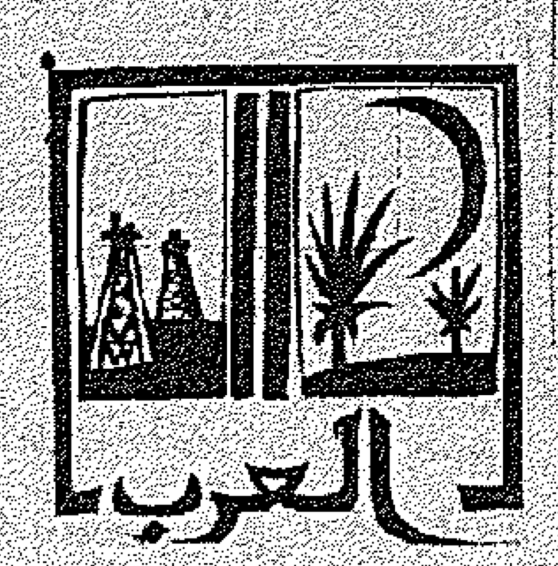
القضية الاستراتيجية الأخرى التي أثيرت في الأسابيع الأخيرة هي قضية التصعيد التركي للموقف مع سوريا .**فمن المعروف أن الأردن يقيم علاقات وثيقة مع تركيا يصفها البعض بأنها علاقة تحالف** . ويستشهد هؤلاء بحضور أردني ،حتى لو كان رمزيا لمناورات بحرية اسرائيلية تركية جرت في أواخر العام الماضي قبالة الشواطئ الاسرائيلية.

ولقد اتخذ الأردن من هذه **موقفا شبه محايد** داعيا إلى إجراء حوار بين الجارتين تركيا وسوريا. وأشاد الأمير حسن ولي العهد الأردني بالجهود المصرية التي بذلت لتطويق التصعيد التركي ضد سوريا.

داخليا واستراتيجيا

وإذا كنا نشهد فعلا بداية عهد سياسي جديد في الأردن هو عهد الأمير حسن فقد كان الشهران كافيين لمعرفة حدود التجديد فيه ، فعلى المستوى الداخلي هناك مرونة اتضحت حدودها في موقف الحكومة الجديدة والتي يمكن اعتبارها بشكل أو آخر حكومة الأمير حسن من قضايا تلوث المياه والمطاعم ، وأهم من ذلك كله من قانون المطبوعات والنشر، **أما على المستوى الاستراتيجي فلا تغيير يذكر فقد وقع الاردن اتفاقية سلام مع إسرائيل في العام ١٩٩٤ وهو يريد لها أن تكون أساسا لسلام دافئ بين البلدين** . وفضلا عن ذلك فإنه يريد لها أن تكون مدخلا لعلاقات طبيعية مع إسرائيل وبخاصة على الصعيد الاقتصادي . وفوق ذلك فإن الاردن يريد للسلام على المسار الفلسطيني الاسرائيلي أن يمضي بيسر وسهولة لأن تحقيق تقدم على هذا المسار تحديدا يعني نجاحا لرهانات الاردن على السلام كخيار لحل مشاكل المنطقة.

ومن جهة أخرى فإن الاردن الرسمي يريد علاقات ثنائية جيدة مع تركيا ضمن شبكة من العلاقات الاقليمية المستقرة التي اختارها لتكون أساسا لحقبة جديدة في حياة المنطقة حتى لو جعله خياره هذا في **موقع مختلف عن الموقف الشعبي ممثلا بأحزاب المعارضة وبالنقابات المهنية التي اتخذت موقفا واضحا في تأييده لموقف سوريا ومعاديا للموقف التركي** ،وحتى لو جعله هذا الموقف يصطدم بدولة الجوار القوية والمؤثرة سوريا ، فهذه قضية استراتيجية من وجهة النظر الاردنية لا تخضع للمساومات سواء كان الأردن بقيادة الملك حسين أو بقيادة الأمير الحسن.



المؤتمر الثالث لحزب الشعب الفلسطيني

الاشتراكية تعود إلى الحزب

انعقد المؤتمر الثالث **لحزب الشعب الفلسطينى** ، وهو أول مؤتمر علنى لهذا الحزب ، فى مدينة **البيرة** فى الفترة من ٢-٤ تشرين أول" أكتوبر "١٩٩٨.

وقد حالت سياسة الحصار والاغلاق الإسرائيلية ، دون حضور مندوبى قطاع غزة ، مما اضطرهم لعقد جلساتهم فى القطاع ، وبتوقيت يتداخل مع توقيت عقد المؤتمر العام فى محافظات الضفة ، ووفق جدول الأعمال الرسمى للمؤتمر ، واتخذوا التوصيات التى تم إدراجها فى القرارات النهائية للمؤتمر.

افتتح المؤتمر أعماله بحفل خطابى جماهيرى ، سبقه استعراض للكشافة ، وحضره بالاضافة إلى قادة الحزب والمندوبين، **الطيب عبد الرحيم** سكرتير الرئاسة الذى ألقى كلمة الرئيس **عرفات** ،**وسليم الزعنون** رئيس المجلس الوطنى الفلسطينى الذى ألقى كلمة المجلس ، **وعبد الرحيم ملوح** عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذى ألقى كلمة القوى الوطنية الفلسطينية ، **ومحمد نفاع** الأمين العام للحزب الشيوعى الإسرائيلى الذى ألقى كلمة الحزب ، وكان **فؤاد رزق** عضو المكتب السياسى لحزب الشعب قد افتتح المؤتمر بكلمة سياسية شاملة . كما حضر المؤتمر حشد غفير من الجمهور فى قاعتين كبيرتين ، حيث تم بث وقائع الافتتاح من القاعة الرئيسية إلى قاعة مجاورة ، ليتسنى لهذا الجمهور المشاركة ومشاهدة مايجرى.



د. مصطفى البرغوثى

أحد أعضاء **الأمانة العامة الثلاثية للحزب**

وفى الجلسة الثانية ألقى ممثلون عن عشرة أحزاب ، شاركت فى هذا المؤتمر كلمات تحية ، وهى: **الحزب الشيوعى الفرنسى ، الحزب الشيوعى اليونانى ، حزب أكيل القبرصى ، الحزب الشيوعى اليابانى ، حزب اليسار الموحد الأسبانى ، حزب اليسار فى السويد ، الحزب الشيوعى الايطالى (اعادة التأسيس) ، الحزب الشيوعى البرتغالى ، الحزب الشيوعى النمساوى ، حزب الديمقراطية الاشتراكية الألمانى.**

ووردت المؤتمر رسائل تحية من: **الحزب الشيوعى الصينى ، والحزب الشيوعى الكوبى ، والحزب الشيوعى الفيتنامى ، والحزب الشيوعى النرويجى ، وحزب العمال الايرلندى ، وحزب تودة الايرانى ، وحزب اليسار الديمقراطى فى ايطاليا ، واتحاد الخضر فى أوروبا.**

وتلقى المؤتمر رسائل تحية من الأحزاب الشيوعية والتقدمية فى الدول العربية التى لم تتمكن من الحضور ، وهى: **الحزب الوطنى التقدمى الوحدوى فى مصر ، الحزب الشيوعى الأردنى ، الحزب الشيوعى اللبنانى ، الحزب الشيوعى السورى ، الحزب الشيوعى العراقى** ، الأمانة العامة لمؤتمر الأحزاب العربية برئاسة **سليمان عرار.**

وشارك فى المؤتمر ممثلون من مجلس وزراء السلطة الوطنية ، والمجلس التشريعى وممثلون عن كافة الفصائل والقوى الوطنية الفلسطينية وهى: **حركة فتح ، والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية ، وفدا ، وجبهة النضال الشعبى ، وجبهة التحرير العربية ، والجبهة الفلسطينية.**

كما تلقى المؤتمر رسائل تحية من: محمود عباس - **أبو مازن** - أمين سر اللجنة

رسالة القدس

من مراسل اليسار الخاص

التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، والدكتور **حيدر عبد الشافي،** وعضو الكنيست **عزمي بشارة** رئيس التجمع الوطني الديمقراطي ، **والعميد زهير مناصرة** محافظ جنين . كما حضر المؤتمر ، عدد من ممثلي المفوضيات الأجنبية بالاضافة إلى العديد من مراسلي الصحف ووكالات الأنباء الوطنية والأجنبية.

وشكل حفل الافتتاح تظاهرة شعبية ووطنية عبرت عن الالتفاف الواسع حول الحزب وسياسته ، ومع النهج الكفاحي الحازم في النضال ضد الاحتلال ومن أجل تحرير كامل الأرض واستعادة الحقوق وإقامة السلام العادل والشامل في المنطقة.

في الجلسة الثانية للمؤتمر ، وبعد تثبيت شرعية انعقاده وجدول أعماله ، جرى انتخاب هيئة للرئاسة ، ولجنة الاعتمادات ، ولجنة للانتخابات ثم اقترح تقسيم المؤتمر إلى ثلاث لجان على الشكل التالي: لجنة البرنامج السياسي ، لجنة النظام الداخلي والتقريرين التنظيمي والمالي ، ولجنة التقرير السياسي . وبعد أن أنجزت هذه اللجان مناقشاتها وأعدت توصياتها ، التأم المؤتمر بهيئته العامة للاستماع إلى استخلاصات اللجان.

وقد تمحور النقاش في جلسات المؤتمر حول عدد من القضايا الهامة وفي المقدمة منها **تعريف الحزب وهويته الاجتماعية ، وعلاقة الحزب مع السلطة الوطنية الفلسطينية ووضع معايير محددة لهذه العلاقة ، وحول خطته التنظيمية والجماهيرية خلال الفترة المقبلة ،** وأيضا حول آليات وأشكال العمل التنظيمي ، حيث جرى إقرار مجموعة من الموضوعات في النظام الداخلي الجديد وفي مقدمتها **انتخاب أمانة عامة ثلاثية ومنسق دوري ، بدلا عن منصب الأمين العام** ، وأعيد العمل بنظام الرقابة والتحكيم داخل الحزب ، وجرى التأكيد على نهج المكاشفة وخاصة بالنسبة لأعضاء الحزب الذين يمثلون مناصب رسمية وعامة ، وتم تحديد آليات لاختيار مرشحي الحزب للمناصب العامة ، كما تم تشكيل مجلس استشاري يضم قدامى الحزب.

وفي التلخيص المقدم عن التقرير التنظيمي والمناقشات جرى التأكيد على الارتباط الوثيق بين الأداء السياسي والأداء التنظيمي وكذلك على العلاقة بين الأداء التنظيمي وعناوينه الاجتماعية ، داخل الحزب وفي المجتمع الفلسطيني.

وجرت الإشارة إلى أن العديد من التساؤلات المطروحة قد لاتستطيع الاجابة عليها ، خاصة وأننا نعيش الآن في مرحلة رمادية غير واضحة المعالم والابعاد ، بفعل عدم اتضاح آفاق التسوية وتقلباتها ، وهذا يلقى بثقله على مجموع الحركة الوطنية الفلسطينية وليس على حزب الشعب وحده.

وفي النقاش حول العضوية الحزبية ، جرى التمييز بين الجسم الحزبي بشكل عام وبين أعضائه الملتزمين بهيئات حزبية ، والدعوة إلى ضرورة استحداث وسائل تنظيمية أكثر انسجاما مع المحيط الاجتماعي ، والاستعداد لمرحلة ما بعد المؤتمر . كما تم التأكيد في هذا المجال على أهمية تمثيل سكرتيري المحافظات الحزبية المنتخبين في اللجنة المركزية ، وقد أقر المؤتمر ذلك ، وأيضا على أهمية تمثيل مندوبين عن المنظمات الجماهيرية .

وعن الفئات العمرية ، أشار التلخيص إلى أنها تبلغ بالمعدل **٢٤ عاما** وإلى **أن أكثر من ٥٠٪ من الأعضاء هم دون سن ٢٥ عاما وإلى أن أكثر من ٩٠٪ من الأعضاء هم دون سن الأربعين عاما . وإلى أن نسبة النساء في الحزب تبلغ ٢٠٪** وهي نفس النسبة التي أقرها المؤتمر لتمثيلهن في اللجنة المركزية.

وعلى صعيد التركيبة الاجتماعية قدمت الأرقام التالية: **عمال ١٨٪** عاطلون عن العمل ١٢٪ موظفون٣٠٪ مهنيون٢٠٪ ، تجار وحرفيون ٦ر٨٪ طلاب ٨٪ ، مزارعون ٦ر٢٪ ، رجال أعمال ٨ر٪.

وعلى الجبهة الفكرية أقر المؤتمر صياغة وثيقة نظرية تحدد المنطلقات الفكرية للحزب وهويته الاجتماعية ، على أن تشكل أساسا للتحليل ، والاستناد إليها في تحديد توجهاته المستقبلية.

وعلى هذه الخلفية جرى النقاش حول تعريف الحزب واسمه ، حيث جرى التأكيد على إبقاء اسم الحزب، « حزب الشعب الفلسطيني »بأكثرية مطلقة ، وأضيف لتعريف الحزب الذي كان ينص في مشروع البرنامج المقدم ، على أنه" حزب الفلسطينيين رجالا ونساء الطامحين للتحرر والاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية والاشتراكية المنسجمة مع خصائص الواقع الفلسطيني ". أضيف إلى هذا النص كلمة – اشتراكي – وبحيث أصبح كما يلي: **حزب الشعب الفلسطيني هو حزب اشتراكي ويضم في صفوفه الفلسطينيين رجالا ونساء .. إلخ**

أما على الصعيد السياسي فقد أكد المؤتمر مجددا على أن مهمة **التخلص نهائيا من الاحتلال لم تستكمل بعد ، ولاتزال المهمة المركزية الأساسية المطروحة أمام جماهيرنا وحزبنا** ، كما أكد أيضا على أن السمة الأساسية للنضال الوطني الفلسطيني هي تعمق التداخل في المهام الوطنية والاجتماعية وجاء في التلخيص النهائي حول هذا الموضوع مايلي :

" مع تزايد الشعور بالخطر المحدق بحقوقنا الوطنية ، وبخطر اتجاهات القمع وتكريس الفساد ، وتجاهل حقوق ومصالح المواطنين ، تتزايد أهمية العمل من جانب حزبنا ، إلى مواصلة العمل من أجل إقامة تحالف وطني ديمقراطي عريض ، يشمل جميع القوى السياسية ، وممثلي الفئات الاجتماعية ، داخل السلطة وخارجها ، المتمسكة بهدف الاستقلال الوطني وبتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون ، وحماية حقوق الانسان والتعددية الحزبية ، ومحاربة الفساد والمحسوبية والرشوة وفصل السلطات ، وتطوير دور المجلس التشريعي ، للقيام بمسئوليته في التشريع وفي مراقبة أداء السلطة وتطويره ، والتوجه هنا لابد أن يكون ، بالدرجة الأولى ، نحو القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في الاستقلال الوطني وفي تعزيز الديمقراطية في حياة المجتمع الفلسطيني وهي **قوى الشغيلة والمرأة والشباب والمثقفين وأصحاب الأرض والمتمسكين بها وأصحاب الصناعة الوطنية وغيرهم".**

وهكذا سارت مناقشات المؤتمر ومداولاته واتخذت قراراته بروح عالية من المسئولية والنقاش الصريح وممارسة النقد الحازم للأخطاء ، وأظهرت مدى الاهتمام بالقضية الوطنية ، وبالحرص على تنوع الأراء في إطار الوحدة.

وفي اليوم الثالث والأخير جرت انتخابات اللجنة المركزية ولجنة الرقابة الحزبية ، ولم تكن هذه الانتخابات وفق قائمة محددة وإنما على أساس الترشيح الفردي المباشر.

هذا وقد بلغ عدد المرشحين للجنة المركزية من الضفة والقطاع **٦٣ مرشحا** فاز منهم **٢٥ مرشحا** بعضوية اللجنة المركزية بالانتخاب المباشر من المؤتمر بالاضافة إلى **١٦ سكرتيرا من المحافظات** وبذلك يبلغ عدد اللجنة المركزية **٤١ عضوا** ، منهم سكرتير جنوب لبنان .

وفيما بعد قامت اللجنة المركزية بانتخاب أمانة عامة من ثلاثة أعضاء هم : **حنا عميرة ، ومصطفى البرغوثي ، وعبد المجيد حمدان ،** كما انتخبت مكتبا سياسيا من ٨ أعضاء يضاف إليه أعضاء الأمانة العامة.

بقيت الاشارة إلى أن عملية إجراء الانتخابات للجنة المركزية قد استغرقت أكثر من ١٢ ساعة ، حيث ابتدأت بتعريف المرشحين بأنفسهم ثم الدعاية الانتخابية ، ثم عملية الاقتراع التي جرت بشكل علني وكذلك أيضا عملية فرز الأصوات . حيث تم بث هذه العملية الانتخابية بجميع مراحلها على شاشة كبيرة نصبت في الباحة العامة للفندق الذي عقد فيه المؤتمر أمام مرأى جمهور غفير حضر خصيصا لمشاهدة ذلك.

وكـالـة الأمـن الـقـومـى

أداة الـهـيـمـنـة الأمـريـكـيـة عـلـى الـعـالـم

وكـالـة الـتـجـسـس الأمريكية التى تبدو السى . آى . ايه إلى جانبها مجرد قـزم .. تـتـجـس على كل الاتصالات العالمية للدول والمؤسسات .. وحـتـى الأفراد

رسالة واشنطون

سمير كرم

لا يزال من الصعب للغاية على اليمين العالمى أن يعترف بأنه تعجل الحكم بأن النظام الرأسمالى قد كسب الحرب الباردة وانتهى من الاشتراكية إلى الأبد. .. حتى والظواهر التى تشهد بعكس ذلك تزداد اتساعا ووضوحا، ليس فقط من خلال ما يجرى فى روسيا الآن.. بل من خلال اتجاه الناخبين فى دول أوروبا الشرقية- الاشتراكية سابقا- وحتى فى دول أوروبا الغربية ،حيث يفوز اليسار فى انتخابات بعد أخرى.

لكن علينا أن نعترف -**نحن اليساريون**- من جانب آخر بأنه لا يزال يصعب علينا أن نعترف بحقيقة واضحة هى أن النظام السوفيتى سقط على النحو الذى حدث نتيجة إرهاق منذ بداية عقد الثمانينات بنفقات عسكرية هائلة فى محاولة لمواكبة ما كرسته الولايات المتحدة من مصادرها لأسلحة استراتيجية باهظة النفقات ، كان أثقلها كعبء على الاقتصاد برنامج حرب النجوم. أو المبادرة الاستراتيجية الدفاعية.

ومع أن الاعتراف بهذه الحقيقة قد يكون فى جانب منه اعترافا بأن أمريكا كسبت الحرب الباردة، إلا أن تفصيلات دور النظامين المتنافسين فى ذلك الوقت على الساحة العالمية كان لابد ان تنتهى إلى هذه النتيجة.

ففيما كانت الولايات المتحدة تجنى فوائد الهيمنة الاقتصادية والاستراتيجية على العالم الغربى وعلى الجانب الأكبر من العالم الثالث .. كان الاتحاد السوفيتى منهكا بأداء دوره فى مساعدة دول وأنظمة تقدمية على الوقوف على قدميها ، سواء كان ذلك بدوافع مبدئية، أيديولوجية ، أو دفاعا عن المجال الحيوى لأمن العالم الاشتراكى ، أو حتى كجزء من مقتضيات حماية نفسه.

وبينما كانت الولايات المتحدة تحتفظ بوجودها العسكرى فى قواعد تحيط بالاتحاد السوفيتى من كل جانب ، وتفرض النظام النقدى العالمى المواتى لاقتصادها .. كانت مستمرة فى اتهام الاتحاد السوفيتى كل يوم ، بل كل ساعة بأنه قوة عظمى توسعية وبأن له خططا ترمى إلى السيطرة على العالم بقوة السلاح ، وبأن له شبكة أخطبوطية للتجسس على العالم الغربى والتغلغل فى العالم الثالث.

والآن وبعد ثمانى سنوات من انهيار النظام السوفيتى ربما يحق للعالم أن يتبنه إلى أن العكس هو الصحيح .. وأن الولايات المتحدة هى التى انتهجت دائما سياسة واستراتيجية تهدف فى كل ملامحها إلى الهيمنة الكاملة على العالم عسكريا واقتصاديا وثقافيا . ولا تزال هذه هى السياسة الأمريكية والاستراتيجية العالمية للمخططين الأمريكيين بعد زوال الخطر «التوسعى» السوفيتى المزعوم.

نعم لقد انهار النظام السوفيتى تحت ضغط الاستراتيجية الأمريكية ، وبالتحديد لأنه لم يكن موفقا فى انتهاج استراتيجية

عـالميـة للسيطرة .والآن وقـد بقى النظام الأمريكي يقود الرأسمالية العالمية واليمين العالمى فى مرحلة «العولمة» الاقتصادية، بدأت تظهر بوادر وأعراض الارهاق والانهاك نفسها التى ألمت بالاتحاد السوفيتى فى سنوات الثمانينيات .. وانتهت بانهياره مع بداية التسعينيات.

كيف تحاول الولايات المتحدة التكيف مع الازمة الجديدة ؟ سؤال تكمن الاجابة عنه فى مواقف واتجاهات دول أوروبا وآسيا الآن أكثر مما تكمن فى المواقف والاتجاهات الأمريكية .

لحقبة طويلة كانت أوروبا الغربية على الرغم من تحالفها مع أمريكا فى إطار الأطلسى تطمئن إلى أمنها وأوضاعها . بفضل «التوازن» الذى كان قائما بين «الدولتين الأعظم» لكنها فقدت الشعور بالأمان بعد اختفاء حالة التوازن هذه وبروز الولايات المتحدة فى مركز «الدولة الأعظم الوحيدة» فى العالم .**فقد أصبحت الولايات المتحدة تتصرف تجاه حلفائها فى أوروبا الغربية وآسيا وتجاه حلفائها والدول الصديقة فى العالم الثالث (وبينها الغالبية العظمى من الدول العربية ،وخاصة الدول المنتجة للبترول) كسلطة دولية عليهم جميعا واجب الطاعة لها**. يصدر الكونجرس الأمريكى قوانين تمس صميم المصالح الاقتصادية والعلاقات التجارية بين دول أوروبا والعالم الخارجى ويطالب الحكومات الأخرى ، بما فيها الحكومات الأوروبية بتطبيقها وكأنها قوانين أصدرتها البرلمانات ، والا تعرضت مصالحها الاقتصادية للعقوبات.

تقرر الولايات المتحدة الحصول على صفقات أسلحة لدول فى الشرق الأوسط أو أمريكا اللاتينية أو أفريقيا أو آسيا حتى لو كانت قد تمت بشأنها اتفاقات مبدئية مع دول أوروبية.

لقد أصبحت أوروبا، وبالمثل آسيا- وقبلهما أمريكا اللاتينية بسبب القرب الجغرافى والاستراتيجى من الولايات المتحدة وتاريخ طويل من هيمنة واشنطن على أمريكا الجنوبية بأسرها- تشعر بأنه لم يعد يحجب عنها زحف «الدولة الأعظم» وجود قوة استراتيجية منافسة.

حتى حينما تفكر أوروبا فى كسر الطوق الأمريكى فى منطقة مثل الشرق الأوسط لكى تسعى لمشاركته فى محاولات السلام بين العرب وإسرائيل، حينما يتضح أن الولايات المتحدة عاجزة عن دفع الأمور باتجاه التسوية ، تقابل باعتراض أمريكى صريح: **هذا الدور**

الرئيس كلينتون

لأمريكا ، هذه المنطقة أمريكية ، الاخرون يمتنعون(..).

وفى وقت تتجه فيه أوروبا- من خلال الانتخابات -يسارا بينما تقع أمريكا تحت سيطرة يمين متطرف يهددها بفاشية من نوع جديد (كما يتضح من تصرفات اليمين الجمهورى إزاء الفضيحة «الجنسية للرئيس الأمريكى») يصبح من المتوقع أن تتعارض السياسات كما تتعارض المصالح بين أمريكا والاتحاد الأوروبى كله. وبالمثل فى آسيا حيث تنذر أمريكا بحجب مساعدات المنظمات المالية الدولية (مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) عن أية دولة تجرؤ على تقييد حرية رأس المال أو تقييد التجارة الخارجية لحماية صناعة وطنية أو سوق محلية.. **فى هذا الوقت فى هذه الظروف يصبح من المتوقع أن تتصادم المصالح والسياسات.**

لهذا تبرز مخاوف أوروبا بشكل خاص من نوازع الهيمنة الأمريكية كما لم تبرز من قبل، وأوروبا أول من يدرك حقيقة زوال الخطر السوفيتى «لأنها كانت على حدوده وكان على حدودها» .والآن والولايات المتحدة تصر على مواصلة استراتيجية لا تختلف عن استراتيجية الحرب الباردة، توسع حلف الاطلنطى شرقاً فى أوروبا الشرقية ودول بحر البلطيق، وجنوبا بادئة بتحالف عسكرى بين تركيا وإسرائيل (والاردن كشريك صغير) **يسود بين المنظرين الاستراتيجيين الامريكيين**

البرلمان الأوروبى يعد تقريرا للمناقشة يصف نشاط الوكالة السرى بانه يشكل خطرا على الديمقراطية وعلى حريات كل المواطنين على جانبى الاطلنطى

خارج إطار الحكم شعور بأن أوروبا بدأت تنظر إلى الولايات المتحدة ، ربما لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بهذه الصورة الحادة ، على أنها هى الخطر.

فى ضوء هذه العوامل والاعتبارات العامة نضع أمام أعين القارئ هذه المعلومات الجديدة عن **صراع لا يزال يدور فى الخفاء بين الاتحاد الأوروبى .. ممثلا فى برلمانه .. والحكومة الأمريكية ممثلة فى أجهزتها الاستراتيجية** ،التى تمثل الأدوات الأساسية للسيطرة العالمية.. التى ظلت الولايات المتحدة لنصف قرن على الأقل تزعم أنها هدف النظام السوفيتى.

ولنبدأ حكاية هذا الصراع من بدايتها .

فى عام ١٩٥٢. بالتحديد يوم ٥ نوفمبر -تأسست بقرار جمهورى وقعه الرئيس الأمريكى آنذاك **هارى ترومان «وكالة الأمن القومى»**. ولدت الوكالة محاطة بسرية تامة حتى أن قرار تأسيسها لم ينشر فى« الجريدة الرسمية» للحكومة الاتحادية ولعل **الحكومة الأمريكية لم تنجح فى الابقاء على سر لها قدر ما نجحت فى الابقاء على سرية وكالة الأمن القومى - على الرغم من أنه سر ضخم للغاية- ولسنوات طويلة** .فهى فى الواقع وحتى الآن «أضخم وكالة للمخابرات فى العالم تتجاوز حجما وميزانية وقوة ونشاطا ونفوذا كل وكالات المخابرات الأخرى. . إلى جانبها تبدو وكالة المخابرات المركزية **(السى.**

أي . إي) قزماً».

بقيت الوكالة- ربما فيما عدا حقيقة أنها موجودة -سرا لمدة ثلاثين عاما.. حتى نشر عنها في عام ١٩٨٢-في الذكرى الثلاثين لتأسيسها -كتاب ضخم في ٦٥٥ صفحة كان بمثابة تقرير تفصيلي غير مسبوق . اسم المؤلف **هو جيمس بامفورد** . ولم يكن اسما مألوفا في عالم الكتب . وكل ما قاله عنه الناشر انه أمريكي يحمل درجة الدكتوراة متخصص في كتابة التحقيقات ويعيش في ولاية **ماساتشوزيتس** . وقد صادف الكتاب نجاحا غير عادي لا تحققه عادة الكتب من هذا النوع ،حتى أنه في الأعوام الثلاثة الأولى طبعت منه ست طبعات جديدة . يحمل الكتاب عنوان **«قصر التيه».**

ولعل أغرب ما حدث هو أن **«وكالة الأمن القومي»** قابلت نشر هذا الكتاب بالتجاهل التام . لم تحاول منع نشره . لم تحاول اخضاعه لرقابة تسمح بأجزاء وتحذف اجزاء أخرى على نحو ما هو مألوف بالنسبة للكتب التي تنشر عن وكالة المخابرات المركزية وتثار حولها ضجة كبيرة . **التزمت الوكالة الصمت تأكيدا لعدم وجودها .. أو هي بالأحرى آثرت أن لا تزيد الاهتمام العام بالكتاب باثارة نزاع أمني أو قضائي معه.** في النهاية يبقى مجرد تحقيق أجراه فرد ويقرأه عدة آلاف من الافراد وتنطوي سيرته بعد ذلك.

وهذا بالفعل ما حدث ،مع أن صحيفة **«نيويورك تايمز»** كتبت عرضا نقديا للكتاب بعد قليل من نشر طبعته الأولى قالت فيه إن المؤلف قد خرج بكل شئ عن الوكالة السرية ربما باستثناء مجموعة الأرقام التي تفتح خزانة مديرها(..).

فلقد تحدث الكتاب بالتفصيل عن مئات الآلاف من أجهزة الكومبيوتر التي تملكها الوكالة ،عن مراكز الاتصالات والتسجيل التي أقامتها في جميع أنحاء العالم، عن عشرات الاقمار الاصطناعية للتجسس والمراقبة التي أطلقت لحسابها. عن الاجهزة الالكترونية الدقيقة حجما وتصويبا ونتيجة التي تتوصل بها وكالة الأمن القومي الأمريكية مراقبة.. مراقبة ماذا؟ **مراقبة كل ما يجري في العالم .. من صوامع الصواريخ المدفونة في أعماق الأرض ، إلى البرقيات المتبادلة بين كل مدن العالم ،حتى المكالمات الهاتفية والتحويلات المالية الالكترونية بين كل طرف واخر عبر الكرة الأرضية كل شئ ،ما يبدو مهما وما يبدو غير مهم بالمرة.**

لكن لقد انقضى على ظهور هذه المعلومات عن وكالة الأمن القومي ١٦ عاما ،خلالها حدثت تطورات بالغة الأهمية في مجال التكنولوجيا ،خاصة في تكنولوجيا الاتصالات ووسعت هذه التطورات بالتأكيد آفاق وقدرات عمليات التجسس والمراقبة الالكترونية من الجو ،وعلى الأرض وفي أعماق المحيطات وأعالي البحار.

في واحد من أكثر معلومات كتاب **بامفورد** نعرف ان المخابرات البريطانية عرفت في أواخر عام ١٩٥٦ -أثناء **الهجوم البريطاني -الفرنسي- الإسرائيلي على مصر** -أن الولايات المتحدة تعرف كل تفصيلات سيطرتها السرية وتراقب تفصيلات اتصالاتها العسكرية والدبلوماسية .. وكانت تلك بداية أول معرفة لأحد حلفاء الولايات المتحدة بنشاط الوكالة -وكان ذلك بداية تعاون بينها وبين قيادة الاتصالات الحكومة البريطانية .. وأيضا بداية خلافات كثيرة بينهما.

الآن بعد انقضاء ٤٦ عاما على ميلاد الوكالة ، و٤٢ عاما على«حرب السويس» و١٦ عاما على نشر أول تقرير تفصيلي عن أكثر وكالات المخابرات الأمريكية ، سرية، ثمة مؤشرات إلى أن المرحلة الراهنة في العلاقات الدولية -نهاية الحرب الباردة وسقوط الخطر السوفيتي العسكري والعقائدي -تنذر بخلافات حادة ، ربما بصراعات قوية بين الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا -بمن فيهم البريطانيون -بسبب اتساع نشاط وكالة -الأمن القومي الأمريكي أفقيا ورأسيا إلى حد أنه لم تعد هناك أسرار أوروبية على الاطلاق ،والمقصود هنا ليس فقط الأسرار الأمنية والعسكرية وما إلى ذلك .. انما حتى الاسرار الشخصية للأوروبيين . والمقصود هنا ليس الأسرار الشخصية للقادة المدنيين والعسكريين وكبار المسئولين في كافة المواقع .. إنما المقصود الأسرار الشخصية للمواطنين الأوروبيين .. كلهم(..).



إن أي مواطن فرنسي عادي يستخدم شبكة «الانترنت» ليرسل بالبريد الالكتروني (إي -ميل) رسالة إلى صديق له فيما وراء البحار لابد أن يعرف ما لا يعرفه حتى الآن وهو أن رسالته إلى صديقه في أمريكا أو اليابان أو استراليا..-التقطها أيضا نظام المراقبة العالمية لمعرفة ما اذا كانت تحتوي على أي إشارة إلى تفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام.. على سبيل المثال.

بالمثل فان أي مواطن ألماني يستخدم جهاز الهاتف المحمول وهو جالس في سيارته، غارق في زحمة حركة السير في برلين أو فرانكفورت ليبلغ رئيسه في الشركة التي يعمل فيها بالموقف الذي يجد نفسه فيه . تصل مكالمته .. أيضا مسجلة -إلى الوكالة.

وإذا حدث أن كان رجل أعمال أمريكي في لندن ويريد أن يشكو لنائب ولايته في الكونجرس من أن السفارة الأمريكية لم تقدم العون اللازم واستخدم جهاز الفاكس في بث رسالة إلى مكتب عضو الكونجرس في واشنطن ، فان من المؤكد أن صورة الرسالة تكون قد التقطت في اللحظة نفسها في المبنى الكبير الذي تقع فيه أجهزة الاتصال والمراقبة التابعة للوكالة العملاقة .. ربما ليس لأي هدف في تلك اللحظة سوى تدريب أحد العاملين الجدد فيها على الالتقاط ..

وهكذا..

هذا الموضوع ، أو بالأحرى هذه القضية ، هي الآن موضوع تقرير يجري إعداده في البرلمان الأوروبي وينتظر أن يذاع في وقت قريب.

التقرير ينصب بشكل خاص على ما يطلق عليه اسم نظام «ايشيلون» (ومعناها «النسق») .. وهو اسم هذا النظام للمراقبة العالمية الذي تستخدمه وكالة الأمن القومي الأمريكية للتجسس على الأوروبيين والأمريكيين وسائر سكان الكرة الأرضية.

وبطبيعة الحال فان الوكالة قد عرفت بأمر هذا التقرير الذي لا يزال في مرحلة الإعداد في البرلمان الأوروبي . والوكالة غاضبة كما لم تكن في أي وقت من قبل .**فإن طرح مثل هذا التقرير للمناقشة في البرلمان الأوروبي سيجعل الوكالة ونشاطاتها مضغة في الافواه على نطاق واسع على الأقل بين طرفي الأطلسي..**

أوروبا وأمريكا.

والمشكلة هي ما العمل والوكالة لا تزال تختفي وراء جدران سميكة من السرية حتى بالنسبة للغالبية الساحقة من أعضاء الكونجرس. ولا يزال أي سؤال تطرحه الصحافة عنها -وقليلا ما يحدث هذا في وزارة الدفاع أو في وزارة الخارجية -يقابل بالتجاهل بطريقة أو أخرى. وإذا تشاطر أحد الباحثين وأقام دعوى للحصول على معلومات عن وكالة الأمن بمقتضى قانون حرية المعلومات فان سنوات وسنوات تمضي ،وعندما يصل إلى نهاية المطاف يجد بين يديه رزمة أوراق يغطيها السواد ..حتى كلمات قليلة أو سطور على هذه الصفحة وتلك. وعلى الهامش تأكيد بأن الفقرات المحبرة بالأسود محذوفة لاعتبارات تتعلق بالأمن القومي.

يدرك المسئولون في الوكالة -مما توفر لديهم من معلومات- إن التقرير يحتوى على معلومات على درجة عالية من الخطورة انفقت عمرا باكمله ومئات الملايين من الدولارات لابقائها سرية، وسيحمل التقرير- الذي عرف بأمره ايضا عدد من الباحثين والصحفيين البريطانيين - توصيات بضرورة اجراء تحقيق شامل ومكثف في عمليات الوكالة، وبالاخص في أوروبا، وذلك بعد أن تحول نظام **ايشيلون** ،الذى خلق أصلا ليكون أداة في الحرب الباردة ضد السوفيات ،إلى أداة موجهة الآن ضد أهداف مدنية في جميع أنحاء العالم».

ويتضمن التقرير- الذي لم تكتمل صياغة بعد- معلومات مفادها أن منظمات مدنية علنية معروفة الاهداف والوسائل أصبحت هدفا للمراقبة الدقيقة من جانب **نظام ايشيلون** في وكالة الأمن القومي الأمريكية ،ومن الأمثلة التى يوردها التقرير في هذا السياق **منظمة «العفو الدولى» ومنظمة «جرينبيس(السلام الأخضر)»** والأولى معنية بحقوق الانسان والثانية بحماية البيئة.

وربما تكون الوكالة قد وجهت نظامها للمراقبة في معظمه في السنوات القليلة الأخيرة إلى المراسلات والمكالمات وكافة أشكال الاتصالات التى تبدأ في الولايات المتحدة أو تنتهي فيها» .. أي الاتصالات بين أمريكا والعالم الخارجي سواء أجريت في أمريكا مع أطراف خارجها، أو أجريت خارج أمريكا مع أطراف داخل الولايات المتحدة. لكن التقرير يتعامل مع هذه المعلومة بقدر كبير من الشك. **ويؤكد أن ما تقوم به الوكالة يتجاوز كثيرا حدود اتفاقية التعاون في مجالات المخابرات والأمن والمعلومات التى وقعت في عام ١٩٤٨ بين خمس دول هي الولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا وكندا ونيوزيلندا. وتعرف باسم اتفاقية «يو. اس. إي. يو. كي».**



ريجان

وقد ظلت هذه الاتفاقية سرية بين الحكومات الخمس إلى أن كشفت عنها تحقيقات الكونجرس الأمريكي في تجاوزات المخابرات الأمريكية ،في أعقاب فضيحة «ووترجيت» ،حيث عرفت الدول الأخرى الموقعة أن وكالة الأمن القومي أقامت على أراضيها مراكز إنصات دون أي تنسيق مع الوكالات الوطنية ،للمخابرات في هذه الدول وهذه الاتفاقية ينتهى أجلها في عام ٢٠٤٨ (..).

ويقول الباحث **ديفيد بانيسار** من «مركز المعلومات الالكترونية الشخصية» -وهو مركز كندي اسهم في تقديم بعض المعلومات التى يستند إليها تقرير البرلمان الأوروبي -ان السبب الوحيد الذى سهل على المركز معرفة وجود نظام «**ايشيلون**» للمراقبة العالمية ان تسمية هذا النظام كانت الوحيدة التى بقيت كما هي دون تغيير من بين أسماء الاقسام والدوائر والعمليات والمشروعات التى تتولاها الوكالة.

وقد ضمت إلى التقرير معلومات كشفتها موظفة تدعى مارجريت **نيوشام** في عام ١٩٨٨ كانت تعمل شكليا في شركة «**لوكهيد**» الأمريكية لصناعة الطائرات ولكنها في الواقع كانت ضمن فريق العمل التابع لوكالة الأمن القومي في موقع للتصنت في **يور كشاير** بانجلترا. اذ اقامت **نيوشام** دعوى قضائية أمام القضاء الأمريكي ضد شركة «**لوكهيد**» متهمة اياها بتبديد الأموال وسوء الادارة. وقد رفضت الدعوى، ولكن تجرى إعادة النظر فيها الآن بعد تحقيق في الكونجرس اعترفت فيه **نيوشام** بالتجسس على مواطنين أمريكيين مستخدمة أجهزة تنصت الكترونية.

بطبيعة الحال فإن لجنة التحقيق في الكونجرس لم تدع شيئا عن نتائج تحقيقها، ولكن باحثا بريطانيا اسمه **دانكان كامبيل** تمكن من معرفة جانب منها، بما في ذلك نشاط مركز **يوركشاير** لالتقاط وتحليل الاتصالات المدنية بمقتضى اتفاقية عام ١٩٤٨ التى ذكرناها.

في عام **١٩٩١** كشف ضابط بريطاني في«المخابرات الالكترونية» لم تعلن اسمه شبكات التلفزيون البريطانيون عن **وجود نظام واسع النطاق لعمليات مراقبة اتصالات المدنيين- بما فيها اتصالات الفاكس- يسمى «بلاتفورم» (المنصة) بواسطة أجهزة الكومبيوتر التى تقوم بتحليلها بواسطة برنامج يطلق عليه أسم** «ديكشنارى» (القاموس).

تم بعد ذلك بخمس سنوات في عام **١٩٩٦**حدث ما يعتبره الباحثون القائمون على وضع التقرير للبرلمان الأوروبي «**الانهيار الجليدى الكبير**» الذى كشف على أوسع نطاق حتى الآن عن نظام «ايشيلون»، وذلك عندما نشر باحث آخر اسمه نيكى هاجير- وهو من نيوزيلاندا -بعد جهود أستمرت ١٢ عاما في البحث في العلاقات بين مخابرات ووكالة الأمن القومي الأمريكية، كتابا بعنوان «**دور نيوزيلاندا في شبكة التجسس الدولية**». وقد قام كتابه على تسجيلات عديدة من داخل «مكتب أمن الاتصالات الحكومية «النيوزيلاندى» وعشرات من اللقاءات مع العاملين في هذا المكتب حاليين وسابقين.

وقد تبين من كتاب هاجير- الذى يعتبره الباحثون المعنيون معادلا في الأهمية لكتاب بامفورد، سوى أن الريادة كانت للكتاب السابق -أن **آليات التعاون بين مخابرات نيوزيلاندا ووكالة الامن القومي الأمريكية بقيت سرا حتى على رؤساء الوزراء النيوزيلانديين المتعاقبين.**

في العام نفسه الذى نشر فيه هذا الكتاب دخل على الخط مركز «**محفوظات الأمن القومي**» وهو مركز بحثي أمريكي يعنى بكشف المخالفات الحكومية الأمريكية، خاصة التى تتعلق بالحريات والأمن. وقد لعب هذا المركز دورا نشيطا في كشف كثير من أسرار فضيحة **ايران -كونتراجيت** في النصف الثاني من الثمانينيات .وفي نشاطه الجديد لملاحقة عمليات وكالة الأمن القومي ونظام «**الايشيلون**» للمراقبة العالمية كشف عددا من الاسرار من بينها أن أحد أهم أهداف هذا النظام هو شركات البرق والهاتف الأمريكية والاقمار الصناعية للاتصالات (انتلسات). وكشف عن وجود خمسة مراكز مراقبة تابعة للوكالة (ليست هي كل ما لها من مراكز) واحد في ولاية واشنطن ،وآخر في غرب فيرجينيا، وثالث في كورنوول بانجلترا والرابع في وايهوبى بنيوزيلاندا والخامس في جيرالتون بأستراليا ،هي أحدث المراكز التى أسستها الوكالة.

ومن قلب الوثائق السرية لجلسات لجنتي

المخابرات فى الكونجرس الأمريكى استطاع الباحثون فى مركز محفوظات الأمن القومى «أن يخرجوا بإفادة كان قد أدلى بها وليام كولبى قبل عشرين عاما عندما كان مديراً الوكالة المخابرات المركزية أمام جلسة سرية، قال فيها ان وكالة الأمن القومى تلتقط كل مكالمة هاتفية من الولايات المتحدة مع العالم الخارجى.

كذلك تبين -وبطريقة عرضية فى قضية نزاع عمالى مع شركة **تليكوم للاتصالات** البريطانية أن هذه الشركة تزود مركز التنصت فى يوركشاير بأجهزة الكترونية يمكنها التقاط مئات الآلاف من المكالمات الأوروبية يوميا..

فى أوائل هذا العام حدث ما أدى إلى موجة فزع بين المسئولين فى أوروبا، أدت بدورها إلى البدء فى وضع التقرير للبرلمان الأوروبى عن أبعاد المشكلة، ورفع تقرير «تقنى» إلى البرلمان الأوروبى بعنوان «**تقييم لتكنولوجيات السيطرة السياسية**»، تضمن هذا التقرير -حسب معلومات مستقاة من «محفوظات الأمن القومى» فى واشنطن -الذى أشرنا إليه من قبل- صورة ضافية عن نظام «ايشيلون» بدا فيها «**نظاما خارقا يستطيع التنصت على كل فرد فى أرجاء المعمورة فى أى وقت من الليل أو النهار**».

لكن عدداً من الباحثين الخبراء فى الموضوع- ومنهم دكتور **جيفرى ريتشلسون** كبير المحللين فى مركز «المحفوظات» المذكور، ومنهم **نيكى هاجير** صاحب الكتاب عن دور المخابرات النيوزيلاندية -يعتقدون أن ذلك التقرير انطوى على مبالغات كبيرة. يقول ريتشلسون «**يملك نظام ايشيلون قدرات هائلة، لكنه ليس قادراً على فعل كل شئ**».

يضيف ريتشلسون أن قطاعات الأعمال -أى الشركات -التى تحصل على عقود بعشرات ومئات الملايين من الدولارات لتنفيذ خطط ومشروعات الوكالة التى تزود الوكالة بالمعدات والأجهزة، تقف بطبيعة الحال فى صف الوكالة وتؤيد عملها، حتى وإن رأى بعض رؤساء هذه الشركات انها ربما تنطوى على خطر ارتكاب تجاوزات أو اساءة استخدام فانهم سريعا ما يقولون: **هذا أفضل من صدام حسين**»(..).

لكن الرأى السائد بين الباحثين الأمريكيين الذين يعرفون أكثر من غيرهم والذين لا يرتبطون بمصالح مادية مع الوكالة وبرامجها يظهرون تفهما لحالة الفزع المستبدة بالمسئولين الأوربيين والتى أوصلت الأمر إلى حد المناقشة والتحقيقات فى البرلمان الأوروبى، ويرون باختصار ان **قدرات نظام ايشيلون والامكانيات المتاحة لوكالة الأمن القومى الأمريكية تنطوى على أخطار جسيمة على الحريات الشخصية، وعلى الديمقراطية بشكل عام.**

يقول **نيكى هاجير**: «إن نظام إيشيلون ذاته، على درجة من السرية بحيث أنه لا توجد أية قيود على الوكالات التى تستخدمه، ضد أى هدف تختاره الحكومة الأمريكية. ان السرية المبالغ فيها التى شيدت خلال حقبة الحرب الباردة لا تزال قائمة، وقد استطاعت أن تزيل أى احتمال للمحاسبة».

ويضيف **هاجير**-فى مقابلات أجريت معه خصيصا للتقرير قيد الاعداد للبرلمان الاوروبى - **ان الأمر كله أصبح متوقفا على «ظهور مسئولى مخابرات من أصحاب الضمائر.. حين تمر ضمائرهم بأزمة بسبب استخدام هذه الأجهزة القومية فى أغراض يعرفون بالممارسة أنها لا تتعلق بالأمن القومى ولا بالأخطار المحدقة. تتعلق فقط باسكات المعارضين وحتى المنتقدين».**

لقد أثار الموضوع منذ بداية العام حركة مطالبة فى مجلس العموم البريطانى بضرورة فرض اشراف برلمانى على نشاط مركز التنصت الذى تملكه وكالة الأمن القومى الأمريكية فى **يوركشاير البريطانية**، والتى لا يحق للبريطانيين دخولها إلا اذا كانوا من العاملين فى مجال الاتصالات ولهم عمل مع هذا المركز.

ولعل واحدة من أخطر المعلومات التى زود بها الباحثون البرلمانيين الاوروبيين فى هذا الشأن المتعلق بالتجاوزات ما توصل إليه **واين مادسين** -وهو باحث أمريكى متخصص فى الأمن الالكترونى ويقوم بدور المساعد للمؤلف **بامفورد** فى اعداد طبعة أحدث وموسعه لكتابه الرائد «**قصير التيه**» «من أن **وكالة الأمن القومى الأمريكى ساعدت بأجهزتها الالكترونية المتقدمة السلطات الروسية فى عملية اغتيال الزعيم الشيشانى جوهر دوادييف**.. فقد تمكنت مقاتلة روسية من اطلاق صاروخين على مقره بعد أن حددت الوكالة الأمريكية للمخابرات الروسية مكان ولحظة وجوده أثناء مكالمة هاتفية كان يجريها فى ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٩٦ على هاتفه المحمول.

وقد فسر **مادسين** الدافع الأمريكى لمساعدة الروس على اغتيال **دودايف** بأنه الرغبة فى تثبيت رئاسة **بوريس يلتسين** من ناحية، وضمان سلامة خط أنابيب النفط الذى يمر عبر أراضى الشيشان.

لكن كما أن هناك أصحاب ضمائر بين العاملين فى المخابرات -وأن كانوا قلة- فان هناك نقيضهم.

فى أعقاب حديث **مادسين** عن الطريقة التى اغتيل بها زعيم المتمردين الشيشان أمام مؤتمر عن «حرب المعلومات» اتصل به ضابط فى السلاح الجوى الأمريكى معار للعمل فى وكالة الأمن القومى وأبلغه بأن ما يقوله يتناول أمورا تشكل خطرا على حياة أناس منا يعملون على الأرض فى تلك الأماكن».

وربما كان واحدا من أهم عوامل ثورة البرلمانيين الأوروبيين على هذا الاختراق المخابراتى الأمريكى الشامل لحياة القارة عائدا إلى تصاعد حرب المنافسات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وأوروبا.. وتصاعد الدور الذى تلعبه «حرب المعلومات والتجسس الالكترونى» فى أخطر هذه المنافسات.

تتضمن المعلومات التى زود بها البرلمانيون الأوروبيون معلومة خطيرة كشفها ريج ويتيكر وهو أستاذ لمادة المعلومات والمعلوماتية فى جامعة يورك الكندية.

فى عام ١٩٩٥ عمدت المخابرات الاسترالية إلى تسريب نبأ إلى هيئة الاذاعة الاسترالية مفاده ان رجالها قاموا بزرع أجهزة تنصت وتسجيل داخل مقر سفارة الصين فى العاصمة الاسترالية **كانبرا**. وأوضحوا فى هذا التسريب المعلوماتى -الذى بدا واضحا أنه يضر بسمعة المخابرات الاسترالية- أنهم فعلوا ذلك لحساب وكالة الأمن القومى الأمريكية.

تم تسريب هذا النبأ -حسب معلومات **ويتيكر**- فى وقت كانت تتنافس فيه الشركات الاسترالية والامريكية على صفقات قمح ضخمة للصين.. وإذن فقد كان الهدف إغضاب الصين من أمريكا حتى تميل إلى التعاقد مع استراليا(..).

والآن فان التركيز كله فى الاستراتيجية الامريكية هو على ما تصفه بأنه اخطار ما بعد نهاية الحرب الباردة: **الارهاب -انتشار أسلحة التدمير الشامل واحتمال وقوع بعض منها بأيدى منظمات ارهابية -واتساع نطاق عمليات الجريمة المنظمة وراء كل الحدود -ومشكلات تهريب المخدرات.. فان الولايات المتحدة أصبحت أكثر اصرارا على «تعزيز التعاون المخابراتى» مع حلفائها وأصدقائها فى أنحاء العالم، وبالأخص فى أوروبا.**

فهل تنجح واشنطن فى منع نشر تقرير البرلمان الأوروبى؟.

أو أنها ستتجاهله وتدع الأمور تسير سيرها العادى كما حدث طوال نحو خمسين عاما؟.



بريماكوف.. آمال النهاية



بريماكوف

رسالة موسكو

شارك الشعب الروسى فى استفتاءين كبيرين تظل لهما دلالة سياسية هامة للغاية بصدد مايجرى فى روسيا وماينتظرها.

الأول فى **١٧ مارس ١٩٩١** عندما طرحت فكرة استفتاء ليس فقط الشعب الروسى بل وشعوب الجمهوريات السوفيتية فيما إن كانت تؤيد استمرار الاتحاد السوفيتى كدولة أم لا وحينذاك أجاب أكثر من ثلثى الناخبين بنعم لاستمرار الاتحاد فى مواجهة نوايا **ميخائيل جورباتشوف** لتفكيك الدولة. ولايمكن الادعاء بأن نتيجة ذلك الاستفتاء كانت ملفقة أو بتزوير من الدولة لأن المواطنين قالوا" لا" فى مواجهة خطط الدولة وسياساتها وليس تماشيا معها.

الاستفتاء الثانى كان تلك المظاهرات العارمة التى عمت أغلب مدن روسيا فى **أكتوبر هذا العام** وشارك فيها مالايقل عن خمسة وثلاثين مليون مواطن روسى طالبوا الرئيس يلتسين فى الشوارع والميادين بأقذع كلمات السباب العالمية أن يستقيل . وكانت يافطات غير قليلة تتساءل بخطوط كبيرة " **هل أصبحت موسكو تل أبيب كبرى؟**" و" **إلى متى يتحكم اليهود فينا؟**".

وكان ثمة اعتباران جديدان فى تلك المظاهرات الأول: تدفق الشباب إليها بعد أن كان الشباب والطلبة والمثقفون هم القوة الرئيسية التى تناصر يلتسين . الثانى: ذلك الاجماع العام على أن القضية لم تعد مشكلة اقتصادية ولكن مشكلة سياسية ، وأنه فى ظل هذا الرئيس وهذه السياسة لايمكن تعديل الوضع الاقتصادى أو تحسينه . ولهذا طالب المتظاهرون والمعتصمون والمحتشدون بشئ واحد: **إقالة الرئيس والحكومة وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية جديدة.**

وكان اتحاد نقابات روسيا الحرة بزعامة **ميخائيل " شماكوف"** هو المبادر والمنظم لتلك الحركة الاحتجاجية ، وهو اتحاد يضم مالايقل عن خمسة وعشرين مليون عامل. وبهذا الصدد قال **شماكوف**: " إن تلك المظاهرات علامة فاصلة على أن الوعى الاجتماعى فى روسيا قد ارتقى بالمطالب الاقتصادية إلى المطالب السياسية موجزا إياها فى كلمة واحدة :لا للرئيس ". خلال ذلك لم يكن قد مضى وقت طويل على موافقة الدوما على **يفجينى بريماكوف** رئيسا للوزراء فى ١١ سبتمبر ٩٨. وعشية الاستفتاء الشعبى الذى اتخذ شكل المظاهرات ألقى **بريماكوف** خطابا حاول فيه طمأنة الشعب الروسى إلى جدية الحكومة وعزمها على حل المشكلات.

وقد راجت - فيما قرأته - أوهام كثيرة حول إمكانيات بريماكوف بل وطبيعة مايمكنه أن يقوم به من تعديلات يرى البعض أحيانا أنها حاسمة وأكثر مايثير الدهشة فى فيض التفاؤل هو المنهج الذى يعتمد عليه المتفائلون : فمرة نجد أن بريماكوف مستعرب قديم تربطه علاقات تاريخية بقادة وزعماء فى العالم العربى ومن ثم فانه سينصف العرب فى التسوية المتعثرة فى المنطقة ! ومرة نجد أن بريماكوف قد جاء رغما عن إرادة الغرب والاصلاحيين وبدعم من الشيوعيين ولذلك فان وصوله للحكم- على حد قول البعض - سوف:" ينقل الشيوعيين والكتلة اليسارية بصورة ما من وضع المعارضة إلى وضع الشريك" ! وقد كان بريماكوف وصفة سحرية لعلاج الأزمة السياسية التى أحكمت قبضتها حول عنق الرئيس الروسى فى علاقته بمجلس الدوما. ولكن **هذه الوصفة التى أزالت بلمسة الخلاف بين يلتسين ومجلس الدوما لاتستطيع أن تقدم لروسيا أكثر من لحظات السعادة المؤقتة؟** بل إن مجمل الظروف التى تمر بها روسيا الآن خاصة فى أعقاب المظاهرات الأخيرة تشير إلى أن حكومة بريماكوف أشبه ماتكون بحكومة ٣ مارس ١٩١٧ الموقتة التى سبقت استيلاء البلاشفة على الحكم بثورة أكتوبر.

ولايعنى ذلك أن هناك ثورة فى الطريق ، لكن أن حكومة بريماكوف حكومة مؤقتة لمرحلة انتقالية حرجة . وإذا كان بعض الشيوعيين مثل **يورى ماسليكوف** نائب بريماكوف الأول قد شارك فى حكومة بريماكوف فان ذلك ليس مؤشرا على شئ **فقد سبق للشيوعيين أن شاركوا فى حكومة فيكتور تشيرنوميردين وحكومة سيرجى كيرييتكو،** وضمت الحكومتان وزراء العدل والزراعة والاقتصاد من الحزب الشيوعى بل وكان **ماسليكوف** نفسه هذا وزيرا للاقتصاد فى آخر أيام حكومة **كيرييتكو.** وكان فى عهد جورباتشوف من أوائل الداعين للاصلاحات فى لجنة الدولة للتخطيط! لقد قطع أولئك الشيوعيون منذ زمن بعيد أى صلة لهم بأحلام الفكر الاشتراكى أيا كانت ، حتى أن مظاهرات ٧ أكتوبر الأخيرة التى شاركوا فيها لم تكن بمبادرة منهم بل بمبادرة من اتحاد النقابات الذى لايمل من تكرار اعلاناته على أن علاقته بالشيوعيين ضعيفة. **وهؤلاء الشيوعيون أنفسهم هم الذين صادقوا على كافة برامج الاصلاحات الاقتصادية وعلى برامج حكومة تشرنوميردين السابقة التى قادت روسيا إلى كارثة ، وهم الذين صادقوا**

أحمد الخميسى

على ترشيح كيرينكو رئيسا للوزراء!

وإذا كان بريماكوف لم يتقدم بعد ببرنامج معلن لحكومته فإن تاريخه الطويل السياسى السابق يشير بأكمله إلى البرنامج الذى يمكن لبريماكوف أن يقدمه . فقد كان **بريماكوف** هو وزير الخارجية الذى وضع اللمسات الأخيرة مع **مادلين أولبرايت** فى انضمام روسيا إلى حلف الناتو لاحقا فى ٢٧ مايو ١٩٩٧ . وتضمن النداء الأول الذى وجهه بريماكوف إلى مجلس الدوما مناشدته المجلس بحرارة المصادقة على **معاهدة ستارت -٢** التى يعتبر الوطنيون الروس أنها **ستخل** على نحو صارخ بموازين القوة العسكرية لصالح الناتو وأمريكا.

وبريماكوف أيضا هو ذلك الشخص الذى ارتقى بهدوء أعلى المناصب زمن الاتحاد السوفيتى مؤكدا طيلة الوقت وفاءه للاشتراكية حتى أصبح مرشحا للمكتب السياسى للحزب الشيوعى وهو نفس الشخص الذى تنقل بسرعة من الصحافة والاستعراب والأكاديميات لرئاسة جهاز المخابرات بعد انهيار الاتحاد السوفيتى مباشرة ! ثم أصبح فى ١٠ يناير ١٩٩٦ وزيرا للخارجية الروسية **خلفا لأندريه كوزيريف** الذى اشتهر فى الغرب بأنه" مستر نعم". **ولكن بريماكوف لم يستطع خلال وجوده لعامين وزيرا للخارجية أن يغير حرفا فى السياسة الروسية الخارجية أو حتى فى علاقة روسيا بدول الرابطة.** ومازالت علامات استفهام كثيرة تحيط بحقيقة الدور الذى قام به **بريماكوف** خلال الأزمة العراقية الكويتية عندما أوفده **جورباتشوف** مبعوثا خاصا إلى بغداد فى ٥ أكتوبر ١٩٩٠ ، ويقول بريماكوف نفسه فى مذكراته عن مهمته تلك:" كانت أمامنا مهمتان التوصل لاتفاق بشأن ترحيل الخبراء السوفيت، والمهمة الثانية التأكيد لصدام حسين على أنه ليست هناك أية آفاق لمحاولته عدم الخضوع لقرارات مجلس الأمن الدولى". وعندما نشبت الأزمة الأخيرة بين العراق وأمريكا بعد أن طردت بغداد المفتشين الأمريكيين فى ٢٩ أكتوبر ١٩٩٧ تقدم بريماكوف وهو وزير للخارجية بمبادرة لحل الأزمة اعتبرها المراقبون الروس" **طوق نجاة روسى قدمته موسكو لواشنطن**"، واعتبر **بيل جيرتس** المراقب السياسى لصحيفة **واشنطن تايمز** الأمريكية أن مبادرة موسكو التى منعت أمريكا من قصف العراق قد" تمت **على الأرجح بالاتفاق والتنسيق الكامل بين الدبلوماسية الروسية والأمريكية**"! وعلى مدى أكثر من عامين من وجود **بريماكوف** وزيرا للخارجية لم يتمكن أو لم يشأ أو لم يستطع أن يجرى أى تغيير فى السياسة الروسية من قضية الصراع العربى - الإسرائيلى وخاصة على المسار الفلسطينى ، وواصلت روسيا تخليها عن دورها الدولى كأحد الطرفين الراعيين لعملية السلام تاركة الفلسطينيين وحدهم عرايا بين فكى واشنطن وتل أبيب. ولم تقدم موسكو خلال هذين العامين ولو مبادرة واحدة جادة للتخفيف من الوقاحة الإسرائيلية أو الحد من النهم اليهودى الجشع لابتلاع الأرض بأكملها.

ولم يسمع عن بريماكوف الذى سيحتفل فى ٢٩ أكتوبر هذا العام بعيد ميلاده التاسع والستين أنه - على طول تاريخه فى الدولة - اتخذ موقفا سياسيا متميزا بالمعارضة أو الموافقة ذا زئر أو شأن ، أو حتى موقفا عديم الأثر شرط أن يكون تعبيرا عن رؤية أو أخرى أو التزاما بقضية غير قضية الترقى فى سلك الدولة . وفى تقديرى أن محاولة متعمدة من الجهات الغربية جرت للتغطية على **بريماكوف** بدخان الاتهامات الشيوعية واليسارية ليسهل للمواطنين قبوله.

ولكن **بريماكوف** يدرك خلافا للآخرين أن الفشل هو المصير الوحيد للاستمرار فى سياسة الانحناء الروسى المستمر أمام أمريكا ، ولذلك يقول: " إن المطروح فى علاقة روسيا بالغرب ليست علاقة التبعية القائمة بين الزعيم والواقفين من خلفه لكن إقامة علاقات شراكة متحضرة ندية ومتكافئة مع تلك الدلو " ولكنه لايجد بأسا من الالحاح على توقيع معاهدة ستارت -٢ التى تكرس تبعية روسيا للغرب . وعندما استضافت أوكرانيا قسما من أسطول حلف الناتو فى مارس ١٩٩٧ صرحت الخارجية الروسية بأن ذلك " شأن أوكرانى داخلى"! وبينما أعلن بريماكوف أن الاهتمام بالعلاقات الروسية مع الجمهوريات السوفيتية المستقلة سيكون من أولويات وزارة الخارجية فأنة لم يستطع أن يحسن شيئا من تلك العلاقات المتدهورة . وفى ٣١ أغسطس وفى عهد بريماكوف تم التوقيع على معاهدة فى ١٢ مايو ٩٧ بين يلتسين والرئيس الشيشانى ماساخادوف اعترفت روسيا بها فعليا بانفصال الشيشان ! وفى عهده وهو وزير للخارجية سلمت روسيا شبه جزيرة القرم دون مقابل ودون وجه حق لأوكرانيا فى فبراير ٩٨. بينما توصلت طوكيو فى أبريل ٩٨ لاتفاق مع موسكو يتضمن ترسيم خط حدودى جديد يضمن لليابان دمج جزر الكوريل الأربع بالتدريج! ولو أنصف الشيوعيون الروس الرسميون لاعتبروا أن بريماكوف أحد المسئولين عن خسائر روسيا فى العامين المنصرمين بدلا من ترشيحه ودعمه بهذه القوة رئيسا للوزراء وكان بوسعه أن يقدم المعجزات.

ثمة نكتة روسية تقول:" لماذا نتطلع إلى الأمام إذا كانت الخبرة كلها خلفنا؟" ولاأدرى كيف علقت كل تلك الآمال المستقبلية على بريماكوف " وخبراته كلها" لاتوحى بذلك؟

إن أقصى مايمكن لبريماكوف أن يستخلصه من هذه الأزمة هو أن يراهن هو شخصيا على المزيد من تحسين وضعه وإمكانية ترشيح نفسه رئيسا لروسيا باعتباره وجها سياسيا مقبولا من القوى السياسية الروسية . لكن حطام الاقتصاد الروسى الحالى لايسمح بعمليات الانقاذ العاجلة المؤقتة ، وأقصى مايمكن لبريماكوف أن يقوم به هو محاولة استعادة الدولة لبعض المصادر التى كانت تدر المال على الميزانية مثل مشروعه الذى يرمى لفرض رقابة الدولة على انتاج وبيع الكحول ، والقضاء على ظاهرة المشروعات المتأخرة ، وتدخل البنك المركزى لتحديد سعر العملة الروسية . وخلال ذلك ينفى بريماكوف بوضوح قاطع أن حكومته لاقدر الله قد تلجأ إلى مشاريع التأميم . ومن المضحك فى هذا الصدد أن يشن اليمين الروسى والاعلام الغربى هجوما إعلاميا مكثفا على بريماكوف باعتباره " رأس الحربة اليسارية"!

ماالذى يستطيعه بريماكوف هذا فى ظروف **روسيا التى خسرت فى الأزمة الأخيرة وفق تقديرات جينادى زوجانوف نحو خمسمائة مليار دولار؟ وخسرت البنوك الأجنبية نحو ١٨ مليار؟ وخسرت البنوك الروسية نحو ستين مليار أخرى؟ وبلغت ديون روسيا الخارجية والداخلية مايربو على مائتى مليار دولار ؟**

وليس بريماكوف سوى الآمال التى لاتترك النهاية دون أمل . وهو على أقصى تقدير" دعوة للاصلاح" فى ظل استفتاء شعبى قال فيه الروس " لا للاصلاحات"

وبريماكوف فى واقع الأمر هو" نعم الحكومية" فى مواجهة " لا الشعبية" . أما التفاؤل الذى أحاط بصعوده رئيسا للحكومة فانه مبنى على منهج قديم يقرأ التاريخ باعتباره إمكانيات البطولات الخارقة للأفراد فى مواجهة أى شئ ويقرأ الأغنيات باعتبارها المعجزة التى شدا بها صاحب الصوت الرخيم ! أما روسيا فانها تمضى إلى الاضطرابات والفوضى لتخرج منها إلى مصير مازال مجهولا لايستبين أحد قسماته الآن.



رسالة المانيا

نبيل يعقوب



ألمانيا في الطريق نحو «جمهورية برلين»

سيكون التشكيل الوزارى للحكومة الألمانية الجديدة قد أعلن.. ومن المؤكد أنها ستكون حكومة ائتلافية من **الحزبين الديمقراطى «الاجتماعى» و«الخضر»** .برئاسة المستشار **جيرهارد شريدر** .

ويحل هذا الائتلاف الوزارى الجديد محل وزارة **كول** التى ضمت المحافظين **(الاتحاد المسيحى) والاحرار** ،والتى حكمت ألمانيا لمدة ١٦ سنة متواصلة.

ترددت عبارة «**انتهى عهد كول** » كثيرا منذ أعلنت نتائج الانتخابات فى مساء يوم الأحد ٢٧ سبتمبر .. رددها الناس أمام كاميرات التلفزيون وحملتها مانشيتات الصحف وسط مظاهر ارتياح غالبية الألمان خاصة فى شرق ألمانيا.

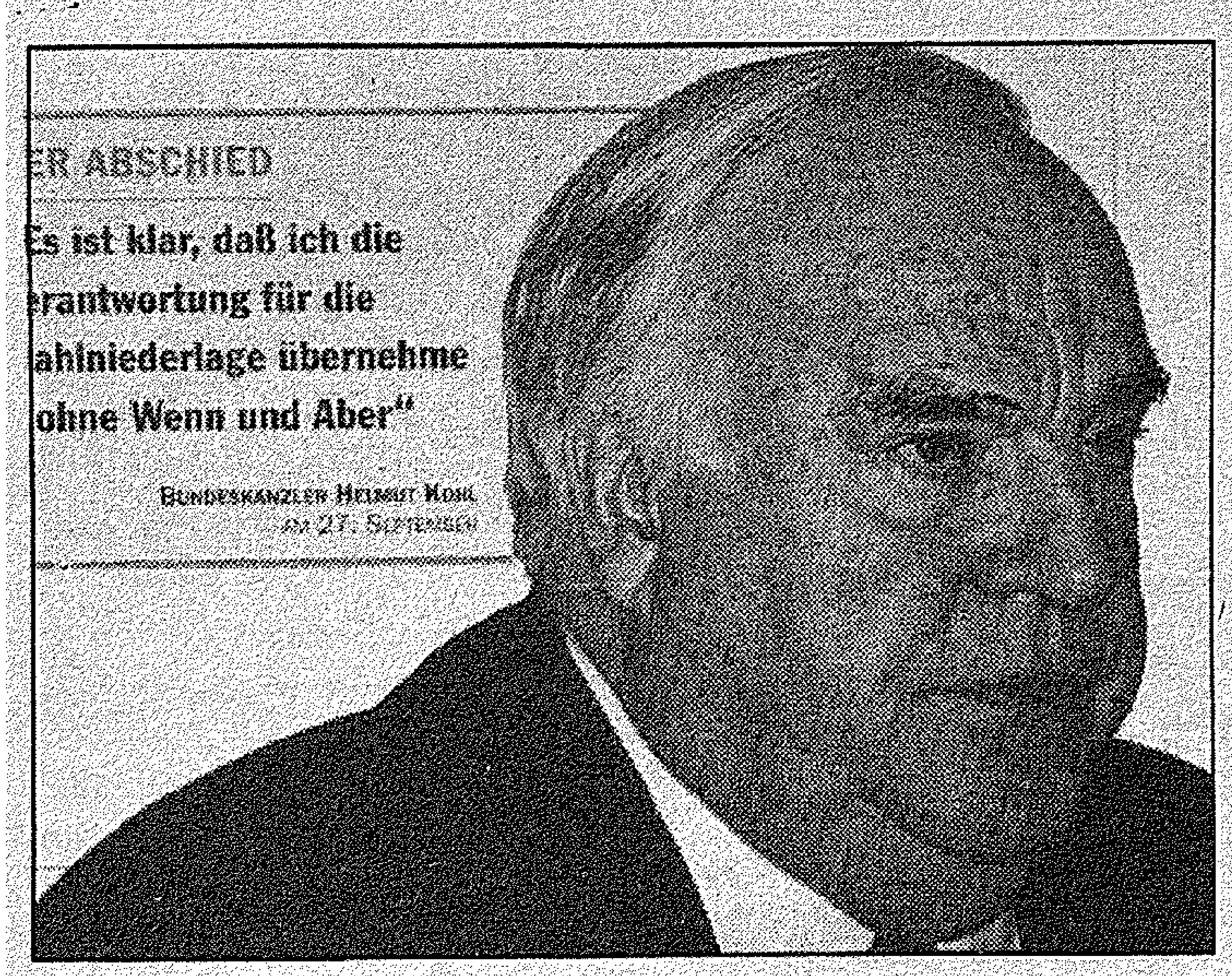
وقد عبرت **نتائج الانتخابات عن المتغيرات فى الوعى العام الذى ظل ينشد التغيير منذ سنوات.** ولكن لم تكن قد توفرت لديه الثقة فى القدرة على تحقيقه ، ذلك بسبب التردد والغموض فى سياسة **الحزب الديمقراطى الاجتماعى** (كان حزب المعارضة الرئيسى) ،ومن ناحية أخرى بسبب الدور المشين لمؤسسات استطلاع الرأى التى حاولت التأثير على الناخبين بنشرها نتائج لصالح المحافظين قبيل يوم الاقتراع . **،وجاءت نتائج التصويت لتبين فارقا شاسعا بين الحزب الفائز وحزب كول، كما بينت نجاح حزب الاشتراكية الديمقراطية فى تجاوز عقبة ال ٥٪ (شرط دخول البرلمان)** بينما كررت تلك المعاهد توقع سقوطه .

كل الأحزاب التى خاضت المعركة الانتخابية خسرت أصوات بالمقارنة بعام ١٩٩٤ ما عدا حزبين اثنين هما : **الحزب الديمقراطى الاجتماعى وحزب الاشتراكية الديمقراطية.**

حزب المستشار كول خسر ٥ر٢ مليون صوت ذهب منها ٦ر١ مليون صوت للديمقراطيين الاجتماعيين وأكثر من ربع مليون صوت لحزب الاشتراكية الديمقراطية . ويصعب على معسكر القوى المحافظة هضم هذه النتيجة . **فلأول مرة فى تاريخ ألمانيا الاتحادية يحصل حزبهم على أقل من ٤٠٪ من الأصوات فى انتخابات البوندستاغ.**

حتى ان المستشار كول ووزير داخليته وعدداً من أقطاب حزبه خسروا دوائرهم أمام مرشحى **الحزب الديمقراطى الاجتماعى** وإن حصلوا رغم ذلك على مقاعد فى البرلمان عن طريق القائمة الانتخابية لحزبهم.

	النتيجة العامة٪	التصويت فى الغرب٪	التصويت فى الشرق٪
الحزب الديمقراطى الاجتماعى	٤٠ر٩	٤٢ر٩	٣٥ر٦
كتلة الاتحاد المسيحى (الاتحاد الديمقراطى المسيحى والاتحاد الاجتماعى المسيحى)	٣٥ر٢	٣٧ر٢	٢٧ر٦
الخضر	٦ر٧	٧ر١	٥ر٢
الاحرار	٦ر٢	٧ر٠	٣ر٦
حزب الاشتراكية الديمقراطية	٥ر١	١ر١	١٩ر٥



هيلموت كول

يبين الجدول التالى نتائج التصويت كما يعكس الفرق بين التصويت فى غرب ألمانيا وشرقها.

جمهورية برلين

فى العام القادم يبدأ فى ألمانيا انتقال مؤسسات الحكومة الفيدرالية والبوندستاغ من **بون** عاصمة ألمانيا الاتحادية الغربية القديمة، إلى **برلين**، التى كان جزؤها الشرقى عاصمة لألمانيا الديمقراطية فيما سبق، والتى أصبحت عاصمة ألمانيا الموحدة بقرار من البرلمان الاتحادى. وكانت الانتخابات البرلمانية مناسبة لمحاولات التنبؤ بماهية التحول السياسى الذى يمكن أن يرافق عملية الانتقال هذه..

و**«برلين»** التى تقع فى قلب الشرق الألمانى المثقل بالهموم تختلف كثيرا عن مدينة «بون» الثرية الصغيرة القابعة فى الغرب.

برلين مدينة متعددة الثقافات، مليئة بالحياة والتيارات الفكرية والسياسية الدافعة للتجديد، ولليسار فيها خاصة فى شرقها، مواقع وجذور قوية. الدائرة الانتخابية التى يقع فى نطاقها البوندستاغ، ومقر المستشار، وعدد من الوزارات، كسبتها **بيترا باو**، النائبة اليسارية ورئيسة منظمة حزب الاشتراكية الديمقراطية فى برلين ضد نائب رئيس الحزب الديمقراطى الاجتماعى السيد اتيرزه.

حملت العديد من الصحف والمجلات مانشيتات مثل **«الألمان الشرقيون اسقطوا كول»** و**«ألمانيا تحولت نحو اليسار»**.. هذه المانشيتات كانت تعكس مخاوف بعض من المحافظين والأحرار والتى أرادوا أن ينقلوها للناخبين أثناء المعركة الانتخابية (كان من أهم شعاراتهم: **«الأمن بدل المغامرة»**).. وكانت معظم دعايات أحزاب الحكومة السابقة تدعى أن مستقبل ألمانيا سيتعرض إلى خطر جسيم لو لم تستمر وزارة كول فى الحكم: الاقتصاد، والأمن، ومكانة ألمانيا العالمية، والوحدة الأوروبية.. كل شئ مهدد بالانهيار لو جاء تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين والخضر إلى الحكم..

ولم تنس دعايات الحكومة السابقة أن تضيف ادعاء أن **تحالف الحزبين المذكورين سيحكم اعتمادا على أصوات الشيوعيين** (المقصود حزب الاشتراكية الديمقراطية) لاثارة خوف الناخبين فى الغرب. ولم تكن هذه الدعاية قليلة التأثير فى بلد لم يحدث أن تغيرت فيه حكومة من خلال الانتخابات العامة.

وكان التغيير فى التشكيل الحكومى يأتى فى ألمانيا الغربية السابقة على الوحدة عن طريق فك أحد أحزاب الائتلاف الحاكم لتحالفه مع الطرف الآخر لتفقد الحكومة أغلبيتها البرلمانية أثناء فترة ولايتها، وبتشكيل ائتلاف وزارى آخر (هكذا جاء **فيلى براندت**) إلى الحكم فى الستينات، وهكذا فقد **هلموت شميدت** الحكم فى مطلع الثمانينات).

والحقيقة أن خسائر حزب كول فى شرق ألمانيا كانت أكبر بكثير من خسائره فى الغرب. وبينما حصلت الاحزاب غربية المنشأ على نحو ٩٥ بالمائة من الأصوات فى الغرب، حصل حزب الاشتراكية الديمقراطية على نحو ٢٠ بالمائة من الأصوات فى الشرق.

وإن كان القول بتحول ألمانيا إلى اليسار يحمل مبالغة واضحة إلا أن سقوط تحالف المحافظين والأحرار واضطرارهم إلى الجلوس فى مقاعد المعارضة، وتشكيل حكم ائتلافى (لأول مرة من الديمقراطيين الاجتماعيين والخضر) على مستوى الحكومة الفيدرالية يمثل تحولاً ذا أهمية كبيرة. ولا تكمن هذه الأهمية فى جذرية الفرق بين الحكومة الجديدة والسابقة، ولكنها تعنى فتح فرصة للخروج من **حالة الاستقرار المتورم** الذى ساد ألمانيا منذ عشرات السنين. ويختلف الجو السياسى فى ألمانيا عنه فى فرنسا أو إيطاليا، حيث اعتاد الرأى العام مشاركة قوى جديدة وأحزاب يسارية فى الحكم.

هذا الوضع كان يعد فى ألمانيا من المحرمات.. حتى الآن **ولا زالت القوى المحافظة فى ألمانيا تعيش بفكرها فى أجواء الحرب الباردة والمواجهة الايديولوجية الدائمة مع الشيوعية وكل ما يشبه اليسار من قريب أو بعيد.**

واتسمت المعركة الانتخابية بتركيز **المحافظين والأحرار والديمقراطيين الاجتماعيين على كسب وسط المجتمع**. وقد افترض الحزب الديمقراطى الاجتماعى أن العمال سيعطونه أصواتهم وان فرص وبنى تفوقه تكمن فى كسب المزيد من الاصوات من الفئات المتوسطة. وبنا هذا الحرب الاستراتيجيته على مخاطبة هذه الفئات الاجتماعية التى تنشد تحسين الوضع بدعم الاقتصاد وبالتغلب على العوامل المسببة للتوتر الاجتماعى دون تغييرات تمس بامتيازاتها الاجتماعية. لهذا رفع «**شريدر**» شعار التحديث والعدالة واعداً بوضع اكثر استقرارا. ومن ناحيتهم توقع المحافظون ان العمال لن يصوتوا لهم بسبب سياستهم الاجتماعية المالئة بوضوح لمصالح الرأسمال وان الوسط بخوفه من التغيير هو المجال الطبيعى لناخبيه، خاصة وأن احتمالات اشتراك الخضر مع الديمقراطيين الاجتماعيين فى الحكم يمثل تحولا يقلق هذه الفئة التى تحس مخاطرة تجربة شيئا جديد.

كما عكست **نتائج الانتخابات فشل القوى السياسية النافذة فى الغرب فى تطويع الناخب الشرقى وإلحاقه سياسيا بالبنية الحزبية والفكرية فى الغرب**. ورغم الحملة المشتركة لأحزاب الغرب بما فيها الخضر ضد **حزب الاشتراكية الديمقراطية** (الشرقى) وسعيها للتخلص من تمثيله البرلمانى فى البوندستاغ باعتباره «**كيانا غريبا**» على ألمانيا الاتحادية، **إلا أنه نجح هذه المرة فى دخول البوندستاغ بوضع أفضل مما كان عليه فى الدورتين السابقتين**، إذ يشكل الآن كتلة برلمانية كاملة الحقوق بعد أن ظل يعامل على أنه «**مجموعة**

برلمانية» بإمكانيات وحقوق محدودة.

وكان **جريجور جيزى** أشهر قادة الحزب قد خاطب البوندستاغ مكرراً بقوله : إن كانت جمهورية ألمانيا الديمقراطية قد ذابت وانتهت فى الوحدة الالمانية «فإن عليكم أن تقبلوا واقع استمرار وجودنا بسبب هذه الوحدة ذاتها ، ونحن لن نذوب ولن نذهب».

قضايا الصراع السياسى والحكومة الجديدة

اتسمت المعركة الانتخابية بأسلوب المعارك الانتخابية الامريكية التى تبرز الاشخاص فى مهرجانات دعائية صاخبة **وتلتف حول القضايا السياسية الصعبة.. ولكن المشاكل الاجتماعية والسياسية الداخلية ما لبثت أن فرضت نفسها فى الندوات والمؤتمرات الانتخابية.**

أبرز هذه المشاكل هى قضايا **البطالة ،والضمان الاجتماعى، والمعاشات ، والتعليم ، وقضية التنمية فى شرق ألمانيا** . وهذه القضايا هى التى حددت موضوعات المفاوضات بين حزبى الائتلاف الجديد من أجل صياغة البرنامج المشترك للحكومة الجديدة.

وتوصلت المحادثات إلى الاتفاق على برنامج مشترك للحكومة الائتلافية الجديدة التى سيشكلها المستشار **شريدر** بعد انتخابه يوم ٢٧ أكتوبر . **ولم تصدق تنبؤات القوى المحافظة بأن الخلاف سيدب من أول يوم بين شريكى الحكم الجديدين.** واستطاع الحزبان المتحالفان التغلب بسرعة على العديد من العقبات والخلافات وتوصلا إلى مساومات فى قضايا التخلى عن الطاقة النووية فقررا **التوقف فوراً عن بناء أى محطات قوى نووية** جديدة ، وإن اكتنف الغموض الفترة التى سيجرى فيها إغلاق كافة المحطات النووية بين ١٠ و٣٠ سنة) **وبهذا تكون ألمانيا أول دول الاتحاد الأوروبى التى تضع علامة فاصلة فى موضوع الطاقة النووية بسبب أخطارها الداهمة على الجنس البشرى.**

> **★ حجر المحك لنجاح الحكومة الجديدة : مكافحة البطالة وبناء شرق المانيا.**
>
> **★ سقط كول بسبب سياساته الاجتماعية**

كما اتفق طرفا الحكومة الجديدة على الإطار العام وعدد من المحددات الرئيسية لمشروع **الإصلاح الضريبى والاجتماعى**، وعلى الضريبة الاجتماعية الأيكولوجية التى تستهدف تنمية اقتصادية مستدامة -sus tainable G rowth والتى تعنى تنمية اقتصادية تراعى بشكل ثابت إدخال حماية البيئة فى حسابات الاقتصاد القومى لصالح تنمية اجتماعية واقتصادية مستقرة . ويعنى هذا عملياً على المدى القريب رفع **أسعار الطاقة واستخدام الفائض الناشئ لخفض تكلفة الأجور بهدف زيادة العمالة.**

ولكن لايوجد من يخالجه الوهم فى أن يكون هناك انسجام أو وفاق كامل بين شريكى الحكم - إن لم نفترض استسلام الخضر بشكل كامل للمستشار **شريدر** . ولايمكن تصور أن يصبح **شريدر** المعروف «كرجل صناعة السيارات» فجأة داعية لركوب الدراجات حفاظا على سلامة البيئة ، أو أن يقف بحزم كامل ضد ضغط الرأسمال الكبير الذى يصر على مواصلة سياسات الخصخصة ، وسحب يد الدولة من الاقتصاد .كما يتناقض برنامج الخضر مع نهج **شريدر** فى السياسات الأمنية ،حيث شارك الديمقراطيون الاجتماعيون فى إقرار قوانين تحد من الحقوق والحريات الديمقراطية فى عهد **كول**.

ومن القرارات الهامة التى انبثقت عن مفاوضات الطرفين المؤتلفين تعديل قوانين المواطنة الألمانية ، بمنح الاطفال المولودين من عائلات ثنائية الجنسية صفة المواطن الألمانى .وسيتبين عن إعلان البرنامج المشترك للحكومة الجديدة كيفية معالجتها لموضوع المواطنة المزدوجة (أن يحتفظ الاجنبى المقيم فى ألمانيا بجنسيته الأصلية ويحصل على المواطنة الألمانية)وهى نقطة أقرت مبدئيا حسب تصريحات طرفى التحالف الجديد.

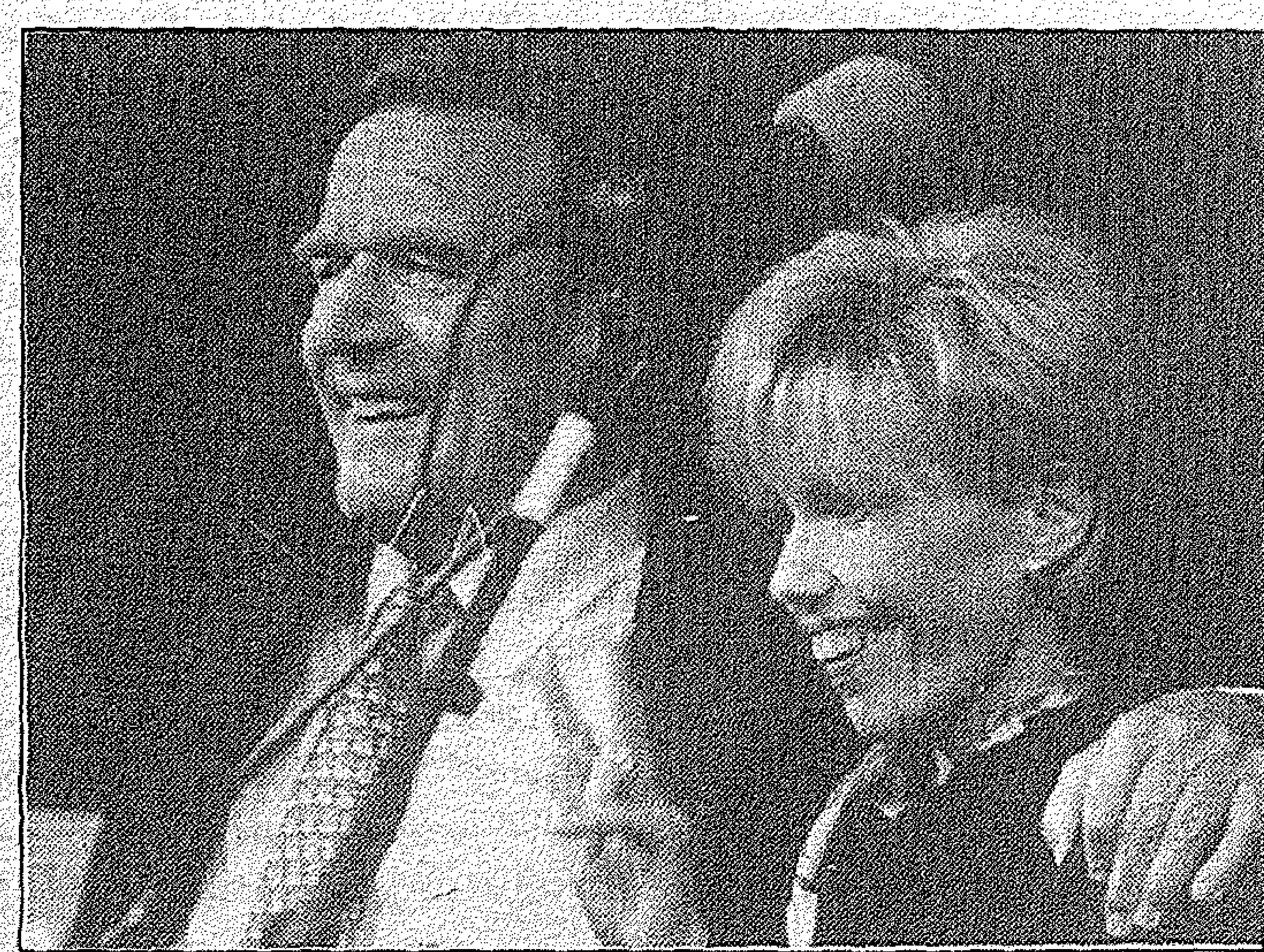
وتمثل معالجة الوضع فى شرق ألمانيا موضوعيا مكانة حاسمة فى سياسات الحكومة الجديدة . وتكمن معضلة الوضع فى ألمانيا الشرقية فى **انهيار البنية الصناعية، وهبوط الانتاج ،وتفشى البطالة(ضعف معدل البطالة فى الغرب) وسيادة الإحساس بين مواطنى ألمانيا الشرقية بأنهم شعب من الدرجة الثانية** ، هذا بالرغم من مئات المليارات من الماركات التى انفقت منذ عام ١٩٩٠ لاعادة «بناء الشرق».

ويعترف الآن عدد متزايد من القادة السياسيين والمفكرين فى ألمانيا على اختلاف انتماءاتهم الحزبية بأن **نموذج «إعادة بناء الشرق كصورة للغرب قد فشلت وأن ما أعلنه المستشار السابق كول عن سياسة انهاض الشرق كانت فى الواقع سياسة ل«إثراء الغرب» ،وبالتحديد لإثراء البنوك والشركات الكبرى التى تمتلك الآن ٩٥ بالمائة من ملكية الدولة الالمانية الديمقراطية السابقة** من مصانع ومؤسسات وعقارات وأراضى.

وتكشف مؤشرات التنمية الاقتصادية أن الركود فى الشرق أصبح كابحا لعملية التنمية فى الغرب أيضا. وعبر عن هذا حزب الاشتراكية الديمقراطية بشعاره **«لا نهوض للغرب إلا بنهوض الشرق».**

ونتيجة سياسات **كول** أصبح الشرق

شرودر وزوجته



ينتج ٦٠٪ فقط مما يستهلكه ونصيب الألمان الشرقيين (٢٠٪ من السكان) في النخب القائدة في ألمانيا بالغ الضآلة ، ويساوي صفراً في القيادات الاقتصادية والعسكرية ويصل في الادارة والقضاء إلى ٣ بالمائة (ثلاثة) .وفي مجال العلم ٧ بالمائة(سبعة) .

ورغم إعلان المستشار الجديد **شريدر** أنه **مسئول شخصيا عن معالجة الوضع في الشرق إلا أن القاعدة الأساسية للحزب الديمقراطي الاجتماعي في الغرب، وتربطه الاف الوشائج بمصالح القوى الاجتماعية في غرب ألمانيا .ومن هنا سيواجه تحديات صعبة لاعطاء مكانة حاسمة في جدول أولوياته لمعالجة أوضاع الشرق عما ستكلفه اقتصاديا سياسياً.**



النازيون الجدد

دور كول التاريخي

جاء المستشار **كول** إلى الحكم في فترة مرافقة لصعود **النيوليبرالية** حيث حكمت بريطانيا السيدة الحديدية **تاتشر** ، وقاد أمريكا الرئيس **ريجان** بسياسته المعروفة با(**ريجانوميكس**» .ولكن إمكانيات إندفاع **كول** في طريق مشابه كانت مقيدة ،من ناحية بوجوده مجاوراً للمعكسر الاشتراكي ،ومن ناحية أخري بسبب موازين القوى المختلفة في ألمانيا ، وأيضا لأن دور ألمانيا القيادي في عملية الوحدة الأوروبية كان سيتعرض للانهيار لو حاولت ألمانيا الاندفاع السريع في نهج اقتصادي اجتماعي ضار بمصالح الشعوب الأوروبية.

ولكنه سار بخطوات محسوبة هادئة نحو ذات الهدف فالسياسة في فهمه هي عملية تكيف مستمرة مع العمليات الجارية ،والتي يوجهها الرأسمال الكبير . وإنجازه التاريخي الأكبر لصالح النظام الاجتماعي الذي خدمه هو **إسهامه في تفكيك المعسكر الاشتراكي «بالضغط العسكري» والتعاون الاقتصادي معاً** ..(وضع الصواريخ ببرشن ثم تحقيق الوحدة الألمانية)بعد أن أدخل ألمانيا الديمقراطية في فخ الديون بترحيب من قيادتها.

وهو رجل كان وظل على ولاء كامل للغرب ، وضد أن تختط ألمانيا طريقا خاصا بين الكتل ،وإن كان قد رأى في هذا الطريق السبيل لتحويل ألمانيا إلى قوة عظمى ،وإلى توسيع منطقة نفوذها نحو الشرق بعد أن أسهم في جعلها القوة الأوروبية الغربية الأولى .

تحول كول بعد تحقيق الوحدة الالمانية إلى حاكم ينفذ الخطط النيوليبرالية غير مبال بالتدهور الصارخ في الشرق الالماني ولا بتحذير المعارضة أو حتى العديد من قادة حزبه.

ويترك **كول** الآن قيادة الحكم وقيادة حزبه بعد أن أوصله لأضعف أوضاعه منذ أن تأسس ومن سخرية التاريخ أنه الآن خطط لأن يسمع أشد أنواع النقد من أنصاره بينما يجد معارضوه الذين سيخلفونه في الحكم كلمات للاعتراف.

موازين قوي جديدة

نتائج الانتخابات الالمانية جامت إعلاناً واضحا عن نشوء أغلبية سياسية على يسار كتلة المحافظين التي انتهجت خط النيوليبرالية في الاقتصاد والسياسة الاجتماعية ،وهي الكتلة التي اقتفت أثر السياسات **التاتشرية والريجانية** في زمن تفكك وانهيار النموذج الاشتراكي.

ويتماشى التغير السياسي الذي تحقق في ألمانيا مع التحولات التي سبقته في بريطانيا وفرنسا ومعظم بلدان أوروبا الغربية لم يعد هناك سوى حكومتين محافظتين في أوروبا الغربية هما حكومتا أسبانيا وايرلندا.

وهذا مؤشر على تغير اتجاه الريح الظاهرة ذات الأهمية العالمية.

ومع ميزان القوى الجديد تنشأ واقعيا امكانية انتهاج النيوليبرالين الذين أعادوا عجلة التاريخ إلى الوراء سياسات جديدة بنسف المنجزات الاجتماعية للعاملين مستفيدين من تفكك وانهيار الاشتراكية ، وضعف النقابات واليسار ، والذين أقاموا ديكتاتورية السوق حصدوا بعضا من نتائج سياساتهم.

ونحن نشهد الآن تحولات في السلطة السياسة والتوجه السياسي الاجتماعي لعدد من الحكومات بدأ بمحاولات لتهذيب النيوليبرالية بوضع قضية مكافحة البطالة في مقدمة جدول أعمال العديد من الحكومات ، وهو يبدأ الآن بمحاولات **للحد من عملية انفلات الرأسمال باستعادة دور الدولة في مجالات حيوية مثل التأثير على سعر الفائدة والبحث عن سبل لمحاصرة الرأسمال المضارب واقرار سياسات ضريبية تلبي جزئيا ما تطمح اليه الاغلبية الكبرى من الشعب وتراعي البعد الاجتماعي في سياسات التعليم ، وتحد من تردي أوضاع الثقافة ، والرعاية الصحية ،وتكافح أسباب الجريمة ،وتضمن للمسنين** العيش في طمأنينة وتتخذ إجراءات أكثر فعالية لحماية البيئة ،والبدء بخطوات في اتجاه سياسة تنموية أيكولوجية أو ما يسمى **بالتنمية المستدامة Sustainable Growth.**

ويسعى الخضر ،وبدرجة أقل الديمقراطيون الاجتماعيون ، لفتح الطريق لمثل هذا التطور ، والاثنان لا يتجهان إلى فرضه في مواجهة مع الرأسمال ، بل من خلال خطوات تدريجية تقوم على توازن المصالح، وخطوات جزئية ترشيدية ، وتقديم بدائل يقبلها الرأسمال تلبي إلى حد ما مع ما يمثل قناعة لدى تيار عريض في المجتمع وما تطالب به النقابات ،وتيارات حماية البيئة والاتحادات الاجتماعية الكبرى والمنظمات غير الحكومية.

جوهر هذه السياسات المستهدفة لا يتناقض مع الطريق الرأسمالي بل يرشده ويحدثه .والقضية تكمن الآن في الاعتماد على جو الأمل والتفاؤل الشعبي وقوى التجديد في المجتمع لتحقيق الاصلاحات الضرورية. **وسيتوقف الكثير على نجاح تيار التجديد في مقاومة ضغط وابتزاز اتحادات أصحاب الأعمال واتحادات الصناعيين الذين طالما ابتزوا الحكم بتهديدهم بنقل الرأسمال إلى بلدان أخرى.**

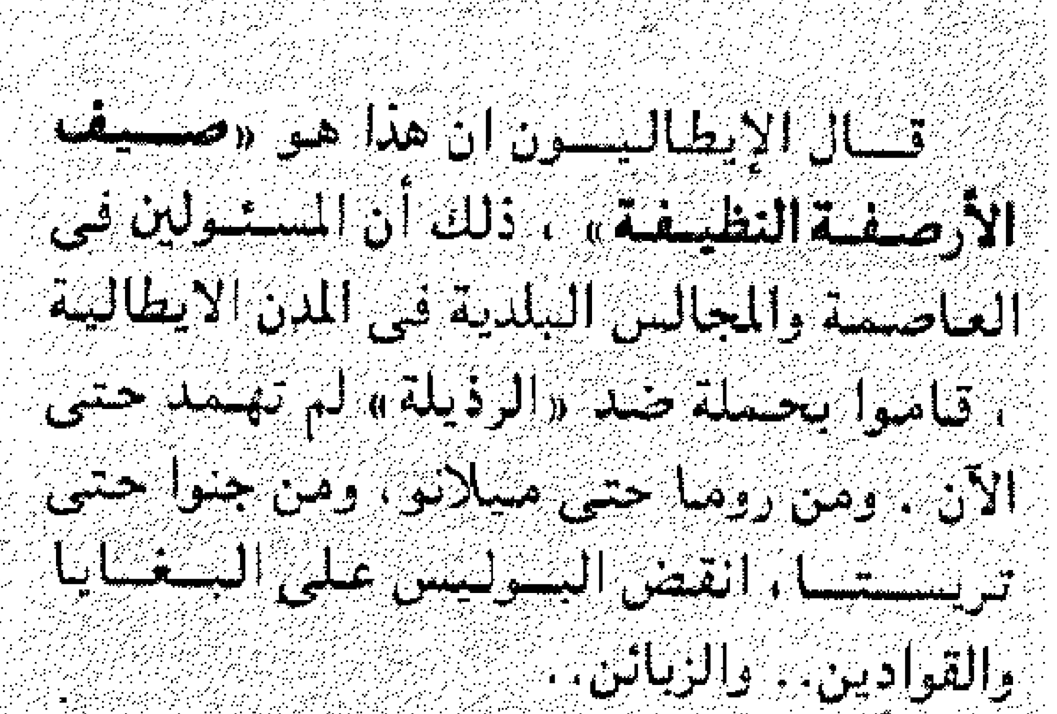
السير المشترك مع حكومات فرنسا وحكومات أوروبية غربية أخرى في مقاومة هذه الابتزازات سيزيد من فرصة صياغة وتطبيق سياسات جديدة تمثل مخرجاً من مواصلة النيوليبرالية الفاشلة تحت مسميات أخرى.

حملة ضد «الرذيلة».. تقودها حكومة «تحالف اليسار» الايطالية.. تثير نقاشا واسع النطاق فى كل إيطاليا



رسالة روما

مجدى نصيف



قـال الإيطاليـون ان هذا هو **«صيف الأرصفة النظيفة»** ، ذلك أن المسئولين فى العاصمة والمجالس البلدية فى المدن الايطالية ، قاموا بحملة ضد «الرذيلة» لم تهمد حتى الآن . ومن روما حتى ميلانو، ومن جنوا حتى تريستا، انقض البوليس على البغايا والقوادين.. والزبائن..

وأصبح الموضوع كالديناميت من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأثار نقاشا وجدلا فى جميع أنحاء ايطاليا .ففى السنوات الأخيرة حدث ازدهار فى«تجارة الجنس» فى إيطاليا ، أدى إلى تدفق أجانب كثيرين إلى إيطاليا من الدول المجاورة.

وكان البوليس الايطالى قد كلف« **مركز الدراسات الاجتماعية»** بروما ، بعمل دراسة ، نشرها فى الاسبوع الثانى من شهر يوليه ١٩٩٨ ، تقول إن **فى ايطاليا ٥٠ ألف عاهرة أجنبية يعملن فى شوارع المدن الايطالية ، وقالت نفس هذه الدراسة أن ٥٩٪ منهن نيجيريات ! وتجذب كل واحدة منهن ثلاثين زبونا إيطاليا فى الأسبوع.**

وبحسبة بسيطة تقول الدراسة ، أن معنى هذا أن ايطاليا من كل ٢٥ بين الثامنة عشرة ، والخامسة والستين ، يرى إحدى هاته العاهرات مرة كل أسبوع . والذى زار ايطاليا لا يستغرب هذه الأرقام . وطبعا لم تأخذ هذه الاحصائية فى اعتبارها البغايا الايطاليات.

كنت اذا سرت فى شوارع وسط البلد بالعاصمة الايطالية روما ، أو بإحدى المدن الكبرى، تجدها غاصة بالعاهرات . بل وعندما كنا نذهب بالسيارة من العاصمة إلى أى مدينة إيطالية، لابد وأن نمر بإحدى العاهرات الافريقيات ، لا ترتدى أكثر من ملابسها الداخلية ، فتكاد أن تقف عارية فى الطريق.

قال لى صديقى الصحفى الايطالى بصحيفة «**لاستامبا**» اليومية الايطالية **لامبرتو لامبردينى: كلما ازدادت مشاكل الدول الأخرى تغص شوارعنا بالعاهرات،** المليئة الآن بنسوة من نيجيريا وبلدان أوروبا الشرقية والبانيا المجاورة.

وبدأ مجلس مدينة «ريميني» بتنظيف شاطئ الادرياتيكى ،وقال عمدة المدينة **جوسيبي تشيكسى** إن شواطئ المدينة كانت تجذب **٢٢٠** عاهرة وشاذ جنسيا فى وقت واحد.

وكل من يخالف أمر «الطرد» يدفع غرامة كبيرة ونفذ هذا بمدن **بادوا ، وفيرونا ، وفيستزا ، وميلانو ، وتريستا . بل وشكلت بعض المدن مثل فلورنسا ،« وحدات بوليس مكافحة البغاء»**. بل إن بوليس بعض المدن أمر بازالة سيارات الزبائن التى تأخذ العاهرات للمتعة. وينتظر اتخاذ بعض اجراءات جديدة فى روما وجنوا وبولونيا ، ويتوقع أن تكون اجراءات مشددة.

خلافات حزبية

ويمتد الموقف من الرذيلة فى ايطاليا ، على خطوط حزبية- ايديولوجية . فمجلس مدينة «ريمينى» وعلى رأسه عمدتها **جوسيى تشيكى** من تحالف اليسار- الوسط الحاكم . أما الذى أمر بتنظيف شوارع ميلانو، فهو نائب العمدة، من «التحالف الوطنى» الفاشى -الجديد .

وقال المسئولون فى المجالس البلدية التى نفذت متأخرة أسوة بالمدن الأخرى» **إن الذى دفعهم هو فوضى الشوارع التى تسببها السيارات التى تعرقل المرور، وليس الفضيلة ولا خوض «حرب ضد الرذيلة»!** وبعض المدن التى اضطر مجلسها لعمل شئ فى هذا المجال ، أصدرت قراراتها بفرض غرامات على بعض السيارات بسبب«القيادة غير المسئولة لسائقيها» .

لكن المجالس البلدية استجابت أيضا لهذا الموضوع بسبب قلق الرأى العام المتزايد، بسبب الصحة العامة، والقانون والنظام، والأخلاقيات الاجتماعية . فطبقا للتقرير السالف الذكر فإن **١٢ ٪ من العاهرات فى ايطاليا ، مصابات بالايدز المعدى،** ولا تستخدم ٤٣٪ منهن «الكوندوم» (للحماية ولمنع الحمل) مع زبائنهن.

وقالت وزيرة الصحة بوزارة التحالف اليسارى الحاكم التى يرأسها **رومانو برودى، ليفيا توركو** ، أن من المعتاد أن يطلب الزبون الايطالى ممارسة الجنس مع العاهرة دون استخدام هذه الوسائل ، وأن يدفع الضعف مقابل ذلك!!.

وقالت وزيرة الصحة الايطالية:« **أن ٨٠٪ من البغايا يتكون من فتيات أجبرن للنزول إلى الشوارع بسبب الحاجة . فهن «عبيد» ولا يعملن من أجل زيادة دخلهن ،كما هو الحال فى بعض الدول الأوروبية».**

قصص رهيبة

وتمتلئ ايطاليا الآن بعصابات تشغيل

البغايا ، وخاصة من نيجيريا والبانيا المجاورة ودول أوروبا الشرقية.وعندما كنت فى زيارة إيطاليا ، كانت هناك قصة فتاتين بولنديتين جاءتا إلى إيطاليا لقضاء «اجازة صيفية ممتعة »بدعوة من أقاربهما ، ولما حضرا: سجنوهما ، وضربوهما ، واغتصبوهما وهددوهما بمسدس، بأن يقتلونهما اذا لم تعملا كعاهرتين ضد رغبتهما.

وكشف البوليس الايطالى ،عن عصابات ألبانية ، تختطف الألبانيات ، ثم ينقلن إلى إيطاليا وتطلقهن فى شوارع المدن الايطالية ، ليعملن كبغايا.

قانون مائع

والقانون الايطالى الذى يمنع البغاء قانون مائع عمره أربعون عاماً إذ صدر عام ١٩٥٨.

فقد منع ذلك القانون واسمه «**قانون البيوت المغلقة**» البغاء فى الشقق ، فانطلقت البغايا إلى شوارع المدن.

صرح نائب عمدة ميلانو **ريكاردو دى كورانو** لصحيفة لاستامبا الايطالية اليومية بأنه «منذ ذلك الحين، تغيرت كثير من الأوضاع ، فقد أصبحت نشاطات اجرامية أخطر تمارس مع البغاء ،من تجارة المخدرات إلى المضاربات ،إلى التجارة فى السوق السوداء، ومن السرقة حتى الخطف. وتتحرك العصابات المنظمة وراء كل هذا».

هذه الخطوات «لمنع البغاء» ،فى بلد يقدس الحريات الشخصية كجزء من الديمقراطية .وفى بلد تسوده قوانين وإن كانت لا تحترم أو تتبع كلها أثارت جدلا واسع النطاق . وقالت احدى جماعات «الشذوذ الجنسى» بحملة جمع تبرعات لمساعدة البغايا على دفع الغرامات، وتوقيع بيانات برفض الاجراءات.

ويعترف الجميع بضرورة تغيير القانون ، سواء كانوا يؤيدون هذه الاجراءات ، أو يعارضونها . ودارت مناقشات على الطريقة الايطالية ، **فاقترح بعض المعلقين إنشاء «بيوت دعارة» تديرها الدولة ! وقال البعض الآخر ، أن ايطاليا ستكون غريبة دون بغايا ، يمارسن أقدم مهنة عرفها التاريخ».**

وقال ثالث «إنه إذا لم يردع «الايدز» الزبائن ، فليس هناك بعد ذلك رادع»، فالذى لا شك فيه أن الحاجة أم الاختراع . ولابد أن تبتدع الأطراف المعنية حلولا لا يعرفها أحد الآن».

مسألة حساسة

وهذه القضية حساسة للغاية فى ايطاليا ، خاصة بعد أن حصلت أحزاب اليمين واليمين المتطرف على نسبة أصوات فى الانتخابات المحلية التى جرت فى بعض الاقاليم الايطالية ، أكثر من التى حصلت عليها فى الانتخابات العامة السابقة التى حملت أحزاب اليسار إلى السلطة.

فعندما صوت ما يقرب من سبعة ملايين إيطالى فى الانتخابات المحلية فى بعض الاقاليم الايطالية التى جرت يوم ٢٤ مايو الماضى ، حصل حزب **سيليفو بيرلوسكونى** واليمين المتطرف الفاشى -الجديد «**تحالف الحرية**»، على نسبة أفضل من الأصوات ، مما جعل **بيرلوسكونى** يصرح بأنه سيوقف تعاونه مع حكومة تحالف يسار- الوسط حول الاصلاح الدستورى.

لكن الفائزة الحقيقية ، كانت الأحزاب الصغيرة التى تبقت من الحزب المسيحى- الديمقراطى ، الذى حكم إيطاليا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ،حتى عام ١٩٩٢ ، عندما أدت الفضائح المالية إلى تحلله.

ولم يدهش ذلك المحللين والمراقبين ، ذلك أن السياسات المحلية ، بها خليط من الأخذ والعطاء، والصبر ، والتحالفات ، وهو ما يناسب طريقة الديمقراطيين المسيحيين ، وما درجت عليه السياسات الايطالية على مدى نصف قرن، ولا زال لهم أنصار فى القرى والمدن الصغيرة.

ورغم أن **زعيم «الحزب الشعبى» فرانكو مارونى، وزعيم حزب «التجديد الايطالى» لامبرتو دينى** وكلا الحزبين فى الحكومة الايطالية ، إلا أن طريقة تعامل الحزبين مع جماهير الاقاليم تختلف ،**فأعضاء الحزبين يعرفون كيف يدغدغون مشاعر الايطاليين ويجعلونهم سعداء**.و هذا أيضا ما يجيد عمله كل من **كليمنتى ماستيلا ، وبييركاسينى ، ورِوكوبوتيجليونى، وفرانسيسكوكوسيجا** ، ويقود كل منهم حزباً من بقايا الحزب المسيحى- الديمقراطى القديم، وكلها يمين -الوسط ولا تشارك فى الحكم.

وألمع هؤلاء دون شك ، هو **فرانسيسكو كوسيجا** ،الذى كان رئيسا لوزراء ايطاليا ورئيس الدولة، واختار أن يعود لحلبة السياسة الايطالية، على رأس هذا الحزب الصغير ، وهو ذكى ، طموح عنيد ، صريح للغاية ، وأخذت الجميع الدهشة، عندما أسس حزباً جديداً هو «**الاتحاد الديمقراطى من أجل الجمهورية**» فى شهر مارس فقط ، لكنه قرر ألا ينضم إليه ! لكنه استطاع أن يجمع حول الحزب الجديد خمسين نائبا فى البرلمان الايطالى ، على استعداد لمساندة حكومة يسار- الوسط ، إذا ما تخلى عنها نواب «الحزب الشيوعى المعاد تأسيسه».

وفرانسيسكو كوسيجا صديق قديم لرئيس الوزراء الحالى **رومانوبرودى** ، الذى كان من أعضاء «الحزب المسيحى- الديمقراطى» الايطالى. وقد أثبت**برودى** أنه أنجح روساء الوزراء الايطاليين فيما بعد عام ١٩٤٥. فقد استطاع أن يتزعم تحالف يسار- الوسط العريض، رغم كل الخلافات بين تنظيماته ، وان يدخل ايطاليا » النقد الاوروبى الموحد» رغم الصعوبات إلى منعت بعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا من دخوله . وقام بعدد من الاصلاحات لم تقدم عليها حكومة أخرى.

ومنذ عامين فقط ، عندما تولى مسئولية رئاسة الوزارة الايطالية ليسار- الوسط، اعتقد معلقون عديدون ، انه سيكون ألعوبة فى يد **ماسيمو داليما** زعيم «**حزب اليسار الديمقراطى**» ، والشيوعى الايطالى السابق.

ومن غير المحتمل أن يحل الرئيس الايطالى **أوسكار لويجى سكالفا رو** البرلمان الايطالى فى العام الأخير من الرئاسة ، وهو أيضا من الجناح «النظيف» للحزب المسيحى -الديمقراطى السابق، واختاره البرلمان للرئاسة ربيع عام ١٩٩٢ ، بعد ساعات من اغتيال النائب العام **جيوفانى فالكونى** الذى قدم زعماء المافيا للمحاكمة ، واختاره البرلمان الايطالى بعد أن رفض المرشح الآخر **جوليو أندريوتى** ، الذى يحاكم الآن بتهمة روابطه بالمافيا.

والنتيجة أن الحزب المسيحى- الديمقراطى الايطالى ، الذى انتحر بفضائح قياداته ، ما زال له أهم وظائف فى الدولة : الرئيس من الحزب المسيحى- الديمقراطى السابق ، ورئيس الوزراء ، ورئيس مجلس الشيوخ، وهو أحد المناصب الهامة فى ايطاليا . وها هو كوسيجا يظهر فى الافق . والذى يحكم هو تحالف أحزاب ومنظمات يسار- الوسط!.

وهذه هى السياسة على الطريقة الايطالية. والتحالف اليسارى الحاكم يجيد هذه السياسة.

محاولات

محاولات



ستحاول هذه المحاولات إعمال للعقل فيما يحيط بنا من قضايا ومشكلات . تعمل العقل دونما قيد سوى العقل ذاته . فمن وجد في إعمال العقل شططا أو نقيصة فليعرض عن هذه الكتابة.
د. رفعت السعيد

فلنتحدى أنفسنا أولاً ..
لايدرك البط المنزلي حقيقة مأساته .. إلا عندما يرى البط البري طائراً..

في نهايات العام المؤلم **١٩٦٧** . وفيما كانت مصر تفتش ثيابها بحثا عن أسباب مقنعة – أو حتى غير مقنعة – لهذه الهزيمة الشديدة القسوة .. فوجئنا جميعا بصفعة مدوية تحاول أن تجرنا من أعناقنا كي تفرض علينا أن نفتش عن أسباب للهزيمة في عقولنا .. وليس في ثيابنا.

أزهري ليبرالي النزعة هو الشيخ **محمود الشرقاوي** كتب مقالا حاداً كمشرط جراح عنوانه " **محنة الفكر التقدمي في مصر** " . يتحدث فيه عن كتب – هي الأكثر مبيعا في سوق الكتاب المصري وربما العربي وعلى مدى سنوات طويلة – وهي كتب تشكل بعضاً مهماً من المناخ الفكري والعقلي – أو بالدقة اللاعقلي – الذي يهيمن علينا وينتج الكثير مما نقول أو نفعل أو نفكر .

ويقرأ لنا **محمود الشرقاوي** من هذه الكتب قائلا:

" أي شقاء فكري وروحي يجده دعاة التقدمية الفكرية في عالمنا العربي عندما يرون في بعض الكتب التي يطالعها الناس ويتناقلون مافيها أن " نوحا" عليه السلام بنى سفينته من عظام حيوان يبلغ طوله مسافة مابين السماء والأرض ، ويبلغ عرضه مسيرة عام كامل .وأي شقاء للروح والعقل أكثر من أن يقرأ دعاة التقدمية في الفكر الديني مايقرؤه الناس في عالمنا العربي كله فيجدون في كتاب من كتب تفسير القرآن الكريم حديثاً منسوباً **لحذيفة** مرفوعا للنبي (صلعم) يقول" أن يأجوج ومأجوج أمة ، وكل أمة أربعمائة أمة ، لايموت الرجل منهم حتى ينظر إلى ألف ذكر من صلبه كلهم قد حمل السلاح ، وهم من ولد آدم، يسيرون في خراب الأرض ، وهم ثلاثة أصناف: صنف مثل شجرة الأرز ، وصنف طوله وعرضه سواء عشرون ومائة ذراع ، وهؤلاء لاتقوم لهم الجبال ولا الحديد ، وصنف منهم يفرش إحدى أذنيه ويلتحف بالأخرى ، لايمرون بفيل ولاوحش ولاخنزير إلا أكلوه .. ومن مات منهم أكلوه ، مقدمتهم بالشام وساقتهم في خراسان يشربون أنهار المشرق وبحيرة طبريا ، ومنهم من تنبت لهم مخالب في أظفارهم ، وأضراسهم كأضراس السباع ".

ويمضي الشيخ **الشرقاوي** متسائلا: " **وأي تعاسة يحسها دعاة التقدمية في الفكر الديني وفي الحياة أكبر من أن يجد القراء العرب في أيديهم وفي وفرة كاسحة كتباً تقول عن " الشيخ " أن نعليه تطيران وتضربان رأس الفاسق حتى يتلف** .. وأن تابع الشيخ يمشي على الهواء والشمس تسلم عليه . وأنه – أي الشيخ – وهو في المهد رضيع كان يمنع نفسه عن ثدي أمه في رمضان من الفجر إلى الغروب لأنه صائم . وأن أهل بغداد رأوه رأى العين يقف على ماء دجلة والأسماك تجئ إليه أفواجاً فتسلم عليه وتقبل يديه ورجليه . وأن هذا الشيخ تشفع عند الله في مريد له ليغفر له ذنباً عظيماً فلم يقبل الله للشيخ شفاعته فكف الشيخ يده عن تصريف أمور الكونية ومراسم الغوثية ، وكان بعد ذلك أن قبل الله شفاعة الشيخ.."

د. رفعت السعيد

ثم **يختتم الشيخ الشرقاوي قائلا " أن هؤلاء الذين يقرأون هذا اللون من الثقافة ويحرصون عليه سيقوم في عقولهم منه سد عال منيع يحول بينها وبين الفكر التقدمي .. سيكون من هؤلاء القوم جيش الظلام الذي يطمس ضوء الفكر التقدمي"(١)**

ولم تزل هذه الكتب تصدر في بلادنا بكثرة مثيرة للدهشة ، وتباع بأسعار " مدعومة" بصورة تثير الريبة .. ولم تزل قادرة هي وغيرها على نسج خيوط جيش الظلام الذي يحول بيننا وبين التطلع نحو المستقبل.

* * *

وفي الحالة المصرية .. فاننا نكتشف أن محاولات التنوير الأولى جاءت عبر مثقفين – أزهريين – مستنيرين . يمكن القول أن نموذجهم هو **رفاعة الطهطاوي والشيخ حسين المرصفي** وأمثالهما.

لكن هذا الجيل من المثقفين بسبب وضعيته (هو أزهري – ودوما هو موظف حكومي) جعل ليبراليته محدودة بهذين الحدين . وجعل لها سقفا منخفضا.

فرفاعة الموظف الحكومي (والذي يحتاج دوما إلى مرتبه الشهري) يظل دوما بحاجة إلى تحييد الحاكم أو حتى كسب رضاه .. ويعد قليل من كتابات مبهمة فيها بعض من تمردعلى نظام الحكم وأساليب الحاكم(٢)

لايلبث أن يراجع نفسه متراجعاً نحو كتابات يسودها تملق الحاكم(٣) (لاحظ هنا أن ظاهرة المثقف المنتسب وظيفيا للحكومة ظلت ملازمة لنا جيلا بعد جيل .. و**توفيق الحكيم - نجيب محفوظ - زكى نجيب محمود - محمد أحمد خلف الله** .. إلخ .. نماذج متكررة لهذه الظاهرة).

ورفاعة " الأزهرى" يطوع ليبراليته لأزهريته . ففى حين كان **ابن رشد** يقول فى كتابه " **فصل المقال**" :" نحن نقطع قطعاً أن كل ماأدى إليه البرهان ، وخالفه ظاهر الشرع ، أن ذلك الظاهر يقبل التأويل " فان رفاعة يتراجع ليجعل الظاهر غير قابل للتأويل فيحتاج كى يقول - مجرد قول - بدوران الأرض وكرويتها إلى دورة كاملة من الحكايات (ربما كانت مصنوعة) .. ونقرأ :

"ووقعت محاورة بين العلامة الشيخ **محمد المناعى التونسى المالكى** المدرس بجامعة الزيتونة ومفتى الحنفية العلامة الشيخ **محمد البيرم** المؤلف لعدة كتب فى المنقول والمعقول .. حول كروية الأرض وبسطها، البسط للمناعى والكروية لخصمه وممن قال من علماء المغرب بأن الأرض مستديرة وأنها سائرة العلامة الشيخ مختار الكنتاوى بأرض أزوات قرب بلاد تمبكتو"(٤)

. إنه مايسميه **د. مراد وهبه** " بالأسلوب اللولبى" .. ونبقى نحن مثقفى مصر وربما كل مثقفى العرب أسرى للأسلوب الطهطاوى .. أو بالدقة للمعطيات التى أثمرت هذا الأسلوب .. نبقى دوما .. وربما لأمد آخر أتمنى ألا يكون بعيداً " طهطاويون" . وحتى **د. مراد وهبه** وهو يتحدث بجسارة عن هذا الأسلوب اللولبى يجد نفسه مضطراً إلى القول:

" وأنا ألح على مشروعية هذا الأسلوب اللولبى فى اللحظة الراهنة ، فهو الكفيل بتهيئة المناخ مستقبلا بالمعنى الذى أقصده"(٥)

.. ولعل د. مراد وهبه يكون محقاً .. ولعل من حقه أن يقول ذلك ، فقط نتذكر ونذكر أن أستاذنا الطهطاوى ، قد تركنا منذ قرابة القرن والنصف . تاركا لنا أسلوبه اللولبى.. ولم نزل نحن مثله لولبيون .. ولم يتهيأ المناخ بعد .. بل لعل جيش الظلام الذى تأوه منه الشيخ الشرقاوى قد ازداد ظلاما وإظلاما.. بسبب من عوامل عدة ، منها مثلا تفاقم النشاط السياسى والفكرى والارهابى لقوى التأسلم السياسى وتفاقم ظاهرة أسلمة السياسة وماتلاها من تداعيات.

* * *

ويدفعنا هذا الأسلوب اللولبى .. أو بالدقة **الطهطاوى** إلى أن نظل معلقين ومتعلقين بالماضى ومتخيلين أن مشروعنا المقبل يجب أن يرتبط به ، نشد أنفسنا إليه قبل أن يشدنا هو نحوه و لكن حتى هذا التعلق السلفى بالماضى يبقى انتقائياً .. وبدائياً وعاجزاً عن تمثل الظواهر وإستيعابها وإفراز المعطى الجديد من خلالها . وإنما هو تعلق خال من إعمال العقل ، إنطباعى . لحظى ، جزئى .. وإنتقائى.

وحتى الانتقائية فان ثمارها تأتى عبر المقارنة بين الصوت الخافت والخائف للتقدمية "اللولبية" وبين ضجيج التأسلم والاختيار الرجعى .. لصالح ضجيج التخلف.

هل نأخذ مثالا من الشعر؟

إذ نقلب " التراث" يختار البعض ولعله يهتدى ويقتدى ببيتين من شعر يقول:

لنا الدنيا ومأأمسى عليها
ونبطش حين نبطش قادرينا
بغاة ظالمين وماظلمنا
ولكنا سنبدأ ظالمينا

والبعض الآخر .." اللولبى"، يحاول دون جدوى أن يغرس فى تربة الفعل " مثالية" يقول بها شاعر آخر :

وإنا لتأبى لنا أخلاقنا شرفاً
أن نبتدى بالأذى من ليس يؤذينا

هذا النموذج نموذجى، لأنه يوضح أسلوب النقل السلفى الانتقائى البعيد عن الدراسة العقلية والعقلانية التى تتمثل الماضى فتستوعبه وتستعين به فى تطلعها للمستقبل وفق سماتها الخاصة .. وهو انتقاء يأتى فى الأغلب لصالح التراث الظلامى الذى يزداد ظلامية فى أيامنا هذه.


رفاعة الطهطاوى



* * *

وهنا نسأل أنفسنا .. **كم سنة من التقدم تفصلنا نحن العرب " الجنوبيون " عن هذا الشمال المندفع نحو التقدم بصورة متسارعة .. كم سنة من العمل؟ كم كتابا؟ وكيف ومتى يمكن أن نتخطى حاجز التخلف؟**

فى مطلع القرن ، ومع نفحة ليبرالية شجاعة(**شبلى شميل - فرح أنطون - سلامة موسى - نقولا حداد - ولى الدين يكن - عبد الرحمن الكواكبى**) تصور البعض أننا قادرون على اجتياز بحر التخلف الفكرى والعقلى بسرعة ..و .. ننطلق.

فصاح حافظ ابراهيم مبتهجاً فى تفاؤل متسرع:

آن ياشعر أن تفك قيوداً
قيدتنا بها دعاة المحال
فارفعوا هذه الكمائم عنا
ودعونا نشم ريح الشمال

لكن ريح " الشمال" لم تأت كى نشمها .. ولم نذهب نحن إليها ، بل لم نتجاسر على استدعائها. ومالبثت نفحة الليبرالية أن تراجعت .. وسادت سطوة سياسية وفكرية تستبد بنا وبعقولنا وتحرمنا حتى من استخدام العقل .. الذى أصبح سلاحاً محرماً استخدامه ، وكأنه من أسلحة الدمار الشامل.

ونعود فنسأل ماهى المسافة ؟ وكيف نقطعها ؟ وكم من السنين نحتاج؟

نعود إلى الوراء:

لنسأل متى تم تقييد الفعل عندنا ، وإطلاق سراح العقل هناك؟

ربما كانت العلامة الفارقة هى **إبن رشد** . إذ أمر المنصور باغتيال كتبه ، ونفيه إلى "اليسانه" فى هذا الوقت قرر **فريدريك الثانى** خلال معركته مع تشدد رجال الدين المسيحى ترجمة ونشر كتب **ابن رشد.**

هذه علامة فارقة . دفعتنا نحن بعيداً بعيداً عن العقل ، وسعت بهم حثيثا حثيثا نحو آفاقه المبهرة.

ونعود لنسأل عن المسافة . وبعد هذا المثال تصبح الاجابة سهلة ويسيرة.

المسافة هى بالتحديد إصلاحان:

إصلاح يسعى نحو تجديد دينى مستنير يستند - ربما - إلى المقولة الفقهية " حيث تتحقق مصلحة الناس فثمة شرع الله" وإصلاح آخر عقلى تنويرى يستند إلى المقولة

الصارخة " لاسلطان على العقل إلا العقل نفسه"

عصران من الإصلاح سبقنا بهما "الشمال"

عصر الإصلاح الدينى فى القرن السادس عشر

وعصر التنوير فى القرن الثامن عشر.

والاصلاحان متلازمان فأنت إذ تسعى لتحرير العقل وتندفع نحو التنوير تصطدم حتما بسلطان الفهم المنغلق للدين..

والعكس صحيح أيضا .

وإذ نتأمل الأمر .. نجد الفارق خمسة قرون فى حالة وثلاثة فى حالة أخرى ، فاذا حسبنا حساب " تسارع" معدلات التقدم العلمى والتكنولوجى وجدنا المسافة تتضاعف بما يخجلنا ويحبطنا.

لكننى ممن يعتقدون أن قدراً من الشجاعة والقدرة على تحدى السائد والمألوف والمتعارف عليه ، وبعضا من التخلى عن " الطهطاوية" اللولبية يمكنها أن تنقلنا نقلة نوعية نحو آفاق التقدم ، وبسرعة أكثر إسراعاً مما نتخيل.

فقط أحذر من أن البعض يتصور أن تقدمنا يحتاج فقط إلى استيراد بعض من تكنولوجيا الغرب .. وهذا وهم فالبدوى إذا ماأناخ راحلته وركب الكاديلاك يبقى كما كان ، وبكل مايغلف عقله من بدائية متخلفة واستناد إلى الخرافة وتقيد بالسائد.طالما بقى عقله معطلا عن الفعل الناقد والمنتقد للسائد ، وعاجزا عن فهم متطلبات خوض المعركتين الأساسيتين .. الاصلاح الدينى .. والتنوير العقلى .

إن تخلفنا هو فى واقع الأمر تخلف حضارى وليس معرفياً فهناك كثيرون من مثقفى بلادنا يدرسون الفيزياء أو علوم الفضاء وفق أحدث منجزاتها فاذا ماتركوا "المعمل العلمى" وعادوا إلى حياتهم اليومية تحدثوا عن السحر ومارسوا اليقين بالخرافة ، وبشروا بالتخلف الفكرى والعقلى ومثل هؤلاء ليسوا مؤهلين بأى حال من الأحوال لتحقيق عملية " خلق" علمى .. فهم فقط طلاب يدرسون أو يجترون المعرفة المصنوعة لدى الغير .. أنهم عاجزون حضاريا وعاجزون عقليا عن الابتكار والخلق ، لان الابتكار والخلق يحتاجان إلى عقل قادر على تحدى المألوف وعلى رفض السائد والمتوارث والتطلع نحو جديد مستقبلى.

نحن لانحتاج إلى مجرد استيراد تكنولوجيا .. وإنما نحتاج أساسا إلى تقليص دور الخرافة ، وإلى تقليل أو إلغاء هامش " المحرمات" التى يقف العقل خائفا أمام فحصها فحصا انتقاديا .

" كلما زاد عدد المحرمات زاد تخلف المجتمع "(٦)

وإذا كانت مجتمعاتنا تمتلك حساسية فائقة إزاء إعمال العقل (لاحظ ماحدث لبعض من حاولوا إعمال عقولهم: **طه حسين - على عبد الرازق - محمد أحمد خلف الله - نصر حامد أبو زيد - فرج فوده ..**) فان هذه الحساسية تتضاعف إذا مااتجه العقل الانتقادى نحو مجالات الدراسات الدينية أو السياسية . ومن هنا فاننا نتوارث - وبرضاء لاأدرى مصدره - محرمات تمنع أنفسنا بأنفسنا من الاقتراب منها . (ألسنا طهطاويون؟!).

فهل نتجاسر على كسر الحاجز الوهمى الذى يقيد عقولنا عن فحص ومناقشة وربما انتقاد العديد من الموضوعات التى إصطلحنا أو تواطأنا على أن اعمال العقل إزاءها ليس مقبولا ، ولامسموحاً به؟

فان فعلنا ذلك نكون قد اقتربنا كثيرا .. بل وكثيرا جداً من الطريق المؤدى لتقدم حقيقى ومندفع نحو الامام . ذلك أننى أعتقد أن مانعانى منه ليس تخلفا تكنولوجيا ، وإنما هو بالأساس نقص فى استخدام الأدوات العقلية وفى التعامل بها مع الكون .. والحياة . إنه تخلف حضارى كما قلت لن يشفينا منه استيراد كل أدوات التكنولوجيا واستخدامها .. فذلك لايفيد إلا إذا نجحنا أولا فى استخدام العقل استخداما يطلق سراحه ويحرره من كل قيد إلا العقل نفسه ، ويجتاز به حاجز الوهم بأن ثمة مجالات لامجال لإعمال العقل فيها .. فطالما حجب العقل عن الفعل الانتقادى بقينا على عجزنا وان امتلكنا - عبر الاستيراد - كل تكنولوجيا الأرض.

أن اطلاق سراح العقل وتفعيله سواء فى مجال التجديد الدينى (أى التجديد فى فهم المعتقد الدينى والتعامل معه فى إطار معاصر ومتلائم مع مانحن فيه زمانا ومكانا) أو فى مجال الاستنارة وغرس غابات التنوير العقلى .. وإطلاق سراح الاستنارة ، وإباحة النظر الانتقادى فى مختلف المجالات ، وإحترام الآخر .. والانحناء أمام حقه فى القول والفعل ، أن تفعيل العقل هو مايمكنه أن يسرع بنا وفى كل المجالات نحو آفاق غير محدودة.

ذلك أن أول طريق التقدم هو تخطى حاجز الخرافة والأسطورة والتغلب على مبطلات دور العقل .. والاندفاع بالعقل نحو آفاق رحبه لايقيده فيها سوى العقل نفسه.

فهل نستطيع؟

بل هل نتجاسر؟

قد تكون الاجابة بنعم أو .. لا .. لكن المؤكد عندى أنه بدون ذلك ، وبدونه كله غير منقوص لن نستطيع ولو بأى قدر أن نتلاءم مع القرن القادم ، وكأننا إستطعنا أن نتلاءم مع الحاضر أو حتى مع مامضى من سنوات.

لكن الاغتراب المقبل سيكون أشد قسوة ، وسوف يجعلنا أكثر تخلفا حتى عما نحن فيه من تخلف متخلف.

القرن القادم آت . لن نستطيع إيقاف مسيرته ، فقبل أن يدهمنا لنحاول أن نفعل شيئا يقترب بنا ولو قليلا مما يتحتم علينا أن نفعل.

فلنحاول.

الهوامش:

* قدمت هذه الورقة لندوة : تحديات ورهانات القرن الحادى والعشرين - تونس :٤-٥ نوفمبر ١٩٩٨.

١) مجلة الهلال - نوفمبر ١٩٦٧ - مقال : محمود الشرقاوى - محنة الفكر التقدمى فى مصر.

٢) راجع : رفاعة رافع الطهطاوى : تخليص الابريز فى تلخيص باريز وأيضا : مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية.

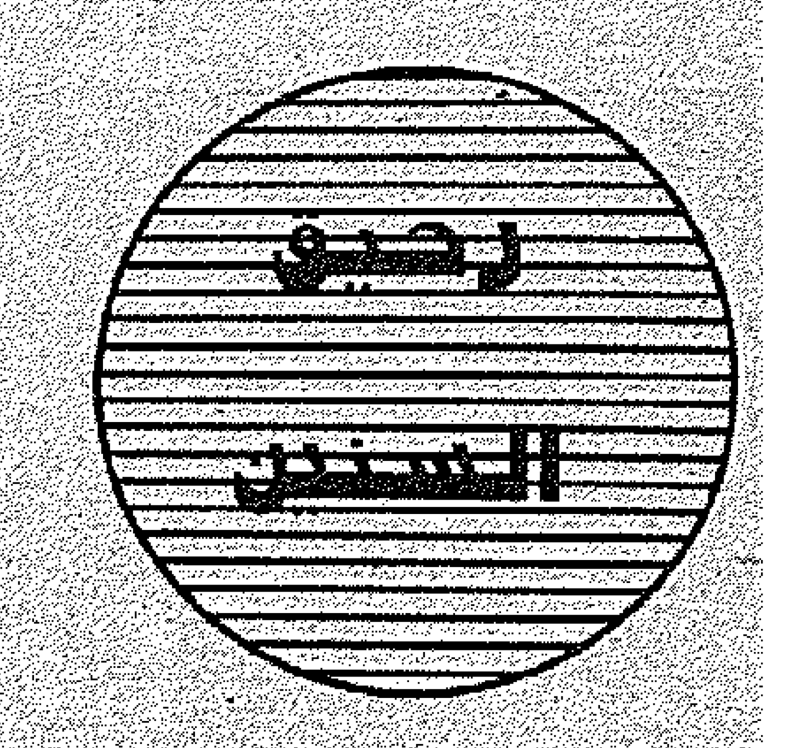
٣) مثل: رفاعة رافع الطهطاوى - أنوار توفيق الجليل فى سيرة بنى اسماعيل.

٤) رفاعة الطهطاوى : تخليص الابريز - طبعة ١٩٥٨ - القاهرة - ص ٩٧

٥) د. مراد وهبه - جرثومة التخلف . مكتبة الأسرة . القاهرة ١٩٩٨ - ص ١٩

٦) د. مراد وهبه - المرجع السابق - ص ١٥.

يعتذر د. رفعت السعيد عن عدم مواصلة كتابة أرشيف اليسار ، لفترة يستجمع فيها مزيدا من الأرشيف.



القرن العشرون


قذائف كيماوية .. بعد تعطيلها

نعم -ليس هناك ما يميز يوم نهاية أى عام أو عقد أو حتى قرن عن أي يوم آخر. ولكن هذه الأيام تمثل «مؤتمرات» أو «ندوات» يجتمع فيها المهتمون بشئون دولهم وعالمهم ليتحاوروا عن الماضى وليخططوا للمستقبل . ويزيد من سعة وأهمية دوائر هذه الحوارات اليوم، أننا لسنا فقط فى نهاية قرن ، بل نحن فى نهاية الالفية الثانية الميلادية.

وفى تقييمنا للقرن العشرين ، فانه يكون من الأفضل أن نقيمه من وجهين:

أولا- أثره على الانسانية بشكل عام.

ثانيا- أثره على العالم النامى الذى نعيشه وعلينا هنا فى مصر.

وسنكتشف بعد تفكير بسيط أن أهم جزء فى هذا القرن هو نصفه الثانى الذى ما زلنا نعيش آثاره . وهو الذى سيحدد مسارنا فى العقود القريبة المقبلة.

الآثار العامة على الإنسانية

فى هذا المقال سنناقش أثر القرن العشرين على الانسانية ،وفى مقال مقبل سنناقش أثره علينا.

قبل استحداث تكنولوجيا الزراعة منذ حوالى عشرة آلاف عام ،كان تعداد الجنس البشرىHomo Sapiens على الكرة الأرضية لا يزيد عن عشرة ملايين فرد رغم ظهور هذا الجنس قبل ذلك بما يقرب من مليون سنة. كان هذا العدد هو كل ما تستطيع أن توفره الموارد الطبيعية من الغذاء الذى يقيم أود الجنس. فى نهاية القرن العشرين أصبح عدد سكان الأرض يقرب من ستة بلايين فرد. يعنى هذا ببساطة أن العلم وتكنولوجيا الزراعة مسئولان عن إعاشة ما يزيد عن٩٩٪ من البشر. وأغلب وأهم جوانب النمو فى علوم التكنولوجيا الخاصة بالزراعة تم فى القرن العشرين فيما يطلق عليه اسم «**الثورة الخضراء**».

صحب هذه « **الثورة الخضراء**» تنظيم الصرف الصحى وتوفير المياه النقية وقبول الأسس العلمية للتشخيص والعلاج مما أدى إلى تحسين ظروف المعيشة فى العالم أجمع خصوصا فى عالم الشمال . **لقد اختفى تماما الجدرى من الكوكب، وقل جدا عدد المصابين بشلل الاطفال والسعال الديكى والحمى القرمزية وروماتيزم القلب والحصبة والزهرى والتيفويد والسل.** وقد صاحب هذا بكل أسف ازدياد فى نسبة التدخين-**والتدخين مسئول اليوم عن ثلاث ملايين وفاة كل سنة . وتقدر منظمة الصحة العالمية أن الرقم سيرتفع إلى عشرة ملايين فى عام ٢٠٢٠.** ولعله من المثير للتفكير أن أكبر ممولى الحملة ضد **كلينتون** كان شركات الدخان وأن المدعى المستقل **ستار** كان يعمل كمحام لهذه الشركات ، وقد حاول كلينتون أن يحد من نشاط هذه الشركات وأن يستصدر تشريعات تعويض ضحاياها.

ولكن بشكل عام، فان التقدم يفوق النكسات. كان متوسط الأجل المتوقع **Life Expectancy** فى الولايات المتحدة وأوروبا فى عام ١٩٠١ حوالى ٤٥ عاما وأصبح الآن حوالى ثمانين عاما. ومع ذلك فلابد لنا أن نتذكر **أن ٤٠,٠٠٠ طفل يموتون كل يوم- نعم كل يوم- بلا داعى وأنه يعيش على الكوكب بليون إنسان لا يجدون كفايتهم من الغذاء.**

ولقد تقدمت تكنولوجيات العلاج تقدما رائعا. فيعيش بيننا اليوم مئات الالوف بكلى منقولة لهم من متطوعين وموتى ، ويعيش ألوف بأكباد منقولة من موتى ، ويعيش مئات بقلوب منقولة من موتى .. **أما عندنا فى مصر فلقد شل المتمسحون بالدين هذه التكنولوجيات فكادت أن تتوقف نقل القرنية، أبسط أنواع نقل الأعضاء، وأنجحها والتى تبلغ نسبة النجاح فيها ٩٥٪ والتى تحول الأعمى إلى مبصر .وعسى ألا ينجح هؤلاء فى إيقاف أهم عمليات نقل الأعضاء الأخرى : نقل الدم.**

ولقد انتشرت خلال القرن وسائل نقل المعلومات والثقافات من الراديو والجراموفون إلى التلفزيون والفيديو والانترنت والاسطوانات المضغوطة **compact discs**. ورغم هذه الزيادة فى هذه الوسائل فلا زال للكتاب قيمته فى الغرب وإن كان النشر يواجه المشاكل فى عالم الجنوب.

ولقد حققت كافة العلوم تقدما مذهلا خلال القرن العشرين . فلقد وضعت أسس علم الفيزياء الحديث فى بداية القرن بنظرية النسبية (الخاصة والعامة) وميكانيكا الكم . وتحقق فى هذا القرن معرفة مكونات الذرة من بروتونات ونيوترونات فى النواة ، تدور حولها الكترونيات . ثم تم بعد ذلك اكتشاف الكواركات وغيرها من الجسيمات الصغيرة قصيرة العمر . وتمكن الانسان من توليد الطاقة الانشطاريةFission والطاقة

د. سمير حنا صادق

الاندماجية Fusion . ولقد أدت دراسات التحليل الاشعاعي **Radio active de-cay** إلى تقدير عمر الأرض (**حوالى ٤ر٦ بليون سنة**) وعمر الصخور وعمر الحياة على الكوكب (**٤ بليون سنة**).

ولعل أعظم وأهم اكتشافات القرن العشرين هو اكتشاف طبيعة ووظيفة **ال. د. ن** D.N.A (Desoxy ribo Nucleic Acid وهو الشريط الوراثي المسئول عن نقل الخواص الوراثية لكافة الأحياء. ولقد تمكن العلماء من فك طلاسم الشفرة الوراثية لهذا الشريط وأمكن استغلاله في الصناعة (صناعة الانسولين البشري- صناعة هرمون النمو) واقترب العلماء من رسم خريطة كاملة للشريط الوراثي للإنسان. **ولعل أهم نتائج اكتشاف الشريط الوراثي هو تأكيد وحدة الحياة** فالشريط الوراثي للانسان يمكن للشجرة أن تقرأه وهو أيضا يتفق تماما في ٩٨٪ منه مع الشريط الوراثي لبعض الثدييات الرئيسية**Primates**.

ومن أهم اكتشافات القرن أيضا رسم خريطة شبه كاملة لمخ الانسان والوظائف التي يقوم بها . فاذا كان مقر «الذات» هو المخ ، فانه قد تحقق بذلك ما يجعل الانسان قريبا من أن «يعرف نفسه» ، وعلاوة على القيمة النظرية لهذه الاكتشافات التي أدخلت علم النفس**Psychology** في مجالات علم وظائف الاعضاء **Physiology**، فان تطبيقات هذه الاكتشافات في مجال الطب النفسي **Psychiatry** قد انتقلت به إلى مجالات التشخيص والعلاج العلمي والكيميائي أحيانا للعديد من الأمراض.

ولقد تمكن العلم من اتخاذ بعض خطوات في اتجاه مواجهة بعض أخطار البيئة ولعل أخطرها هو ظاهرة الصوب **Green house effect**والتي ستؤدي إذا لم تتوقف إلى ارتفاع درجة حرارة الكوكب مما سيتسبب في ارتفاع سطح الماء في البحار والمحيطات وغرق جزر ضخمة ومدن ساحلية هامة وانتشار الأمراض والكوارث الجوية.

أما الكارثة الأخرى التي تهدد الكوكب والتي بدأت تظهر نتائجها بالفعل فهي اتساع ثقب الأوزون الذي سيؤدي إلى ارتفاع عدد المصابين بسرطان الجلد وكاتاراكت العين وإلى قتل أحد أهم حلقات الدورة الغذائية وهو العوالق وحيدة الخلية Planktons التي توجد منها تريليونات في الأماكن السطحية من مياه البحار والمحيطات والتي تمتص ثاني



آثار العقوبات على مستويات المعيشة وتدهور الاوضاع الاقتصادية

أكسيد الكربون وتحوله باستعمال طاقة الشمس إلى مواد غذائية تتغذى عليها الحيوانات البحرية الصغيرة.

ولكن هذا التقدم العلمي والتكنولوجي قد صحبه انفجار في وسائل القتل وصلت بها إلى مستويات لم يكن أحد يتصورها. وكانت القيادة في تقدمها في يد المؤسسة الصناعية العسكرية في الولايات المتحدة. ففي عام ١٩٠١ لم تكن هناك لا طائرات ولا صواريخ وكانت أقوى المدافع ترسل قذائفها لعدة أميال تقتل بها عددا محدودا من الناس.**وفي عام ١٩٧٠ أصبح في العالم ما ينيف على ٧٠ر٠٠٠ سلاح ذري يكفي كل منها لابادة مدينة كاملة** . وقد وضع جانب كبير منها بالفعل على صواريخ في غواصات وفي مخابئ تحت سطح الأرض وأصبحت قادرة على الوصول إلى أي مكان على سطح الكرة الأرضية . وهذا علاوة على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

صحيح أن الأسلحة الذرية لم تستعمل إلا في **هيروشيما ونجاساكي** ولكن التهديد بها موجود ولعلنا نذكر الدور الذي لعبه تهديد **ريجان** بحرب الكواكب في مسار الأمور في العالم.

ورغم عدم استعمال الاسلحة الذرية فان **الاسلحة الكيمائية قد استعملت بالفعل وكان أهم مستعمليها هو الجيش الأمريكي في الهند الصينية** . ولقد أذاعت **السي . أن . أن ومجلة تايم** منذ شهور تقريرا عن استعمال الغازات السامة في لاوس وكمبوديا خصوصا ضد الجنود الأمريكيين الذين هجروا وحداتهم إلى صفوف الأهالي باعتبارهم عناصر خطرة جدا. ولكن المؤسسة العسكرية الأمريكية أرغمت السي. أن . أن . على سحب التقرير بعد ذلك بزعم عدم التأكد من صحته.

ولقد انتشر بفضل تدخلات عناصر المخابرات الأجنبية لقتل العنصري الإثني والديني (أفغانستان- لبنان- رواندا- يوغوسلافيا- السودان.. إلخ) لدرجة غير مسبوقة حتى في عصور الظلمات.

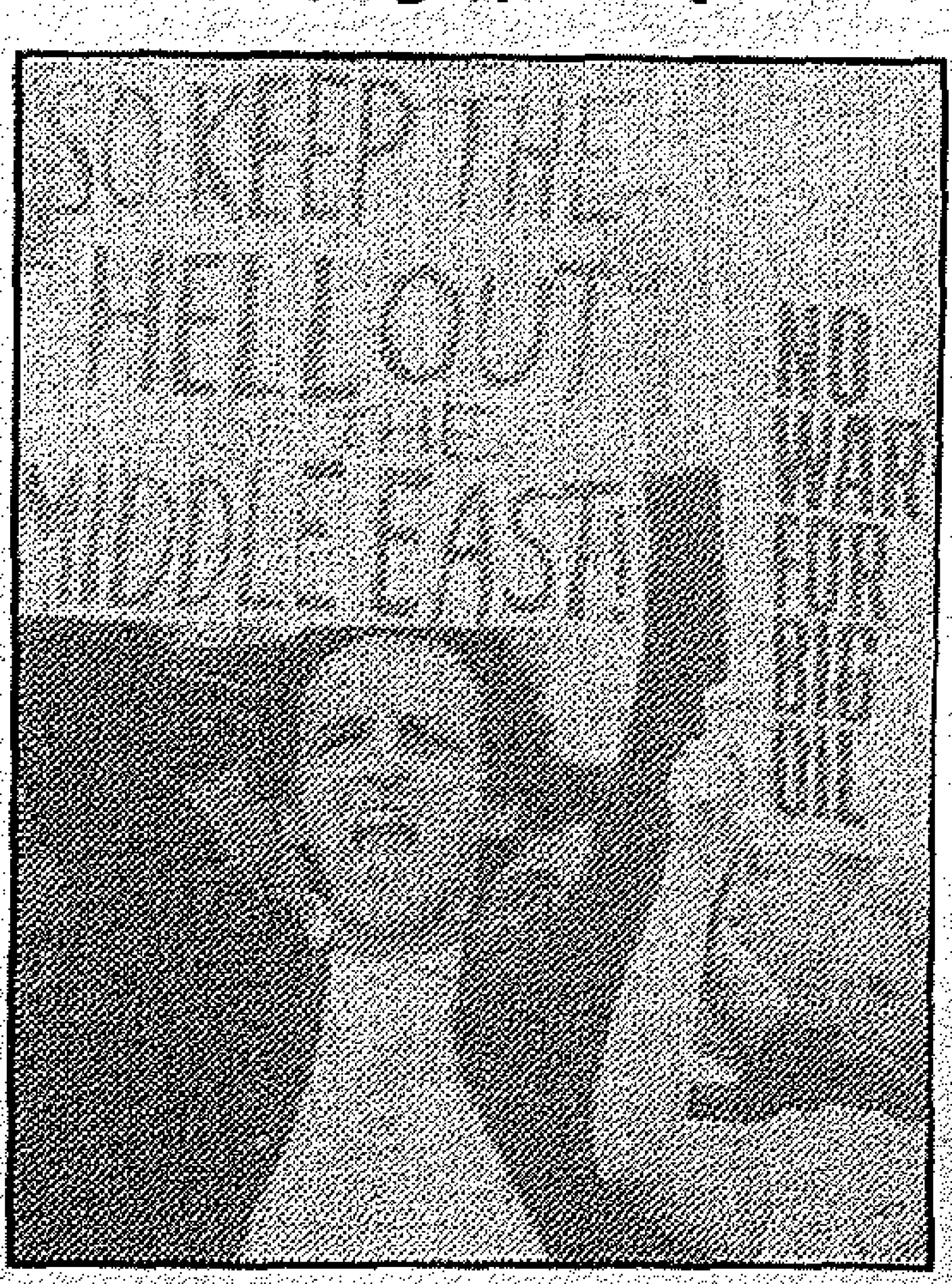
وأصبح للقتل الاستراتيجي بالصواريخ ميزة هامة ،هي بعد القاتل عن المقتول . ولقد تسبب طيار واحد في قتل وتشويه مئات الألوف في هيروشيما دون أن يرى أحدا منهم وأدى هذا إلى حرمان المشاعر الانسانية من الظهور لايقاف هذه العمليات الاجرامية. **ويكفي أن نتذكر ما حدث في العراق (قتل ربع مليون) وفي قانا. ولقد قتل خلال القرن العشرين حوالي ١٥٠ مليون شخص.**

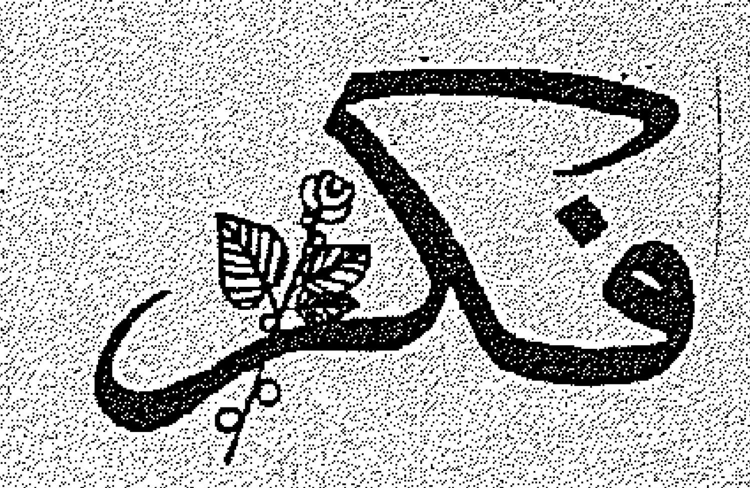
لم يبق لنا إلا أن نتذكر أن ميزانيات الحرب في نهاية القرن تبلغ ما يقرب من **تريليون دولار في السنة** .والتريليون = ألف بليون، والبليون= ألف مليون ،والمليون = ألف ألف.

تصور أيها القارئ العزيز ما كان ما يمكن أن تسعد به البشرية لو صرف على رفاهيتها جزء صغير من هذه البلايين.

ويتحدثون عن نهاية التاريخ!!.

مظاهرات ضد الحرب في الشرق الأوسط





.. نحن نضحى من أجل من لا يريد. ونتكلم مع من لا يسمع . ونختلف مع من لا يقبل سوى الطاعة المطلقة. وتبدو الصورة مأساوية حقاً . لو أن الناس تحس بعذاباتنا لهان الأمر. لهانت كل العذابات . لكن الناس بعيدون عنا . وكلماتنا ماذا تجدى ؟ هل تقنع أحدا ؟ أم هى لِلتاريخ فقط كى يقول مؤرخ مغرور بعد سنوات.. كانوا يقولون الصدق.

رفعت السعيد
«السكن فى الأدوار العليا»

رفعت السعيد
والبحث عن حورس ماركسى

تأتى كتابات **رفعت السعيد** الأخيرة فى إطار اجتهادات المفكرين الماركسيين والاشتراكيين على مستوى العالم عامة والعربى خاصة لمحاولة تجديد وتطوير الفكر الماركسى بشكل يتفاعل ويؤثر فى الواقع الاجتماعى المعاصر، فى ضوء المستجدات العالمية الراهنة خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والمنظومة الاشتراكية السابقة وما ترتب على ذلك من ازدياد الرأسمالية العالمية توحشا وهمجية.

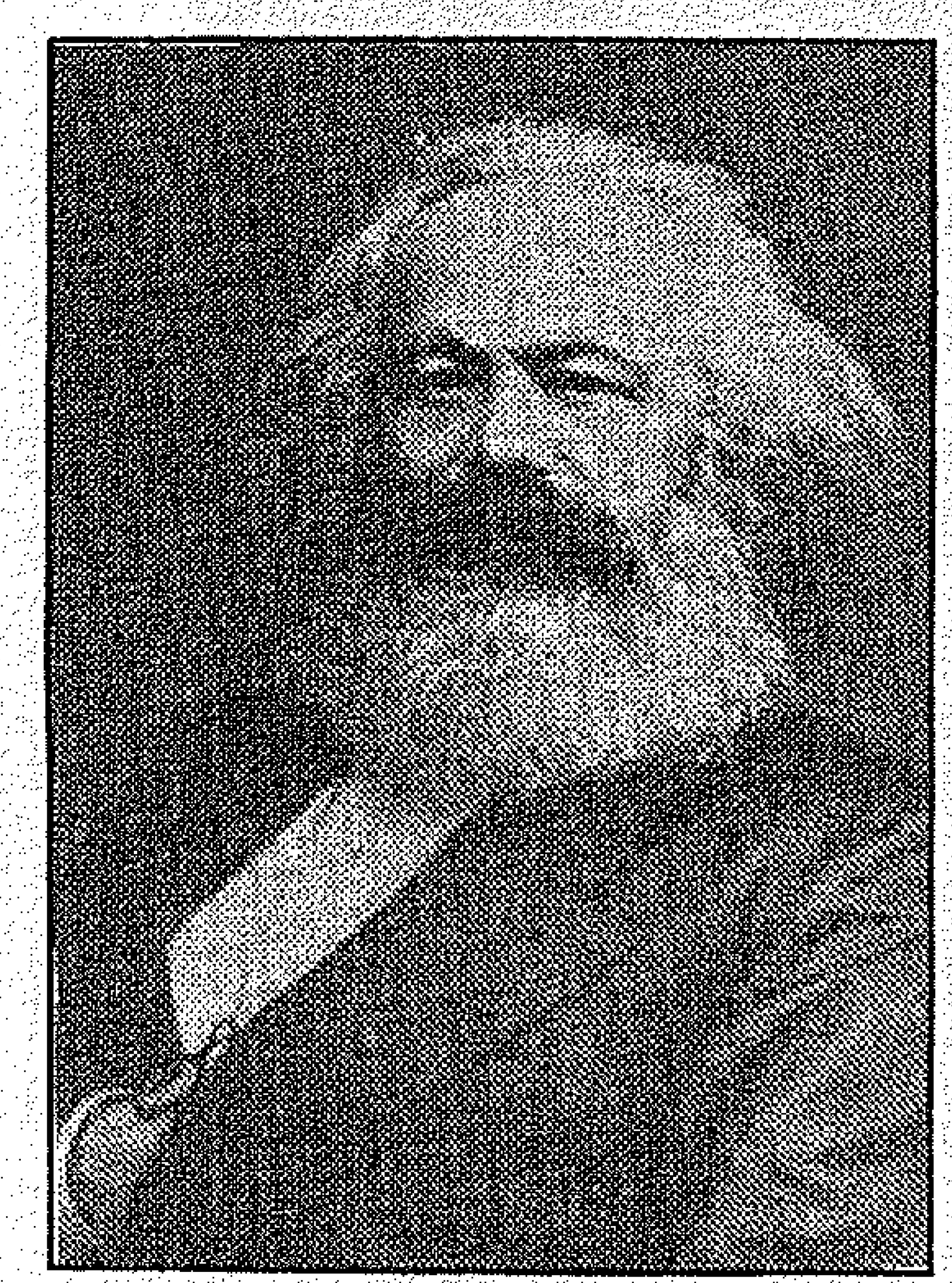
والحقيقة **أن رفعت السعيد** يطرح فى هذه المؤلفات اشكالية بالغة الخطورة والأهمية تتمثل فى محاولة التوصل إلى ماركسية مصرية معاصرة تتفاعل بنجاح مع واقعها الاجتماعى بمكوناته البنيوية الخاصة فتصبح بذلك قادرة على اقناع الجماهير وجذبهم إليها . تلك الاشكالية تشتمل بدورها فى اعتقادى على عدد من المحاور الرئيسية وهى.

أ- النص الماركسى .. الثابت والمتحول.
ب- نقد التجربة السوفيتية والستالينية.
جـ- استعراض نقدى للتجربة الماركسية المصرية.
د- طرح قضايا ملحة على الفكر الماركسى المصرى المعاصر.

وسوف نتناول المحاور السابقة بالتفصيل فيما يلى.

أولا: النص الماركسى .. الثابت والمتحول

يعود بنا د. **رفعت السعيد** إلى البدايات فيتسائل «ماهى الماركسية؟ هل هى كتابات **ماركس** كل كتاباته هو **والمجلز ، ولينين وستالين وماوتسى تونج وهوشى منه وتولياتى**


كارل ماركس

وتوريز . وكاسترو الخ أم بعض منها ؟ وأى بعض؟ كتابات عن الماركسية ص ١٠٥) ويجيبنا رفعت أن «الماركسية ليست أكثر من كونها نظرية . أو ايديولوجية .. أو بالدقة رؤية للعالم ومنهج للتفكير يعالج كيفية تغيير هذا العالم (كتابات عن الماركسية ص ١٠٥) وأن كتابات الماركسيين العظام السابق ذكرهم يجب أن ننظر إليها بهدف الاهتداء والاسترشاد وليس الاقتداء. لماذا؟ لأن هذه الكتابات ترتبط فى واقع الأمر بشخوصها وزمانها ومكانها ولا يمكن أن نعتبرها كتابات مقدسة أو وصفة سحرية تصلح لكل زمان ومكان.

يذكرنا ذلك بخطاب **ماركس إلى مخايلوفسكى** نوفمبر ١٨٧٧ حيث ينتقد ويرفض فيه صراحة هؤلاء الذين يريدون تحويل مخططه التاريخى .. إلى نظرية فى فلسفة التاريخ عن المسار العام المقدر على كل شعب أن يقطعه مهما تكن الظروف التى يجد نفسه فيها فهناك خطوط متعددة للتطور ، فكل التنبوءات مشروطة بتعدد الملابسات وما من نزعة قدرية ، فما يحدث فى المستقبل هو نتيجة لما يفعله الناس فى صراعهم الاجتماعى(١).

أما «**إنجلز**» فلم يكن أبداً يخضع للقواعد الجامدة ، ولم ينظر أبداً إلى القواعد العلمية يوماً على أنها قواعد مطلقة، بل عمل بلا كلل لتطوير نظرية الثورة .وكان يؤمن بأن التجارب الجديدة واحداثها لتغير فى الحياة الاجتماعية يتطلب الدراسة المستقصية .. وقد وجه النقد القارس لمن يجعلون من نظريته ونظرية ماركس عقيدة جامدة، ويحولونها إلى مجموعة من القواعد التى لا تقبل التغيير ، ولمن يتجاهلون الجديد فى العالم، الظروف التى تطرأ ،والمطالب الاجتماعية التى تجّد. ولم تكن تنقصه أبدا الشجاعة اللازمة لمراجعة أفكاره فى ضوء الحقائق الجديدة والظروف المتغيرة، أو عندما يطرح الواقع قضايا لم تكن متوقعة»(٢).

وربما استنتاجا مما سبق، استجمع **رفعت السعيد** كل ما يملك من قدرة على التحدى ليجيب عن تساؤله «**ماركسية ماركس**» ماذا تعنى؟ هل هناك ماركسية مغايرة ، يجيب عن ذلك التساؤل بنعم . بل ويكاد يقول انه«**بدون الاقرار بوجود ماركسيات عدة لا أمل «كتابات عن الماركسية ص٥)**.

ولا يعنى ذلك أن نتسارع فى تهم من أجل مغايرة مفتعلة أو منفعلة .بل تعنى أن كل مجتمع

أيمن فايد

له آلياته الخاصة ، وله مكونه الوجداني والثقافي والفكري والاجتماعي والسياسي والاقتصادي مغاير لغيره. فما من مجتمعين يتطابقان معا في التفاصيل (كتابات عن الماركسية ص٥) .فحتى ثمرة العنب يختلف مذاقها من تربة لأخرى ومن بلد لآخر ، فما بالنا برؤية للعالم وللمجتمع تستهدف تغييره واقعيا إلى الأفضل؟!.

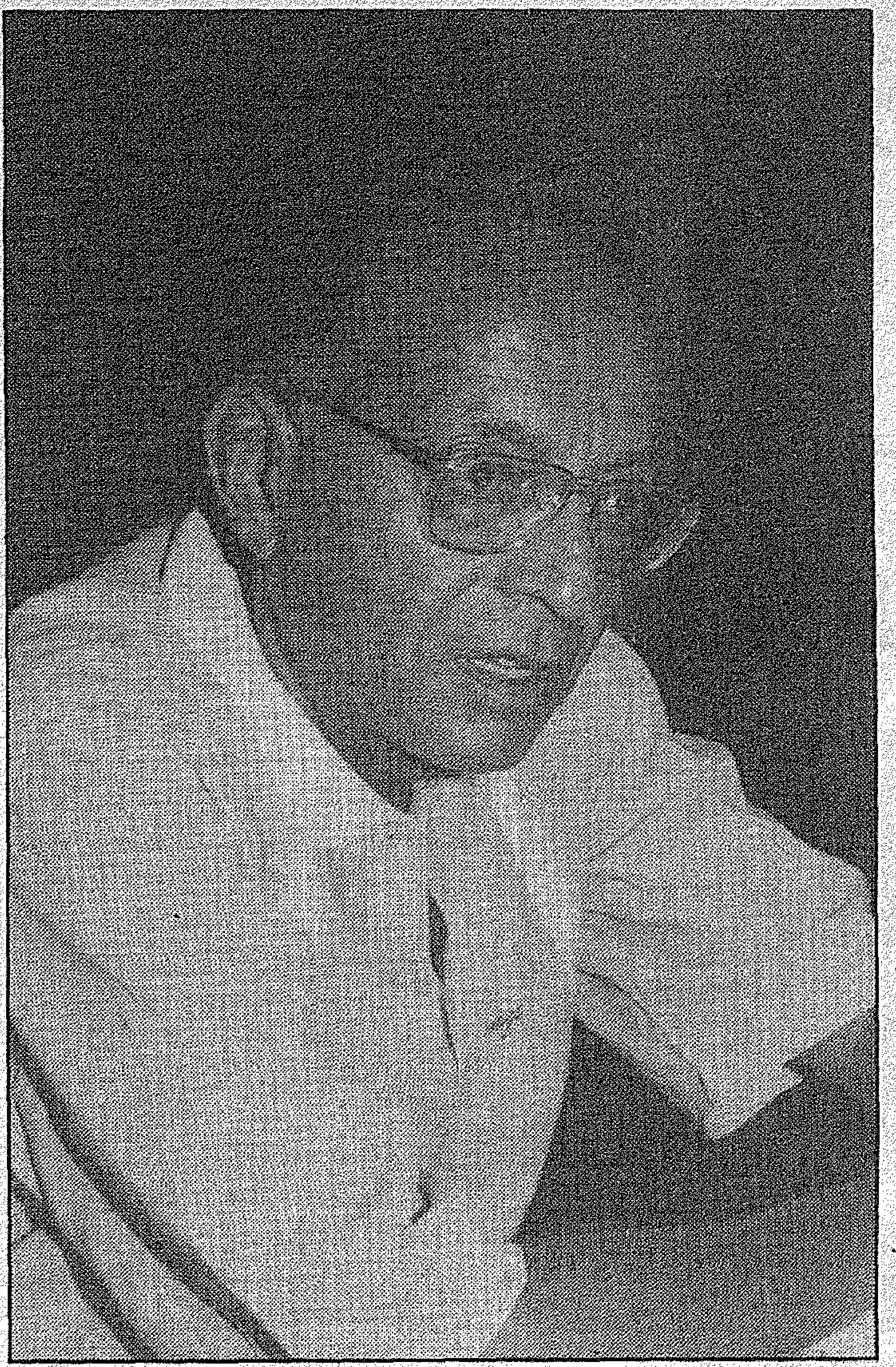
والحقيقة أن الماركسية لها فحوى ناقد للرأسمالية -وإن تعددت أشكالها وتباينت- وكذلك لها مفهوماتها وقوانينها العامة التي تشكل جوهرها الثابت مثل **الديالتيك والصراع الطبقي والاغتراب الرأسمالي وضرورة (ولا أقول حتمية) الوصول إلى الاشتراكية** .. إلخ ، تلك المفاهيم والقوانين «إذا وضعت موضع التطبيق، أو اختبرت في واقع الحياة أثبتت صحتها وقدرتها على التطور الخلاق ،وهي لم تزل كذلك ، وهي لم تزل المخرج من حالة التردي الحالية (ماركسية المستقبل ص٩) **بشرط أن يتخذ التطبيق طابعا انتقاديا وليس انتقائيا** . فانك إذ تحاول وضع القانون العام الماركسي على محك الواقع فانك لا تستخدمه مستسلما لصحته المطلقة ،حتى ولو لم يتفاعل بالقدر الكافي مع الواقع الواقعي. وإنما أنت في كل مرة تدخله في تجربة ، فان تواكب مع الواقع كان بها ، وإلا لجأنا كما يلجأ الفقهاء المسلمون إلى«التأويل» أي محاولة صقل القانون العام، وإعادة صقله ، وربما إعادة تشكيله ليتلاءم مع الواقع الجديد (كتابات عن الماركسية ص٩) . ونلاحظ هنا أن رفعت يقول إعادة صقله أو إعادة تشكيله ولم يقل الغاءه . والفارق شديد الاتساع بين التعبيرين.

الثابت إذن في الماركسية هو جوهرها النظري ومفهوماتها وقوانينها العامة التي ستبقى طوق النجاة في دوامة التغيرات الطوفانية الراهنة، أما المتحول فيها فهو ما تفرض الممارسة الواقعية علينا ضرورة تحويله وتطويره وبلورته بما يتفق مع خصوصية البنية الاجتماعية للمجتمع الذي نحاول التطبيق فيه من ناحية وعلى ضوء النظرية الماركسية من ناحية أخرى في وحدة جدلية لا تنفصم عراها . ولمزيد من الايضاح أمثل ما سبق في شكل المعادلتين التاليتين: -

أ- التراث النظري الماركسي + الممارسات التاريخية السابقة والحالية ـــــ الثابت في الماركسية.

ب- الثابت في الماركسية + ممارسة واقعية في بنية اجتماعية محددة ـــــ المتحول في الماركسية.

أما البعض الذي ينظر إلى النص الماركسي باعتباره «مقدسا» لا يمكن المساس به ولا يتقبل تمييزاً فيه بين ما هو ثابت وما هو متحول ، فلا أبلغ من كلمات **رفعت السعيد** عن مقدسي النص الماركسي حيث يقول عن هؤلاء إنهم : «بذلك لا يجافون العقل والعلم والزمان والمكان والواقع فحسب ..وإنما يجافون كذلك الماركسية أيضا (كتابات عن الماركسية ص١٥٩).



رفعت السعيد

ثانيا: نقد التجربة السوفيتية والستالينية

نعم .. انهار الاتحاد السوفيتي انهياراً مدوياً ، ولكن .. هل طبقت حقا النظرية الماركسية فعليا وواقعيا هناك ؟ يقارن لنا **رفعت السعيد** بين أهم ما نادت به النظرية الماركسية وبين ما تم تطبيقه في الاتحاد السوفيتي المنهار فنجد العديد من الاختلافات بل والتناقضات الجوهرية والأساسية بين النظرية والتطبيق السوفيتي. فبينما تؤكد النظرية على ضرورة زوال الدولة نجدها لدى السوفييت تتعزز وتزداد استبداداً، وبينما كانت السلطة في النظرية لمندوبين منتخبين من وعن الجماهير يحق للشعب إلغاء تفويضهم كانت السلطة السوفيتية متمركزة في حزب سياسي تعالى على الجماهير وانفصل عنها، وعاشت كوادره كأباطرة على الرغم من النص الماركسي الذي يؤكد على ضرورة ألا يحصل هؤلاء على أجر يزيد عن أجر العامل العادي ،وهناك فضلا عن ما سبق الكثير الكثير من التناقضات والاختلافات بين النظرية الماركسية وما كان من تطبيق سوفيتي.

وعلى الرغم من كل تلك التناقضات إلا أن الدارس الموضوعي لدولة أكتوبر ١٩١٧ لا

يمكنه التغاضي عن ما امتلكته من ايجابيات لا تحصى. وما حققته من انجازات رائعة على الصعيد البنائي والعسكري والعلمي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلاقات الدولية (كتابات عن الماركسية ص٦:١٠).

وإذا كانت الانتقادات المؤدلجة تنهال الآن بغزارة على التجربة السوفيتية عموماً بهدف الغائها من ذاكرة البشرية تماماً، فإن هذه الانتقادات تزداد شراسة تجاه الفترة الستالينية تحديداً.

والحال أن أحداً لا يمكنه تبرير ما حدث إبان العهد الستاليني من تجاوزات وأحداث مهما كانت الانجازات التى تحققت أثناء هذه الفترة التاريخية من الاتحاد السوفيتي السابق. «ولكننا يجب أن نعترف بأن سياسة العنف الستاليني وتجاهل المعارضة وسحق الاحتجاجات الفلاحية، والعصف بما يمكن تسميته الظروف الموضوعية، والاطاحة برأس كل معارض أو متشكك.. قد تواكبت مع تقدم اقتصادي مذهل.

ونتأمل .. ففي عام ١٩٢٦ وصل الانتاج الصناعي السوفيتي بالكاد إلى ما كان عليه عام ١٩١٣ في الزمن القيصري . ولعل هذا يوضح بذاته مدى التدني في حجم ونوعية هذا الانتاج. وفي عام ١٩٣٩ تضاعف هذا الانتاج تسعة أضعاف أي ٩٠٠٪ ، بينما كانت الرأسماليات الغربية تحقق نمواً أقل بكثير في هذه السنوات التسع.

فرنسا ٢ر٩٣٪ انجلترا ٣ر١١٣٪ أمريكا ١٢٠٪ (كتابات عن الماركسية ص١٧٧).

كما أننا يجب أن نعترف أيضا كما يقول **روجيه جارودي** بأن أرشيف القمع (الستاليني) الذي فتح للمرة الأولى ليتم تحليله في مجلة «تاريخ» Historie في سبتمبر سنة ١٩٩٣ على يد **نيكولاورث** أن الارقام التي أعلن عنها في ذلك الوقت قد تم تضخيمها بشكل لافت للنظر (٣).

ولكن في نهاية الأمر يتفق الكثير من المفكرين الماركسيين المعاصرين سواء على المستوى العالمي أو العربي مع **رفعت السعيد** في اعتبار أن «الستالينية» لم تكن بحال تطبيقا للماركسية بل تحديا لها وتعديا عليها (كتابات عن الماركسية ص١٤٥) وعلى هؤلاء الذين يحاولون أن يحلموا بالكابوس الستاليني أن يراجعوا علاقة الماركسية بالستالينية ، وأن يقدموا لنا تصوراً عن تقدم ما، أي تقدم ، بأي قدر يمكنه أن يتناقض مع الحرية والديمقراطية ،ومع اطلاق العنان لارادة الجماهير الحرة.. المتحررة من الخوف .. والقادرة قانونيا وفعليا على رفض ما هو خاطئ ،وعلى الاطاحة بالحاكم إن أخطأ أو انحرف أو استبد (كتابات عن الماركسية ص١٨٨).

ثالثا : استعراض نقدي للتجربة الماركسية المصرية

يستعرض رفعت السعيد تراث الاشتراكيين والماركسيين المصريين فيضع يده على سمتين مميزتين لهم يختصون بهما دون من هم محيطون بهم من رفاق عرب وأفارقة وهما..

السمة الأولى: أنهم كما فعل اجدادهم يستقبلون الوافد أناسا كانوا أم فكرا ، يتفحصونه ، يتمثلونه (عملية التمثيل الغذائي هي هضم الشئ وامتصاصه) يتناقضون معه، ويتخللونه في آن واحد. إنه ما يمكن تسميته فلسفيا «بالتناقض المتداخل» أو حتى« التداخل المتناقض» (لاحظ أنهم فعلوها دوما سواء مع الماركسية كنظرية ،أو مع التطبيق ،أو حتى مع القوى السياسية الحليفة أو العدوة ،مع الوفد حيث انبتوا داخل جدرانه الطليعة الوفدية يسارية الاتجاه، وعبد الناصر حيث صارعوه ، وصرعهم أحيانا، لكنهم تسللوا إلى خلايا الجسد والفكر الناصري رغم أنفه، وربما دون أن يشعر (كتابات الماركسية ص٣٤).

٢- السمة الثانية: هي اتخاذ المظلة الجماهيرية الأكثر اتساعا سبيلا للتلاحم مع الجماهير . فدائما كان الشيوعيون المصريون أو التيار الأكثر حركية فيهم، يقيمون أبنية ديمقراطية واسعة لا تتبدى عليها سمات الماركسية ، ليتحركوا من خلالها ، ويحركوا جماهير أوسع بكثير من طاقتهم كحزب شيوعي .هكذا عندما أسسوا اتحاد نقابات العمال عام ١٩٢٢ ليصبح قوة جماهيرية مؤثرة وقادرة على قيادة اضرابات شامخة هزت أركان النظام .. وهكذا فعلوا عام ١٩٤٦ عندما أسسوا «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال» التي هزت مصر شعبا وحكما ووجدانا ، ونجحت عبر مظاهرات كاسحة في أن تطرد قوات الاحتلال البريطاني خارج المدن المصرية .. وهكذا فعلوا عندما أسسوا عام ١٩٥٠ حركة أنصار السلام ،وعام ١٩٥١ كتائب الأنصار في بناء تنظيم الضباط الاحرار .(كتابات عن الماركسية ص٣٤، ص٣٥).

ثم ينتقل بنا رفعت السعيد ليفند اتهاماً طالما وجه للماركسيين المصريين وهو ارتباطهم الوثيق، تبعيتهم للاتحاد السوفيتي السابق. فيقول «نحن لم نأت إلى الماركسية كرد فعل لأحد، بل لقد سبقنا الاتحاد السوفيتي بكثير **(وزع أول منشور شيوعي في مصر في مارس ١٨٩٤)** .وفي مصر كان أول استخدام للاشتقاق اللغوي العربي «اشتراكي» «اشتراكية» أما كلمة «شيوعية» فقد اشتقت أيضا لغويا في مصر ،وان سبقتها كلمة «إباحية» ليس بالمعنى الدارج ، وانما من لفظ «اباحة» أي اباحة تملك وسائل الانتاج . ثم استقر استخدام كلمة (شيوعي» من (اشاعة الملكية) في مصر. ومنها إلى البلدان العربية الأخرى.

وفي مصر صدر أول برنامج «اشتراكي» وتأسس أول حزب اشتراكي وأول حزب شيوعي في كل افريقيا وكل البلدان العربية (كتابات عن الماركسية ص١٢٤).

«نحن اذن لم نأت إلى الساحة مقلدين لأحد. وبذلك فان مصيرنا ليس معلقا بمصير أحد. كذلك فقد اعتدنا على اتخاذ مواقف مستقلة أغضبت «الاخوة الكبار» (السوفييت) وظلت تخلق ظلالا من عدم الألفة بينهم وبيننا.

(**في عام ١٩٢٨ اختلفنا مع مقولة ستالين حول اتجاه الضربة الرئيسية ضد حزب البرجوازية الوفد .وفي ١٩٥٢ اختلفت حدتو مع كل شيوعيي العالم فأيدت ثورة يوليو بينما اعتبروها جميعا انقلابا امريكيا وفي عام ١٩٥٤ تبدلت المواقف : نحن عارضنا ديكتاتورية عبد الناصر ، وهم أيدوه ناسين أو متناسين مسلكه الديكتاتوري ورفاقهم الذين كانوا يطحنون في سجونه).**

وقد أعطانا هذا التراث قدرا (وان ليس بالكبير) من الاستقلالية إزاء الاخ الأكبر (الحزب السوفيتي).. وهو الأمر الذي جعل علاقتنا به متأرجحة دوماً .. وليست بذات الاستقرار الذي كانت عليه مع أحزاب أخرى مجاورة (كتابات عن الماركسية ص١٢٤، ١٢٥).

ولكن كل هذا التراث المشرف لم يحل دون وقوع الماركسيين المصريين في العديد من الأخطاء (وهل من تجربة نضالية على مدى التاريخ بلا أخطاء) لعل أخطرها **تقديس الكثيرين منهم للنص الماركسي بل واستخدامهم لهذا النص كسوط يلهبون به ظهور رفاقهم ممن تجرأوا يوما على مخالفتهم في الرأي** في حماس جعلهم في انقيادهم المتطرف اليه يتناسون أبسط قواعد الحوار مما أدى إلى تشرذم صفوفهم في وقت كانوا فيه في أمس الحاجة إلى الوحدة والتماسك ، وعندما تحققت هذه الوحدة يوما عام ١٩٥٧ لم يكتب لها الاستمرار لفترة طويلة حيث تم حل الحزب الشيوعي المصري عام ١٩٦٥ ، بقرار لا يزال موضع جدل واسع لم يحسم بعد.

رابعا: طرح قضايا ملحة على الفكر الماركسي المصري المعاصر

يطرح رفعت السعيد في مؤلفاته الأخيرة العديد من القضايا الهامة والملحة على الفكر الماركسي المصري قد يمكن ايجازها فيما يلي.

قضية الديمقراطية

حيث يقول إن «استعادة الماركسية لدورها مرتهن ارتهاناً متعلقا بامكان تزاوجها مع الديمقراطية ودون مثل مثل هذه المزاوجة لا أمل ولا خلاص (اليسار. الديمقراطية. والتأسلم ص١٣٧).

٢- قضية الاهتمام بالطبقة الوسطى

ففي مجتمعنا الراهن حيث الرأسمالية الطفيلية تفرز وحشيتها والاحباط .. لكنها بلا مخرج .. بل وبلا حزب سياسي يهتم بها ، وبمشاكلها ويدافع عنها . فهل من المفيد أن نمد يدنا إليها .. يد واحدة فقط بينما اليد الأخرى تكون ممسكة في تلاحم وثيق مع قضايا العمال والفلاحين .. وهل يتطلب ذلك منا بعضا من صياغات جديدة.. ومواقف جديدة لا تفقدنا موقفنا الثابت ولاحلفاءنا الأساسيين .. وإنما تكسبنا نفوذا جماهيريا وسط قوى جديدة ؟(كتابات عن الماركسية ص١٢٩).

٣- قضية حرية التفكير

حيث تبدو قضية «حرية التفكير» و«ليبرالية المناخ»و«حرية إعمال العقل» كقضايا بالغة الأهمية في مجتمعنا الراهن خاصة في ظل سيادة المناخ المتأسلم وارهابه للمفكرين والمثقفين والكتاب والفنانين.. فمن لهؤلاء سوانا نحن» (كتابات عن الماركسية ص١٣٠).

٤- قضية الوحدة الوطنية

حيث تتجلى في مجتمعنا الراهن كذلك قضية ومشكلات المسيحيين وحقوقهم في المساواة كجزء من هموم المجتمع، وقد أثبتت التجربة والممارسة العملية أن أحدا لا يهتم بهذه القضية اهتماما جديا سوى اليسار (كتابات عن الماركسية ص١٣٠).

ومما لا شك فيه أن القضايا السابق ذكرها على درجة كبيرة من الأهمية تجعل من غير الممكن إغفالها أو تركها دون دراسة موضوعية وعلمية، تراعي خصوصية البنية الاجتماعية المصرية الراهنة بقدر ما تراعي منهجيتها الماركسية.

قراءة .. فاستنتاج

إنهم يقولون عنك يا أوزوريس
ولو أنك ترحل إلا أنك تعود ثانية.
ولو أنك تنام إلا أنك تستيقظ ثانية.
ولو أنك تموت إلا أنك تبعث مرة أخرى.
قف..
حتى يمكنك أن تسمع ما فعله حورس لأجلك.
إن حورس يجمع لك أضلاعك حتى يلم شمل أجزائك دون نقص فيك يا أوزوريس
انهض
إن حورس يحبك.
من نصوص الاهرام



فريدرك إنجلز

النص السابق استخدمه رفعت السعيد أكثر من مرة وفي أكثر من موضع ، إلى الدرجة التي دفعته للاعتذار عن ذلك للقارئ صراحة قائلا: أعتذر للقارئ لتكرار استخدام هذه الانشودة الفرعونية في أكثر من موضوع فهي موحية بصورة تفرض نفسها فرضا (كتابات عن الماركسية ص٦٤) وأتساءل.. ترى من هو حورس الذي يقصده رفعت السعيد؟.. أهو جيل جديد من الشباب المصري الواعي ؟.. أم هو مفكر ماركسي مجتهد ومجدد؟ أم هو رفعت السعيد نفسه؟

والحقيقة أننا لا نستطيع أن نجزم بصحة احدى هذه الاجابات ، إلا أنني أعتقد أن حورس المقصود ليس بجيل من الشباب ، ولا هو مفكر جديد ، ولا هو حتى رفعت السعيد نفسه ، بل هو حزب فاعل ،متماسك ، نشط ، وجماهيري ، تنصهر فيه ومن خلاله وبواسطته كافة الجهود الواعية والمخلصة التي تهدف إلى تغيير المجتمع المصري في إطار ظروفه الموضوعية والتاريخية وخصوصية بنيته .. فإلى حورس .. الحزب.. نتطلع وننتظر ونمهد الطريق.

أما عن كتابات رفعت السعيد الأخيرة- التي لا أستطيع أن أزعم أنني قد استعرضت كافة جوانبها في هذه الدراسة -فليس أقل من أن نتمنى لها أن تحقق رجاء كاتبها نفسه الذي يقول.. هل تستحق هذه الصفحات بعضاً من حوار بأمل أن نصل إلى فهم أوضح ؟ هذا ما أتمنى (كتابات عن الماركسية ص١١).

الهوامش

* اعتمدت بشكل رئيسي في هذه الدراسة على كتابات د. رفعت السعيد التالية.

أ- ماركسية المستقبل : القاهرة ١٩٩١.

ب- اليسار .. الديمقراطية.. والتأسلم: كتاب الأهالي . يناير ١٩٩٨.

جـ- كتابات عن الماركسية : القاهرة : ١٩٩٨.

وسوف أشير إليها في الدراسة ذاكراً عناوينها ورقم الصفحة الموثق منها فقط تفاديا لكثرة التكرار في التوثيق.

١- ابراهيم فتحي : الماركسية وأزمة المنهج ، الطبعة الثانية . القاهرة . دار النهر للنشر والتوزيع ١٩٩٤ ص١١.

٢- مجموعة من الكتاب السوفييت : إنجلز حياته وأعماله .ت .أسماحليم . القاهرة . دار الثقافة الجديدة د. ت .ص٧.

٣- روجيه جارودي : موجز تاريخ الاتحاد السوفيتي : ت . نورا أمين . القاهرة. سلسلة آفاق الترجمة . الهيئة العامة لقصور الثقافة . ابريل ١٩٩٨ . ص٥٩.

مداخلات

حول مشروع البرنامج الجديد لحزب التجمع

كيف ولماذا تكون « التنمية المستقلة والاشتراكية المستقبلية» برنامجا عاما لشعوب الدول النامية؟!

طرح حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى مشروعا لبرنامج عام للمناقشة العامة قبل على مؤتمره العام الرابع الذى عقد فى يوليو الماضى . ولما كان حزب التجمع يملك أعلى منبر تقدمى فى مصر، ومصر اعتادت أن تحتل مركزا قياديا فى العالم العربى بل وكانت أن قادت بجدارة معسكر الثورة الوطنية فى العالم الذى سمى فى الخمسينيات بـ «دول عدم الانحياز» فإن هذا البرنامج يكتسب أهمية كبيرة إذ سيكون من شأنه أن يعكس أفكاراً وسياسات ليست قليلة على برامج ومواقف قوى التقدم فى العالم العربى بصورة خاصة وفى الدول النامية بصورة عامة. بناء عليه فان المناقشات الشاملة والمعمقة للبرنامج المطروح يجب أن يكون لها الأولوية على كل ما عداها من أنشطة فكرية وسياسية تقوم بها قوى التقدم الاجتماعية العربية.

اشتمل برنامج حزب التجمع على مرحلتين بارزتين:

مرحلة التنمية المستقلة أولا.

ومرحلة الاشتراكية المستقبلية ثانيا.

وأول فكرة يطرحها البرنامج بدلالة عنوانية للبرنامج هى أن الحزب جاحد ، بتعبير السيد **محمد فرج** المشارك فى وضع البرنامج ،لتاريخ الثورة الاشتراكية لهذا القرن ومرتد عنها هكذا وبكل بساطة وبضربة واحدة ينكر هذا الحزب تاريخ الانسانية لقرن كامل. لماذا؟.. لا أحد يعلم ولا حتى أعضاء اللجنة القيادية التى وضعت البرنامج اللهم إلا أن النهاية ،نهاية «مسلسل » الثورة الاشتراكية ، لم تكن سعيدة !!

والسؤال القصية هنا الذى بقى معلقا ولم تستطع **اللجنة الاجابة عليه هو لماذا هذا الجحود وهذا الانكار إن جاز لأحد أن ينكر تاريخ الانسانية لقرن كامل ، ان لم نقل تاريخ نضالات الطبقة العاملة وأحزابها الشيوعية والاشتراكية؟** ومن ستقنعه اللجنة بانكار زحف الجيوش السوفياتية على الرايخ الهتلرى لسحقه نهائيا والذى خطط لاستعباد جميع بنى البشر لألف عام؟! من ستقنعه اللجنة بهكذا جحود وهكذا إنكار هو وحده الذى سيتبنى برنامجها وهذا لن يكون إلا من المنافقين وقطعا ليس هؤلاء ممن يتوجه اليهم الحزب.

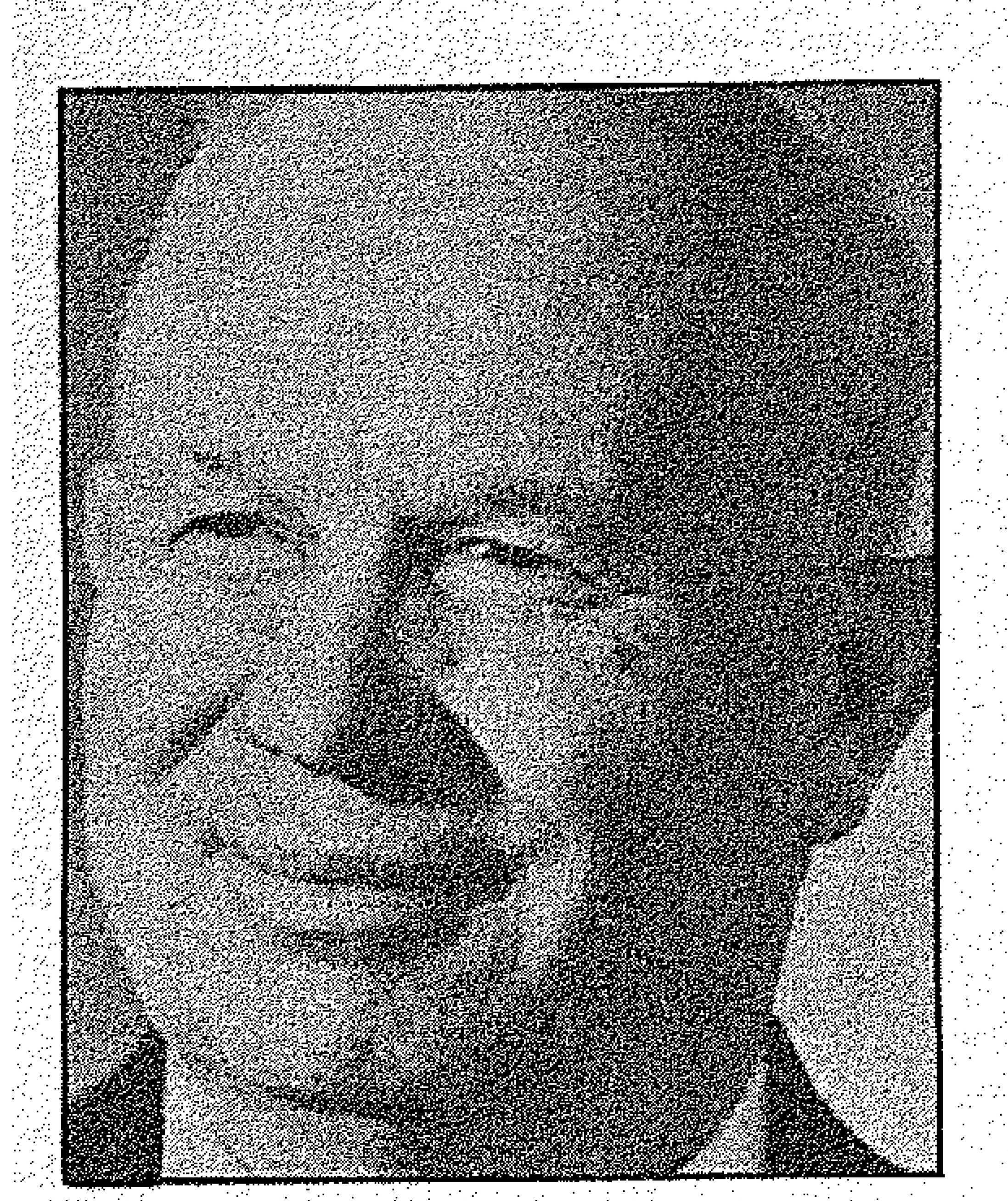
أعلنت اللجنة البرنامجية ارتدادها عن الاشتراكية (الماضوية!) لأن تتبنى الاشتراكية (المستقبلية) وعن الديمقراطية الشعبية التى عرضت فى شرق أوروبا والصين لتتبنى «التنمية المستقلة» **.والحق أن المرء يتعرف هنا لأول- مرة -والأخيرة قطعاً- على مرتدين لا يعرفون أسباب ارتدادهم!.**

لم يعد الحديث عن الاشتراكية ،أية اشتراكية، مقبولا قبل التعرف على الأسباب الحقيقية التى أدت إلى انهيار الاشتراكية فى المعسكر الاشتراكى إذ ليس بوسع أحد أن يعرف الطريق الصحيح إلا بعد أن يعرف الطريق الخطأ . لذلك رأينا العمال فى روسيا يقترعون ضد الحزب الشيوعى الروسى . ليس ثمة من شك فى أن بداية مصداقية البرنامج المطروح بشقيه التنموى والاشتراكى تنطلق من تفسير علمى ودقيق لانهيار الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى ولفشل التنمية فى الديمقراطيات الشعبية فى شرق أوروبا. وسؤال أخير فى هذا السياق: **أليس فى عزوف الماركسيين عن البحث فى أسباب انهيار الاشتراكية وفشل ثورة أكتوبر استهانة بالماركسية ذاتها وخدمة كبرى لقوى الرجعية والظلام؟.**

بعد كل هذه المقدمة التى تفرض نفسها قبل الدخول إلى البرنامج المقترح على حزب التجمع يتوجب الوقوف عند مفاهيم أساسيه يطرحها البرنامج أو ذات صلة وثيقة به:

أولا : التنمية المستقلة- استقلالية التنمية المقترحة هنا هى بالحصر فك روابط

فؤاد النمرى



خروتشوف

الاقتصاد الوطنى مع السوق الرأسمالية الدولية. هل مثل هذه الاستراتيجية متاحة فى ظل شرط الوضع الدولى الراهن؟ هل لاقتصاد بلد ما مهما كان واسعا وغنيا أن ينفصل تماماً عن اقتصادات البلدان الأخرى والتى جميعها باستثناءات لا قيمة لها مندمجة فى سوق دولية واحدة تعمل بالآليات الرأسمالية؟.

حقائق العصر تؤكد استحالة ذلك. فالصين الشعبية وهى بحجم قارة مساحة وسكاناً تقدم تنازلات سياسية مبدأية وأساسية من أجل أن تنال حقوق الدولة الأولى بالرعاية فى تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ومتى .. بعد أن حققت دولة الديمقراطية الشعبية وهى الدولة الأرقى من الدولة التى يقترحها برنامج«التنمية المستقلة» ،حققت كل التنمية التى جاءت فى برنامجها!.

فيتنام وكوبا تضطران اليوم إلى الانفتاح على إسرائيل فقط من أجل إقامة علاقات مربحة مع السوق العالمية والحيتان المتحكمة بها.

فالتنمية المستقلة هى اليوم أكثر من أى وقت مضى ضرب من ضروب المستحيل. فك الروابط مع السوق الرأسمالية الدولية كان

متاحا بسبب أن السوق الاشتراكية الدولية التى كانت تغطى نصف العالم تقريبا قبل انهيار المعسكر الاشتراكى كانت البديل الجاهز للحلول محل السوق الرأسمالية آليا ورعاية الاقتصاد الوطنى بدل استنزافه ،**أما الاستقلالية بمعناها المعروف فلم تعد متاحة منذ أن خضع العالم بكل قاراته وأطرافه للاستعمار**. السوق الاشتراكية لم يعد لها وجود وبذلك يستحيل فك الروابط مع السوق الرأسمالية العالمية.

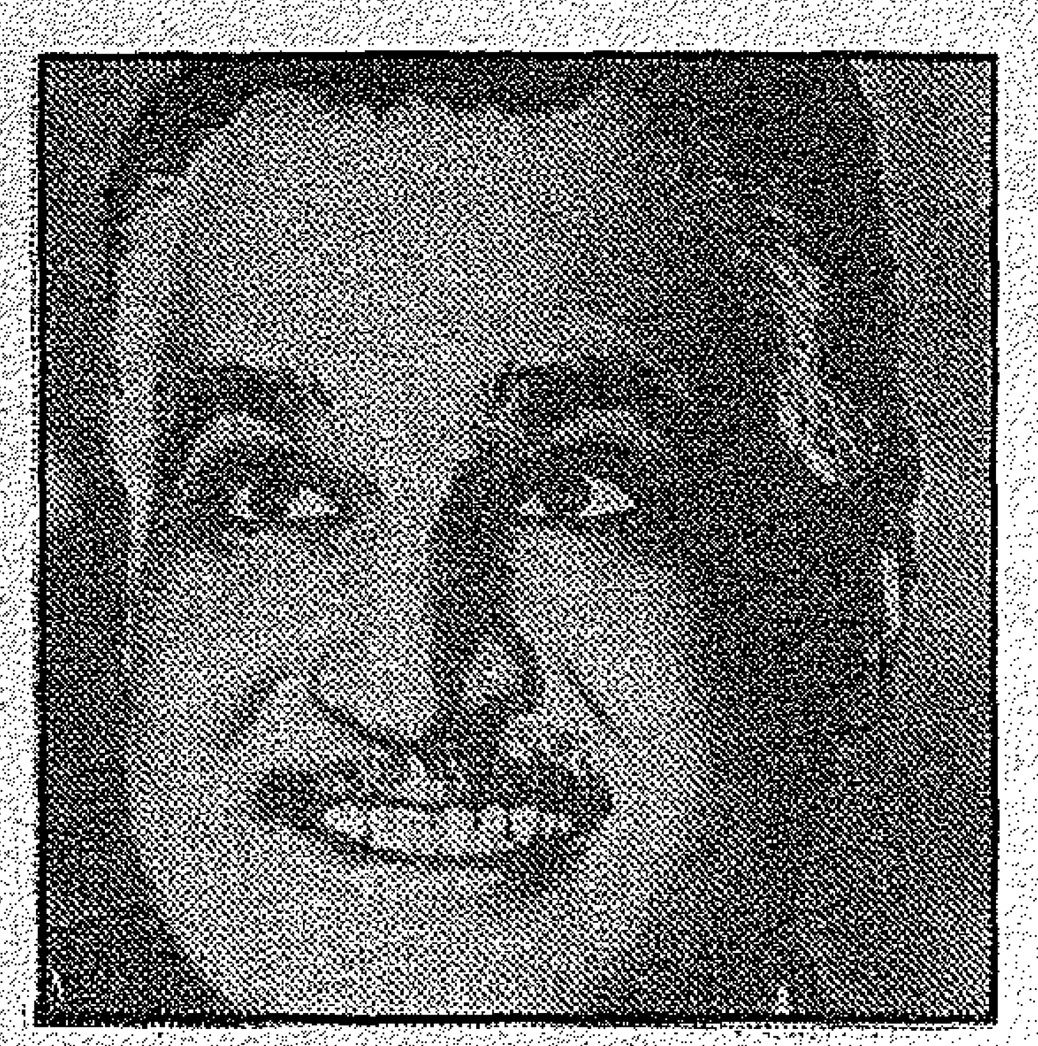
هذه الحقيقة المركزية تم تجاوزها من قبل اللجنة واضعة البرنامج بسهولة ما كان عليها أن تأخذ بها فالقفز عن الحقائق من شأنه أن يفقد البرنامج المصداقية المطلوبة.

لكن طالما أن التنمية المستقلة مستحيلة ،هل علينا أن نتجه وجهة أخرى ؟

التخلى عن خيار التنمية المستقلة يعنى بالتأكيد الانجرار مع تيار العولمة الجارف اليوم. والعولمة تعنى باختصار شديد الاستعمار لكن بدون مستعمر .كان المستعمر لا يجد سبيلا إلى استمرار استنزاف المستعمرة إلا فى الابقاء على مستوى مهما كان منخفضا من الحياة فيها .أما العولمة فليس فيها من مستعمر محدد يشعر بهذه المسئولية تجاه البلد المعولمة. انها الفناء الحقيقى والسريع له . بلد بلا حدود ، بلا دولة ، بلا خدمات ، بلا انتاج وبلا طبقات هو القفر اليباب بعينه.

إذاً التنمية المستقلة هى خيار الحياة. والاستقلالية فى هذا السياق تعنى رفض العولمة وتأكيد اتجاه مغاير لها بغض النظر عما يمكن تحقيقه من استقلال فعلى أو حقيقى. فى مثل هذا الموقف لا يمكن لحزب يتبنى خيار التنمية المستقلة أن يعد شعبه بالشئ الكبير الكثير . ثمة عقبات وأفشال كثيرة ومتنوعة على الطريق لكنه خيار الحياة الوحيد والشعب يجب أن يعلم كل هذا مسبقاً.

التنمية هى أولا وأخيرا الانتاج والاستقلالية أيضا لا تتعالى إلا على الانتاج وبه بناء عليه قوى الانتاج وحدها هى القوى المؤهلة لقيادة مسيرة التنمية المستقلة دون مشاركة من أية قوى أخرى تحمل معها أية توجهات لا انتاجية ولا تنموية .وحيث أن المشروع سيقوم فى جزيرة صغيرة فى محيط ميكانزماته رأسمالية فلا مندوحة والحالة هذه من أن يعمل بنفس الميكانزمات كى تتاح له فرص أكبر للبقاء .**وليس بوسع أحد مهما كان طوباوياً أن يقترح لبلد متخلف لم يعرف الرأسمالية الحقيقية بعد تنمية اشتراكية خاصة وأن المعسكر الاشتراكى لم يعد له وجود** .المطلوب فى البلدان المتخلفة أو النامية هو



جمال عبد الناصر

التنمية الرأسمالية بكل خصائصها وقوانينها . صحيح أن التنمية الرأسمالية فى البلدان المتخلفة لن تتكامل بحال من الأحوال بفعل مراكز القوى المهيمنة فى السوق الرأسمالية لكنها التنمية الوحيدة المتاحة لها فى الظروف الدولية الراهنة.

فى الأشواط الأولى للتنمية الرأسمالية تكون قوى الانتاج الرئيسية ثلاثا :**الرأسماليون والعمال والفلاحون** هذه الطبقات الثلاث فقط هى التى ستشكل دولة التنمية المستقلة ولن تستغنى إحداها عن أى من الأخريين فالعمل الاجتماعى مقسم بينها بصورة متكاملة: الرأسماليون يقيمون المؤسسات الانتاجية والعمال يشغلونها والفلاحون يمتصون فائض الانتاج المتحقق بالضرورة الرأسمالية حيث أن مثل هذا المجتمع النامى لا يستطيع أن يفتتح أسواقا خارجية ذات شأن ولا أن يستعمر بالطبع.

ثمة مسألتان جوهريتان تتعلقان بأسس مشروع البرنامج المقترح، التنمية المستقلة .أولاهما له وهى طبقة الرأسماليين وثانيتهما عليه وهى الطبقة الوسطى.

طبقة الرأسماليين

كثيرون هم الذين اجتهدوا بعد انهيار الثورة الوطنية فى العالم الثالث أو جبهة دول عدم الانحياز فيما بعد ١٩٧٥ وادعوا أن انهيار الثورة الوطنية جاء نتيجة لتردد البرجوازية الوطنية أو على الأقل الرأسمالية الوطنية فى فك الروابط مع الرأسمالية العالمية وسوقها الدولى. هذا اتهام مبنى على الشك فقط وهو أشبه ما يكون باتهام الزوج غير الجميل لزوجته الجميلة بعدم الاخلاص له، اتهام ظنى غير مستند للوقائع.

صحيح أن البرجوازيات الوطنية سارعت إلى بيع ثوراتها بعد عام ١٩٧٥ إلى الامبريالية بثلاثين قطعة من الفضة، لكن هؤلا المجتهدين المخلصين للثورة لم يسألوا أنفسهم لماذا تم ذلك .**لماذا باعت البرجوازية ثورتها بالرخيص وقد كانت قد اشترتها بالغالى؟**هل كانت القوى الاشتراكية المحلية قد هددت مصير هذه البورجوازيات ومستقبلها ودفعتها جراء ذلك إلى اقتراف الانتحار؟ هذا لم يحدث ولا حتى فى مصر التى كانت تقود جبهة التحرر الوطنى فى العالم.

لاستجلاء هذه المسألة الهامة على حقيقتها ينبغى العودة إلى النقد الذى وجهه **خروتشوف** للسياسة السوفياتية التى أرساها **لينين فى مؤتمر باكو ١٩٢١** والتى تأخذ بمبدأ الوحدة العضوية بين الثورة الاشتراكية والثورة الوطنية ،لقد هاجم خروتشوف بشدة الانذار السوفياتى لدول العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ والانذار الموجه إلى الولايات المتحدة وبريطانيا بعد انزال قواتهما فى لبنان والأردن عام ١٩٥٨، **وقال ينبغى أن يكون هناك خط فاصل بين الثورة الاشتراكية من جهة والثورة الوطنية من جهة أخرى ولا يجوز المغامرة بمصير الثورة الاشتراكية لصالح الثورة الوطنية.**

الشعوب العربية كانت أول من اكتوى بهذه السياسة الخيانية للثورة. فبعد أن كانت مصر قد انتصرت على دول العدوان الثلاثى ١٩٥٦ بفعل ما عرف آنذاك **بانذار بولغانين الرهيب** انهزمت عام ١٩٦٧ بعد أن عبرت الطائرات الإسرائيلية من فوق الأساطيل السوفياتية فى المتوسط لتدمر سلاح الجو المصرى .**إذ من باع الثورة هو القيادة السوفياتية -خروتشوف -بريجنيف- وليس البرجوازية المصرية أو الرأسمالية الوطنية فى مصر.**

الوحدة العضوية بين الثورتين، الاشتراكية والوطنية ،هى وحدة طبيعية ولا تحتاج لاعتراف من لا يعترف بها. فتصفية الاستعمار لا تتم الا بتصفية الرأسمالية التى هى أصل الاستعمار والثورة الوطنية لا تتحقق الا بعد ان تتحقق الثورة الاشتراكية. هذه العلاقة العضوية تفرضها طبيعة البنية الرأسمالية العالمية التى تتشكل من مركز هو المتروبول وأطراف هى المستعمرات.

وعلى ذات الشكل البنيوى تقوم الثورة العالمية لتصفية الرأسمالية العالمية ،ثورة اشتراكية فى المركز وثورة تحرر وطنى فى الأطراف. هذه الحقيقة المركزية تجسدت تماما خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٧٠ . ربع القرن هذا سمى رسميا وبوثائق الامم المتحدة **بعصر تصفية الاستعمار** .وما كان هذا ليكون لولا انتصار الاتحاد السوفياتى الساحق فى الحرب

العالمية الثانية الذى شكل نجاحا عالميا للثورة الاشتراكية . إن أي تجاهل لهذه الحقيقة المركزية من شأنه أن يزج بقوى التقدم الاجتماعي في العالم الثالث على وجه الخصوص في سلسلة من الاخطاء والخطايا لا تغتفر.

وبناءً على هذه الحقيقة المركزية لا يمكن القبول بفكرة تراجع وانهيار الثورة الوطنية وقد وقع في سائر الاطراف دون أن يسبق ذلك تراجع وانهيار الثورة الاشتراكية في المركز ، في الاتحاد السوفياتي. تراجع الثورة في الاتحاد السوفيتي كان أكبر من أن يستر، فالمبادئ والقوانين والانظمة الرسمية وغير الرسمية التي كانت سائدة فيه عام ١٩٥٤ انقلبت إلى نقيضها تماما عام ١٩٦٤.

في النصف الثاني من هذه الفترة ذاق السوفيت مرارة الافشال لأول مرة في تاريخهم : فشل البرنامج الزراعي الذي كلف أموالا وجهوداً لا تحصى، فشل الخطة الاقتصادية التي جاءت سباعية استثناءً، فشل مواجهة أمريكا في كوبا، فشل الثورة ومذبحة الشيوعيين في العراق، فشل العلاقة مع الصين .**كل شئ أخذ يسقط ويتهاوى حتى بات الاتحاد السوفيتي تاجر سلاح يعسكر ثلثي اقتصاده ومع ذلك لا تعينه أسلحته على مواجهة مجموعات من عصابات المتخلفين الأفغان** . الاتحاد السوفيتي قاهر النازية ينهزم أمام المجاهدين الأفغان!.

كيف لأحد أن يطالب البرجوازية الوطنية بانجاز ثورتها في الوقت الذي فيه قاعدة الثورة تسقط هذا السقوط وتنهار هذا الانهيار ؟! **البرجوازية الوطنية لم تخن ثورتها إلا بعد أن خانها الملك . انهزم وسلم الثورة للاعداء.**

استثناء الرأسمالية الوطنية من أي مشروع وطني مقترح عند هذا المستوى من التطور الاجتماعي في البلدان النامية سيكون من شأنه سد الطريق أمام نجاح المشروع . وعلى المتخوفين من أي دور خياني للرأسمالية الوطنية أن يقلعوا عن مثل هذا التخوف غير المبرر فالرأسمالي المفترض يفضل أن يكون رأسماليا حقيقيا ولو لفترة محدودة على الا يكون اطلاقا أكان كومبرادورا وضيعا كما في الأوضاع الراهنة أم لا شئ في ظل العولمة القادمة. أضف إلى ذلك أن الاقتصاد الرأسمالي هو الاقتصاد المعتمد في مرحلة التنمية المستقلة المقترحة والقانون الصحيح هو أن لا رأسمالية بدون رأسماليين.

الطبقة الوسطى

بداية ما حصة الطبقة الوسطى من العمل الانتاجي؟ أنها الخدمات . لكن انتاج الخدمات ذو خصوصية معينة مختلفة عن الإنتاج الرأسمالي . فهو إنتاج فردي يكتمل فيه تقسيم العمل، لا يحتاج إلى توظيف رأس المال لا ثابتاً ولا متحركا ولا يتحقق فيه فائض القيمة. إنه اجمالا مناف للانتاج الرأسمالي . لذلك يتجه الاقتصاد الرأسمالي إلى تضييق الخناق على الانتاج الخدمي وبالتالي على الطبقة الوسطى . والعكس صحيح أيضا فالطبقة الوسطى تعادي طريقة الانتاج الرأسمالي الذي يضيق الخناق عليها ويقمع أسلوبها الفردي في الانتاج كما يحط من قيمة إنتاجها.

صحيح أن المجتمعات بما فيها المجتمع الرأسمالي المتطور لا تستغني عن انتاج الخدمات كالصحة والتعليم والنقل والأمن والخدمات المالية وغيرها إلا أن الرأسمالية تحرص على انتاج هذه الخدمات بأدنى مستوى وبأقل تكلفة ، بمستوى لا يزيد إطلاقا عما هو ضروري لخدمة انتاجها لا أكثر وذلك لأن الكلفة العامة لانتاج الخدمات تكون في النهاية على حساب الفائض العام للانتاج الرأسمالي . والنظام الاشتراكي بداية لا يعاكس الاتجاه الرأسمالي في موضوع الخدمات.

إنطلاقا من هذا الوعي لدور الطبقة الوسطى في العملية الانتاجية والذي لا يعطيها الا دورا ثانويا في أي مسار تنموي فان اشراكها في إدارة التنمية ينطوي على خلل قاتل ومدمر للتنمية ذاتها. فالتنمية بمفهومها العام البسيط هي تحويل قوى العمل الكامنة في المجتمع إلى قوى انتاج حقيقي وجمعي والطبقة الوسطى تعارض مثل هذا التحويل بشدة. الفلاحون يعارضون هذا التحويل لكن بشدة أقل ، إلا أن انتاج الفلاحين هو الذي يخلق قوة العمل أساسا ولذلك يأخذ الفلاحون دوراً أساسياً في عملية التنمية .

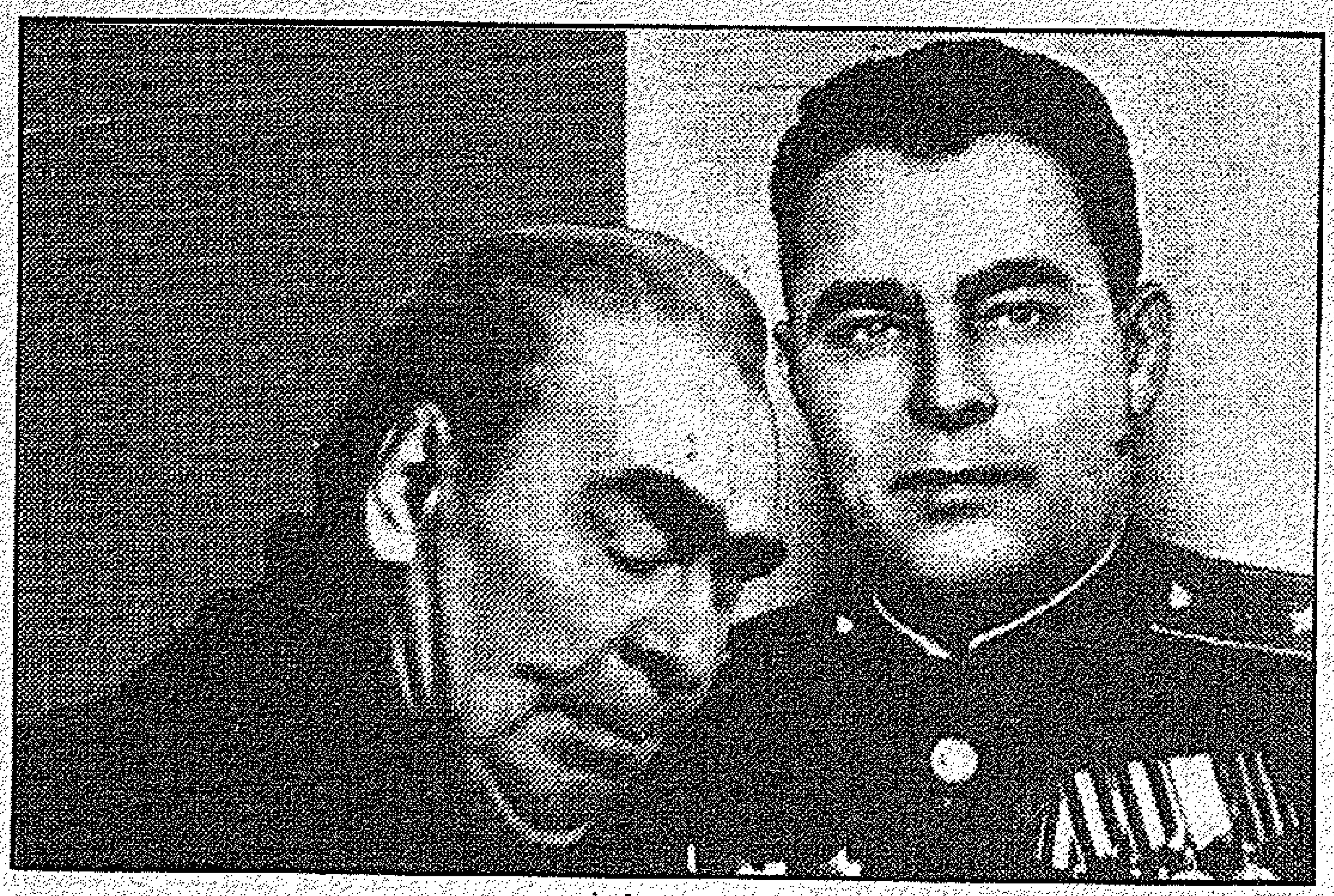
الطبقة الوسطى لا تملك نظاما اجتماعيا يتسم بأي مقدار من التكامل . نظامها (إن جازت التسمية) هو تفكيك المجتمع وتقطيع أوصاله كما هو حال نموذجها الخاص في الانتاج، النموذج الفردي المنفصل تماما بوحدته عن سائر وحدات الانتاج الأخرى .ومن هنا تكون طبيعة الطبقة الوسطى انقسامية (Schismatic) وتنحو إلى أن تقسم البلد الواحد إلى مئة بلد والادارة الواحدة إلى مئة ادارة مستقلة وانفصالية.

وليس صحيحا إطلاقا ذلك المفهوم الخاطئ الذي يتشدق بها السياسيون البرجوازيون الصغار القائل بأن الطبقة الوسطى هي عامل الاستقرار في المجتمعات . **والعكس هو الصحيح ، فالطبقة الوسطى من حيث هي الأكثر استهلاكا والأقل انتاجا وبذلك تكون عامل افقار المجتمع ونضوب موارده** ومن حيث هي ذات طبيعة انقسامية بسبب طبيعة انتاجها الفردي فهي مثلا لا تأتلف في حزب واحد بل تنقسم إلى أحزاب كثيرة بخلاف الطبقات الأخرى ، فهي لهذه الأسباب ولغيرها تكون سبباً مباشراً لتصدع المجتمعات وعدم استقرارها.

ان اشراك الطبقة الوسطى في إدارة برنامج التنمية المستقلة يعبر عن سياسة لدى هذه الادارة تتوجه إلى تنمية هذه الطبقة الطفيلية والذي لن يكون بالضرورة إلا على حساب الطبقات الانتاجية الأخرى المؤهلة لتحقيق التنمية. وفي هذا السياق يلزم الاعتبار بفشل برنامج **عبد الناصر** الذي قام رسمياً على تحالف طبقي ثلاثي- العمال والفلاحون والرأسمالية الوطنية- هذا الفشل الذي لم يأت ، على الصعيد الوطني على الأقل ،من جهة الرأسماليين الذين كانت مشاركتهم أقل من أن تذكر ، ولا من جهة العمال والفلاحين بالطبع. أتاه الفشل من جهة الطبقة الوسطى التي وإن لم تدرج اسما مع المتحالفين إلا أن ادارة البرنامج انتمت إليها- على صعيد ادارة الدولة على الأقل بالنسبة لشخص **عبد الناصر**.

وهناك مسألة هامة أخرى لابد أن تؤخذ في الاعتبار منذ البداية وهي أن الرأسمالية في صراعها الطبيعي للبقاء في مواجهة الطبقة العاملة تلجأ عند ساعة الخطر الداهم إلى وسيلة في غاية الخسة والنذالة. انها تلجأ إلى الطبقة الوسطى لتحميها ،تغدق عليها المنح الكبيرة، توسع أسلوب إنتاجها وتعمقه وترفع من قيمة هذا الانتاج وبالتالي تزيد من مساحة الطبقة الوسطى الاجتماعية ، تستسلم إلى الطبقة الوسطى وتتشرنق داخلها ولا تستسلم إلى الطبقة العاملة . هكذا استسلمت الجيوش النازية إلى بريطانيا وليس للجيوش السوفياتية التي هزمتها فعلا ومثلها فعلت اليابان التي استسلمت إلى الولايات المتحدة .

يستدل من كل ما تقدم أن المبادرة التقدمية الوحيدة المتاحة في الوضع الدولي الراهن أمام شعوب الدول التي كانت نامية وغدت اليوم مثقلة بأنظمة لا انتاجية وهياكل اجتماعية مشوهة هي تشكيل دولة الديمقراطية الشعبية التي يقودها الرأسماليون والعمال والفلاحون بالحصر تؤسس لبرنامج تنموي يتجه نحو الاستقلالية من خلال الابتعاد ما أمكن عن العولمة وشروطها ويضيق الخناق ما أمكن



بريجنيف

على أي توسع في تقسيم العمل الاجتماعي وخاصة الحصة الكبيرة التي تستأثر بها اليوم الطبقة الوسطى.

ثانيا: الاشتراكية المستقبلية:

كان السياسيون من البرجوازية الصغيرة يعلنون أنفسهم اشتراكيين ولم يكن أحد يسألهم عن طبيعة اشتراكيتهم . ولئن شعر هؤلاء بشئ من المسئولية فانهم لا يجدون حرجاً في وصف اشتراكيتهم بصفة مناسبة ومحببة لتصبح اشتراكية عربية أو اشتراكية ديمقراطية أو اشتراكية شعبيه أو جماهيريه.. إلخ لكن أحدا من هؤلاء، لم يكن صادقاً ليعلن دون مواربة عن طبيعة علاقات الانتاج التي ترسيها اشتراكيتهم. **يبدو أن «الاشتراكية المستقبلية» ليست استثناءاً عن هذه الاشتراكيات المختلفة الأوصاف ،وهي بالتأكيد ليست كالاشتراكية «السوفياتية» التي أرساها لينين وكتب عنها الكثير.**

استنادا إلى القواعد الأولية في علم الاقتصاد السياسي فان ما يسمى بالاشتراكية ليس نظاما اجتماعيا مستقرا . علاقات الانتاج التي تقرر طبيعة النظام الاجتماعي وتميزه عن الأنظمة الاجتماعية الأخرى، هذه العلاقات ليست مستقرة في النظام الاشتراكي المزعوم. فأي قسمة للعمل الاجتماعي يمكن أن يعتمدها هذا النظام ؟! جميع الاشتراكيين بمختلف أوصافهم بمن فيهم المستقبليون يصطدمون بمسألة تقسيم العمل في مجتمعاتهم الاشتراكية ، فالاشتراكيون الديمقراطيون والانسانيون وبعض المستقبليين يقسمون العمل بين رأسماليين وعمال وفلاحين ،ومنهم من يزيد على هؤلاء الطبقة الوسطى ومنها المثقفون.

والاشتراكيون الشعبويون وعامة المستبلين لا يعطون أي حصة من العمل الاجتماعي للرأسماليين . بتواجد الطبقات في هكذا اشتراكية يتطلب الأمر إقامة سوق حيث تتبادل فيه هذه الطبقات منتوجاتها **والسوق أية سوق تعمل وفق أحد قانونين لا ثالث لها: قانون القيمة الرأسمالي وقانون فصل القيمة الاشتراكي . فاذا عملت هذه السوق بموجب قانون القيمة فيعني ذلك أن هناك جهة رأسمالية تعمل السوق لصالحها سواء كان ذلك طبقة اجتماعية كما في الدول الرأسمالية أم الدولة ذاتها حين تكون في مهمات خاصة انتقالية .وفي كلتا الحالتين يكون النظام الاجتماعي نظاما رأسمالياً وليس اشتراكيا.**

والأمر لا يتوقف عند اسم النظام فقط فالفلاحون والطبقة الوسطى لا ينتجون وفق الشروط الرأسمالية وبذلك تدخل منتوجاتهم السوق الرأسمالية دخولا ضعيفاً ،وبالتالي تتكبد باستمرار الخسائر وتكون النتيجة اضمحلالا هاتين الطبقتين مثلما حدث في المجتمعات الرأسمالية المتطورة . لكن برنامج «الاشتراكية المستقبلية» أعطى دوراً قياديا لانجاز الاشتراكية سواء للفلاحين أم للطبقة الوسطى وعليه يستحيل على السوق المستقبلية العمل وفق قانون القيمة الرأسمالي.

أما إذا عملت سوق الاشتراكية المستقبلية وفق قانون فصل القيمة فسيجد أصحاب هذا البرنامج أنفسهم عندئذ في ورطه أعم وأشمل . ففصل القيمة عن السلعة يحتاج أولا سلطة تعسفية ومستبدة ، فمن يقيم هذه السلطة ولمصلحة من تعمل؟!.

فصل القيمة بحد ذاته هو عمل تعسفي وهو كأي عمل تعسفي يتم دائما باتجاه معين ولمصلحة جهة محددة. فبأي اتجاه ستفصل دولة الاشتراكية المستقبلية القيمة عن السلعة؟ الدولة الاشتراكية تفصل القيمة باتجاه الطبقة العاملة وتقوم بذلك ليس لأنها دولة العمال فقط بل لأن الفصل الوحيد الناجح اجتماعيا هو الفصل الموظف في تعظيم التنمية ولا تتعاظم التنمية إلا بسواعد العمال ومن خلال تصفية الطبقات الأخرى. **أما دولة التحالف الطبقي، دولة الديمقراطية الشعبية التي تتشكل من طبقات متعارضة المصالح كالدولة التي يتوهم واضعو برنامج الاشتراكية المستقبلية بأنهم سيدخلون الاشتراكية بقيادتها لا تقوم وغير قادرة أن تقوم بفصل القيمة لأنها قبل كل شئ دولة ديمقراطية تعمل لصالح جميع الطبقات المنضوية فيها بينما فصل القيمة بحد ذاته هو في قمة الاعمال التعسفية.**

استنادا إلى هذا الايجاز السريع والذي بقي مجرد رؤوس اقلام يمكن القول بكل ثقة أن الاشتراكية ليست نظاما اجتماعيا مستقرا وقد وصفها **ماركس** بأنها مرحلة العبور إلى الشيوعية ، مرحلة القضاء التام على تقسيم العمل الاجتماعي وهو ما يعني ببساطة القضاء على الطبقات وتحرير، الناس مرة واحدة وإلى الأبد من كل أثقال المجتمعات الطبقية .ومن البديهي ألا يتم كل ذلك إلا بقيادة الطبقة العاملة منفردة لأنها الطبقة الوحيدة صاحبة المصلحة الحقيقية في إلغاء الامتيازات الطبقية على أنواعها ، وأن تتمتع قيادتها بسلطة غير محدودة سماها **ماركس** دكتاتورية البروليتاريا .**إذا الاشتراكية ليست نظاما اجتماعيا مستقرا بل مرحلة تصفوية تعبرها المجتمعات المتجهة بتطورها المتنامي نحو الشيوعية بقيادة دولة دكتاتورية البروليتاريا.**

بناء عليه يكون الاشتراكيون من غير الشيوعيين مجرد مهرجين يضللون شعوبهم ويقودونها نحو المآسي والكوارث مثل التي نراها اليوم في روسيا حيث تراجع الحزب الشيوعي عن التقدم نحو الشيوعية رافضا تصفية الطبقة الوسطى ومعلنا الاخوة الطبقية عوضا عن الصراع الطبقي عام ١٩٥٩ بالرغم من أنه كان قد صفى طبقة الفلاحين قبل ذلك بثلاثين عاماً ، ١٩٢٩ .**لذلك ، ولئلا يكون الاشتراكيون من غير الشيوعيين مجرد مهرجين كذبة ومضللين ، عليهم أن يتخلوا عن كل دعاوى الاشتراكية ليكتفوا بدعوى العدالة الاجتماعية فهي مفهوم بورجوازي فضفاض يتسع لكل الحجوم والالوان** .هذا ما فعله الحزب الشيوعي السوفياتي لكن في وقت متأخر حين لم يخجل مندوبوه وسفراؤه من التصريح بأنهم إنما رواد عدالة اجتماعية.

المسألة اليوم في ظل الوضع الدولي الراهن أنه لا يستطيع حتى أكثر الشيوعيين

ثورية أن يقترح برنامجا اشتراكيا وذلك للأسباب التى تعرضنا لها آنفا وارتكزت على غياب الثورة الاشتراكية فى أى مركز من مراكز النظام الدولى. فكيف يمكن لحزب فى دولة نامية وطرفية، حزب أقل ما يمكن أن يقال عنه أنه ليس شيوعيا ،كيف له أن يقترح برنامجاً اشتراكيا ؟!.

المبرر الوحيد الذى يمكن أن يقبله المرء لاقتراح برنامج «الاشتراكية المستقبلية» اليوم هو أن تكون«صفة مستقبلية» لا تعنى أكثر من اعلان نوايا ،نية التمسك بالاشتراكية تبعا لظروف يحددها المستقبل وأن لا تعنى محددات هجينة فى طبيعة الاشتراكية ذاتها. **إن أعظم مهمة تقوم بها قوى التقدم والثورة فى عالم اليوم هو إعادة الصفاء والنقاء للفكر الماركسى** ،فكر الطبقة العاملة الذى غدا هدفا لهجمات شرسة تشنها الطبقة الوسطى التى تشتغل بصورة رئيسية فى العلوم والثقافة والمعرفة وتنتج مثقفين غاية فى المكر والخداع بالاضافة إلى اللسانية.

انهيار الثورة الاشتراكية التى كانوا يتكسبون فى مؤسساتهم المختلفة أغراهم لشن حملة شرسة على الطبقة العاملة تزعم أن الماركسية جرى عليها التقادم وان قانون القيمة الرأسمالي لم يعد شرعيا بادعاء أن المعرفة وليس العمل تشكل فى عصر التكنولوجيا السائد المكون الرئيسى للقيمة.وها هو أحد مجندى هذه الحملة ينفجر حنقا على الماركسيين الخلص الذين ما زالوا يذودون عن الطبقة العاملة ومواقعها ويصيح بهم.. « **أيها الواهمون -الأغبياء -ألا تعلمون بأن المعرفة قد أصبحت العامل الحدى فى الانتاج وليس العمل كما كان الأمر فى الثورة الصناعية الأولى!.**

مجند الطبقة الوسطى هذا، وقد أخذته الرأفة بالماركسيين مجندى الطبقة العاملة ، يقترح علينا اشتراكية تقوم على طبقتين: طبقة العارفين الذين يشتغلون بالمعرفة وهى الطبقة الوسطى وطبقة العمال . هذا الرجل يريد أن يبيع علينا الهواء الذى نتنفس فى سوق هكذا اشتراكية حيث سيدفع الناس ثمناً للسلعة ما يغطى مخيمة المعرفة المختزنة فيها وهو الجزء الأكبر وقيمة العمل المكتنز بها وهو الجزء الأصغر.

سقا الله أيام الرأسمالية المتوحشة حيث لم يدفع الناس فى أسواقها إلا مقابل العمل المكتنز بالسلعة فقط ليس أكثر .كان الرأسماليون كرماء مقارنة برفيقنا الاشتراكى . مجند الطبقة الوسطى فهم لم يتقاضوا فلساً واحداً ثمنا للمعرفة المختزنة فى سلعهم . لعلهم لم يفطنوا إلى أن معارف كثيرة اختزنتها منتوجاتهم . أو لعلهم كانوا يحصلون على كل هذه المعارف مجانا فلا يعود لهم الحق باستيفاء أثمانها!.

لكن إذا استطاع الرأسماليون توظيف المعارف فى سلعهم مجاناً فلماذا لا يتعلم أخونا الاشتراكى مجند الطبقة الوسطى منهم فلا يثقل على الناس بأثمان المعارف ! الاشكالية هنا هى أن مجندى الطبقة الوسطى يخططون لتأسيس تقسيم عمل جديد تأخذ به اشتراكيتهم المستقبلية وهو أن تتخصص طبقة اجتماعية بابتداع المعرفة ولا أقول بانتاجها لأن انتاجها يتم فقط من خلال العمل الذى يقوم به العمال ، طبقة تتفرغ من كل عمل الا من التفكير وابتداع المعارف فى حنايا تلافيف أدمغة أفرادها ، هذه المعارف التى ستباع إلى المستهلكين بأثمان مرتفعة توفر لهذه الطبقة بحبوبة من العيش ضرورية لإعمال الفكر.

شعار الطبقة الوسطى القائل بأن التكنولوجيا هى سيد المستقبل هو شعار لا يثير الا ضحك السخرية. فبداية لم يكتشف الانسان الشحيفة الحجرية أو النار وهما من أبرز المكتشفات عبر تاريخ البشرية الا من خلال العمل وسيبقى العمل هو عماد التنمية وجوهرها وستبقى المعارف بكل أشكالها وألوانها مجرد منتوج جانبى للعمل (By Product) لا قيمة لها الا بمقدار ما تنعكس ايجابيا على العمل.

صندوق النقد الدولى هو الذى شجع الطبقة الوسطى على تجهيز حملة شعواء على الماركسية والعمال . انه يشترط اليوم على جميع الدول التى وقعت فى براثنه الاعتراف بملكية الفكر ودفع ثمنه للمالك فى حالة استخدامه ومثله تفعل اليوم الطبقة الوسطى التى تطالب العمال بدفع ثمن معارفها غاليا . هؤلاء يصادرون تاريخ البشرية فهم لم يدفعوا أى ثمن للافكار والمعارف التى انتجتها البشرية عبر تاريخها الطويل واستخدموها بالتالى فى صياغة أفكارهم ومعارفهم الجديدة المعروضة للبيع!!.

الحقيقة الوحيدة المتصلة بـ«اشتراكية» الطبقة الوسطى هى مواءمتها لهذا العصر، عصر تدهور قوى الانتاج وانحطاط علاقات الانتاج، عصر تفشى الطبقة الوسطى كتفشى الفطر فى كل بقاع الأرض . الصراع الاشتراكى- الرأسمالى بلغ أشده فى الحرب العالمية الثانية ثم بدأ بالتراجع والخفوت أكثر فأكثر منذ منتصف الخمسينات ولم يعد قادرا على الحسم وحل التناقض باتجاه أى من النقيض الاشتراكى أو الرأسمالي.

ورافق ذلك بالطبع تراجع قوى الانتاج الرأسمالى وسجل فائض الانتاج الحقيقى لدى الطرفين تراجعاً كبيراً حتى بتنا نرى الولايات المتحدة مركز الرأسمالية بلدا «مستورد» لا مصدرا » كما تقتضى طبيعة النظام ، والاتحاد السوفياتى مركز الاشتراكية عاجزا عن تقديم يد العون لبرامج التنمية فى البلدان الاشتراكية الأخرى كما اعتاد أن يكون ولبلدان معسكر التحرر الوطنى . لكن الحياة لا تقبل الركود فاستعاضت عن حركة النقيضين الرأسمالى والاشتراكى بحركة قوى أخرى من خارج هذا التناقض قوى لا اشتراكية ولا رأسمالية هى قوى الطبقة الوسطى.

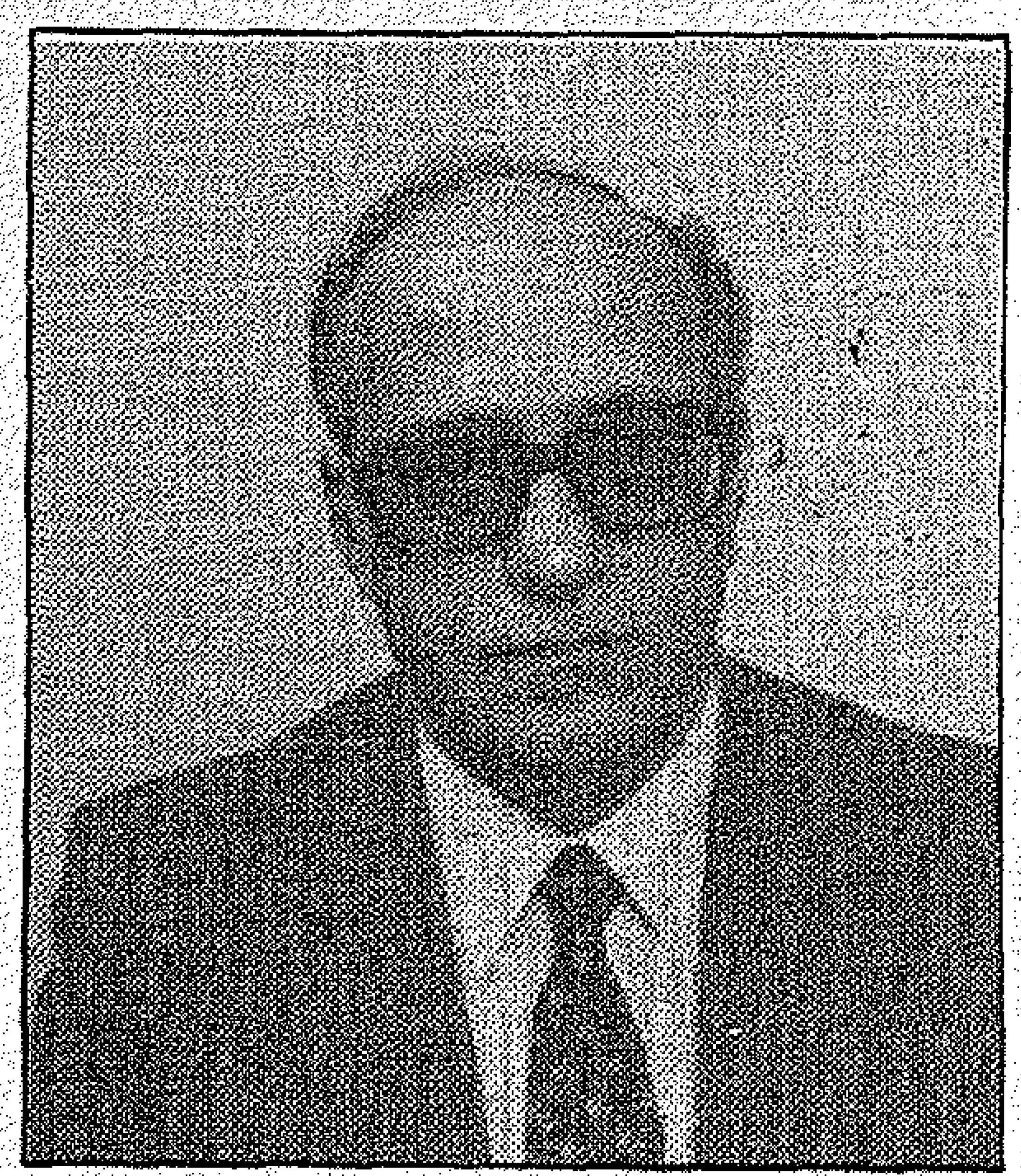
هذه الطبقة التى تعيش دائما وأبدا على هامش التاريخ انتهزت الفرصة وقد توفرت لها جميع الشروط لأن تدفع بالعالم كله إلى خارج المسار الطبيعى للتاريخ .**فعالم اليوم هو عالم الطبقة الوسطى، عالم الازمة العامة ، عالم الانحلال وفقدان الهوية، عالم المجاعات ، عالم الايدز والمخدرات وبكلمة عالم الضياع . هذا هو عالم الطبقة الوسطى وليس عالم الرأسمالية القوية المتنامية كما يتوهم العامة. انه وهم مخالف للقانون العام لحركة التطور حيث تنامى الرأسمالية لا يتحقق إلا بتنامى نقيضها الطبقة العاملة وهذا ليس حالها اليوم . إنه عالم خارج سكة التاريخ عالم الطبقة الوسطى.**

قبل أن يضع أى حزب برنامج عمل يستحوذ على أنشطة الحزب عليه أولا أن يحدد بالضبط طبيعة القوى الفاعلة فى المجتمع الدولى أولا وفى المجتمع الوطنى من بعد ومسار هذه القوى وأهدافها ، وبغير ذلك لا يكون البرنامج أكثر من شعارات منتقاة لا معنى لها.. الاقرار بوجود العالم اليوم خارج سكة التاريخ بادارة وقيادة الطبقة الوسطى من شأنه أن يغير كثيرافى مقترحات البرنامج واستراتيجياته إذ ستكون المهمة الأولى الملقاة على قوى التقدم الاجتماعى هى إعادة المجتمع موضوع برنامجها إلى مسار التاريخ الصحيح.

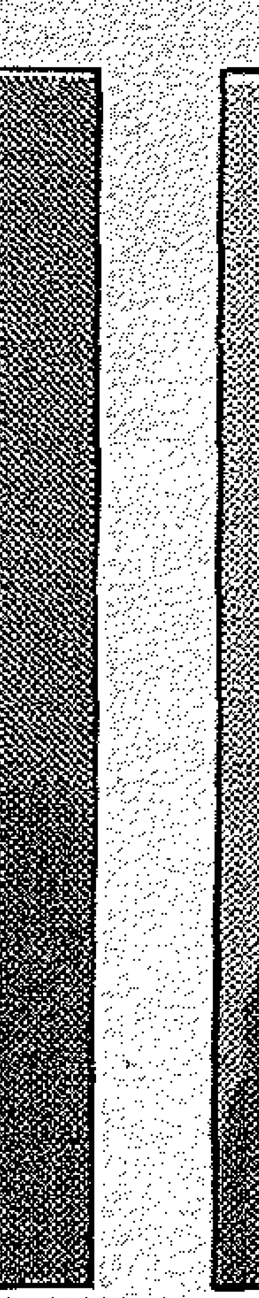
ولتحقيق هذه النقلة التاريخية يتوفر آلية واحدة فقط وهى دولة الديمقراطية الشعبية، دولة المنتجين من العمال والفلاحين والرأسماليين **ولا يمكن أن تقوم هذه الآلية بالشغل المطلوب منها وهو إعادة وضع المجتمع على المسار الصحيح للتاريخ من خلال تحقيق التنمية المتجهة للاستقلال دون التخلص من سرطان الطبقة الوسطى وتجفيف دورة الانتاج من فائض خدماتها المعوق للدوران** .صعوبة هذه النقله بالقوى الذاتية من جهة واستحالة التنمية الاشتراكية بقوى ذاتية فى أى من البلدان المحيطية من جهة أخرى لا تحركان أى هامش لأى حديث عن أية اشتراكية.

حقيقة ما جرى فى الحزب الشيوعى الأردنى

كل ما يكتبه **حسين عبد الرازق** عادة يلقى الاهتمام، ولكن مقالته حول الانشقاق فى الحزب الشيوعى الاردنى التى نشرتها مجلة اليسار الغراء والتى نحرص على اقتنائها دوماً فى عددها الأخير رقم ١٠٤ الصادر فى أكتوبر الماضى كان مثار اهتمام مضاعف . فهى من جهة تصدر عن كاتب عريق يسارى ملتزم ومناضل معروف ولكنها **من جهة أخرى تفتقر إلى الموضوعية** ، فقد جانب الكاتب الصواب فى العديد من فقرات المقال ، فكتب ما يعجبه وغض الطرف عما لا يعجبه ، أو أنه استقى معلوماته من مصادر مغرضة لا نرضاها له. وكمثال على ذلك فقد اجتزأ من جملة المواقف بعض كتابات لصحفيين اردنيين كتبوها فى بداية أزمة الحزب دون معرفة حيثياتها وملابساتها ، وتناسى كل كتاباتهم الأخرى التى جاءت لاحقا والتى دانت **منير حمارنه** وجماعته وحيت موقف الحزب وأمينه العام الدكتور **يعقوب زيادين** ،وحسب علمنا فقد احتج بعضهم وامتعض آخرون وأعرب عدد منهم عن نيته فى الرد فى اليسار نفسها لان ما كتب هو تشويه لحقيقة مواقفهم ومنهم الكاتب الاردنى رئيس رابطة الكتاب الاردنيين القاص المعروف **فخرى قعوار**. كما كان الكاتب الصديق **حسين عبد الرازق** غير دقيق فى عرضه وانتقائيا أحيانا وخاصة فى محاولة شخصنة الخلافات وتصويرها على شكل خلافات حول الأمانة العامة للحزب ، ومحاولة النفخ فى صورة الدكتور **منير حمارنه واملى نفاع** لدرجة اعطائهما أعلى الأصوات فى المؤتمر العلنى الثانى فى حين جاءت فى الحقيقة مخالفة للواقع ،حيث حصلت السيدة نفاع مثلا على المرتبة الثامنة من حيث الاصوات وبفارق كبير نسبيا عن المرتبة الأولى ونأمل أن يتسع صدر مجلة اليسار كما تعودنا منها دائما وصدر رئيس تحريرها كاتب المقال ويسمح بنشر الحقيقة دون إدعاء حول الازمة والخلافات فى الحزب الشيوعى الاردنى ولا



د. منير حمارنه



إميلى نفاع

نقول الانشقاق هنا فهى تسمية غير دقيقة لواقع الحال.

يعانى الحزب الشيوعى الاردنى أزمة حادة منذ سنوات طويلة؛ ومن خلافات تعود جذورها إلى منتصف الستينات عندما كانت معظم القيادة الحزبية فى السجون والمعتقلات أو فى المنفى والعمل السرى وكانت **جماعة املى نفاع** بقيادة **فهمى السلفيتى** آنذاك خارج السجون تقود الحزب وترسم سياسته وتحرفه نحو اليمين والانتهازية حيث كانت تغازل السلطة وتصنفها كقوة وطنية لدرجة أنها طالبت بحل الحزب والسير فى ركاب النظام الذى لم تعد تنتقده أو ترى فيه عيباً . ومما زاد الطين بله انهم رأوا فى بعض التغيرات الاقتصادية فى البلاد أثناء تطبيق سياسة الاستعمار الجديد تطوراً هائلاً يدل على تقدمية النظام نفسه!! وقد شجب الأمين العام فى حينه **فؤاد نصار** الموجود فى المنفى هذه السياسة وطالب بتصويبها . وبعد هزيمة ١٩٦٧ لم تحمل جماعة السلفيتى النظام مسئولية الهزيمة بل اخذوا من شعار ازالة آثار العدوان الذى اطلقه عبد الناصر ذريعة لتسليم القيادة للنظام والعمل تحت لوائه، ولذلك **حاربوا منظمة التحرير وعادوا للكفاح المسلح.**

وقد كانت سياستهم هذه موضع إدانة فى الحزب وعند أبناء شعبنا كما كانت موضع إدانة الاحزاب الشيوعية العربية، ومن المفيد الاشارة هنا إلى كتاب الرفيق اللبنانى **كريم مروه** من «**ذاكرتى الفلسطينية**» الذى صدر صيف هذا العام حيث يشير إلى موقف **السلفيتى** أحد أبرز قادة التيار الانتهازى اليمينى آنذاك من المقاومة الفلسطينية ومحاولته منع تشكيل قوات الانصار التى أقرت تشكيلها الاحزاب الشيوعية العربية السورى واللبنانى والاردنى والسودانى والعراقى للاسهام فى النضال ضد الاحتلال الاسرائيلى ومن أجل دعم الشعب الفلسطينى فى استرداد حقوقه الوطنية المسلوبة.

وقد جاء الكونفرس السرى الثانى للحزب فى ايلول ١٩٧٠ ليضع حدا للتيار الانتهازى اليمينى فيدينه ويصوب مسار الحزب وبالنتيجة لم يفز فى انتخابات اللجنة المركزية من هذا التيار سوى عضوين.

وبعد أحداث أيلول الدامية عام ١٩٧٠

بين النظام والمقاومة الفلسطينية تبين الوجه الآخر للتيار الانتهازي اليميني ،اذ أعلن **انشقاقه عن الحزب اثر الاحداث ظناً منه بأن الحزب والمقاومة قد انتهيا وان الميدان قد خلا لهم** ، فكان انشقاقهم بمثابة اعلان التوبة أو صك البراءة أمام النظام وأجهزته القمعية . وقد كان كذلك فعلا اذ عانى رفاق الحزب الامرين في المعتقلات والسجون ولم تخل السجون طوال فترة ما قبل الانفراج السياسي من الشيوعيين بينما لم تمس شعرة واحدة من أنصار وأعضاء التيار الانتهازي الذي أصبح يدعو نفسه- بالكادر اللينيني- عله يجد العزاء في التسمية أمام العزلة الرهيبة التي عاشها طوال خمسة عشر عاما عن أبناء شعبنا وعن الحركة الوطنية الاردنية والعربية والعالمية كذلك الادانة من الاحزاب الشيوعية العربية والعالمية.

ولاحقا وبمبادرة من الأمين العام الاسبق **فائق وراد** تمت اعادتهم إلى الحزب عام ١٩٨٥ دون ادانة أو محاسبة أو حتى الاكتفاء منهم بمجرد نقد ذاتي للجرائم التي ارتكبوها بحق الحزب اذ جاءت المبادرة بشعار عفا الله عما مضى ، وهنا بدأت الازمة الحقيقية الكبرى فقد اتسمت ممارسة أعضاء هذا التيار بعد عودتهم بانتهازية مطلقة وبحقد دفين واستطاعوا إبعاد وتصفية خيرة العناصر الحزبية تدريجيا ،واستطاعوا ابعاد حتى القادة المؤسسين امثال **عبد العزيز العطي وعيسى مدانات واسحق الخطيب وعوني فاخر وشفيق العطي وزكي الطوال وسالم حجازين وفواز الزغبي** وغيرهم ، فهم لم يختاروا الاعتزال كما ورد في مقالة الكاتب **حسين عبد الرازق** والذي أشار بحق إلى أن عودة الكادر اللينيني قد لعبت وما تزال «دوراً أساسياً» فيه ، ولكن للتخريب وضرب الحزب وتصفيته.

وعلى هذا فإن المناخ لم يكن صحياً داخل الحزب وحسبما يراه المراقبون كما ورد في المقالة . ولا أدري أي مراقبين يقولون هذا القول في حزب فقد ٩٠٪ من عضويته تحت قيادة جماعة نفاع.

لقد أصبح الحزب في السنوات الأخيرة معزولا عن الجماهير متقوقعا حول ذاته فاقداً معظم عضويته ، إذ استطاع التيار الانتهازي اليميني تجفيف منبعه وقطع روافده وتقليص مياهه وتغيير مجراه فـفقد بذلك كل نفوذه النقابي بحيث لم يعد يقود أي نقابة عمالية في مقابل أكثر من ٩ نقابات كان يقودها في أعوام السبعينيات وأوائل الثمانينات (ما عدا فترة ما بعد المؤتمر الاستثنائي حيث استرجع نقابة واحدة).

كما تشرذم أعضاؤه بفعل هذه القيادة وصاروا إما معتزلين للعمل المنظم - وهم الأغلبية بالمناسبة -أو ينضوون تحت لواء أحزاب أخرى شكلوها مثل **حزب اليسار الديمقراطي (الديمقراطي الوحدوي سابقاً) والحزب التقدمي** ، ولم يبق في الحزب سوى قلة اختارت العمل من الداخل لتصويب مسار الحزب واعادة اللحمة لصفوفه عبر التوحيد مع الرفاق من خارج التنظيم سواء، كانوا أحزابا أم أفراداً.

يضاف إلى ذلك كله أن المناخ السياسي داخل الحزب لم يكن خالياً من الخلافات في أي وقت من الأوقات ، وقد يعتبر ذلك صحياً بالمقياس العام لو لم تكن **بعض الخلافات تتمحور حول اتفاقيتي أوسلو ووادي عربه بين مؤيد ومعارض .حيث وجد من رموز التيار الانتهازي من يؤيد اتفاقية وادي عربة!! وكذلك العمل تحت قيادة الاخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الاسلامي تحت اسم ائتلاف المعارضة الاردنية بين مؤيد ومعارض.**

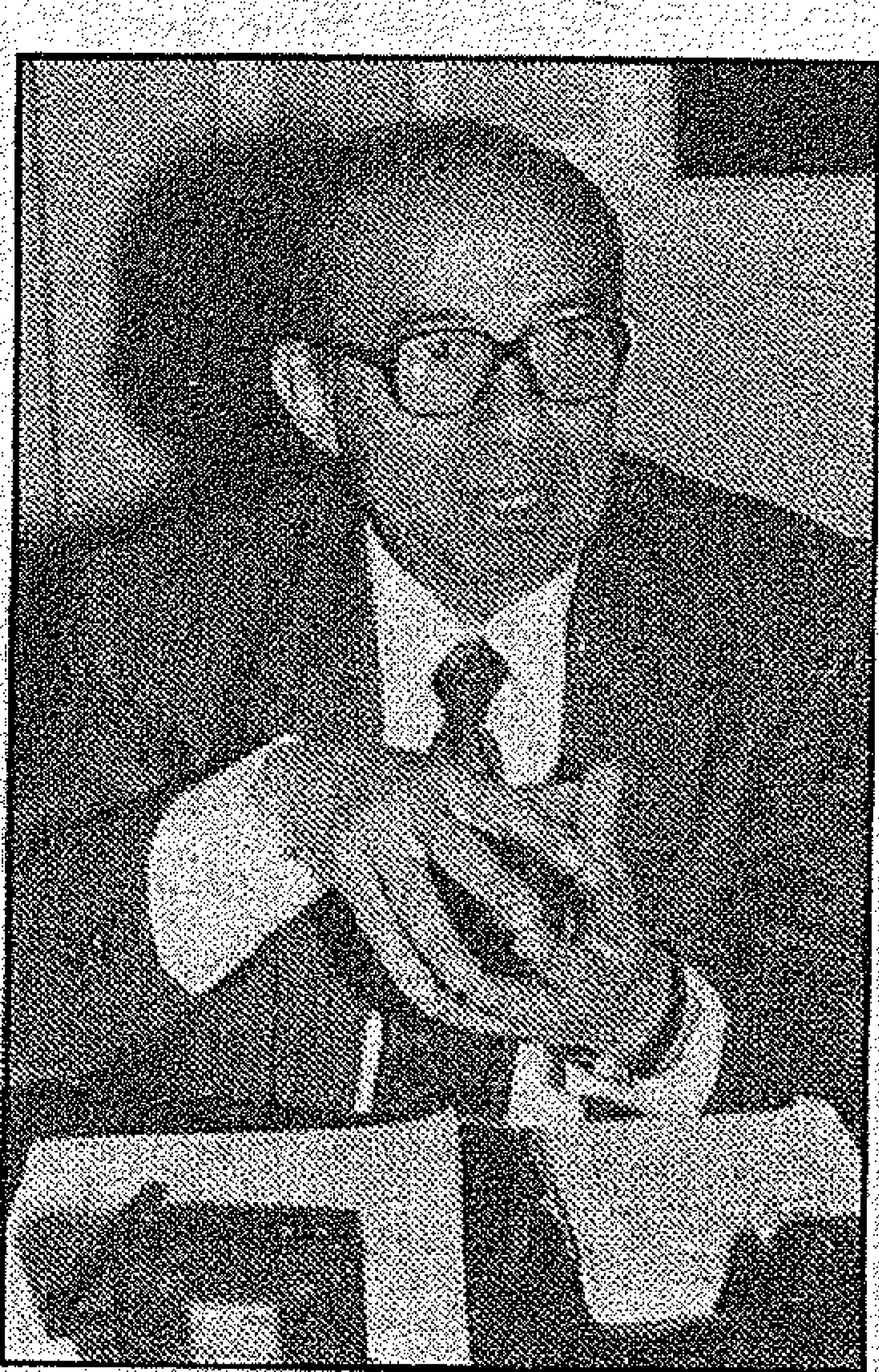
ولذلك كله لم يكن من قبيل الصدفة أن تتفجر الازمة الأخيرة وبابعادها الحادة التي أدت إلى شبه قطيعة مع التيار الانتهازي اليميني اختارها بنفسه ، وقد كانت الأسباب المباشرة للازمة الأخيرة تتلخص في أمرين **أولهما** التحايل على المؤتمر العلني الثاني والالتفاف على قرارات اللجنة المركزية **وثانيهما** الارتباطات المشبوهة مع منظمات أجنبية معادية.

التحايل على المؤتمر

لقد اتفقت اللجنة المركزية قبل المؤتمر العلني الثاني الذي انعقد في نهاية العام الماضي ان تكون الانتخابات للجنة المركزية الجديدة وهيئات الحزب القيادية الاخرى ديمقراطية حره دون تقديم قوائم موحدة للانتخابات ودون اقتراح أي اسم من قبل اللجنة المركزية ، ولكنه وفي يوم الانتخابات في المؤتمر فوجئ الحضور وأولهم الأمين العام **د. يعقوب زيادين** بقوائم مطبوعة على الحاسوب صغيرة الحجم وبعضها بخط اليد توزع سراً على أنصار التيار الانتهازي اليميني ، فرفض الأمين العام حينها الأمر وهدد بتعطيل عمل المؤتمر لولا خشيته من الاثار السلبية التي يمكن أن تعود على الحزب فيما لو فجر المؤتمر. ولكنه لم يكن يدري حينها ان اهداف لجوء التيار الانتهازي اليميني إلى تزوير ارادة أعضاء المؤتمر وطبع تلك القائمة والترويج لها سرا بين أنصارهم كانت تهدف إلى أشياء أكبر من مجرد الاستيلاء على قيادة الحزب، فالمسألة تعدت ذلك بمراحل ذلك أن الاستيلاء على القيادة لم يكن سوى مجرد وسيلة تسهل لهم حرف الحزب عن سياساته المبدئية الثابتة وتقاليده الوطنية وتراثه النضالي ،**وفرض توجهات تتعارض مع مصالح شعبنا ووطننا عبر التعامل مع مؤسسات مشبوهة وأخذ تمويل منها دون اعتراض أحد** .وفي تقديرنا أنهم لجأوا إلى هذا التزوير لعلمهم بأن ارتباطاتهم المشبوهة كانت قد بدأت تتكشف حيث طالب الأمين العام **د. يعقوب زيادين** قبل المؤتمر بمعرفة حقيقة المشاريع التي تديرها السيدة **املي نفاع** عضو المكتب السياسي حينها من خلال **ترؤسها لجمعية النساء العربيات** وهي الجمعية التي تتكون عضويتها من الرفيقات وقيادتها تبعا لذلك، وقد كانت **املي نفاع** واختها **ليلى نفاع-حمارنه** زوجه الأمين العام السابق **منير حمارنه** تتهربان دوماً من بحث المسألة ، إلى أن تقرر في اجتماع المكتب السياسي وبعده اجتماع في اللجنة المركزية السابقة قبل المؤتمر العلني الثاني بان **تقوم القيادة القادمة ببحث كافة الجوانب المالية المتعلقة بنشاط جمعية النساء العربيات وتقديم تقرير مفصل عنها بغية استخلاص العبر والدروس واتخاذ الاجراءات اللازمة** ،وخاصة أن الشكوك كانت تحوم حول تمويل الحملة الانتخابية لاملي نفاع لانتخابات البرلمان الاردني بعدما علقت املي يافطتها الانتخابية دون أن تذكر فيها أنها مرشحة الحزب الشيوعي الاردني وبعد نقد مرير من أعضاء الحزب تم تعليق يافطات معدودة تذكر عضويتها بالحزب ولكن في مناطق بعيدة عن دائرتها الانتخابية.

وعندما احتدمت الخلافات بعد المؤتمر الثاني منع أعضاء التيار الانتهازي اليميني الذين أصبحوا أغلبية في القيادة بفضل تحايلهم ذلك والتفافهم على قرارات الحزب منعوا لجنة المراقبة الحزبية من التحقيق فعليا رغم أنها مارسته شكليا اذ قاموا بتعيين ثلاثة رفاق تم فرضهم بالاغلبية الميكانيكية للتصويت برئاسة شقيق الأمين العام كلجنة

حسين عبد الرازق



خاصة للتحقيق!! وحينها كان واضحاً أن القرارات باتت تطبخ خارج الاجتماعات الحزبية وتفرض داخلها معتمدة على آلية التصويت.

الارتباطات المشبوهة

إن مسألة مؤسسات التمويل الأجنبي والارتباطات المشبوهة معها مسألة في غاية التعقيد، فهي تظهر بمظهر الحريص على مساعدة الشعوب الفقيرة، فتقوم بالتعاون مع المؤسسات الشعبية غير الحكومية لتنفيذ مشاريع ظاهرها برئ ولكنها، ومن جهة أخرى تبدو مؤسسات حكومية لها ارتباطات بحكوماتها وتسعى إلى تنفيذ سياسات حكوماتها المعادية لمصالح الشعوب الفقيرة وكمثال على هذه مؤسسةPathfinder **الأمريكية** التي يتم تمويلها من قبلUS,Aid التي تعتبر ذراع الحكومة الأمريكية في تنفيذ سياساتها في مختلف مناطق العالم ،وكما هو معروف فإن الوكالة الأمريكية للانماء الدوليUs Aid خاضعة لنفوذ الكونغرس الأمريكي، ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وهي تابعة مباشرة لوزارة الخارجية الأمريكية، فأي برامج يمكن أن تنفذها لصالح الشعوب الفقيرة والنامية؟.

وفيما يخصنا كانت لدينا شكوك حول نشاطات **«إملي نفاع»** ولكن **اليقين لم يأت الا بعد المؤتمر بشهرين**، عندما نشرت الصحف المحلية خبرا عن توقيع اتفاقية بين **جمعية النساء العربيات ومنظمة Pathfinder** وبنشاط معاد لمصالح شعبنا حيث تسعى الاتفاقية إلى تنفيذ مشاريع لتعقيم النساء.

وهنا اكتشفنا المصيبة الكبرى، فالمسألة لم تعد مسألة شكوك بل أصبحت واقعا مفروضا علينا مجابهته ،وليس لاهداف تخص حزبنا ،وتتعلق بالخلافات داخله، فلدينا ما يكفينا من الخلافات، ولكنها مسألة وطنية، وقد صدق توجهنا فحالما كشفنا المسألة حتى أصبحت مشار حديث الشارع، إذ سارعت المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ،مثل النقابات ،والجمعيات ،والاحزاب السياسية كذلك ،والكتاب الوطنيين التقدميين بأبداء آرائهم في الصحف منددين بهذه المخططات ،ومعلنين مواقف صارمة ضد محاولات الاستعمار في إنتهاك سيادتنا الوطنية ،والاضرار بمصالح شعبنا.

وقد طلبت القيادات الواعية وكل قيادات المناطق ،من قيادة الدكتور **منير حمارنه وجماعته**، ادانة هذه المسلكية ،وتصويب الأوضاع، ولكنها أصرت على انكار العلاقات ثم الاقرار بها تاليا بعد حصولنا على وثائق تثبت التورط، والأهم أنها أصرت على عدم إدانة هذا المسلك، وقامت بحملة استهدفت بلبلة التنظيم الحزبي فقامت بالاتصال بالرفاق دون علم قياداتهم الحزبية وحاولت تشكيل منظمات بديلة من أنصارها ،الأمر الذي فاقم المشكلة داخل التنظيم.

وأمام هذا الواقع المرير جرت محاولات مخلصة وجادة قام بها أعضاء في اللجنة المركزية ومكتب التنظيم ،وقيادات المحافظات بهدف إيجاد حلول مناسبة فاقترحوا عقد جلسة للمجلس الحزبي، وهو استحقاق ينص النظام الداخلي على وجوب انعقاده في أول ثلاثة شهور من كل عام.

وأمام ادراك **قيادة د. منير حمارنه** لعزلتها عن التنظيم وبأنها أصبحت في وضع الاقلية داخل الحزب فقد رفضت هذه الدعوة وهنا تبلورت فكرة عرض الازمة على مؤتمر استثنائي للحزب حسب ما ينص عليه النظام الداخلي ،**فقامت كل قيادات المناطق، وهم أعضاء حكما في المجلس الحزبي، بالتوجه خطيا للجنة المركزية مطالبين بعقد مؤتمر استثنائي .تلاها جمع تواقيع من أعضاء المؤتمر العلني الثاني على عريضة تطالب بعقد المؤتمر الاستثنائي ،وهنا تحققت الأغلبية فقد وقع على العريضة غالبية أعضاء المؤتمر كما طالب كل لجان المناطق بعقد المؤتمر هذا بالاضافة إلى ثلث اللجنة المركزية الموجودة حينها**. وبالنتيجة فقد تم رفض هذا المطلب الديمقراطي وأمام هذا الواقع واصطدام الحزب بجدار التعنت الذي تمترست خلفه القيادة في حينه اجتمعت الاغلبية الحزبية التي تمثل جميع مناطق الحزب ومعظم أعضاء المؤتمر السابق وشكلوا لجنة للإعداد للمؤتمر.

وكان جواب **قيادة منير حمارنه** صبيانيا اذ دبلجوا تقريرا ملفقا حول انتخابات اللجنة المركزية في المؤتمر العلني الثاني وقضية القوائم ولجأوا إلى سلاح العقوبات دونما وجه حق وبغياب الرفاق المعنيين فقاموا **بتجميد عضوية الرفيق د. زيادين وفصل الرفيق د. مازن حنا** والتهديد بفصل آخرين(تم فصلهم فيما بعد) لدورهم في فضح التعامل مع المؤسسات الأجنبية المشبوهة وكشف الانحرافات عن سياسة الحزب.

وبعد استكمال الترتيبات لعقد المؤتمر وجهت الأغلبية للجميع الدعوة لحضوره بمن فيهم **قيادة منير حمارنه- املي نفاع** من أجل الاحتكام للمؤتمر الذي هو أعلى هيئة في الحزب وأكبر منبر ديمقراطي لحل الخلافات الداخلية وإقرار الخط السياسي السليم وتصويب المسيرة الحزبية.

وقد انعقد المؤتمر بحضور ممثلين يشكلون غالبية أعضاء المؤتمر الأخير وأكثر من ثلثي المجلس الحزبي المطلوب للدعوة ،وقد تحلى أعضاء المؤتمر بروح عالية من المسئولية فلم يستجيبوا لترهات القيادة ولم يلجأوا إلى التشهير بأحد أو النيل من سمعة أي رفيق، كما لم يلجأوا للرد على الفصل والتجميد باقتراح لطرد أي رفيق واكتفوا باعادة **الرفيقين الدكتور يعقوب زيادين والدكتور مازن حنا** لعضوية الحزب والمؤتمر وانصب هم أعضاء المؤتمر على إعادة هيبة الحزب وانقاذ سمعته وتنقيتها مما اصابها من تلوث جراء تعامل نفر من القيادة مع المنظمات المشبوهة والحفاظ على تاريخ الحزب وتراثه النضالي العريق، فأدانوا هذا التعامل مع المؤسسات المشبوهة وجردوا القيادة السابقة من المسئوليات وطالبوا بمحاسبتها عبر قرار للمؤتمر ، وقاموا بانتخاب قيادة جديدة للحزب، وقد تعاملت القيادة الجديدة أيضا بروح عالية من المسئولية مع الازمة ودعت الاخرين للانخراط في العمل الحزبي المنظم، إلا أن **قيادة منير حمارنه** لجأت للاستقواء بوزارة الداخلية والاجهزة المعنية لتنصرها على الأغلبية ودعتهم إلى منحها الشرعية وعدم الاعتراف بنتائج المؤتمر الاستثنائي.

لقد جسد المؤتمر الاستثنائي طموحات غالبية رفاق الحزب في تصويب وضعه لتمكينه من مواصلة النضال والسير في طريق تنفيذ برامجه وسياساته التي تعبر طموحات جماهير الكادحين وأمالهم في الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان وتطلعات أبناء شعبنا لبناء الاشتراكية باعتبارها النظام الأمثل والأكثر عدلا والطموح الاسمى للبشرية.

لقد كان أجدر بالصديق **حسين عبد الرازق** ان يتوجه الينا لمعرفة كل ما يتعلق بالازمة ورأينا فيها لان انصاف الحقائق التي نشرها وانصاف المعلومات التي ذكرها لا تصنع حقيقة لأن **نصف المعلومات ونصف الحقيقة هي جهل بعينه.**

المكتب السياسي للحزب الشيوعي الاردني

تعليق على الردود

عندما أقدمت في العدد الماضي (أكتوبر ١٩٩٨) على نشر مقالي حول الأزمة في الحزب الشيوعي الاردني تحت عنوان **«الأمين العام والإنشقاق في الحزب الشيوعي الاردني»** كنت أعرف أنني أسير على الشوك . ورغم أني تابعت ما يجري في الحزب منذ المؤتمر العلني الثاني ، سواء من خلال الصحافة الأردنية أو من خلال الاتصالات المباشرة مع عديد من الأصدقاء في الاردن من داخل الحزب وخارجه ، وعبر زيارة خاطفة لعمان (من ٩ إلى ١٢ يونيه ١٩٩٨) التقيت خلالها بعديد من الشخصيات السياسية والصحفية المستقلة أو المنتمية إلى أحزاب واتجاهات سياسية مختلفة ، فقد آثرت الصمت داعيا أن يجنب الاصدقاء في **الحزب الشيوعي الاردني** أنفسهم- ويجنبوا القوى الوطنية الاردنية والعربية معهم- مآسي الانقسام والانشقاق وتلويث أنفسهم ، ولكن وبعد أن نشر في **الحياة اللندنية والاهرام** القاهرية خبر عقد **مؤتمر ٢٨ أغسطس ١٩٩٨** (نشر في **الحياة** بتاريخ ٣٠ أغسطس تحت عنوان **حزب اردني جديد منشق عن الشيوعي**) ألح عديد من الزملاء في القاهرة على أهمية أن تقدم اليسار لقارئها القصة كاملة . وهكذا كتبت المقال .

ووصلني منذ أيام الرد المنشور أعلاه موقعا «المكتب السياسي للحزب الشيوعي الأردني» ومعه رسالة من **د. مازن حنا** يطلب نشر الرد . ثم وصلني من أحد الأصدقاء في الأردن رد آخر منشور في جريدة «**المجد**» تحت عنوان «**المكتب السياسي للحزب الشيوعي الاردني يرد على مقال حسين عبد الرازق في مجلة اليسار**».



د. يعقوب زيادين

وبداية أرجو أن يكون واضحا للكافة أن ما نشرته في اليسار أتحمل وحدي مسئوليته . فإذا كانت «**اليسار**» تصدر عن **حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي**، فإنها منبر ديمقراطي يقوم على الحوار وتعدد الآراء ولا يتحمل الحزب مسئولية أي مقال ينشر فيها بتوقيع كاتبه. وأظن أن أي متابع لليسار يستطيع أن يتأكد من ذلك.. فمثلا تعرض المؤتمر العام الرابع لحزب التجمع لنقد- بل وهجوم حاد- في مقالات منشورة باليسار وموقعه من أصحابها .

كذلك لم يفاجئني- رغم كلمات التقدير لليسار ولي شخصيا- **اتهامي بالافتقار إلى النزاهة والموضوعية، والتحيز بصورة مسبقة، وأنني كتبت ما يعجبني وغضضت الطرف عما لا يعجبني ،أو القول بأن انصاف الحقائق التي نشرتها «لا تصنع حقيقة لأن نصف المعلومات ونصف الحقيقة هي جهل بعينه»..** فهذا منهج سائد للاسف في الحوار السياسي العربي في حالة الاختلاف .

وإن كان قد فاجأني تصريح «يعف لساني عن وصفه» منسوبا لدكتور يعقوب زيادين يقول فيه أنني (وزوجتي) منغمسان في التعامل مع التمويل الأجنبي و «أنهما باتا مكشوفين للرأي العام المصري..» وأنني أدير مؤسسة «تمول من عشرات المؤسسات الأجنبية المشبوهة الممولة من المخابرات المركزية الغربية».. وهكذا أصبحت مطعونا في وطنيتي وشرفي!!).

ولن أدخل في نقاش تفصيلي حول ما جاء في الرد المنشور في هذا العدد في **اليسار** أو المنشور في صحيفة **المجد** .. خاصة وقد قفز على كثير من الحقائق -أكرر الحقائق- الواردة في مقالي بالعدد الماضي ، وركز على ثلاثة موضوعات.

* **الأول** الهجوم على **د. منير حمارنه واميلي نفاع** و«الكادر اللينيني» انطلاقا من انقسام ١٩٧٠ وحتى المؤتمر العلني الثاني.

* **الثاني** الالحاح على شرعية اجتماع ٢٨ أغسطس واعتباره مؤتمرا استثنائيا أعاد انتخاب الهيئات القيادية.

* **ثالثا** قضية التمويل الأجنبي -لمؤسسات المجتمع المدني وليس الحزب- ودور **«اميلي نفاع»** في جمعية النساء العربيات.

وأغلب هذه القضايا كانت مثار نقاش علني في الصحافة الاردنية من كافة الاطراف . وأعتقد أن الذين وجه لهم هذه الاتهامات ردوا عليها وقادرون على الرد عليها ، وليست مهمتي ولا دوري أن أدافع عنهم أو أهاجمهم دون دليل.

ولكن هناك ملاحظات قليلة أجد من واجبي- دفاعا عن الحقيقة- أن أضعها أمام القارئ.

** كان أول من عرفت من قادة الحزب الشيوعي الأردني هما الرفيقان **يعقوب زيادين وعيسى مدانات** عندما عرّفني عليهما **د. فؤاد مرسي** -رحمه الله -في **موسكو** وكنا معا نمثل حزب التجمع في احتفالات العيد السبعين لثورة أكتوبر (نوفمبر ١٩٨٧). ثم التقيت ثانية بدكتور **يعقوب زيادين** في **دمشق** منذ سنوات قليلة في مؤتمر الحزب الشيوعي السوري ،حيث عرفني لأول مرة **باميلي نفاع** . وعندما ذهبت لأول مرة إلى الاردن لالقاء محاضرة في مؤسسة شومان عرفني **د. يعقوب** ببقية الاصدقاء . وتوالت اللقاءات بعد ذلك ، وتناقشنا في كل القضايا

جزء من عناوين د. زيادين للرأي في يوم ٣٠ يناير ١٩٩٣

اسفي على موقفي الخاطيء الذي دفعني الى حرمان "السلفيتي" من وداع "نصار"



اخطأ عبدالناصر، واخطأ الشيوعيون معه، ودفعنا ثمنا باهظا للخلاف..

المصرية والاردنية والعربية فى جلسات حميمة ، بل وفى القضايا الداخلية لأحزابنا فى منزل **د. يعقوب** أو منزل **منير حمارنه أو اميلى نفاع**.. وكانت العلاقات الحزبية والشخصية بينهم تبدو أعمق ما تكون والالحاح من الجميع على وحدة الحزب- رغم مشاكله- سائدة بصورة واعدة.

وعندما يأتى اليوم «الرد» ليركز على مجموعة الكادر اللينينى ، فمن حقى أن اتساءل هل اكتشفت انتهازيتهم ويمينيتهم فجأة بعد المؤتمر العلنى الثانى؟!.

بل إن **يعقوب زيادين** يقول فى مقابلة بصحيفة «الرأى» الاردنية احتلت صفحتين كاملتين (السبت ٣٠/١/١٩٩٣) فى اجابته على سؤال من الرأى «ما هو تقييمك لتجربة الانشقاق بين الكادر اللينينى واللجنة المركزية وشخصية فهمى السلفينى .. بعد أن عاد الحزب وتوحد وعادت القيادات إلى مواقعها مثل د. **خالد الحمشاوى والسيدة املى نفاع ورشدى شاهين وأمال نفاع»؟.**

الدكتور زيادين -والله يا عزيزى بتصورى أن الإنسان نضج بعد هذه الفترة وكان كله خطأ .والموقف كان من **السلفيتى** هو إبعادهم عن الحزب . لكن أخذ هذه القرارات العنيفة ضد رفاق اشتغلوا، وأنا بعرف **فهمى السلفيتى** حيث شاهدته أول مرة فى القدس وأخذنا من عنده كتبا وكان خارجا من السجن **(فهمى السلفيتى)** وكنت أحترمه جدا وأقدر حيويته ونشاطه. وعندما توفى لم أحضر جنازته ولم أرتكب خطأ فاحشا أكثر من ذلك.وكان فى هذا تزمت ليس له معنى علما بأن **فؤاد نصار** بعد الانشقاق بأسابيع كان يقنعنى فى أنه لا غنى عن (شاهين) وهؤلاء الشيوعيون اخطأوا أو أصابوا، فكنت مصرا أنا أن عليهم أن يقدموا اعتذارا لما جرى ولما عملوا .وكان أهم موضوع هو موضوع الانصار. **وثبت بالدليل القاطع أن هؤلاء جماعة لم يتنكروا لمبادئهم اطلاقا ،مارسوها وربوا شيوعيين جيدين وعادوا إلى الحزب أيضا بكرامة ، وهم يمارسون نشاطهم الآن فى صفوف الحزب بشكل فعال وبشكل جيد لامأخذ عليه اطلاقا .. وهذا من جملة الاخطاء التى ارتكبناها».**

** هناك الحاح على موضوع التمويل الاجنبى بإعتباره جوهر القضية ،وكذلك موضوع القوائم . وقد نشر القرار الذى انتهت إليه لجنة التحقيق الحزبية التى انتخبتها اللجنة المركزية فى ١٢ /١٩٩٨/٤ والذى يدين دورد .**مازن حنا** فى موضوع القوائم ،**ويبرأ «الرفيقات» أعضاء جمعية النساء العربيات من كل الاتهامات.**



المكتب السياسي للحزب الشيوعي الاردني يرد على

مقالة حسين عبد الرازق في مجلة "اليسار"

الرد المنشور في جريدة «المجد»

ولفت نظرى أن **د. يعقوب زيادين** صرح لصحيفة **الرأى** بعد اجتماع اللجنة المركزية وتشكيل لجنة التحقيق الحزبية ما نصه **«إن اجتماع اللجنة المركزية كان فى منتهى الإيجابية .. وكان القرار الصادر عنها بتشكيل لجان تحقيق مرضياً للغاية لأن الهدف الذى يسعى من أجله هو إيجاد حل نهائى لهذه القضية»**. وقد نشر هذا التصريح يوم ١٤ /١٩٩٨/٤.

فلماذا الآن الهجوم على لجنة التحقيق!!.

** يحمل «الرد» مسئولية إبعاد القادة المؤسسين ومن بينهم **«عيسى مدانات»** لقيادة الحزب المنتخبة فى المؤتمر العلنى الثانى أو مجموعة الكادر اللينينى كما يقول الرد.

بينما د. **يعقوب زيادين** يقول فى صحيفة **«شيحان»** بتاريخ ١٩٩٨/٤/١٨ وتحت عنوان عريض **«مدانات سرق الحزب ورصيده الان(2) مليون دينار فمن أين له هذا»** ..

أعرف أن عيسى مدانات حاقد «على» شخصيا لأننى أنا الذى كشفت «طوايقه» ، وهو يملك الآن مليونى دينار. من أين له ذلك. وقد كان أمينا ماليا للحزب وكان يستثمر أموال الحزب فى بيع وشراء الأراضى ومتهم فى الف شغلة وشغلة .ولأجل ذلك هو طرد من الحزب . وحاول عمل الكثير من الأحزاب وفشلت جميعها وتاريخه من أسوأ التواريخ وغير مقبول من أى إنسان».

ولا تعليق

** يبقى موضوع الشرعية ،وهل ما جرى يوم **٢٨ أغسطس** مؤتمر شرعى أم إنشقاق؟!

بالطبع هناك تضارب فى البيانات والمعلومات. ومع ذلك فهناك حقائق واضحة أهمها أنه طبقاً لقانون الاحزاب الذى أشهر الحزب (علنياً)على أساسه رفضت الجهات المختصة الاعتراف بالنتائج المترتبة على مؤتمر ٢٨ أغسطس أو التصريح بإصدار صحيفة الجماهير للقيادة المنتخبة فى هذا المؤتمر . وقاطعت كل الأحزاب الأردنية هذا المؤتمر **.وأصرت لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة على التعامل «مع الحزب الأصيل وأمينه العام الدكتور منير حمارنه حيث انه ما زال يمثل الشرعية فى نظرنا».**

وفى النهاية أؤكد لأصحاب «الرد» وللجميع أننى لم أتلق معلوماتى من مصدر واحد، بل حرصت على النقاش مع عديدين بعضهم لا يخفى اختلافه مع قيادة الحزب الشيوعى وأمينه العام د. منير حمارنه ،وكذلك فالموضوعات التى نشرت فى الصحف الاردنية واعتمدت عليها فى كثير مما كتبت عكست كل الآراء والمواقف وزودنى بها زملاء صحفيون ليسو طرفا فى الصراع، ولم يمارسوا أى اختيار بل قاموا بجمع كل ما نشر والتفضل بإرسالها لى.

حسين عبد الرازق

مداخلات

جيـل السبعينيات المفترى عليه

حين تضيق بنا الدوائر .. يبدأ الجميع فى التخبط في بعضهم البعض.. بدلاً من التماسك لكسر جدار العزلة والاختناق وجيل السبعينيات واسميه «**جيل النكسة**» -حيث تفتح وعيه السياسى عقب النكسة مباشرة- وكان يمثل جيل الرفض والغضب الذى انطلق من الجامعات المصرية ناقدا وساخطاً على الأوضاع التى سادت بعد هزيمة ١٩٦٧- ورافعاً شعارات التغيير الجذرى وناقداً لممارسات اليسار المصرى الرسمى وغير الرسمى- الذى كان قد سلم راياته-وأنطوى تحت الجناح الناصرى- مراهنا على مقولات ثبت خطؤها حول إمكانية تطور الديمقراطيين الثوريين فى السلطة إلى الاشتراكية العلمية- واستغنى عن حزب الطبقة العاملة المستقل بالعمل إما فى التنظيم السياسى للنظام الناصرى أو فى موقع السلطة فى الاعلام والصحافة وخلافه.

وجاء جيل السبعينيات بشعاراته حول رفض التنظيم الواحد والمطالبة بالديمقراطية والتعددية السياسية- ونبه مبكرا إلى خطورة الانزلاق لمخاطر الحل السلمى -واضعا بذلك النظام واليسار الرسمى فى مأزق خاصة حين تخطت تلك الشعارات أسوار الجامعة وثبتتها طبقات أخرى كالطبقة العاملة- ملتحمة مع الطلاب فى تحالف راق تمثل فى **اللجنة الوطنية للعمال والطلبه(١٩٧٢)** .

ثم أنطلقت شعارات الطلبة من أفواه الشعب المصرى كله فى **انتفاضة ١٨ و١٩ يناير** سنة٧٧ الشهيرة ولم يستيقظ اليسار القديم من شبابه إلا بعد أن شعر بأن البساط قد سحب من تحت قدميه بعد رحيل **عبد الناصر** وظل حتى ١٩٧٥ -يشارك البعض منهم مع السادات فى الحكم حيث استوزر البعض وأيدوا البعض الآخر-**ولم يكن لليسار القديم أن يعود للحياة الا بدماء جيل السبعينيات من الشباب الجامعى**-الذى أعطى زخما جديدا وحياة لكل التنظيمات الماركسية التى تأسست اعتبارا من ١٩٧٥ -وانتقل جزء كبير منها بعد ذلك لحزب التجمع- وكان من الطبيعى والمنطقى والأمر كذلك ورغم الفجوة الزمنية بين الجيل القديم وجيل السبعينيات أن يأخذ الجيل الجديد مكانته ووضعه اللائقين بدوره التاريخى فى تأسيس الحلقة الثالثة من اليسار الماركسى **ولكن هذا للأسف الشديد لم يحدث لعجز القيادات القديمة عن استيعاب وتوجيه وتوظيف طاقات الشباب- خاصة بعد تخرج هذا الجيل بالكامل من الجامعة.**

ثم جاءت مرحلة تهاون القيادات اليسارية القديمة مع النظام بعد رحيل السادات -والقول باختلاف طبيعة النظام نظرا لدور مؤسسة الرئاسة- مما أدى لبدء توجه يمينى واضح- انتهى لتوافق أو تحالف أو سمه ما شئت بين الحكم وتلك القيادات -بحجة الوقوف فى وجه الارهاب- مما أحدث فجوة كاملة بين جيل السبعينيات الأكثر ثورية بحكم النشاط والسن- والجيل القديم الذى ظل مصرا على السيطرة على مقاليد الأمور وجر اليسار يمينا .. يمينا حتى التخلى عن مقولة الاشتراكية **باسم المشاركة الشعبية المرحلة الانتقالية التى سماها سمير أمين بالتحالف الوطنى الشعبى.**

وكان لابد لهذا كله أن يؤثر على جيل السبعينيات برمته فانصرف الكثير من القواعد عن العمل السياسى وسافر البعض للخارج- وتجه آخرون للعمل فى المجالات الديمقراطية والمنظمات غير الحكومية كمخرج أو مهرب لهم من الحصار والازمة وافتقاد الدور-**أما موضوع التحويل الاجنبى لبعض تلك المنظمات -فهو مع تحفظاتنا عليه- وهو موضوع محل خلاف- شئ تحكمه الضرورة العملية البحتة ولا يضع هؤلاء مباشرة فى خانة العملاء كما يحاول أن يصور البعض-** لأن بعض هذه المراكز يقدم خدمات حقيقية تفوق ما يقدمه أحزاب وتنظيمات اليسار.

وإذا كان اليسار قد تنبه مبكرا كما تنبه لذلك الاخوان المسلمون وعمل على إنشاء ودعم منظمات المجتمع المدنى لاستغنى هؤلاء عن الدعم الاجنبى -ولكن اليسار المصرى الذى كان يحظى فى فترة ما بدعم هائل- مادى وعينى- لم يوظف هذا الدعم توظيفا سياسيا صحيحا واستعمل اسلوب المنع والمنح العصا والجزره فى استخدامه (وهذا ملف مغلق لم يحن بعد وقت فتحه).

إن **أخطر ما يواجه أى حركة سياسية ويتسم به اليسار المصرى خاصة هو ظاهرة الموجات المنقطعة الصلة بعضها البعض**-حيث تبدأ كل موجه من الصفر لتأخذ دورة فوران عالية ثم يبدأ المنحنى فى الانكسار وهذا سببه عدم تواصل الأجيال وعدم إحلال قيادات شابه بشكل طبيعى وتدريجى ودائم فى مراكز القياده -حتى تحتفظ الحركة بثوابت وخبرة الرواد والمؤسسين وفى نفس الوقت تعطى الفرصة للأجيال المتعاقبة لتطوير الحركة ومسايرة التغيرات.

والحقيقة أنا لا أرى فى العلاقة بين الجيل القديم والجيل الجديد فى الحركة اليسارية أى صعوبة غير قابلة للحل -وليس هناك أى أسباب موضوعية لتحول الاختلاف الطبيعى فى وجهات النظر إلى صراع وقطيعه- إذا قصد الجميع وجه الوطن وليس أى شئ آخر- خاصة فى ظل ظروف عالمية واقليمية ومحلية غاية فى الصعوبة -وتغيرات فى الثوابت تحتاج إلى تضافر الجهود والتحلى بأكبر قدر ممكن من التسامح وفتح الباب أمام تنوع الآراء والاجتهاد وتقبل الرأى الآخر والابداع دون قيد أو شرط أو محاولة لاحتكار الحقيقة.

وأخيرا لى عتاب مشاغبة مع العزيز جدا **صلاح عيسى** الذى كنا نعتبره رغم فارق السن(حيث إنه أكثر شبابا منا جميعا بالطبع) من أصحاب الرؤية المستقله وساهم فى تجديد مقولات اليسار المصرى ونقد الاطروحات الكلاسيكية وكانت كتاباته من أهم مصادرنا الفكرية والسياسية طوال فترة السبعينيات .**لا أدرى سبب نبرة الغمز واللمز لجيل السبعينيات فهل هناك أسباب لا نعرفها-أم أنك فقدت الأمل فى شيوخ وشباب اليسار معاً.. انتظر الرد سريعا!!.**

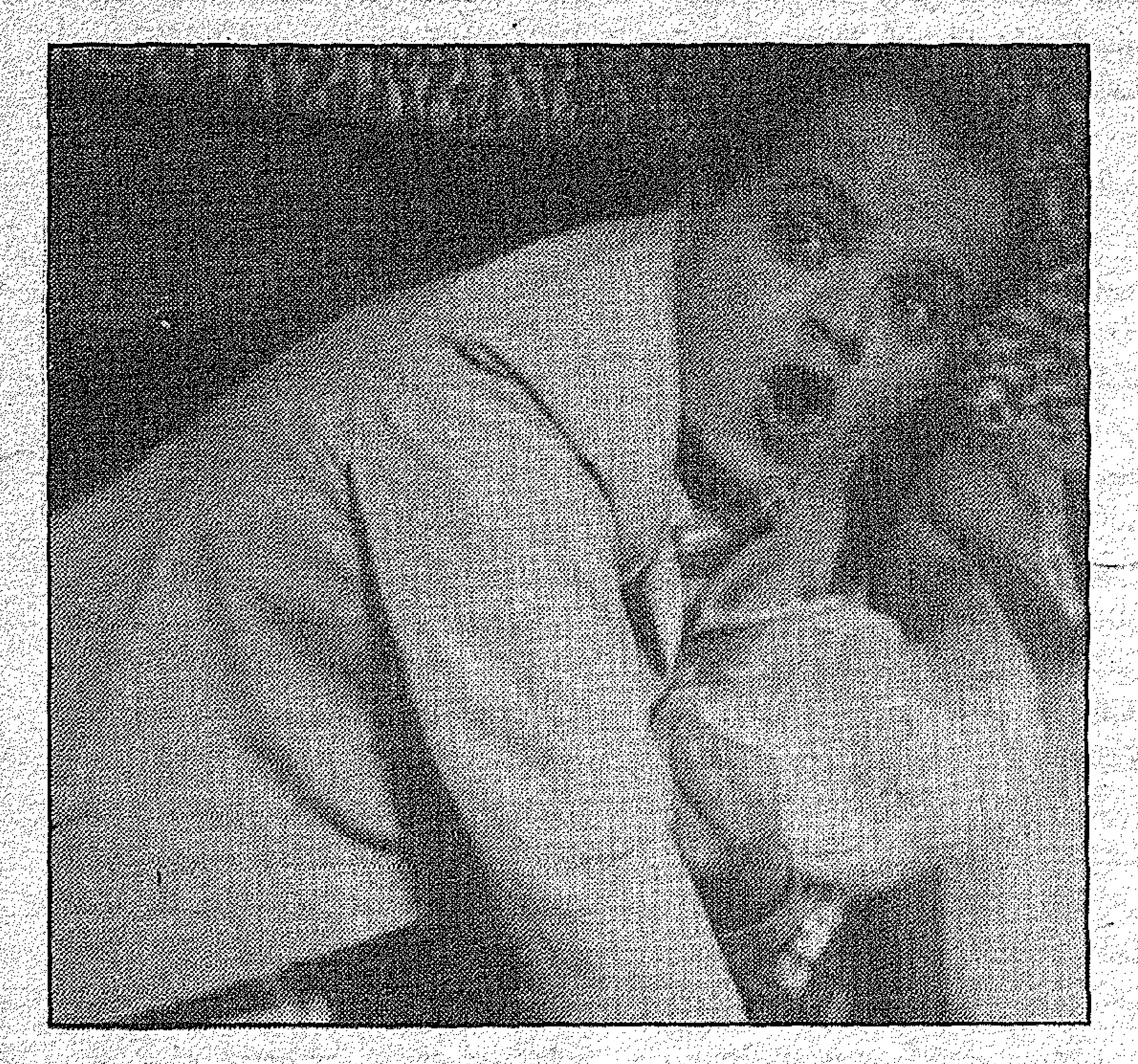
أحمد طاهر



تأملات حول فيلم

صعيدى فى الجامعة الأمريكية

السينما المصرية تعود إلى أيام " كشكش بك" !



بقدر النجاح الجماهيرى الهائل الذى حققه ويحققه فيلم " **صعيدى فى الجامعة الأمريكية**" ، تصبح مهمة الناقد السينمائى فى تحليل هذه الظاهرة شديدة الصعوبة ، فها أنت تقف حائراً بين موقفين متعارضين كل التعارض ، موقف يرى فى **إيرادات الفيلم الضخمة التى ماتزال تتصاعد فى شباك التذاكر دليلاً على أن السينما المصرية لاتزال بخير ، وأنها لم تفقد القدرة على إعادة الجمهور إلى صالة العرض بعد أن كادت تخلو من روادها** ، **وموقف آخر يدين الفيلم إدانة كاملة لهذا السبب ذاته ، باعتباره فيلماً جماهيرياً" بالمعنى السلبى للكلمة ، الذى يحمل معه دلالات مغازلة الجمهور على نحو لايخلو من الابتذال .**

لكن ألا ينبغى علينا ، قبل أن نتخذ هذا الموقف أو ذاك ، أن نضع الظاهرة فى سياقها الصحيح ، السياق الذى لايتضمن فقط أحوال السينما المصرية وأزمتها الخانقة الراهنة ، لكنه أيضاً السياق الذى يصل ماضى هذه السينما بحاضرها ومستقبلها ، بل يصل بالضرورة بين السينما وكل الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى نعيش فى ظلها.

ولايملك المرء فى البداية إلا أن يؤكد على أن " **جماهيرية فيلم ما ليست سبباً فى أن تنظر لهذا الفيلم نظرة استعلاء واستنكار**" ، وهو مايدعونا إلى أن نذكر أن **الحركة النقدية ارتكبت خطأ فادحاً عندما وقفت هذا الموقف أمام أفلام عادل إمام الأولى ، بدءاً من "المحفظة معايا" وحتى" المتسول" و"رمضان فوق البركان" ، بسبب جماهيرية هذه الأفلام** ، بينما لم يدرك التناول النقدى لها - فى الأغلب الأعم منه - أنها كانت أفلام تعبر على نحو ما عن" اللاوعى الجمعى" الذى كان يشعر أن هناك تناقضا جوهرياً بين الواقع من ناحية ، وبين مايردده الاعلام الرسمى خلال الثمانينيات من ناحية أخرى . **ففى هذا العقد** الذى كانت الشعارات المرفوعة فيه تتحدث عن" طهارة اليد" و"محاربة الفساد" ، كان الناس يرون ويلمسون ويعانون من الحقائق المناقضة تماماً لهذه الشعارات ، ولم يجدوا وسيلة للتعبير عن احتجاجهم على هذا التناقض إلا بأن يقفوا إلى جانب " فهلوى" **عادل إمام** الذى يفضح على نحو مراوغ وذكى مجتمع الطوفان الذى يغرق فيه البسطاء ، ولايطفو على سطحه إلا من استوعب قواعد اللعبة غير العادلة.

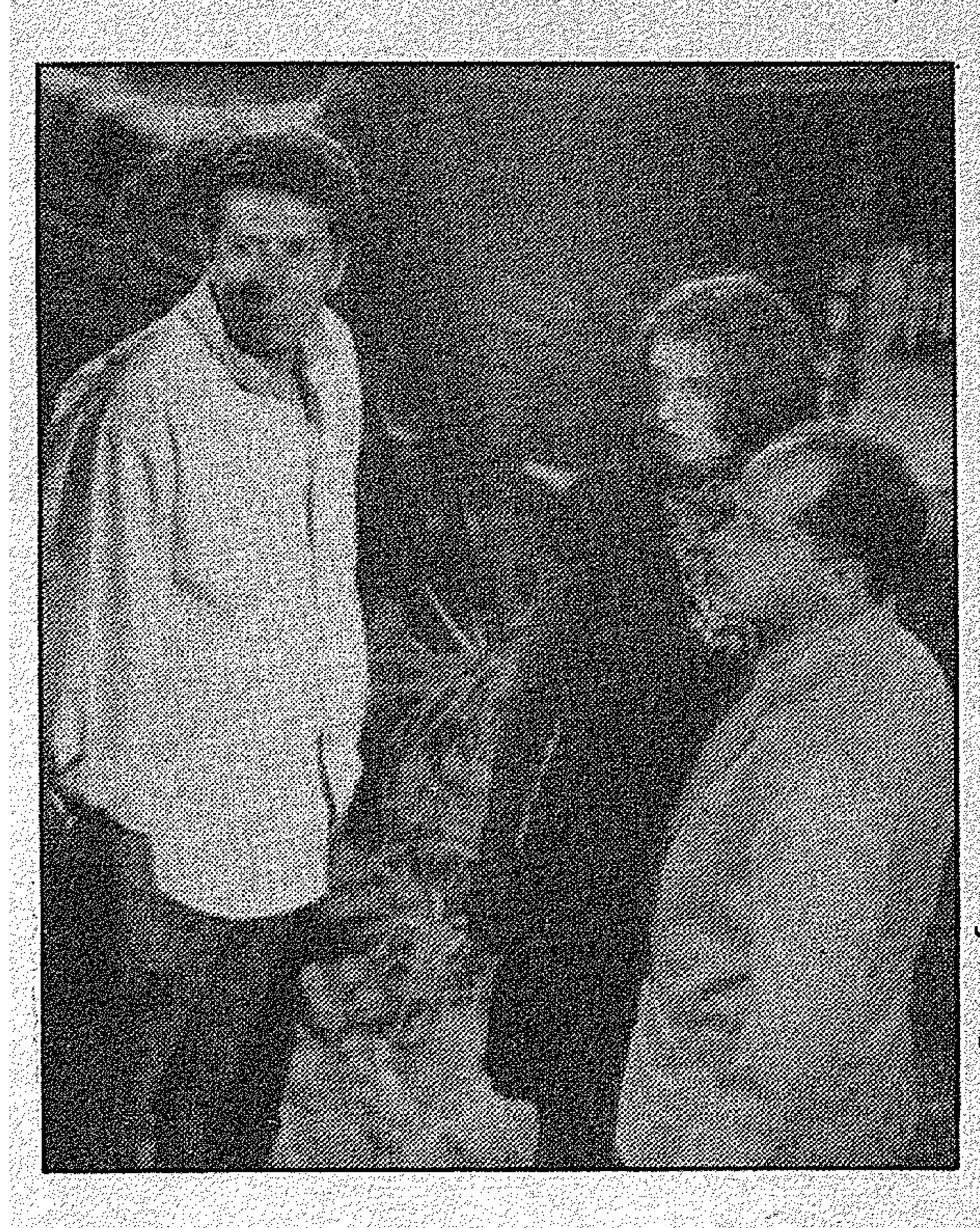
من جانب آخر ، شهد عقد الثمانينيات مولد وازدهار السينما المصرية الجديدة ، على يد فنانين مثل **محمد خان وخيرى بشارة ورأفت الميهى وعاطف الطيب وداود عبد السيد**، جاءت أفلامهم - غير الجماهيرية فى الأغلب - لتؤكد على أن الحركة الثقافية والفنية المصرية قادرة على سبر أغوار الواقع وإعادة اكتشافه وفضح سلبياته ، فى سعى دؤوب لتغيير هذا الواقع ليكون أكثر جمالاً وعدلاً. وعلى الرغم من أن سينما الثمانينيات كانت تبدو للوهلة الأولى وكأنها تعج بعشرات ومئات الأفلام الرخيصة المبتذلة - التى عرفت

أحمد يوسف

بالتسمية الشائعة" **سينما المقاولات**"- تحت تأثير السوق الجديدة والمتنامية للفيديو أنذاك ، خاصة فى دول الخليج ، فان السينما المصرية ظلت تحمل دليل جدتها وجديتها وقوة تأثيرها من خلال أفلام **عادل إمام** الجماهيرية من جانب ، والسينما المصرية الجديدة من جانب آخر.

لكن هذا لم يدم طويلا ، **فمع التوسع فى اقتصاديات " الخصخصة" ، وسياسات الجرى وراء وهم" دفع عملية السلام" ، من خلال الاعتماد على " الصديق الأمريكى"، (وكان هذا وذاك أثراً من آثار التبعية الاقتصادية والسياسية)، وحين تحولت الدولة إلى" دولة رخوة" (باستخدام مصطلح الدكتور جلال أمين) ، وحين قالت الدولة " وداعاً للطبقة الوسطى" (باستخدام مصطلح الدكتور رمزى زكى) ، عانت صناعة السينما مثلها مثل صناعات أخرى عديدة من التدهور السريع ، لأنها باتت عارية من أية رؤية اقتصادية وسياسية .**

وحين وصل عقد التسعينيات إلى منتصفه ، أصبح واضحاً تماماً أن السينما المصرية لاتعانى فقط من " الأزمة" أو "المأزق"- أيا كانت التسمية التى نطلقها عليها - لكنها تعانى بكلمات أدق من سكرات الموت والاحتضار . وليس هذا بأية حال تشاؤماً ، بقدر ماهو وصف موضوعى للحالة التى وصلت إليها السينما المصرية ، فاذا كانت هذه السينما قد افتقدت طوال تاريخها إمكانية تحولها من مبادرات فردية إلى" مؤسسة" بالمعنى الأشمل للكلمة **(فى الأغلب بسبب ضيق أفق وهشاشة الرأسمالية المصرية الطفيلية ، وأحياناً بسبب البيروقراطية التى تتحول فيها" التعليمات واللوائح " إلى مصالح ذاتية)** ، فانه لم يعد مطروحاً فى المستقبل القريب أو البعيد - فى ظل السياسات القائمة - أن تتحول هذه المبادرات الفردية إلى تبنى فكر " **المؤسسة**" الصناعية والفنية ، وهو الأمر الذى سوف يفضى بالسينما المصرية إلى نهاية مأساوية ، وقد باتت مهددة بالقنوات الفضائية العربية (والتى يغلب عليها التوجهات السطحية فى أغلب الأحوال)، وإن كان الأهم هو تهديد الطوفان الكاسح للسينما الأمريكية ، التى سادت فى عصر مايسمى " **النظام العالمى الجديد**" ، ذلك النظام الذى يهتم فيه الجمهوريون والديمقراطيون الأمريكيون بقضية " **مونيكا - كلينتون**" ، بينما يعج العالم كله بعشرات التناقضات السياسية والاقتصادية



محمد هنيدى
رغادة عادل
وهانى رمزى

والاجتماعية الملتهبة التى تنذر بحالة من "الفوضى العالمية الجديدة"!

قد يبدو هذا الاستطراد الطويل للوهلة الأولى بعيداً عن ظاهرة فيلم"**صعيدى فى الجامعة الأمريكية**" ، وإن كنا نرى أنهما على صلة وثيقة ، حين ينبغى أن تقف المقارنة بين ظاهرتى **عادل إمام ومحمد هنيدى** على أرض المقارنة بين السياق الذى ظهر فيه كل منهما ، وحين ينبغى أن نعيد التذكير بأن **الحل الوحيد الذى تبدأ به السينما المصرية طريق الخروج من أزمتها هو التخطيط والتنفيذ الفورى لانشاء آلاف دور العرض فى كل أنحاء مصر ، بمدنها الصغيرة وقراها** .

وإذا كان منتج فيلم" صعيدى.." يستطيع أن يطبع عشرين أو ثلاثين نسخة من فيلمه ليحتل بها دور العرض المهمة ، فانه لن يستطيع أن يطبع آلاف النسخ ليحتل بها كل دور العرض المطلوب توافرها ، وعندئذ فقط سوف تتاح الفرصة لانتاج وعرض عشرات ومئات الأفلام المصرية ، بدلاً من أن تنتظر أفلام جاهزة ، لايتجاوز عددها أصابع اليدين ، أن تخلو دور العرض المتاحة من فيلم "**صعيدى..". فليس انفراد فيلم واحد - أياً كانت قيمته الفنية أو الجماهيرية - بالأغلب الأعم من دور العرض القليلة فى كل أنحاء مصر ، إلا تعبيراً عن تلك الحالة من التدهور التى وصلنا إليها على مستوى الصناعة السينمائية** ، والتى سوف تترك أثراً فادحاً بالضرورة على الإبداع السينمائى (هل يتصور القارئ أن **محمد خان وخيرى بشارة**- اللذين لم يجدا فرصة لصنع فيلم واحد منذ ثلاثة أو أربعة أعوام - مشغولان حالياً باخراج " الفوازير" -!! - لإحدى القنوات الفضائية ؟! وقد يقول البعض أنه حتى " الفوازير" يمكن أن تكون فناً جيداً ، لكن ماذا عن السينما ؟! وأين هى السينما ؟!).

فعندما تغيب الرؤية الصحيحة لهذا الفن وتلك الصناعة ، يصبح من الطبيعى ألا نجد أمامنا إلا فيلم " صعيدى.." ، ونجمه **محمد هنيدى** ، لكى نتحدث عنهما ، بينما لاتصبح هناك سينما غيرهما ، لننظر فى إشفاق إلى مغامرة **وحيد حامد وشريف عرفة** فى عرض فيلميهما" **اضحك ، الصورة تطلع حلوة**" فى عدد محدود من دور العرض ، فى نفس وقت عرض فيلم" صعيدى.." باعتبار هذه المغامرة مقامرة طائشة(**على الرغم من تمتع الفيلم برهافة التناول ودفء المشاعر**) . وكما سبق القول فان " **ظاهرة عادل إمام**" لم تستطع أن تمنع ظهور جيل كامل من المخرجين السينمائيين أصحاب الموهبة الأصيلة ، تماماً كما لم تكن " **ظاهرة إسماعيل يس**"فى الخمسينيات سبباً فى حجب اسهامات فنية عملاقة على قدر قامة **يوسف شاهين وصلاح أبو سيف وعز الدين ذو الفقار وتوفيق صالح.**

لكن وقد انفرد "**هنيدي وصعيدي**" بالسينما المصرية ، ولم تعد هناك أية فرصة - فى المستقبل المنظور - للحديث عن تجدد الابداع السينمائى ، فان هذا يعنى أن السينما المصرية تقف على حافة هاوية عميقة ليس لها من قرار.

وأرجو ألا يفهم القارئ أننى ألقى باللوم فى هذا كله على **محمد هنيدى** ، **بل لاأخفى أننى أؤمن بأن هنيدى - بالنسبة للسينما المصرية - ليس إلا القشة التى يتعلق بها الغريق** (وأنت تعلم بالطبع ماذا سوف يكون مصير تلك القشة وذلك الغريق!). وربما أذهب إلى أبعد من ذلك كله فى أننى لاألقى باللوم على أمريكا" **مونيكا - كلينتون**" ونظامها العالمى الجديد المزعوم ، فيما وصلنا إليه من التبعية السياسية والاقتصادية التى أدت - بين كل ماأدت إليه - إلى هذا الانهيار فى صناعة السينما المصرية ، وإنما اللوم كله يقع على المتواطنين - عمداً أو غفلة - على أن تغيب عنا الرؤية والفلسفة والحركة والعقل تجاه ماينبغى علينا أن نصنع من أجل هذا الوطن .

بل ينبغى علينا ألا نلقى باللوم على الجمهور الذى ذهب أفواجاً إلى فيلم" صعيدى.." ، فهذا هو الجمهور الذى صنعه غياب هذه الرؤية ، وغياب أى مشروع قومى يمكن أن يرى فيه أبناء الوطن مستقبل الوطن ، **وإذا كان جيل جمهور عادل إمام قد بحث عن نوع من الانتقام الساخر من التناقض بين الحلم والواقع ، فان جيل جمهور هنيدى هو جيل " كبر دماغك" لأنهم أصبحوا يؤمنون أنه ليس هناك أى جدوى من الحلم.**

فهل تنتظر بعد ذلك كله إلا أن يبحث الناس عن فيلم لايسعى إلا لتسليتهم وإثارة ضحكاتهم العابرة ، لينسيهم واقعهم المرير ، وحتى يقوم بطل الفيلم - بالنيابة عنهم - بحرق العلم الإسرائيلى فى أحد مشاهد الفيلم العابرة ، لأنهم يعرفون العواقب الوخيمة لمثل هذا التصرف فى واقع الحياة ، ولأنهم لايعلمون أن مثل هذا المشهد ماكان له أن يتحقق على الشاشة إلا فى فيلم يغرق فى طوفان من السطحية والخفة؟!

فالتذرع بمثل هذا المشهد ، الذى التهبت له أكف المتفرجين على نحو عفوى وتلقائى ، ليكون دليلاً مزعوماً على أهمية فيلم" صعيدى.." ، ليس إلا نوعاً من "تزويق" ذلك النمط الخاص جداً من الديمقراطية التى نمارسها و" نتمتع" بها (**والتى لايخطئ الاعلام الرسمى نفسه عندما يطلق عليها " هامش" الديمقراطية)** ، فلولا أن مثل هذا المشهد جاء بالفعل على " **هامش" الفيلم** لما كان له أن يمر ، بينما غرق الفيلم كله فى " نكتة" طويلة سقيمة حول مايمكنك أن تطلق عليه عنوان النكات الخبيثة التى انتشرت على نحو مريب ، وتبدأ دائماً بعبارة " مرة واحد صعيدى.." ، لتنهال بعدها السخريات من هذا الصعيدى ، التى تراها وتسمعها فى الفيلم الذى يفترض أنه يقدم صورة إيجابية لبطله ، فاذا به ينتمى إلى هؤلاء " الصعايدة" القادمين من النكات ، الذين يودعون بعضهم البعض على محطة القطار الذاهب إلى القاهرة بقولهم " ذنبكم مغفور" ، وكأنهم ذاهبون للحج ، ويدفعون على الأقدام سيارة من الصعيد للقاهرة لأن الأب قد أقسم ألا يركبها غير ابنه ، ويطلقون النيران على ضباط المرور لأنهم طلبوا منهم رخص القيادة!

بل دعنا نقترب من عالم الفيلم لنكتشف - على الرغم من تلك النكات المبتذلة والمتعسفة حول الصعايدة - **أنه لايدور حول أى صعيدى ، فالصعيد الحقيقى وأبناءه غير موجودين فى الفيلم** ، ذلك الصعيد الذى نعرف جميعاً أنه مايزال يعيش مهملاً وكأنه على هامش التاريخ ، لتنمو فيه بعض النزعات الارهابية بسبب التفاوت الهائل بين الاهتمام الترفى بالقاهرة (أو بالأحرى بشريحة شديدة الضيق من أهلها) ، والاهمال الكامل لتلك الكتلة البشرية من الناس التى تعيش - فى الصعيد على نحو خاص - تحت خط الفقر والحد الأدنى من شروط الحياة الإنسانية . إنه الصعيد الذى قال عنه أحد المسئولين عندما تعرضت بعض القرى للسيول الجارفة :" **عشان يحرموا**"!!

نقول أنه **يمكنك أن تتجاهل تماماً مسألة الصعيد أو الصعيدى ، لأن الفيلم لايدور إلا حول مايتصوره مفارقة كوميدية تثير الضحك ، وهى بالأحرى تثير البكاء - فى وجود بطل ساذج وسط عالم معقد.** ومن تلك السذاجة - التى توحى بها بالفعل ملامح **محمد هنيدى** - تنبع الكوميديا المزعومة ، حتى أن الأمر ينتهى إلى أنك لاتضحك " مع" بطل الفيلم ، وإنما تضحك " منه" (وهذا قد يصلح فقط فى الكوميديا التى تسخر من بطلها بوعى كامل ، بينما يريد فيلم" صعيدى.." أن يجعلنا نتوحد مع بطل الفيلم) ، وهذا هو المأزق الذى تقع فيه معظم أفلامنا الكوميدية ، التى تعتمد على السخرية من الملامح الجسمانية والنفسية لبعض الشخصيات ، التى تبدو - فى نظر صناع الفيلم - ملامح كاريكاتورية ، وهو الأمر الذى لاينسحب فقط على بطل الفيلم **محمد هنيدى** وإنما يمتد إلى استمتاع الفيلم فى بعض لقطاته بالتوقف عند وجه رجل عجوز بلا أسنان وهو يضحك فى بلاهة ، أو حتى إلى السخرية من أصحاب البشرات السمراء ، كما جسدتها تلك العاهرة السمراء سمارة ، التى تدفع البطل - على نحو شديد الابتذال والتصنع - لمضاجعتها ، وحين تطفئ النور تنهال سخريات **محمد هنيدى** الجامحة: "ماانتى مضلمة خلقه .. مش شايف لك إيد من رجل من راس .. كل الناس شافت الليلة الحمراء وأنا الوحيد اللى شفت الليلة السوداء "!!

وإذا كنت تنتظر أن تجد تلخيصاً لحدوتة الفيلم - صاحب الرقم القياسى فى الإيرادات ، والتى يقول لك البعض أنها تمثل الانقاذ للسينما المصرية من أزمتها! - فاليك بعضاً من أحداثه . فهذا هو خلف الدهشورى خلف **(محمد هنيدى)** طالب صعيدى أحرز تفوقاً فى الثانوية العامة(وإن كانت لاتمنعه بلاهته من مطاردة الكلاب فى الترع لأنهم اختطفوا جلبابه ، ويرد على تحذير أمه :" أبوك هايقتلك " بقوله: هو أنا كل ماأعمل حاجة يقتلنى ؟"!!) ، وبسبب هذا التفوق يتم قبوله فى منحة للجامعة الأمريكية ، ليقيم أهله احتفالاً تطلق فيه زغاريد النساء ونيران البنادق ، ليرتعد خلف مع سماعه لكل زغرودة أو طلقة رصاص (فتلك هى الكوميديا كما يتصور صناع الفيلم!) وبينما يتفرج الأب(محمد يوسف) على" الديش" (وماذا يريد الصعيد بعد ذلك ؟!) ، فانه يفخر بابنه الذكى المتفوق أمام أقرانه . ويذهب خلف إلى القاهرة ، ليلتقى باثنين من أهل بلدته : **على (أحمد السقا)**، الشاب المتهور الذى يهوى العزف على الجيتار ويعمل فى عالم الاعلانات ، **وحسين (طارق لطفى)** الرزين الذى مايزال يؤمن بالرومانسية ، ويحب فتاة الاعلانات اللعوب **لمياء(سهام جلال)** التى لاتهتم إلا بطموحاتها فى الغناء فى علب الليل.

وحين يذهب **خلف** فى أول أيام الدراسة للجامعة الأمريكية ، فانه لايبدى - كما هو مفترض من الناحية الدرامية - قلقاً أو توتراً ، لكنه على العكس ، وفيما يبدو أنه أقرب إلى الثقة البلهاء ، يذهب فى بدلة فاقعة الألوان ، ممتشقاً كتبه وكراساته ، ليقع من اللحظة الأولى فى هوى زميلته الفاتنة **عبلة (غادة عادل)** ، ولايتلفت لحب زميلته الأخرى **سيادة(منى زكى)**، **ليدخل** فى صراع على حب **عبلة** مع أستاذه ذى النزعة الأمريكية **سراج طايل (هانى رمزى)** ، وليتعرف على الشاب الثورى **أحمد (فتحى عبد الوهاب)** ، والشاب المستهتر **هاشم(هشام المليجى)**.

وبين هذين العالمين: شقة أصدقائه ، وشلة الجامعة ، يستطرد الفيلم فى" نمر" يفترض أنها كوميدية ، وأحياناً عاطفية ، وربما سياسية أيضا ، لكنها لاتصنع دراما من أى نوع ، فهى تعتمد دائماً على " إفيهات" محمد هنيدى ، كما تعتمد أيضاً على



بعض" تيمات" يستعيرها الفيلم من الأفلام المصرية القديمة . وعبثاً تحاول أن تجد رابطاً بين هذه" النمر" سوى وجود **محمد هنيدى** ، وحده فهو فى لحظة وصوله يطارد الأوزة التى حملها من بلدته ، ثم يتعرف فى ليلته الأولى فى القاهرة على عالم الجنس من خلال العاهرة السمراء التى تدخل الشقة متخفية فى زى رجل ، وهو يردد " إفيهات" جنسية شديدة الغلظة والإبتذال حول" **البناطيل الحريمى**" عندما يشاهد فتيات الجامعة ، وهو يؤكد أن مسألة " المدام" أو الأنسة ليست إلا " حاجات مش مضمونة اليومين دول" ، وهو يركب سيارة أجرة غاب سائقها تحت تأثير المخدر فيسير به ببطء إلى الجامعة حتى إذا وصل إليها انطلق مسرعاً(!)، وهو يدخل معركة كاراتيه كاريكاتورية مع زملائه اليابانيين فى الجامعة ، وهو يتحايل على عامل محل الكباب الذى أتى بالطعام للجيران فيأخذه منه ، وهو يسرق جهاز التسجيل من صديقه على ليبيعه بثمن بخس حتى يشترى ملابس" كاجوال" لكى يعجب زميلته التى يهيم بها حباً ، وهو يدخل فى سباق للسباحة مع غريمه سراج ليفوز عندما ينجح صديقاه **حسين وعلى** فى تهديد الغريم بخلع " المايوه" ، وهو يذهب إلى عوامة "العاهرات الفاضلات " عندما يغضب من صديقيه ، لكنه يعود إليهما فى النهاية ، ليقفز الفيلم إلى حفل تخرجه ، حيث يقبل يد أبيه ، ويطلب يد زميلته المحبة **سيادة**.

لم يخطئ **محمد هنيدى** عندما اعترف فى أحد حواراته الصحفية بأن فكرة الفيلم تعود إلى أحد الاستعراضات التى كان يقدمها طالباً على مسرح الجامعة. **فالفيلم لم يخرج عن كونه واحداً من تلك الاستعراضات التى تذكرك ببعض " نمر" ثلاثى أضواء المسرح فى أيامهم الأولى** ، لكن الخطأ هو أن يحمل الفيلم اسم **مدحت العدل** كاتباً للسيناريو ، **وسعيد حامد** مخرجاً ، فقد كان كل ماأضافاه إلى تلك" النمرة" - ربما بوحى من **محمد هنيدى** أيضاً - هو أن يغازلوا فى المتفرج تيمات مثل الصداقة بين زملاء الدراسة ، وحدوتة المطرب الذى يصعد إلى الشهرة ، والشخصية النمطية الباهتة للعاهرة الفاضلة ، وبعض المقالب " الميكروماوسية" التى يدبرها الأصدقاء للغريم الشرير، **مع مزيد من الأغنيات والرقصات الصاخبة التى تعود بالسينما المصرية إلى أيام " مسرح الفودفيل" وأفلام" كشكش بيه"**.

يقول البعض إن فيلم "صعيدى.." وبطله **محمد هنيدى** يمثلان الانقاذ للسينما المصرية ، لكن الحقيقة أن مثل هذه الرؤية ضيقة الأفق لاتدرك أن **السينما المصرية - فى ظل غياب أية فلسفة لحياتنا ، أو أية صناعة سينما حقيقية - قد عادت بهذا الفيلم إلى نقطة الصفر من جديد ، حين كانت الأفلام مجرد نمر مضحكة بلهاء ، وحين كان الجمهور يرتاد دور العرض ليلهو ويلهى عن حالة اليائس البائس** .. إنه الحال الذى تلخصه كلمات كل من رأى الفيلم ، حتى من بين أغلب المثقفين ، الذين كانوا حتى وقت قريب يحلمون بعالم وواقع جديدين ، إنهم يقولون لك: " **يكفى أننا ضحكنا وخلاص .. ياعم كبر دماغك**"!

فلنضحك إذن بعد أن بكينا طويلاً ، لكن هل يدعو ذلك حقاً إلى تطلب الغياب عن الوعى ، على طريقة بطل الأفلام المصرية التقليدية الهزيلة ، الذى يفشل فى حبه فيذهب من فوره إلى الحانة " **عشان ينسى**"؟! فما **أحوجنا إلى أن نتذكر ، ونفيق ، ونصوغ لنا ، وللأجيال القادمة من بعدنا ، ولوطننا ، فلسفة قومية شاملة ، ونصنع لأنفسنا سينما حقيقية ، نضحك فيها ومعها لنشعر ولو مرة واحدة وبعد زمن طويل بطعم ومذاق الحياة !**

الفن الكتالونى باسبانيا وقضية "الهوية"

فاطمة اسماعيل

هل أصبحت الأحداث الفنية العالمية "البيناليهات والمعارض الاحتفالية " مثل **"دكيومنتا"** وغيرها غير قادرة على إشباع حركة الفن التشكيلي بما تقدمه ..؟ وهل بدأت تفقد مصداقيتها نتيجة لأشكالها الإحتفالية وتنميطها لنماذج بعينها ..؟

فاذا تناولنا حدثاً مثل **بينالي فينسيا** تقدم فيه أجنحة الدول عروضها نجد أنها كلها عروض استثنائية تتلاءم ومفهوم العرض وسياقه العام ، والظرف العام للتوجهات الفنية ، ولذلك **فمعظم مايقدم هو حالات استثنائية تخدم الحدث ولاتعبر حقيقة عن تطور هذا المجتمع من داخل واقعه الذى يخصه.**

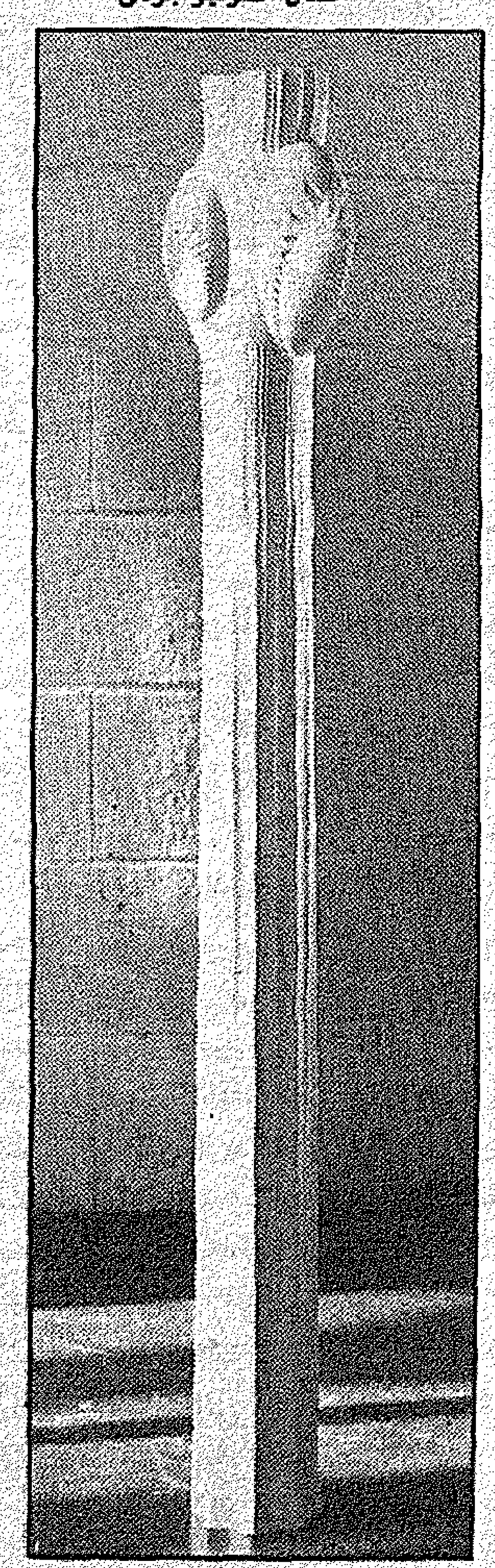
لذلك نرى أنه في الآونة الأخيرة بدأت ظاهرة معارض " **التيمة**" مثل معرض" **سحرة الأرض**" ومعرض " **الذاكرة والحداثة**" الذى أقيم لأول مرة على هامش بينالى فينسيا عام ٩٧ ويقام حالياً بتركيا ومعرض **Memento and Metropolis** والذى أقيم بكوبنهاجن عام ٩٧ ويقام حاليا بالعاصمة السويدية باستوكهولم ، ثم هذا المعرض الذى تنظمه مجموعة منظمات ببرشلونة بأسبانيا ويقام حاليا بمجمع الفنون بالزمالك تحت عنوان " **نسمة البحر المتوسط . رواد الفن الكتالانى للقرن العشرين**" وهو يضم ٧٢ عملاً أصلياً مجمعة من خمسة عشر متحفاً بأسبانيا . **متحف جاودى ومؤسسة جالا سلفادور دالى ، ومؤسسة ميرو ، ومتحف كاوفرات** ، وغيرها من المتاحف.

يضم المعرض عشرين فناناً من مشاهير الفن في العالم ومن أصل كتالانى مثل **بيكاسو، سلفادور دالى ، جاوردى خوان ميرو ، تابيس . وغيرهم.**

إن تيمة هذا المعرض تختلف عن تلك المعارض التى ذكرناها ، والتى تحاول تجاوز الحدود الجغرافية والتعامل مع الفن كمفاهيم وهموم إنسانية وكونية، **أما هذا المعرض فهو إصرار مرة أخرى على وضع حدود جغرافية وهو مايجعلنا نواجه هذا التضاد فى التعامل مع هوية الفن والفنان فى اللحظة الحاضرة بين (تدويل الفن أو عولمته).**

لذلك نعيد التساؤل حول هدف المعرض ، هل هو إعادة التذكير بهوية هؤلاء المشاهير الذين هاجروا من **كتالونيا** مع مطلع القرن إلى قبلة الفن(**باريس**) فأبدعوا ونسبت إبتكاراتهم إلى أضيق دائرة فى مركز الفن بالتحديد والتى مثلتها كل من باريس ولندن

الفنان انطونيو جودى



ثم ألمانيا ، قبل أن تتمكن أمريكا من سحب هذا البساط على أرضها باعلان التجريدية ثم البوب ثم المفاهيمى .

هل هذا المعرض هو إعادة إعلان الحقوق القومية فى مواجهة المركزية الأوروبية التى لم تشمل كل غرب أوروبا كما هو متصور بل اصطفت لنفسها حقوق الإبتكار ، مع من حظت بجذبهم من الفنانين فى مثيلاتها من دول غرب أوروبا ، مثلما حدث مع أسبانيا ، هذا بالاضافة بطبيعة الحال لدول شرق أوروبا ، وأمريكا اللاتينية بل والولايات المتحدة قبل ظهور التجريدية؟

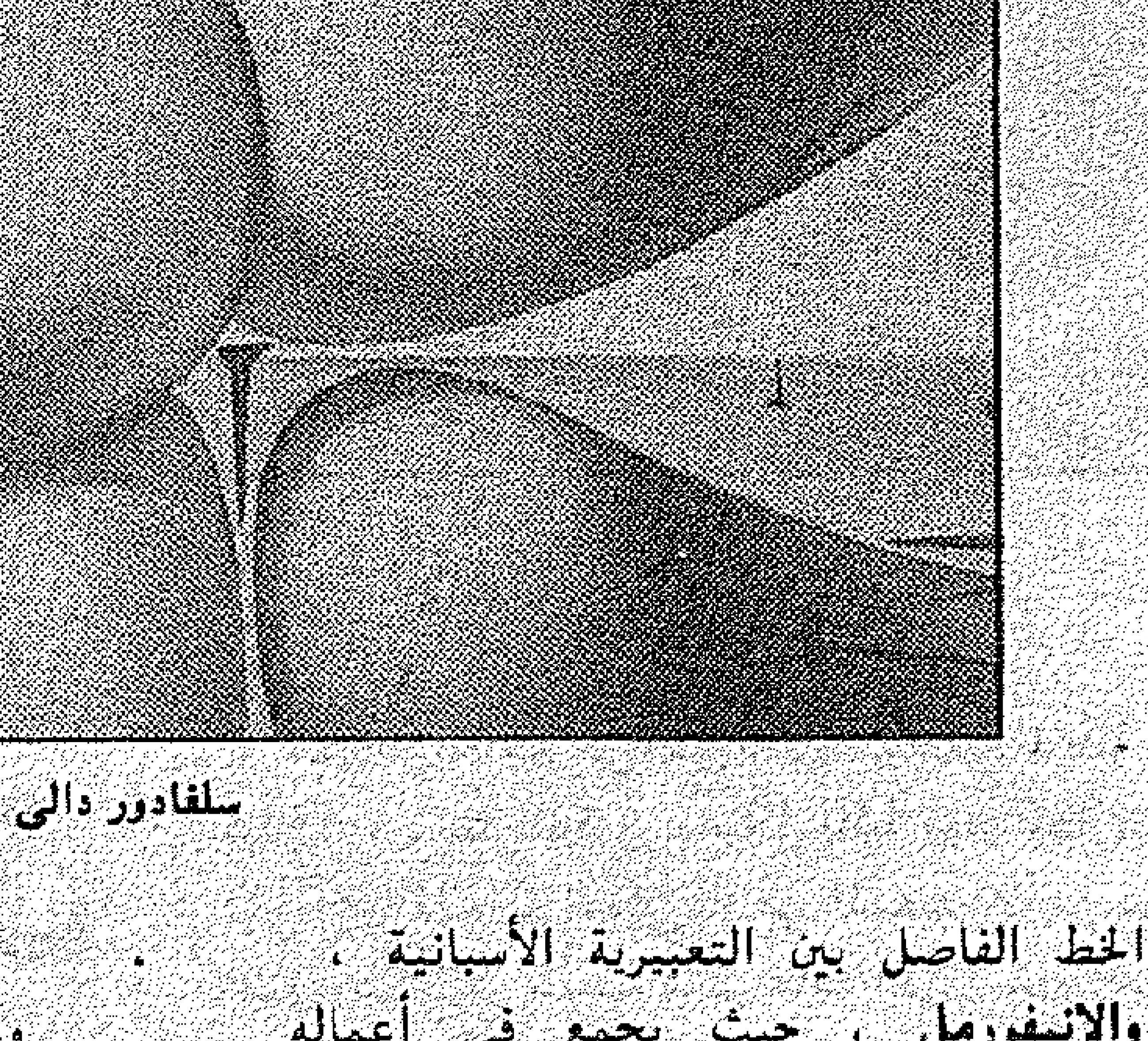
إن **أسبانيا** بصفة عامة **وكتالونيا** بصفة خاصة تفخر بفنانيها الذين أحدثوا هزات كبرى فى تاريخ الفن مثل **بيكاسو** ، وكذلك **ميرو وسلفادور دالى وكلافى وتابيس** . ومع ذلك لم يحسب لأسبانيا أياً من تلك التيارات الفنية التى أسسها هؤلاء الفنانون فى باريس . فمثلاً **تكعيبية بيكاسو تحسب تاريخياً لباريس**، وهو مايدعونا للتساؤل حول المعوقات التى منعت أسبانيا من توليد تيارات فنية تخصها وتجعلها فى بؤرة المركز **مع باريس ولندن وبرلين** .؟ .

إن تاريخ الفن الأسبانى منذ **جويا والجيريكو** وحتى **تابيس** يجعلنا ندرك أن المشكلة لم تكن تخص إعاقة فى المنتج الفنى نفسه ، وإنما فى ظرفه السياسى ، **فالنظام السياسى الذى يتحالف مع النازية والفاشية غير قادر على إعطاء قدر من الحرية لفنانين لخلق حركة فنية قوية ومتماسكة ومتطورة من داخلها ومولده لأفكارها وتياراتها**. وهو ماسمح به النظام السياسى الفرنسى الديمقراطى ، الذى أتاح مناخاً يتحرك الفنان داخله بحرية كاملة فى التعبير والابتكار .

تقوم فكرة هذا العرض على الكشف عن تلك العلاقة الواضحة فى الفن الأسبانى



بابلو بيكاسو



سلفادور دالى

بطبيعة البحر الأبيض المتوسط ، من منطلقين **الأول** وهى علاقة فرضها الموقع الجغرافى ، **والثانى** هذا التفاعل والتبادل الثقافى الذى حدث مع دخول العرب لمدينة الأندلس ، وهو مايجعل إقليم **كتالونيا** إقليماً خاصاً فى الفن والعمارة.

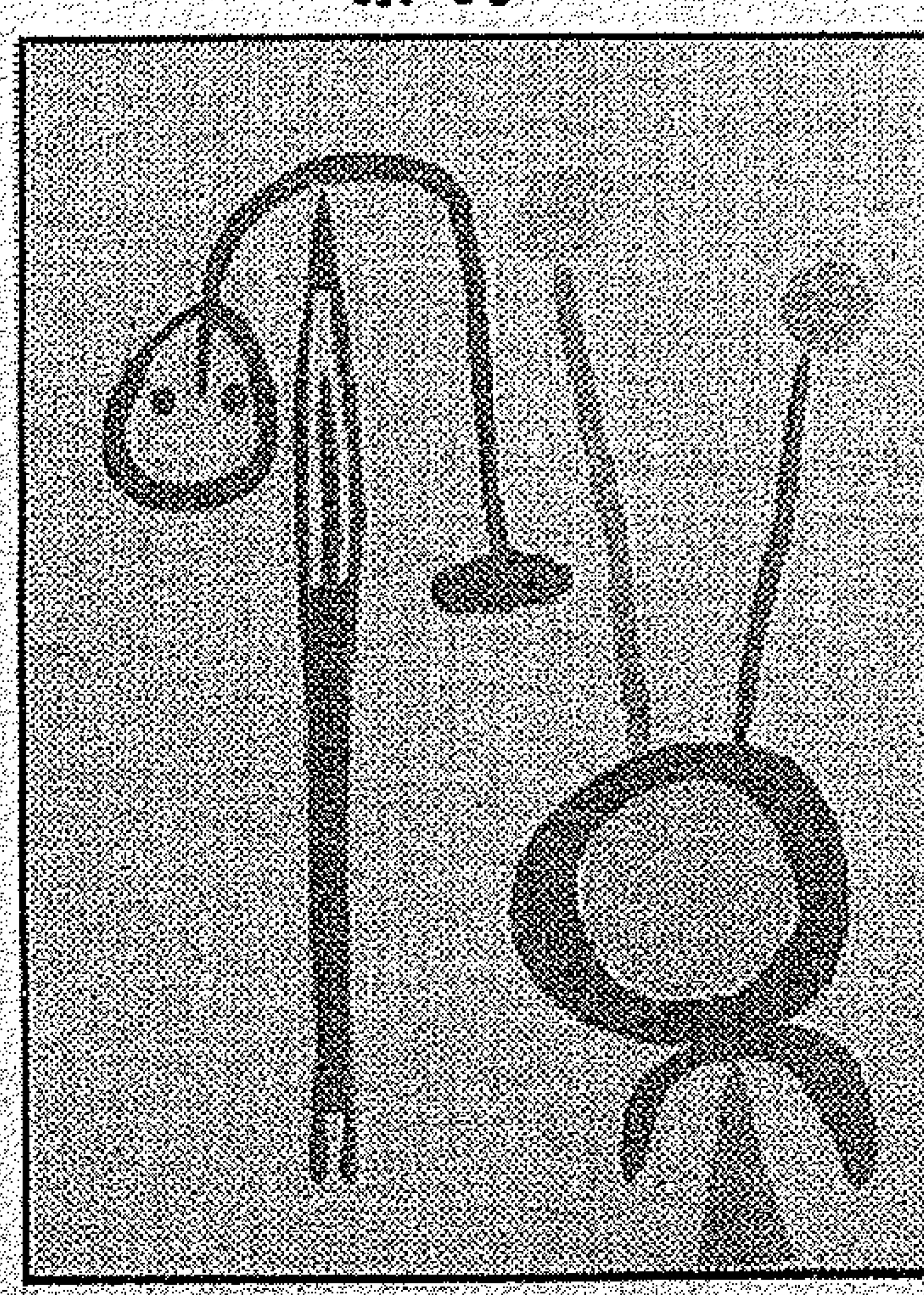
ويقول الناقد الأسبانى **جوزيف ميكيل جارثيا** " الهدف من هذا المعرض ليس فقط التذكير بأن **أنطونى جاودى وميرو ودالى** أو الفنانين الذين يشاركون بصفة جماعية فى هذا المعرض . أنهم نموا وترعرعوا فى أحضان كتالونيا بل إظهار كيف أن الثقافة الكتالانية ساهمت فى جعلهم مكونين لبعض الإتجاهات فى الفكر والهوية الجماعية التى طبعت تعددية كتالونية من خلال . الفن الجديد . (نوستستا) والحركات الفنية الجديدة".

من هذا المقتطع بتقديم ميكيل جارثيا نضع أيدينا على أهمية قضية" الهوية" فى أسبانيا.

تكشف أيضا فكرة المعرض على هذا الخط التصورى لحركة الفن الكتالونى والتى تبدأ من **أنطونى جاودى** وهو بداية الحداثة Modernism وانتهاءً **بتابيس** والـIn Formd وكيف بدأت الحداثة بأسبانيا مع التعبيرية وكانت تقوم على قوانين التعارض كما نلحظ ذلك فى أعمال **خواكير مير** ١٨٤٣ - ١٩٤٠ ، وأيضاً تبديها فى أعمال **بيكاسو** أثناء مرحلة التكوين بكتالونيا وفى أعمال **فرانسيس جيمنو** وكذلك **تورس جارسيا** ، ثم تواصل هذا الخط فى أعمال **خوان ميرو** كفنان طليعى ومن بعده **سلفادور دالى** . وتأتى أعمال **أنتونيو كلافى** ، وهو الخط الفاصل بين التعبيرية الأسبانية ، **والانيفورمل** ، حيث يجمع فى أعماله التصويرية هذا الحس التعبيرى اللونى ، وادراكه لقانون التعارض والتوافق فى بناء العناصر، مع احتفاظه بهذا الهاجس التشخيصى مع مفاجأة سطح اللوحة ببناء لونى يتناقض مع المنطق الأول ويقترب بنا من اتجاه **الانيفورمل** .وقد بدت تجربته بداية بحثية فى الخامة ، وإن كان **كلافى** نفسه لايعتقد فى أهمية العلاقات الشكلية للخامة وإنما همه الأول هو ماينطوى عليه الشكل من مفاهيم وأفكار..

يمتد الخط الفنى بكتالونيا من أنطون كلافى إلى تابيس فنصل إلى الأنيفورمل ، كان هم أنطونيو تابيس هو التعبير عن الطاقة الشعرية فى الخامة من ذاتها ومن خواصها ، وليس بالتفكير أو التنظير لوضع مفاهيم تحمل عليها وهو هنا يتحول بالفعل عن كلافى .

خوان ميرو

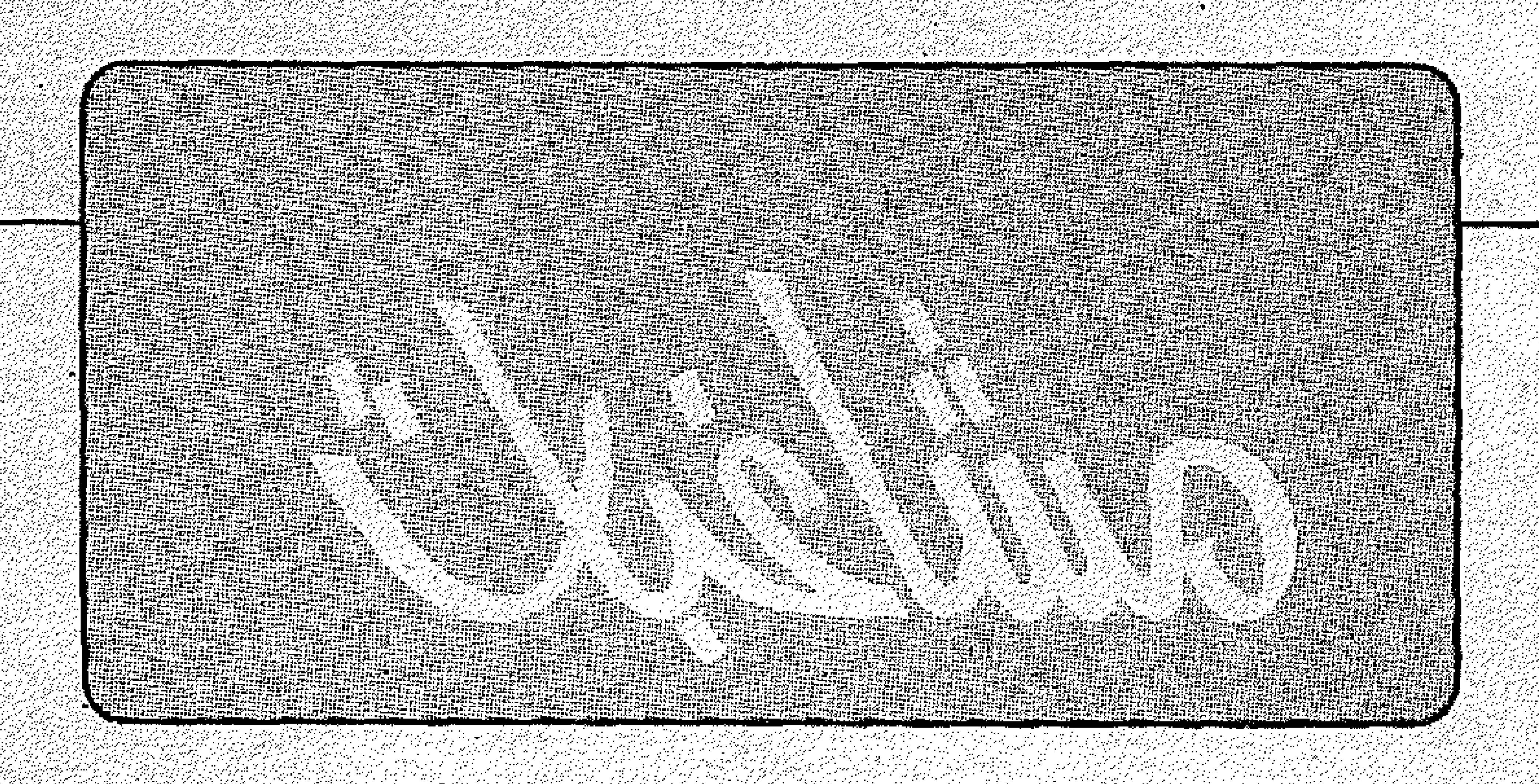


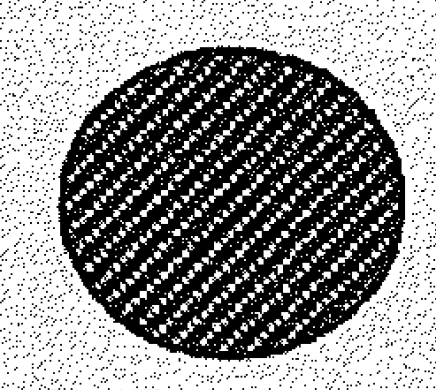
ورأى **تابيس** فى ذلك كما جاء فى الكتاب الذى صاحب المعرض :« **.. إنه لمن الخطأ اختزال التفكير فى الفن فى مشروع كمخطط هجومى لإجبار الفنان على ممارسته فى إبداعاته الفنية للحكم على الفنان بأنه مفكر جيد ، إذ أن الحكم هنا يكون خاطئاً.**»

ورغم إعلان هذه المقولة على لسان **تابيس** إلا أن أعمال **تابيس** تتناقض مع رفضه لفكرة الخطاب النظرى ، فالرمز الذى تحمله أشكاله ماهى إلا إنعكاسا لأفكار نظرية . فاستخدام الخشب كخامة يتم حرقها وتهشيمها ومزجها مع الخامات الأخرى كالخيش والقماش وتجميعها فى أشكال وعلاقات بصرية غير تعينية ، وهو مايؤكد على نفس الفكرة فعلاقة المادة بالفضاء أو المشغول بالفراغ ، لايضعها **تابيس** فى منطق التركيب الفنى التقليدى القائم على توازن النسب فى البناء وإنما وضع لها منطق "التوتر" القائم على حوارات متعارضة لمستويات عديدة تبدأ من الخامة وتنتهى بالطاقة الشعرية الموحية فى العناصر.

حقيقة أن هذا المعرض العام يعيد لنا التفكير فى خصوصية حركة الفن الأسبانى ، ليس هذا فقط وإنما يعد نموذجاً رفيعاً فى تناول قضية " هوية" المنتج.

إن أسوأ مافى المعرض الترجمة العربية التى نشرت بالكتاب المصاحب للمعرض والتى جاءت مشوشة وغير دقيقة ، ومغلوطة أحياناً ومتجاهلة لبعض الفقرات الهامة فى النص الأصلى . وللأسف أضاعت الفرصة على الكثيرين لفهم دقيق لحركة الفن الأسبانى.





متشكرين يا حكومة

نشأت الحاجة إلى تغذية التلاميذ فى المرحلة الأولى من التعليم منذ سبعين عاما.. ففى عام ١٩٣٨ ، لاحظ الدكتور، **هيكل باشا** وزير المعارف ، أن المادة ١٩ من دستور ١٩٢٣ ، التى تنص على أن« التعليم الأولى الزامى للمصريين من بنين وبنات وهو مجانى فى المكاتب العامة» لم تطبق رغم مرور خمسة عشر عاما على صدور الدستور، وصدور قانون التعليم الالزامى، وأن ربع التلاميذ الذين يقضى هذا القانون بتعليمهم اجباريا، هم فقط الذين دخلوا المدارس ، وأن مناطق كثيرة من البلاد ، قد اعفيت من الخضوع لقانون التعليم الاجبارى لعدم توافر الميزانية التى تكفى لانشاء وإدارة المدارس!.

وبعد مجهود ، استطاع هيكل باشا أن يحصل من وزارة المالية على اعتماد إضافى بمبلغ سبعين ألفاً من الجنيهات ، قرر أن يخصصها لانشاء مزيد من المدارس ، للتوسع فى تطبيق القانون، إذ كان يعتقد أن الأمية ،هى وصمة عار فى جبين أى مجتمع، وأنها تعرقل تقدمه.

وما كادت الصحف تنشر الخبر ،حتى طلبت كبيرة الأطباء فى وزارة المعارف ،وكانت انجليزية ، مقابلة الوزير، لتقول له إن التعليم الالزامى لا يكاد ينتج أية نتيجة ، وأن التلاميذ الذين يلتحقون به يغادرونه من دون أن يتعلموا شيئا ،حتى القراءة والكتابة ،أما السبب ، فلانهم يذهبون إلى المدارس وهم على لحم بطونهم ،من دون أن يتناول أحد منهم لقمة يسد بها رمقه، لفقر ذويهم، ولأن الطالب الجائع لا يمكن أن يفهم كلمة مما يدرس له، فقد اقترحت على الوزير أن يخصص الاعتماد الاضافى الذى حصل عليه، لتوزيع وجبة مجانية على تلاميذ المدارس القائمة فعلاً، حتى يستفيدوا مما يدرسون، إذ لا فائدة ،من انشاء مزيد من المدارس يحول الجوع بين طلابها وبين التعليم!.

حدث ذلك فى عام ١٩٣٨ ، ودخلت التغذية إلى المدارس فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبعد ستين عاما من هذا التاريخ، تحولت مصر خلالها من دولة ملكية إلى دولة جمهورية ،ومن مجتمع شبه اقطاعى شبه مستعمر إلى مجتمع شبه اشتراكى مستقل ، ثم إلى مجتمع شبه رأسمالى شبه تابع ، وصدرت خلالها ثلاثة دساتير تنص جميعها على أن التعليم فى مراحله الأولى اجبارى وبالمجان فى مدارس الدولة، وازداد عدد الطلاب فى المرحلة الأولى من ٩٠ ألف عام ١٩٣٨ إلى ثمانية ملايين عام ١٩٩٧ ، وارتفعت ميزانية التعليم من عدة آلاف ، إلى عدة مليارات من الجنيهات.

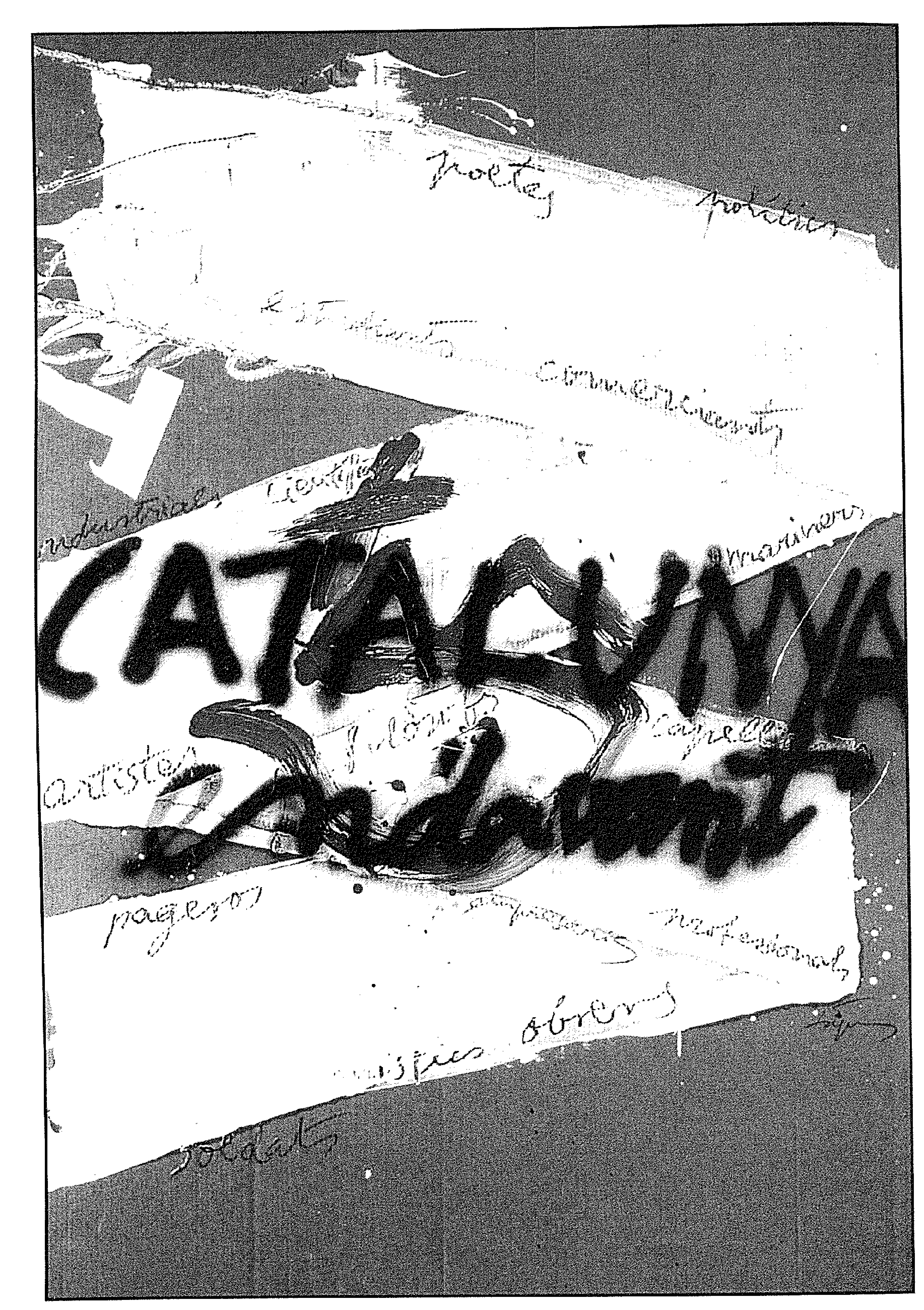
وفى خلال الأسابيع الماضية،وفى أعقاب الضجة التى اثيرت بسبب تعدد حوادث تسمم أطفال المدارس نتيجة لفساد الوجبة الغذائية المجانية ، قال وزير التربية والتعليم، الدكتور حسين كامل بهاء الدين ، إن استمرار صرف هذه الوجبة ضرورى، لأن ٥٠٪ من تلاميذ المدارس، مصابون بالانيميا ، و٢٥٪ منهم مصابون بأمراض سوء التغذية ، وقال تقرير لصندوق النقد الدولى ، نشر فى اليوم نفسه ، إن مصر تحتل المركز ٥١ بقائمة الدول الفقيرة فى العالم ، وأن سبعة ملايين ونصف من المصريين يعيشون تحت خط الفقر، وينفقون أقل من دولار واحد فى اليوم، بما يعادل ١٢٠ جنيها فى الشهر، وأن ٢٦ مليون مصرى ٤٤٪ من السكان يواجهون صعوبات فى تدبير الحد الادنى من المعيشة ولا تكفيهم دخولهم، وأن نسبة الأمية فى مصر ٤٩٪ (!!!).

وادهشتنى الأرقام ،مع أن تلك لم تكن أول مرة أقراها ربما لان الصحف التى تنشرها ، تزدحم باعلانات ملونة، عن المنتجات السياحية والأبراج التجارية والسيارات الفاخرة ولأن التلفزيون الذى لا يشير إليها يزدحم بالاعلانات التى تدعو الناس لنسف حمامهم القديم ،وتغيير أجهزة التكييف فى بيوتهم ،والتمتع بوجبات البيتزا الشهية ،أما الذى أتعسنى حقا ،فهو والد لأحد الأطفال الذين تسمموا بسبب وجبة البسكويت، تحدث فى تحقيق صحفى ، فحمد الله الذى قدر فلطف ،لأن لديه خمسة أبناء، لا يذهب إلى المدرسة منهم، سوى واحد، هو الذى تسمم ، وكان من عادته أن يتسلم من المدرسة ثلاث عبوات من البسكويت، يأكل منها واحدة، ويحتفظ بالاثنتين لاشقائه.. وقال الرجل فى ختام تصريحه: الحمد لله اللى واحد منهم بس اللى تسمم!.

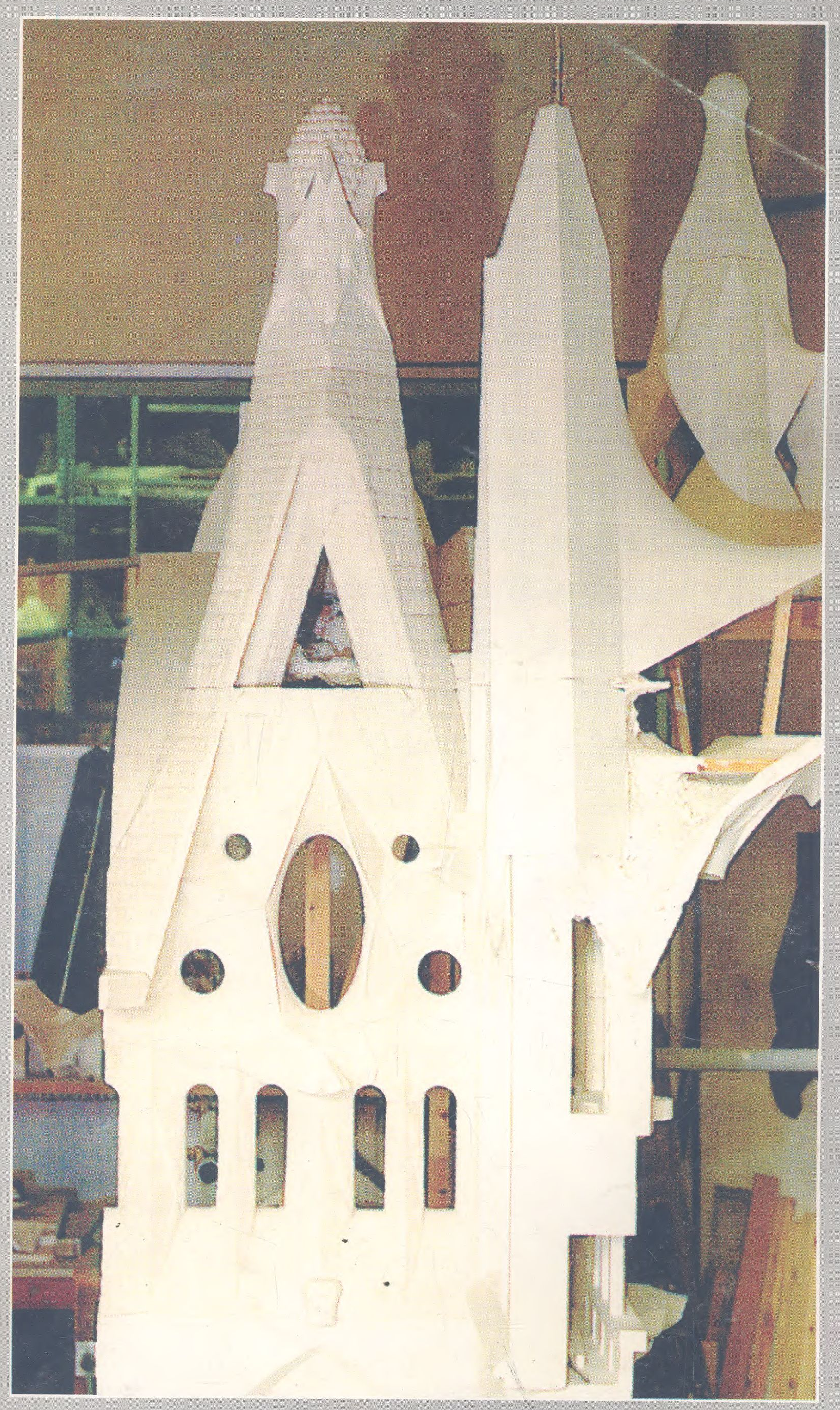
والحمد -بعد الله- للحكومة، التى انتهت سياساتها بأن أصيب ٥٠٪ فقط من تلاميذ المدارس بالانيميا، وتسمم عدة آلاف من الغذاء، فهذا أفضل من أن يصاب الجميع، ويتسمم الجميع!!.

متشكرين يا حكومة.

صلاح عيسى



الفنان الاسبانى .. أنطونى تابيس



الفنان الاسبانى .. أنطونيو جودى